د/ محمد إبراهيم البنا

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة

شرح عبد الملك العصامي على قطر الندى المسمى
بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام
تحقيق ودراسة

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في اللغة العربية وآدابها
تخصص : النحو والصرف

من إعداد الطالب

محمد سعيد صالح ربيع الغامدي

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا

الفصل الدراسي الأول

١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

عني هذا البحث بإخراج نص شرح عبد الملك بن جمال الدين العصامي على قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين : أولهما قسم الدراسة ، وقد تناول الباحث فيه أهم ملامح عصر المؤلف ، وترجمةً وافية له ، فدراسة مستفيضة لمنهج الكتاب وفوائده وقيمته العلمية ومصادره وشواهده ، وموقف الشارح من آراء ابن هشام المختلفة ، وموازنة بين هذا الشرح وشرحين لابن هشام والفاكهي ، وخُتِمَت الدارسة بفصل خُصِّصَ لآراء الشارح واختياراته ومذهبه النحوي من خلال كتابه هذا ، عُرِضت من خلال هذا القسم نماذج ونصوص كثيرة متنوعة تبين من جهة عن آرائه في قضايا العامل والعلة والاستشهاد النحوي وقضايا الإعراب والتركيب المختلفة ، كما تُنير من جهة أخرى الطريق إلى فهم الكتاب وتزيل اللبس والغموض عن مسائله ، وكان مسك ختام هذا القسم خاتمة في مذهب الشارح النحوي بخاصة ، ونحو المتأخرين من النحاة بعامة .

أما القسم الثاني من البحث فقد كان خاصًا بالتحقيق ، اشتمل على مقدمة عن الكتاب ، وزمن تأليفه ونسخه ومنهج التحقيق ، ونماذج من النسخ ، ثم النص المحقق ، مذيلاً بهوامش عُلِّق فيها على القضايا والمسائل المختلفة بما يوضحها ويزيل اللبس عن غامضها ، كما اشتملت الهوامش أيضًا على تخريج المسائل والنصوص والشواهد ، ثم خُتِم البحث بخاتمته التي حوت أهم نتائجه ، فمكملات التحقيق من الفهارس الفنية وقائمة المصادر والمراجع .

والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله .

الطالب	المشرف	عميد كلية اللغة العربية
محمد سعيد صالح ربيع الغامدي	**أ.د.محمد إبراهيم البنا**	**أ.د. حسن محمد باجودة**

بسم ا لله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين، خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:

فقد حظيت مصنفات الإمام العلامة ابن هشام الأنصاري بعناية كبيرة من لدن طائفة من العلماء، فتناولها كثيرون بالشرح والتعليق، وعكف على دراستها وتدريسها خلق كثير، وما زالت كتبه مقدمة عند أرباب الصناعة اليوم، حتى إن كثيرا من الكليات الجامعية في عصرنا الحاضر تدرسها لطلابها.

وعبد الملك العصامي ممن اهتم أشد اهتمام بآثار ابن هشام، فقد عكف على دراستها وتدريسها في حلقات المسجد الحرام، كما ألف عددا من الشروح والحواشي عليها، ومن بينها شرحه هذا على القطر.

إن «كتاب قطر الندى وبل الصدى» من الكتب التي نفع ا لله بها كثيرا، فقد اشتهر وتدوول بين طلاب العلم، وتوفر على خدمته العلماء، على الرغم من أنه كتاب وضعه مؤلفه للمبتدئين في النحو. وجاء شرح العصامي هذا إضافة نافعة إلى جهد العلماء الذين اعتنوا بالكتاب قبله، جمع فيه أقوال العلماء، وبسط القول في المسائل، وضمنه نقولا مهمة من كتب مفقودة، وأخرى لم تحقق بعد، فكان في نظري جديرا بأن يخرج للناس، وأن يظهر إلى النور، فاستعنت با لله على إخراجه.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون قسمين:

الأول: الدراسة، وكانت في ثلاثة فصول، الأول منها عرّفت فيه بالمؤلف، عصره وترجمته. والثاني بينت فيه منهج الكتاب وفوائده ومصادره وشواهده، ثم بينت موقف الشارح من آراء المصنف، وختمته بموازنة بين هذا الشرح وشرحي المصنف والفاكهي. وجعلت الفصل الثالث خاصاً بآراء الشارح واختياراته ومذهبه النحوي.

أما القسم الثاني فهو قسم التحقيق، بدأت فيه بالتعريف بالكتاب، فالنص المحقق، وختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم نتائجه.

و لم آل جهدا في ضبط الكتاب، والتعليق على مسائله للوصول به إلى الصورة التي أرجو أن تكون أقرب شيء إلى أصله الذي وضعه مؤلفه، وكذلك لم أدخر وسعا في الإيجاز والاختصار في التعليق أو الدراسة.

وبعد، فما كان في هذا العمل من صواب فهو من الله، وما كان فيه من خطأ أو خطل فمن نفسي، وحسبي أني تحريت الصواب ما استطعت.

وفي الختام أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور رياض الخوام الذي قدم لي مصورة نسخة الأصل، كما سأبين بعد، كما أشكر أستاذي الدكتور المختار المهدي والدكتور عبد الفتاح سليم على ما قدماه لي وسهلا لي الحصول عليه من المراجع والمصادر، كما أخص بالشكر الأستاذ صابر عبد العال الباحث بدار الكتب المصرية، وقريبي المؤرخ الأستاذ محمد ربيع الغامدي، وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

وإني لأخص بالشكر والامتنان والعرفان أستاذي العالم المحقق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا الذي شرفني بإشرافه على الرسالة، فوجدت فيه علم العلماء، وخلق الفضلاء، وكرم الأسخياء، لقد فتح لي عقله وقلبه، استضافني في بيته، ووضع تحت تصرفي مكتبته، ووقف عليّ وقته، وشاركني هموم البحث ومتاعبه، عانى معي صعوبات البحث، وذلل لي العقبات والصعاب، فلا أملك له -جزاء ما فعل- إلا الدعاء له بأن يجزيه الله خير الجزاء، وأن يجعل ذلك في بيض صحائفه يوم الدين. والحمد لله رب العالمين، وبه نستعين.

القسم الثاني

التحقيق

أولا: التعريف بالكتاب

التعريف بالكتاب

- اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وزمن تأليفه.
- وصف نسخ الكتاب.
- الرموز الواردة في النسخ.
- عملي في التحقيق.
- نماذج من النسخ.

اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى مؤلفه، وزمن تأليفه:

لم ترد تسمية الكتاب بـ « بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام » إلا عند الشارح نفسه، في ديباجة الكتاب، وأجمعت المصادر الأخرى على نسبة كتاب إليه في شرح القطر، و لم ينكر أحد أن يكون العصامي قد شرح القطر، بل إن أشهر كتبه التي ذكرتها المصادر هو شرحه على القطر، فلم يخل مصدر من المصادر التي ذكرت مصنفاته أو ترجمت له من ذكر هذا الكتاب، إلا أن بعضهم قد يذكر حاشيته على شرح القطر فقط ظناً منه أن ذكر بعضهم للكتابين الشرح والحاشية قد وقع فيه تكرار لكتاب واحد، كما وقع لبعضهم حين ذكر حاشيته على شرح القواعد، في حين قد ذكر هو شرحه للقواعد.

وممن ذكر هذا الكتاب: البغدادي في هدية العارفين، وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي – الطبعة الألمانية، وابن مرداد في المختصر، والألوسي في المسك الأذفر، والعصامي في سمط النجوم العوالي، والشوكاني في البدر الطالع، والزركلي في الأعلام، ومحمد أسعد طلس في الكشاف، وغيرهم.

هذا و لم ينكر أحد نسبة الكتاب إلى العصامي، و لم يدَّع أحد نسبته إلى غيره، عدا ما حصل من لبس في فهرس مركز البحث العلمي بالجامعة لمصورة نسخة برلين المحفوظة في المركز، حيث نسب خطأ في الفهرس إلى عصام الدين جد العصامي، وعلى المصورة غلاف كتب عليه بخط حديث عبارة « شرح القطر لعصام الدين ». و لم أجد لعصام الدين شرحاً على القطر مطلقاً.

وفي الكتاب نفسه ما ينفي كونه لعصام الدين، إذ ينقل العصامي عنه كثيراً من النصوص مشيراً إليه بقوله « مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى » وربما ناقشه في بعض المسائل، كما تقدم.

وفي الكتاب أيضاً من الأدلة ما يؤكد نسبة الكتاب إلى مؤلفه تأكيداً لا يتطرق إليه أدنى شك، ومنها:

١ - الدلائل التاريخية فلم يرد ذكر أحد المتأخرين عن عصره فيه.

٢ - الإشارة إلى كتبه الأخرى التي تثبتها المصادر له، و لم يتطرق إلى نسبتها له أدنى شك، فقد ذكر من كتبه الأخرى: شرح الشذور، وشرح القواعد، وشرح الخزرجية، وحاشيته على شرح المصنف.

٣ - نص الناسخون لنسخ الكتاب على اسم المؤلف، واضحاً لا لبس فيه، كما نص على اسم مؤلفه أيضاً عبد الرحمن السويدي في حاشيته عليه [(١)].

لهذا، فإن نسبة الكتاب إلى صاحبه، وأنه للعصامي لا لغيره، ثابتة مؤكدة.

أما زمن تأليفه فلا يعلم على وجه التحديد، لكنه ألفه بعد شرحه على الشذور وحاشيته على شرح المصنف، كما جاء متأخراً عن تأليف شرح القواعد، وكتابين له في العروض أولهما: شرح الخزرجية والثاني الكافي الوافي في علمي العروض والقوافي. أما الأربعة الأول فقد ذكرها في شرحه هذا، وأما الأخير فذكره في شرح الشذور، كما ذكر في شرح الشذور خاشيته على شرح القواعد.

ونرجح أيضاً أنه لم يكن آخر ما ألف، إذ يظهر أن آخر مؤلفاته شرح الألفية » لأنه لم يتمه، ولعدم ذكره في هذا الكتاب، وا لله أعلم بالصواب.

وصف نسخ الكتاب:

حصلت على ثلاث مصورات لثلاث نسخ:

١ - مصورة عن نسخة محفوظة في المكتبة الملكية ببرلين، تفضل بتقديمها إلي مشكوراً أستاذنا الدكتور رياض الخوام، إذ حصل عليها من برلين، وأهدى إلى مركز البحث العلمي بالجامعة نسخة من المايكروفيلم، حفظت في المركز برقم (١٣٤٤نحو)، واقترح سعادته علي القيام بتحقيق الكتاب، تفضلاً، وحسن ظن منه، فله جزيل الشكر،

---

(١) منها نسخة في المكتبة الوطنية بباريس برقم ٦٥٧٧.

ووافر الامتنان.

وقد جعلت هذه النسخة أصلاً » لأنها أصح النسخ، ولأنها أقدم عهداً من التي تليها من حيث الصحة، فإن ثالثتهما رديئة، كما سنبين بعد. وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز: ص.

وهي نسخة مكتوبة بخط نسخي جميل، لكنها لا تخلو من الأخطاء والتصحيف والتحريف وبها خرم بمقدار ورقة من أواخرها عند نهاية باب الوقف وبداية باب همزة الوصل.

وبها نقص بما يقارب صفحة في باب موانع الصرف. وكتبت بخطين مختلفين، وتكثر الأخطاء في القسم الذي أكمله ناسخ آخر.

والنسخة بها تعليقات على الجوانب، كثيرة متراحمة في أولها، وتكاد تخلو في أواخرها من التعليقات. بها تصحيحات في الهوامش كثيرة في أولها، وتكاد تخلو من التصحيح مطلقاً في أواخرها، مما يؤكد أنه قد أهمل آخر النسخة.

طمست بعض المواضع من النسخة، وجار التصوير على بعض هوامشها المشتملة على تصحيحات على غلاف النسخة خربشات، وبعض أبيات الشعر، ونص من شرح الفاكهي في حد النحو، وختم تمليك غير واضح.

كتبت النسخة سنة ١١٧٢هـ، ولم يذكر اسم ناسخها.

٢ - مصورة لنسخة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض لم يذكر مصدرها، ولكن بها ختم المكتبة العلمية الصالحية، محفوظة في مكتبة الجامعة برقم ٧٩٤ نحو.

وقد عثرت على تلك النسخة هناك بعد أن طبعت النص على النسختين الأخريين، فأعدت بمقابلة النسخ الثلاث طبعه.

خط النسخة نسخي جيد، وبها خرم من أولها بمقدار ورقة، وبها تعليقات على

الهامش معظمها من خاشية السويدي، وبها تصحيحات، ولا تخلو من الأخطاء والتحريف والتصحيف، تشترك مع النسختين الأخريين في بعض مواضع السقط ولكنها عالجت بعض المشكلات التي كانت قائمة بعد مقابلة النسختين.

كتب في جانب اللوحة الأولى عبارة لقارئه سلمان بن الشيخ أحمد بن الشيخ حسين بن الشيخ خضر، وكتب في جانب آخر اسم: محمد العثمان القاضي. وفي آخر ورقة: « فائدة: قال الفضيل بن عياض رضي الله عنه: لا تستوحش طرق الهدى لقلة أهلها، ولا تغتر بكثرة الهالكين. حرر في ٣/ ٣ / ١٣٥٧ ».

كتبت النسخة سنة ١٢١٣هـ، وناسخها: حبيب نجل الشيخ عبدا لله العيدروسي. وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز: ج.

٣ - مصورة نسخة محفوظة في المتحف البريطاني برقم ٥٧٨٩، ليس بها تعليقات، صحح أوائلها وأهمل أواخرها، كثيرة السقط والأخطاء، والتصحيف والتحريف، كاملة ليس بها خروم، إلا أنها رديئة من حيث إقامة النص. وخطها مقروء.

على الورقة الأولى تملك لمحمد صالح كن، وكتب: « نظرت فيه وأنا نجله الأصغر محمد حسن نجل الحاج محمد صالح كن، جعلني ا لله فداه سنة ١٢٨٥ ».

وعلى اللوحة الثانية ختم تملك لعبد الرحمن محمود.

ناسخها: ملا عبدا لله بن ملا عبدالرزاق أفندي قنبور زاده، ولم تذكر سنة النسخ. ورمزت لها بالرمز: ب.

والملاحظ على النسخ الثلاث أنها ربما نقلت عن أصل واحد لاشتراكها في بعض مواضع النقص، ولاشتراكها أيضاً في بعض التحريفات والأخطاء.

الرموز الواردة في النسخ

١ - النسخة ص:

آه: إلى آخره.

ح: حينئذ.

رح: رحمه الله تعالى.

٢ - النسخة ب:

ح: حينئذ.

الخ: إلى آخره.

النسخة ج:

ح: حينئذ.

على أن جميع النسخ لا تلتزم اختصار الألفاظ بالرموز المذكورة دائماً.

عملي في التحقيق

- قابلت نصوص النسخ الثلاث، معتمداً النسخة ص أصلاً، وأثبت مازاد من النسخ الأخرى بين قوسين.

- أكملت ما به يستقيم النص، وأضفت عنوانات الأبواب ولافصول، ووضعت ذلك كله بين معقوفين [ ].

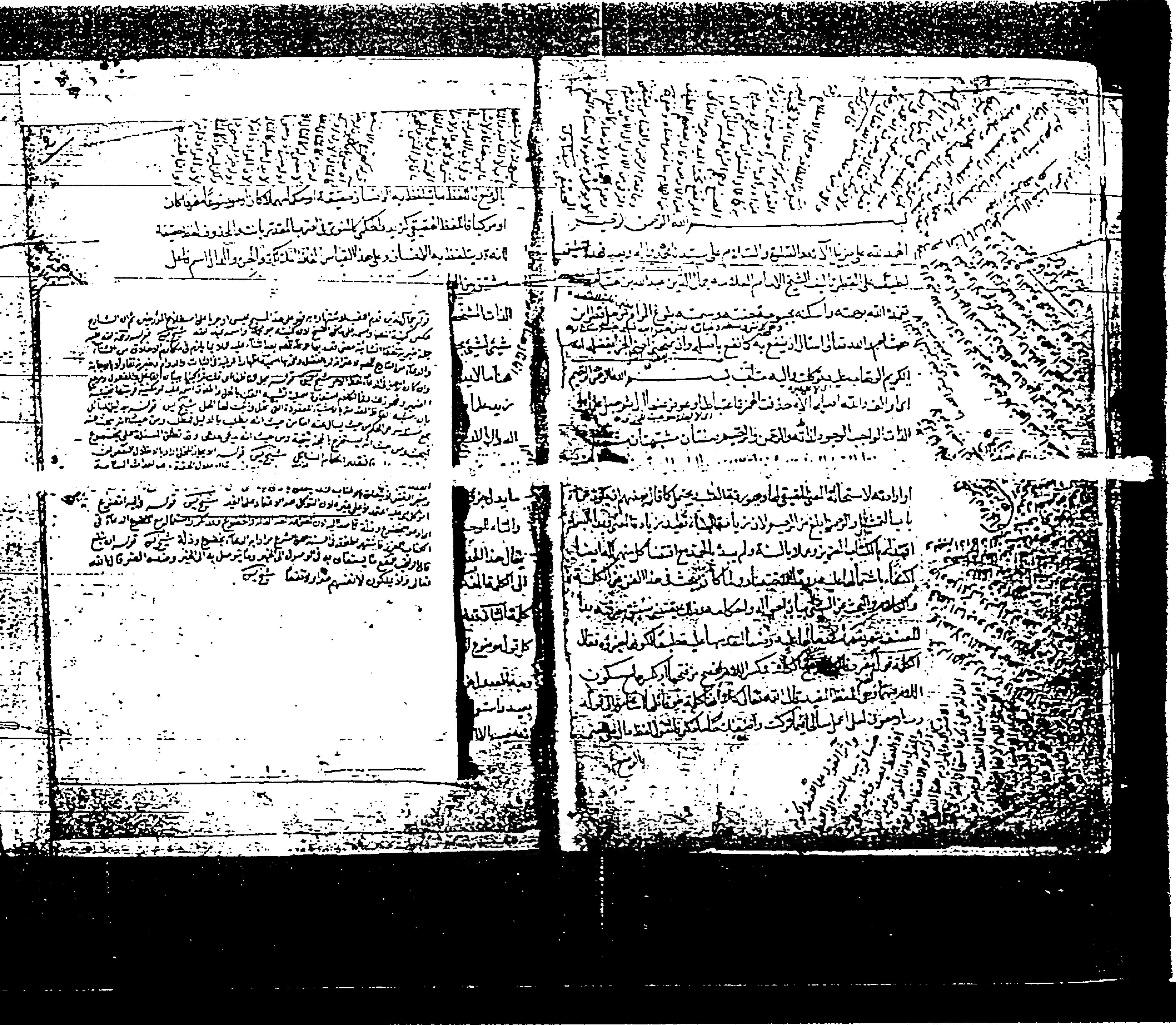
- خرجت الآيات مبيناً اسم السورة ورقم الآية، وخرجت القراءات المخلتفة من كتب القراءات، وخرجت الأحاديث والآثار وشواهد الشعر والرجز والشواهد النثرية والأقوال والأمثال، وأشرت إلى ذلك في الهوامش.

- علقت على بعض القضايا والمسائل التي أثارها الشارح، واجتهدت قدر الطاقة أن ألتزم الإيجاز، ولم أتناول بالتعليق إلا ما رأيته ضرورياً.

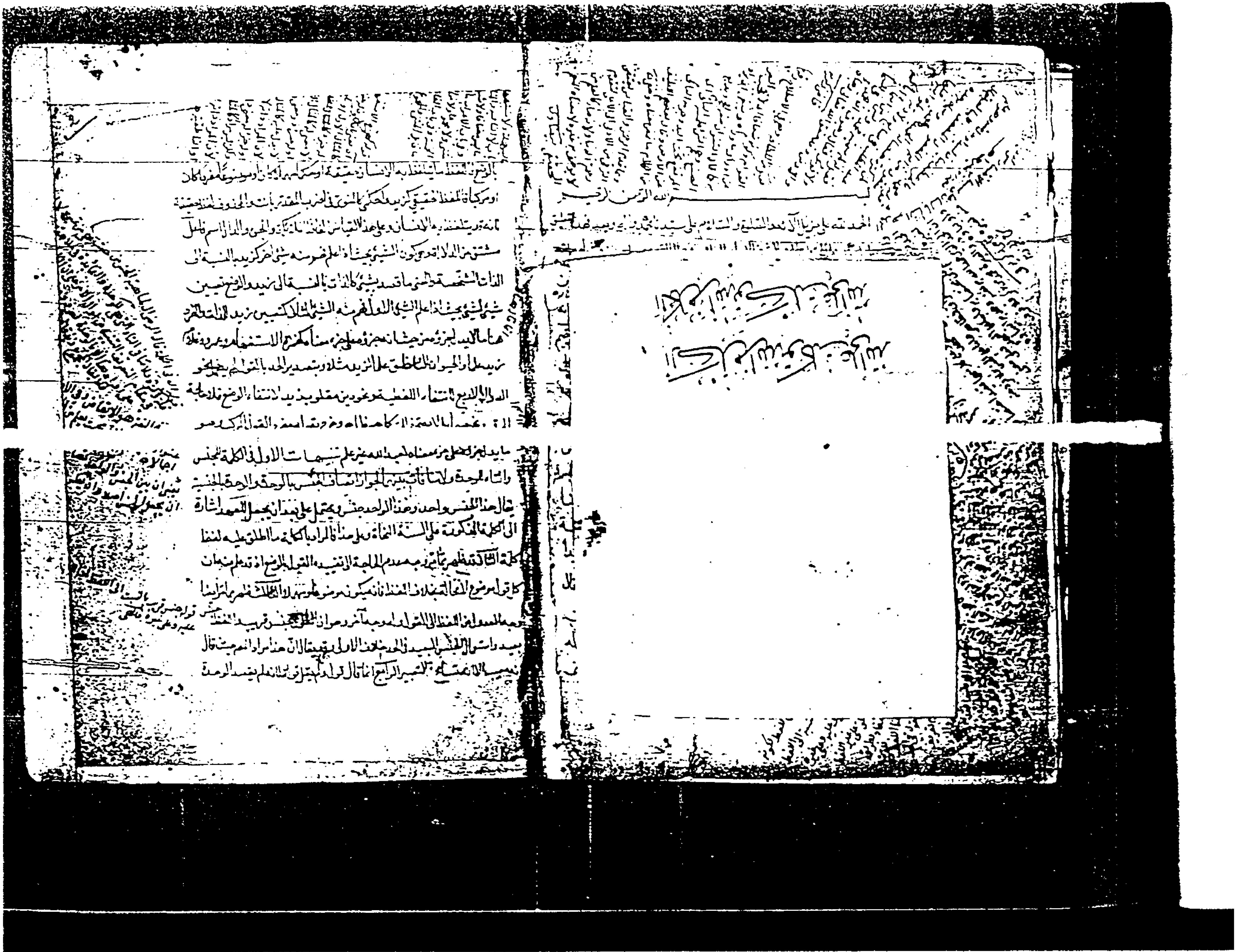
- قدمت بين يدي التحقيق دراسة للكتاب وترجمة لمؤلفه، واقتصرت فيها على ما أراه يكشف الكتاب وينير الطريق إلى فهمه.

- رمزت إلى أول الورقة في نسخة الأصل بخط مائل هكذ « / » ووضعت مقابله على الجانب الأيسر للصفحة رقم ورقة الأصل.

- ختمت العمل بمكملات التحقيق من فهارس فنية للكتاب تسهل الكشف عن المعلومات المهمة في الكتاب، وفهرس المصادر والمراجع.



الورقة الأولى من نسخة (ص)

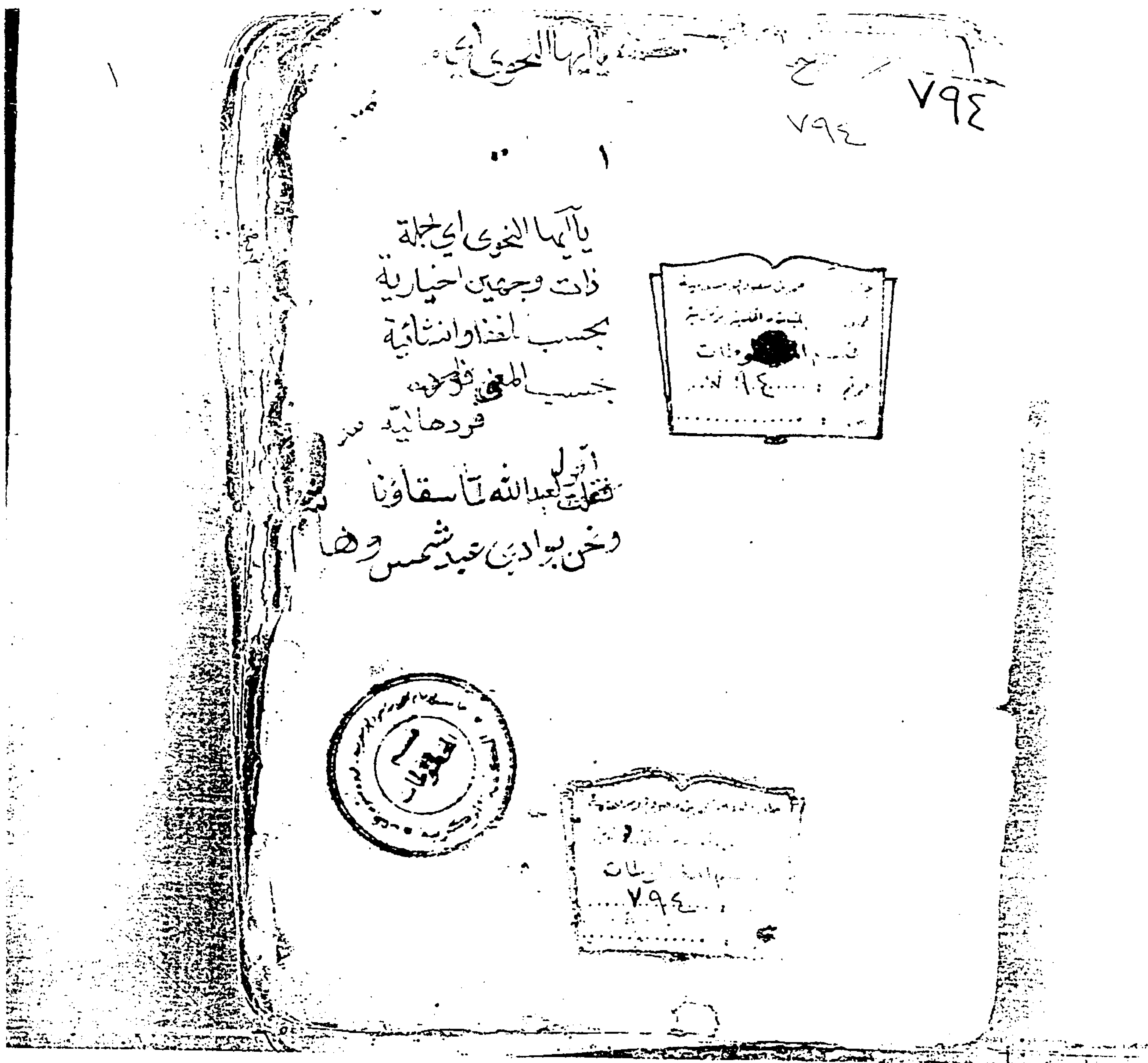


الورقة الأولى من نسخة (ص)

حكم همزانها الكسر لا غير وذلك اصل الباب والله اعلم

قد وقع الفراغ من هذا الكتاب في سلخ
رجب الاصم يوم الاثنين
سنة اثنين وسبعين
ومايه والف
بعد الهجرة
النبوية
على صاحبها
افضل
التحية

الورقة الأخيرة من نسخة (ص)



الـورقـة الأولـى مـن نسخـة (ج)

بيان احواله واحكامه وذلك يقتضي سبق معرفته المصنف

بتعريفها مقدما لها على غيره وضعا لتقدمها عليه طبعا لكونها جزءه مبحث الكلمة

... فالكلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من فتحها

او كسرها مع سكون اللام فيهما وهي لغة اللفظ المفيد قال الله

تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله رب ارجعون

لعلي اعمل صالحا فيما تركت واصطلاحا ما ذكره فالقول دال

على معنى بالوضع فاللفظ ما يتلفظ بالانسان حقيقة

او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا فاللفظ

الحقيقي كزيد والحكمي كالمنوي في اضرب المقدر بانت

والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان وعلى

هذا القياس الفاظ الملائكة والجن والدال اسم فاعل مشتق

من الدلالة وهي كون الشيء بحيث اذا علم فهم منه شيء اخر

كزيد بالنسبة الى الذات المشخصة والمعنى ما قصد بشيء

كالذات بالنسبة الى زيد والوضع تعيين شيء لشيء بحيث

اذا علم الشيء الاول علم وفهم منه الشيء الثاني كتعيين زيد

للذات والمفرد هنا ما لا يدل جزؤه من حيث انه جزؤه على

جزء معناه كهمزة الاستفهام وعمرو وغلام زيد علما

٢

الورقة الثانية من نسخة (ج)

اوفي [illegible] ... ونحو ما في ماكيا، بمعنى الاثنين همزة [illegible]
اصله [illegible] حذفت تاؤه المثنا متعاقب الحركات الاعراب
عليها [illegible] همزة عوضا عن المحذوف وفرق بها السو بين اللغوي
بمعنى ابن وابنة المؤكد في ارق بمعنى الازرق وليس هو بدلا من لام الكلمة
كما في [illegible] ... وفي حكم المثنية ... همزة الوصل وتتبع [illegible]
في حركات الاعراب ... اصلها بنوة كشجرة لانها مؤنثة ابن والتاء للتانيث
بخلاف تاء بنت فانها بدل من اللام ... لسكون ما قبلها ولانه لو سمي رجل
ببنت [illegible] التانيث في صيغتها ومثلها اخت وامرأة
اصلها امرء ومرأة ... اي تثنية هذه السبعة
وهي اسمان واستان وابنان وابنتان وابنتان وامرأن وامرأتان بخلاف
جمع ... قال ابن جني الاسماء سميتموها وتركنا لو ندع
ابناؤنا وابناؤكم ... اصلهما ثنيان وثنيان كجملان وشجران
بدليل قولهم في النسبة اليه ثنوي بفتحتين فحذفت لامها واسكنت فاؤها
الهمزة ... اي ونحو الغلام من كل ما دخلته ال سواء كانت حرف تعريف كما
ذكر وكالرجل او اسما موصولا كالضارب والمضروب والحسن او حرفا زائدا
كالحسن علما والزيد تنبيها ... الذي يسلكه في جعل الغلام اشارة الى المحلى
بال مطلقا وان كان خلاف ... مقتضاه ... من جعل ايا
في المحلى بال التي هي حرف تعريف ... تقدير الاخر ... اي
... ذهب البصريون الى انه مفرد على وزن افعل كاجر ... وهو الرباعي
المذاهب ... المفرد هو الاصل ... العرب قد تصرفت فيه تصرفات لم تجز مثلها في
الجمع فقالوا ايمن وايم وام بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة مع ضم الميم فيها وايمن بفتحها
وم مثلثة ومن بضم الحرفين وفتحها وكسرها ... همزة في ذلك كسرها

لانها

4

اي همزة وصل ... ساقطة في الدرج وهو ... همزة
... لانهم ... ففتح
... ومفرد ... الجمعان ...
... همزة ... سقطت وصلا ...
... في تصغيرها ...
... عن ابن جني ... جمع ...
الايضاح ... اي بفتح همزة ... او بكسر همزة ...
... ابتدائي ...
بلفظ قبلها ... همزة ... ومن ...
... وذلك ... همزة ...
واستفهم ... همزة ... اي مصدر اذا في المذكور ومصدر من ... ر
بخلاف همزة الماضي الثلاثي ... ومصدره ... همزة
واكرم وامره اكرم ... الامر والاكرام همزة ... الفعل ... همزة
... اصله اغزوي بضم الزاي وكسر الواو فاسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت
لالتقاء الساكنين وكسرت الزاي لتسلم الياء ... اي بضم ...
ضابط انضم همزة امر الفعل الثلاثي ... الا ... الثلاثي
... همزة ... بالامر كهمزة ...
وامشوا بكسر الشين وضم الياء فاسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء
... الواو ... قبلها ... همزة ...
تنبيه ... التمثيل ...
... اذا ... وكسر ... في مثل ...
فينبغي ... في مثل اذهب ليكونوا ... همزة ...

الورقة ٨٨ من نسخة (ج)

... كالبواقي ... الكسر لا غير ... واصل
الباب فقد تم هذا الشرح بحمد الله وحسن توفيقه تأليف
الشيخ الإمام العلامة عبد الملك العصامي
على يد أفقر الورى وأحوجهم إلى رب
الأنام ... العاملي وغبار مجالس
العالمين ... حبيب
نجل الشيخ عبد الله العيدروس
غفر الله له ولوالديه ولجميع
المسلمين وصلى الله على
سيدنا محمد المصطفى
المختار والآل
... الأبرار ما
دام الليل
والنهار ...
والحمد لله
رب
العا
لمين
...

... هذا الشرح اللطيف ضحوة يوم الثلاثاء الرابع من شهر
ذي الحجة في سنة ١٢١٣



9 ١

الورقة الأخيرة من نسخة (جـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جزيل الائه والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله وبعد فهذا تعليق
لطيف على القطر تاليف الشيخ الامام العلامة جمال الدين عبد الله بن هشام تغمده
الله برحمته واسكنه بحبوحة جنته وسميته بلوغ المرام من حل قطر ابن هشام
والله تعالى اسال ان ينفع به كما نفع باصله وان يمنحني احسن الجزاء بفضله انه الكريم
الوهاب عليه توكلت واليه متاب بسم الله الرحمن الرحيم اي اولف
والله

واسمه اصله الاه حذف الهمزة اعتباطا وعوض عنها ال ثم جعل علما على الذات
الواجب الوجود لذاته والرحمن الرحيم صفتان لله مشتبهتان مشتقتان
من رحم بعد نقله الى فعل بالضم او تنزيله منزلة اللازم والمراد بالرحمة
هنا الاحسان او ارادته لاستحالة المعنى الحقيقي لما هو رقة القلب
ويحتمل كما قال بعضهم ان يكونا من باب التمثيل والرحمن ابلغ من الرحيم
لان زيادة البناء تفيد زيادة المعنى وبدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب
وعملا بالسنة ولم يبدأ بالحمد مع اقتضاء كل منهما البداءة به اكتفاء
باشتمالها عليه وما للاختصار ولما كان يبحث في هذا الفن عن الكلمة و
الكلام والبحث عن الشيء بيان احواله واحكامه وذلك يقتضي سبق
معرفته بدأ المصنف بتعريفهما مقدما الكلمة ومثنيا لتقدمها عليه طبعا لكونها
جزءه فقال الكلمة قول مفرد فالكلمة بفتح الكاف وكسر اللام افصح من
فتحها او كسرها مع سكون اللام فيهما وهي لغة اللفظ المفيد قال
الله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله رب ارجعون
لعلي اعمل صالحا فيما تركت واصطلاحا ما ذكر فالقول لفظ دال
على معنى بالوضع واللفظ ما يلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا

الورقة الأولى من نسخة (ب)

فيها وايمن بعضهما من مثله ومن بضم الزاي وفتحها وكسرهما
والاصل فيهما فيه الهمزة من ذلك كسرها لانها همزة وصل والا لما
سقطت في الدرج وهو عند سيبويه من اليمن وهو البركة فان
قال القسم ايمن الله لافعلن فكانه قال بركته قسم لافعلن وذهب
الكوفيون الى انه جمع يمين فانه لم يجئ على وزنه مفرد وامر وانك
الجمع وانما قيس جمعها افعلا او الى من جمعها فاعلم همزته
همزة قطع وانما سقطت وصلا لكثرة الاستعمال التنبيه قال
مولانا عصام الدين رحمه الله في تعليقه على الشافية اشار باضافة
ايمن الى الله الى المراد ايمن القسم واحترز به عن ايمن جمع يمين
انتهى وعلى هذا فلو اقتصر هنا في القسم لجرد الايضاح لا
بفتحها اي بفتح همزة اللام وهمزة ايمن او بكسر الهمزة في ايمن فانه
ضعيف همزة وصل في المبتدا اي تثبت ابتداءا اي وقت ابتدائها
وتحذف وصلا اي وقت وصل في المبتدا اي تثبت وكذا اي مثل
ما ذكر من همزة اسم وما ذكر معه في كونها همزة وصل همزة الفعل
الماضي المجاوز اربعة احرف وذلك كانطلق واستخرج وهمزة امر

اي

اي الماضي المذكور كانطلق واستخرج وهمزة مقدرة اي مصدر الماضي المذكور
او مصدر امره كالانطلاق والاستخراج بخلاف همزة الماضي الثلاثي والرباعي
وامره ومصدره ففي الجميع همزة قطع كامر واكرم وامر واكرم والامر والاكرام وهمزة
امر الفعل الثلاثي وذلك كهمزة اقتل واغز واغزي اصله اغزوي بضم الزاي وكسر الواو
فاسكنت الواو للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وكسرت الزاي لتناسب
اليا بضمهن اي بضم همزهن تنبيه ضابط ضم همزة امر الفعل الثلاثي ان ينضم ثالثه
ضما متاصلا في الامثلة الثلاثية حتى اغزي لما قررناه الآن وخرج ثم همزة نحو امشوا الماشية
بالاثر وكذا همزة اضربوا امشوا بكسر الشين وضم اليا فاسكنت اليا للاستثقال ثم حذفت
لالتقاء الساكنين ثم ضمت الشين لتجانس الواو ولتسلم من قبلها واذهب بكسرهن اي
همزاتهن تنبيه مثل المصنف بامثلة المكسورة همزتها مع التمثيل له باضرب تنبيها على انها
من باب واحد وباذهب ايضا دفعا للتوهم انهم اذا اضطروا في مثل اكتب واكرموا في مثل
اضرب فينبغي ان يفتحوا في مثل اذهب ليكون قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث
وانما يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدو بالهمزة في حالة الوقف كالبواقي فان
حكم همزاتها الكسر لا غير وذلك اصل الباب والله اعلم

تم الشرح المبارك بحمد الله وحسن توفيقه تاليف الشيخ
الامام عبد الملك العصامي رحمه الله تعالى على يد افقر العباد
واحوجهم الى رحمة الله تعالى مولى عبد الله ابن ملا
عبد الرزاق افندي قبوز زاده عفر الله له

[illegible]

الورقة الأخيرة من نسخة (ب)

ثانياً:

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمدُ للهِ على جزيلِ آلائه، والصلاةُ والسلامُ على سَيِّدِنَا محمدٍ وآلِهِ، وبعدُ:

فهذا تعليقٌ لطيفٌ على القطر، تأليفِ الشيخِ الإمامِ العلاّمةِ جمالِ الدين عبد الله بن هشام، تَغمَّدَهُ اللهُ برحمتِهِ، وأسكنَهُ بُحْبُوحَةَ جنَّتِهِ، وسمَّيتُهُ (بلوغ المرام من حلّ قطر ابن هشام)، والله تعالى أسألُ أَنْ ينفعَ به، كما نَفَعَ بأصلِهِ، وأَنْ يمنحَني أحنى[1] الجزاءِ بفضلِهِ، إنَّهُ الكريمُ الوهَّابُ، عليه توكلتُ وإليه متابِ.

---

(١) قال السويدي في حاشيته على هذا الشرح ورقة ٥: «أحنى الجزاء: أي أنفعُهُ، وفي بعض النسخ: أحسن الجزاء» انتهى، ولم أَجِدْ في المعجمات التي بين يديَّ هذا المعنى.

[شـــرح البســـملة]

بسم ا لله الرحمن الرحيم أَيْ:أُؤَلِّفُ(١).

و «ا للّهُ» أصلُهُ «إلاه»(٢)، حُذِفَتِ الهَمْزَةُ اعْتِبَاطًا(٣)، وَعُوِّضَ عنهـا «أَلْ»، ثُـمَّ جُعِـلَ علمًا على الذاتِ الواجبِ الوجود لذاته.

و «الرحمنُ» و «الرحيمُ»(٤) صِفَتَانِ(٥) مُشَبَّهَتَانِ مُشْتَقَّتَانِ مِـنْ «رَحِـمَ» بَعْـدَ نَقْلِـهِ إلى

---

(١) هكذا قَدَّرَهُ الشارحُ فِعْلاً متأخراً مناسباً لما جُعِلَتِ التسميةُ مبدأً لَهُ، وهو مذهـبُ الزمخشـريِّ، وقـدَّرَهُ البصريون اسماً، والكوفيون فعلاً مقدماً، وبعضُ النحويين لايُقَدِّرُهُ إلا فِعْلاً مخصوصاً هو «أَبْتَدِئُ».
انظر الكشاف ١/٢٦-٣٠، وانظر حاشية السيد الشريف: والإنصاف للمـالكي بهـامش الكشـاف، شرح اللمع لابن برهان ١/٣٧، البحر المحيـط ١/٢٩، نتـائج التحصيـل ١/١٠٢ فمـا بعدهـا، الهمـع ٥/١٣٦، شرح تحفه الطلاب ١/١٦٩ فما بعدها، المغني ٤٩٥-٤٩٦،٨٠٠.

(٢) هذا أحدُ قولين لسيبويه في اشتقاقِ لفظِ الجلالةِ (انظر الكتاب ٢/١٩٥)، وذَكَرَ في موضـعٍ آخـرَ مـن كتابه أَنَّ الأصلَ فيه: «لاه» (انظر الكتاب ٣/٤٩٨). واختارَ ابنُ مالكٍ كونَهُ موضوعـاً علـى هيئتـِهِ، غيرَ مُشْتَقٍّ من «أله»، ولا من «لاه» (انظر التسـهيل ١/١٧٧-١٨٠). وانظـر في تفصيـلِ الأقـوالِ في المذاهبِ: النكت في تفسير كتاب سيبوية ١/٩٦-٩٧-٥٤٧، التعليقة لأبـي علـي ١/٢٧٨، ٢/٢٢، أمالي ابن الشجري ٢/١٥،١٦، هامش المقتضب ٤/٢٤٠-٢٤١، شرح الكافية للرضي ١/١٤٥.

(٣) انظر مايأتي ص ٢٣٩.

(٤) ب: والرحمن الرحيم.

(٥) ب: صفتان لله.

فَعُلَ، بالضمِّ، أو تنزيله[١] مَنْزِلَةَ اللازمِ.

والمرادُ بالرحمةِ هُنَا (الإحسانُ)[٢]، أَوْ إرادتُهُ؛ لاستحالةِ المعنى الحقيقيِّ لها، وهُوَ رِقَّةُ القلبِ، وَيَحْتَمِلُ -كما قالَ بعضُهُمْ- أَنْ يكونَ مِنْ بابِ التمثيلِ[٣].

و «الرحمنُ» أبلغُ من «الرحيم» ؛ لأنَّ زيادةَ البناءِ تُفِيدُ زيادةَ المعنى.

وبدأَ بالبسملةِ اقتداءً بالكتابِ (العزيزِ)[٤]، وعَمَلًا بالسنَّةِ، وَلَمْ يبدأْ بالحمدِ مع اقتضاءِ كُلٍّ منهما لَهُ أيضًا؛ اكتفاءً باشتمالها[٥] عليه، رومًا للاختصارِ.

---

(١) ص، ج: وتنزيله.

(٢) مطموسة في ص.

(٣) تفسيرُ الشارحِ للمرادِ بالرحمةِ بالإحسانِ أو إرادتِهِ مبنيٌّ على خلافِ العلماءِ في تفسير الصفات، فتكونُ الرحمةُ بمعنى الإحسان من صفات الفعل، وبمعنى إرادته -سبحانه- من صفات الذات. أَمَّا قولُ بعضهم إنَّها من بابِ التمثيل فيعني أَنَّها استعارةٌ تمثيليةٌ. انظر: الكشاف، وبهامشه حاشية السيد ٤١/١ فما بعدها، والإنصاف ٤٤/١-٤٥، البحر ٣٠/١-٣٢، حاشية السويدي ورقة ٦.

(٤) سقطت من ب.

(٥) قال الدلائي: «لايتعين النطقُ والكتابةُ بالحمد معاً، فَيُحْمَلُ على نطقهم به حالةَ التصنيفِ اكتفاءً بكتابةِ البسملةِ المرتَّبِ عليها أسماءُ الصفات «الرحمن،الرحيم»، ولايُعنى بالحمد إلا ذلك؛ لِأَنَّهُ الوصفُ بالجميل على وجْهِ التعظيم». نتائج التحصيل ١١٥/١.

[الكلمة]

ولما كانَ يَبْحَثُ في هذا الفنِّ عنِ الكلمةِ والكلامِ، والبحثُ عن الشيءِ بيانُ أحوالِهِ وأحكامِهِ، وذلك يقتضي سَبْقَ معرفتِهِ، بدأَ المصنفُ بتعريفِهِمَا، مُقَدِّمًا لها عليهِ وَضْعًا؛ لتقدُّمِهَا عليه طَبْعًا؛ لكونِهَا جزأَهُ، فقالَ:

الكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ، فالكلمةُ -بفتح الكافِ وكسرِ اللامِ- أفصحُ[١] مِن فَتْحِهَا وكسرِها[٢] مَعَ سكونِ اللام فيهما.

وهي -لغةً- اللفظُ المفيدُ، قالَ اللهُ تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾[٣] إشارةً إلى قوله ﴿ربِّ ارْجِعُونِ * لعلِّي أعملُ صالحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾[٤] واصطلاحًا: ماذكر.

فالقولُ لفظٌ دالٌّ على معنًى / بِالوَضْعِ. [٢]

فاللفظُ مايتلفَّظُ بهِ الإنسانُ حقيقةً أو حكمًا[٥]، مُهْمَلًا كانَ أوموضوعًا، مُفْرَدًا كانَ أومُرَكَّبًا. فاللفظُ الحقيقيُّ كـ «زيدٍ»، والحكميُّ كالمنويِّ في «اضْرِبْ» المُقَدَّرِ بـ

---

(١) «كَلِمَة» بفتح الكاف وكسر اللام حجازية، وهي أكثرُهَا، وبكسر الكافِ وسكونِ اللام تميميةٌ، والثالثةُ بفتحٍ فسكونٍ أَقَلُّها، وهي تميميةٌ أيضاً. انظر الصحاح «كلم»، شرح الرعيني ١/٧٥.

(٢) ج: أو كسرها.

(٣) من الآية ١٠٠ من سورة «المؤمنون».

(٤) من الآيتين ٩٩، ١٠٠ من سورة «المؤمنون».

(٥) ص: وحكماً.

«أنت». والمحذوفُ لفظٌ حقيقةً؛ لأنَّهُ قَدْ يَتَلَفَّظُ بهِ الإنسانُ، وعلى هذا القياسِ ألفاظُ الملائكةِ والجنِّ.

والدالُّ اسمُ فاعلٍ مُشْتَقٌّ من الدلالةِ، وهي كونُ الشيءِ بحيثُ إذا عُلِمَ فُهِمَ منه شيءٌ آخَرُ، كـ «زيدٍ» بالنسبةِ إلى الذاتِ المشخصةِ [1].

والمعنى ماقُصِدَ بشيءٍ كالذاتِ بالنسبةِ إلى «زيدٍ».

والوضعُ تعيينُ شيءٍ لشيءٍ، بحيثُ إذا عُلم الشيءُ الأوَّلُ فُهِمَ منهُ الشيءُ الثاني، كتعيينِ «زيدٍ» للذاتِ.

والمفردُ هنا ما لا يَدُلُّ جزؤه، من حيثُ إنَّهُ جزؤه، على جزءِ معناهُ، كهمزة الاستفهام، وعمرو، وغلام زيد -علمًا-، والحيوان الناطق -علمًا- لزيد مثلا.

وبتصديرِ الحدِّ بالقولِ لم يَدْخُلْ نحوُ الدوالِّ الأربعِ [2]؛ لانتفاءِ اللفظيةِ، ونحوُ «ديز»، مقلوبِ زيد؛ لانتفاءِ الوضعِ، فلا حاجةَ إلى قيدٍ يخرجُهَا، بَلْ لايَصِحُّ ذلكَ، كما هو ظاهرٌ.

---

(١) هذا الحدُّ الذي حَدَّ بهِ الشارحُ الدلالةَ، هو حَدُّ الدلالةِ الوضعيةِ، وقد جرى في هذه التسمية على عادةِ المناطقةِ، وهي إمَّا لفظيةٌ كدلالة زيد على مُسَمَّاهُ، وإما غيرُ لفظية كدلالةِ الدوالِّ الأربع على مدلولاتها؛ ولهذا أخرجها الشارحُ من حَدِّ الكلمةِ، كما سيأتي. انظر: شرح الغرة في المنطق ٢٨ فما بعدها، تسهيل المنطق ٨،٩.

(٢) الدوالُّ الأربعُ هي: الخطوطُ والعقودُ والنصبُ والإشاراتُ. والخطوطُ هي النقوشُ، والمرادُ بالعقودِ: عَقْدُ الأناملِ لبيان قَدْرِ العددِ، وبالنصبِ ماينْصَبُ بين حدودِ الأملاكِ ومسافةِ الطريقِ، وبالإشاراتِ دلالةُ الإشارةِ على المشارِ إليه. انظر شرح الغرة ٢٨ فما بعدها، شرح الكافية ٤/١، شرح الأنموذج للأردبيلي ٣٠.

وخرجَ بقوله «مفرد» القولُ المركَّبُ، وهو مايَدُلُّ جزؤه على جزءِ معناهُ كـ «عبد الله» غير علم.

تنبيهاتٌ: الأولُ: «أَلْ» في «الكلمة» للجنس، والتاءُ للوَحْدَةِ، ولامُنَافاةَ بينهما[١]؛ لجوازِ اتصافِ الجِنْسِ بالوَحْدَةِ، والوحدةِ بالجِنْسِيَّةِ، يُقالُ: هذا الجنسُ واحدٌ، وهذا الواحدُ جنسٌ.

ويحتَمِلُ - على بُعْدٍ- أَنْ يُجْعَلَ للعَهْدِ؛ إشارةً إلى الكلمةِ المذكورةِ على أَلْسِنَةِ النحاةِ، وعلى هذا فالمرادُ بـ «الكلمة» : ماأُطْلِقَ عليه لفظُ كلمةٍ.

الثاني: قَدْ ظَهَرَ مِمَّا مَرَّ وَجْهُ عَدَمِ الحاجةِ إلى تقييدِهِ القولَ بالوَضْعِ، إِذْ قد عُلم منه أَنَّ كُلَّ قولٍ موضوعٌ لامحالةَ، بخلافِ اللفظِ، فإنَّهُ يكونُ موضوعًا ومُهْمَلًا.

الثالثُ: ظَهَرَ مما مَرَّ أيضًا وَجْهُ العُدُولِ عن اللفظِ إلى القولِ، وَلَهُ وَجْهٌ آخرُ، وهو أَنَّ القولَ جِنْسٌ قريبٌ، واللفظُ جنسٌ بعيدٌ، واستعمالُ الجنسِ البعيدِ في الحَدِّ خلافُ الأَوْلى[٢]. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ هذا مرادُ المصنفِ، حيثُ قالَ[٣] إِنَّهُ مَعيبٌ، إِلَّا أَنَّهُ تَسَامُحٌ في

---

(١) قال الرضيُّ: «الجنسُ على ضربين، أَحَدُهُمَا: استغراقُ الجنس، وهو الذي يحسُنُ فيه لفظةُ «كل»... وهذا الاستغراقُ مفيدٌ للكثرةِ، فيناقضُ الوحدةَ. والثاني: ماهيَّةُ الجنسِ من غيرِ دلالةِ اللفظِ على القِلَّةِ ولاالكثرةِ، بل ذاك احتمالٌ عقليٌّ، كما في قوله تعالى ﴿لئِنْ أَكَلَهُ الذئبُ﴾، ولم يكن هناك ذئبٌ معهودٌ، ولم يُرَدْ استغراقُ الجنسِ أيضاً، ومثلُه قولُكَ: ادخلِ السوقَ، واشترِ اللحمَ، وكُلِ الخبزَ، فهذا النوعُ من الجنسِ لايُنَاقِضُ الوَحْدَةَ؛ إذ لادَلالةَ فيه على الكثرةِ». شرح الكافية ٤/١، وينظر حاشية يس على الفاكهي ١٦/١.

(٢) انظر: الألفاظ المستعملة في المنطق ص٦٦،٦٧، ضوابط المعرفة ٤٢،٤٣.

(٣) شرح المصنف ١٤.

التعبيرِ.

الرابعُ: إنما قَالَ: «قولٌ»، و لم يَقُـلْ «قولـة»؛ لأنَّـهُ لم يَقْصِـدِ الوَحْـدَةَ، والمطابقـةُ غـيرُ واجبةٍ؛ لعدم شروطِهَا، مع أَنَّ القولَ أَخْصَرُ[1].

الخامسُ: زادَ ابنُ مالكٍ في التسهيلِ[2] قَيْدَ الاستقلالِ؛ احترازًا عن نحوِ حروف المضارعةِ، وياءِ النسبِ، وتاءِ التأنيثِ، وألفِ المفاعلةِ، فَإِنَّهَا أقوالٌ مفردةٌ، وليستْ بكلماتٍ؛ لعدمِ استقلالها.

قيلَ[3]: ولعلَّ مَنْ أَسْقَطَ هذا القيدَ -كالمصنف- جَنَحَ إلى ما قالَهُ الرضيُّ[4] من أَنَّ كُلاًّ من المذكوراتِ كلمةٌ، عُدَّتْ مع ماهي فيه -لشدةِ الامتزاجِ- كلمةً (واحدةً.

السادسُ: للمفردِ مَعَانٍ غيرُ ما ذُكِرَ، تأتي في محالِّهَا[5]، ولا إشكالَ)[6] في استعماله في الحدِّ لوضوحِ المرادِ في المَقَامِ.

---

(١) ب: أخص.

(٢) التسهيل ص٣.

(٣) القائل هو الفاكهي. انظر مجيب الندا ١/١٥.

(٤) شرح الكافية ١/٥.

(٥) ج: محلها.

(٦) مطموس في ص من قوله: (واحدة) إلى هنا.

[أقسام الكلمة]

وهي، أي:الكلمةُ، **اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ**، أي:منقسمةٌ إلى هذه الأنواعِ الثلاثةِ، منحصرةٌ فيها، كما يُفيدُهُ السكوتُ في مَعْرِضِ البيانِ، والدليلُ على ذلك الاستقراءُ.

وَسُمِّيَ الأَوَّلُ اسماً[١] لسمِّوه، أي:عُلُوِّهِ على أخويهِ، بوقوعه مُسْنَدًا ومسندًا[٢] إليهِ، والثاني فِعْلًا لِدَلَالَتهِ على الفعلِ اللغويِّ، وهو الحدثُ، والثالثُ حرفًا لوقوعِهِ في حَرْفٍ وَطَرَفٍ مقابلٍ لهما، من حيثُ إنَّ الاسمَ يكونُ مسندًا ومسندًا إليه، كما عرفتَ، والفعلَ يكونُ مسندًا، وَإِنْ كانَ لايقعُ مسندًا إليه، والحرفَ لا يكونُ مسندًا ولا مسندًا إليه.

فائدةٌ: في الاسم إحدى عشرة[٣] لغةً، نَظَمَهَا الوالدُ[٤] «رحمه الله تعالى» فقالَ[٥]:

---

(١) انظر ما يأتي ص٤٤٤.

(٢) ج: أو مسنداً إليه.

(٣) المشهورُ في اسم أربعُ لغاتٍ، وهي: اسم بكسر الهمزة، واسم بضمها، وسِم بكسر السين، وسُم بضمها، وزادَ بعضُهم لغةً خامسةً هي «سُمًى» على زِنَةِ هُدًى، واستشهد له بقولِ الشاعر:

والله أسماك سُمًى مباركاً

وَرُدَّ بأنْ لا دليلَ فيه، إذْ يحتَمِلُ أَنْ يكونَ على لغةِ من يقولُ «سُم» بضم السين، وقد وقعتْ منصوبةً منونةً. (الإنصاف ١٦/١، شرح المفصل ٢٣/١-٢٤، اللسان «سما»). هذا وقال الشارحُ في شرحه على الشذور ورقة ٥: وفي الاسم ثمانية عشرة لغة، نظمتها فقلت:

ثَلِّثْ العَرْبُ سِما وأُسما سُما وسِماء وسُماة وسُـــمة

(٤) انظر ترجمته في الدراسة ص ١٢-١٣.

(٥) البيتان من البسيط، والضرب مذيلٌ، وهو خارجٌ عن المألوف عند العروضيين.

في الاسمِ جاءَتْ لغاتٌ كُلُّهَا جُمِعَتْ　　في ضِمْنِ نَظْمٍ حكى دُرًّا مِنَ الكلماتْ
أَسم سِم وسُما والـــــكُلُّ أوَّلُهَا　　مُثَلَّثٌ وسماءٌ[1] جاءَ ثُمَّ سمـــــاتْ[1]

(١) لم أجد وجهاً أولى من غيره في ضبط السين في الكلمتين، على أنهما في بيت الشارح السابق مثلثتان.

[علامات الاســـم]

فَأَمَّا[١] **الاسمُ فَيُعْرَفُ بِـقَبُولِ «أَلْ»**، مُعَرِّفَةً كانتْ، أَوْ موصولةً، أَوْ زائدةً، **كـ «الرجلِ»**، و «الغلامِ»، و «الضاربِ»، و «المضروبِ»، و «الكعبةِ»، و «اليزيدِ».

تنبيهاتٌ: الأَوَّلُ: اقتصـرَ المصنـفُ علـى مثـالٍ واحـدٍ، للاختصـارِ، وَجَعَلَـهُ لِـ «أَلِ» المعرفةِ؛ لأنَّهَا الأَصْلُ.

الثاني لايَرِدُ على كلامِ المصنفِ نحوُ:

................التُرْضَى[٢] ....

و:

.... المَعَهْ[٣]

---

(١) ص: وأما.

(٢) من بيتٍ من البسيط للفرزدق، والبيتُ بتمامه:

مَا أَنْتَ بالحكمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ   ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجَدَلِ

انظر الإنصاف ٥١٢/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٦٧/١، المقرب ٦٠/١.

(٣) من بيت من الرجز لا يُعْرَفُ قائلُهُ: والبيتُ والذي بَعْدَهُ

من لايزالُ شـــــاكراً على المَعَهْ

فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَــــــعَةْ

انظر الجنى الداني ٢٠٣، شرح ابن عقيل ١٦٠/١، الخزانة ٣٢/١.

و:

.............الرسولُ اللهِ مِنْهُمْ[١] ....

و «الها هو ذا»[٢]؛ لأنَّ ذلك شاذٌّ لايُقاسُ[٣] عليه.

وبـقبولِ **التنوينِ**، وهو نونٌ زائدةٌ ساكنةٌ، تلحَقُ الآخِرَ لغيرِ توكيدٍ.

وهو خمسةٌ[٤] أنواعٍ: تنويــنُ تمكيــنٍ[٥] **كرجــلٍ**، وتنويــنُ تنكيــرٍ كسيبويهٍ، وصـهٍ، وتنوينُ مقابلةٍ كمسلماتٍ، وعرفاتٍ، وتنوينُ عِوَضٍ كَجَوَارٍ، وحينئـــذٍ، وتنوينُ ترنُّمٍ[٦] كـ:

---

(١) من بيت من الوافر، مجهولُ القائل، وهو بتمامه:

مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ منهم لهم دانتْ رقابُ بني مَعَدِّ

ويروى عجزه: هُمُ أَهْلُ الحكومةِ من قُصَيِّ

انظر اللامات ٣٦، شرح الجمل ١/١٧٩، الخزانة ١/٣٣.

(٢) شاهدٌ من أقوالِ العربِ على دخولها على الجملةِ الاسميةِ في غير الشعر، حكـاه الفـراءُ. قيـل إنَّ رجـلًا أقبل، فقال آخرُ: ها هو ذا، فقالَ السامعُ: نِعْمَ الها هُو ذَا. انظر شرح الكافية ٢/٣٩.

(٣) ج: شاذ القياس.

(٤) وَصَلَتْ عند بعضهم إلى عشرةِ أنواعٍ، جمعها أحدُهم في قوله:

أقسامُ تنوينِهِمْ عَشْرٌ عليك بها فَإِنَّ تقسيمَهَا من خيرِ ما حُـــرِزَا

مَكِّنْ وعَوِّضْ وقابِلْ والمنكَّرَزِدْ رَنِّمِ وأَحْكِ اضطرِرْ غالٍ وما هُمِزَا

انظر: فتح الرب المالك للغزي ص٥٤.

(٥) ص: تمكن.

(٦) قيل إنَّ الأَوْلى أَنْ يُسمَّى تنوينَ تركِ الترنم. انظر الكتاب ٤/٢٠٤ وما بعدهـا، شـرح الكافيـة ١/١٤، شرح الرعيني ١/١٠٧،١٠٨، تخليص الشواهد ٤٧، المغني ٤٤٧.

.................العِتَابَنْ ....

، و

....أَصَابَنْ[١]

، و

....كَأَنْ قَدِنْ[٢]

تنبيهان: /الأول: اقتصرَ المصنفُ على مثالٍ واحدٍ، وجَعَلَهُ لتنوينِ التمكين[٣]؛ لما مرَّ. [٣

الثاني: جعل المصنفُ مطلقَ التنوينِ علامةً يُعْرَفُ بها الاسمُ، مع لحاقِ تنوينِ الترنم منه لغير الاسم أيضًا -كما رأيتَ-؛ لأنَّهُ شاذٌّ، بَلْ ضرورةٌ.

وبـقبولِ **الحديثِ**، أي الإخبارِ **عنه**[٤]، أَيْ عنِ الاسمِ، مرادًا به الكلمةُ مجازًا.

تنبيه: هذه العلامةُ أنفعُ علاماتِ الاسمِ المذكورةِ؛ لأنَّهَا أعمُّ موقِعًا.

كـ «**تاءِ**» «**ضربتُ**»، بضم التاءِ، ولك فتحُهَا وكسرُهَا.

تنبيهاتٌ: الأَوَّلُ: لم يَقُلِ المصنفُ كـ «ضربتُ»، علـى وِزَانِ قَوْلِهِ كـ «الرجـل» و

---

(١) من بيت من الوافر لجرير، والبيت بتمامه:

أَقِلِّي اللومَ عاذلَ والعِتَابَنْ ... وقولي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ

والبيت في ديوانه، والكتاب ٤/٢٠٥، شرح ابن جمعة ١/٢٠٦.

(٢) من بيت من الكامل للنابغة الذبياني:

أَزِفَ الترحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لما تَزُلْ برِحَالِنَا وكَأَنْ قَدِنْ

انظر ديوانه، أمالي ابن الحاجب ٢/١٥٥، سر الصناعة ٢/٧٧٥، الأغاني ١١/٨.

(٣) ص: التمكن.

(٤) ص: وبقبول الحديث عنه أي الإخبار عنه.

«رجل» ؛ لِأَنَّ الاسمَ هُنَا بسيطٌ، وكالجزءِ من الفعلِ، بخلافِهِ فيهما، فناسبَ إظهارُهُ.

الثاني: لا ينافي إضافةَ التاءِ إلى جملةِ[(١)] «ضربتُ» حصرُ القومِ ما يُضَافُ إلى الجملةِ في الكلماتِ المعروفةِ[(٢)]؛ لأنَّ المرادَ بالجملةِ هُنا اللفظُ دونَ المعنى، وكلُّ جملةٍ، بَلْ كُلُّ لفظٍ غيرِ اسمٍ، يصيرُ بهذه الإرادةِ اسمًا، بَلْ عَلَمًا، فليستِ الإضافةُ في التحقيقِ إلى جملةٍ[(٣)].

---

(١) ج: الجملة.

(٢) يُضَافُ إلى الجملِ ما كانَ بمنزلةِ «إذْ» أو «إذا» من أسماء الزمان المبهمة، وآية، وريث -على خلاف فيها، وذو مضافةً إلى تسلم، وحيث، وأوان، وزاد ابنُ هشام: وقول، وقائل.
انظر المغني ٥٤٧-٥١١، وانظر التعليقة ٢/١٧١، ٢٢٨-٢٢٣٠، النكت ٢/٧٦٢-٧٦٤، شرح الكافية الشافية ٢/٩٤٦-٩٤٨، الإيضاح في شرح المفصل ١/٤١٩-٤٢١، البسيط ١/١٦٥-١٦٦، ١٧٤ الارتشاف ٢/٥٢٠-٥٢٨، شرح الكافية ٢/١٠٤ وما بعدها.

(٣) ج: الجملة.

[المعرب والمبني من الأسماء]

وَهُو أي الاسمُ، **ضربان**، أي نوعان. أحدُهما: اسمٌ **معربٌ**، من الإعرابِ، وهو تغييرُ آخرِ الكلمةِ بسببِ العاملِ، وقيل[١]: مابه التغييرُ. وقدَّمَهُ لأنَّهُ الأصلُ.

وهو ما، أي اسمٌ، **تَغَيَّرَ آخِرُهُ** حقيقةً أو حكمًا، ذاتًا أو صفةً، **بسبب العواملِ** -جمع عاملٍ- وله معنيان[٢]: أعمُّ: وهو ما أوجبَ كونَ آخرِ الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ، وأخصُّ: وهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب. ويصحُّ إرادةُ كلٍّ منهما، غيرَ أَنَّ الأنسبَ إرادةُ الثاني، و «أل» للجنس. **الداخلةِ عليهِ**، أي على ذلك الاسم، **كـ** «مررتُ بـ**زيدٍ**، وأحمدَ وأبيه».

تنبيه: المتبادرُ من الدخولِ الاتصالُ بالأوَّلِ، وظاهرُ أَنَّهُ غيرُ لازمٍ، فقدْ يكونُ العامل

---

(١) أشار الشارح هنا إلى قولين في حد الإعراب: الأول، وعليه أكثر النحويين، أنه معنوي، وهو التغيير، وهو قول أبي علي والجرجاني، ونسب إلى متأخري المغاربة، والثاني أنه لفظي، وهو ما عبر عنه الشارح بقوله: ما به التغيير، وهو اختيار ابن مالك وابن الحاجب وابن خروف والشلوبين.
انظر: المقتصد للجرجاني ٩٨/١، والجمل في النحو له أيضاً ٤١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٠٢/١، أسرار العربية ٢١-٢٢، مسائل خلافية في النحو للعكبري ١٠٢-١٠٥، المرتجل ٣٤، شرح الرعيني ١٤٨/١، شرح الكافية ١٨/١-٢٤،١٩، التوطئة ١١٦، الارتشاف ٤١٣/١، شرح التسهيل ٣٣/١، البسيط ١٩/١، الهمع ٤٠/١-٤٢ النكت الحسان ٣٤، الأشباه والنظائر ١٥٨/١-١٦٣.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١٨٢/١، شرح الكافية ٢٧٢/١، ٢٥، شرح الرعيني ١٥٠/١.

لاحقًا، وقد لا يُوصف بدخول ولا لحاقٍ[1]، فليُوَجَّهِ التعبيرُ به بأنَّهُ من بابِ الجري على الغالب، فلا مفهومَ له، لكنْ لا يخفى عدمُ لياقةِ ذلك بمنصب التعريف/ ولو قال: بسبب العامل لسلم من ذلك، مع الاختصار.

وثانيهما: اسم **مبني**، من البناء، وهو ما لزم آخرَ الكلمةِ من نحو حركة أو سكون، لا لعامل أو إعلال، وقيل: نفسُ اللزوم[2]. وأخَّرَهُ لأنَّهُ الفرعُ.

وهو متلبس **بخلافه**، أي بخلافِ المعربِ، فهو -إذًا- ما لا يتغيَّرُ آخره بسبب العوامل الداخلة عليه.

كـ «**هؤلاء**» فيه مسامحةٌ ما، والمرادُ: كـ «أولاء»، لكن لما غلب استعمالُه بهاءِ التنبيهِ لم يَسْتَحْسِنْ حَذْفَهَا، **في لزومِ الكسرِ** عند جميع العرب، كما أشعرَ به كلامُهُ على ما ترى، وصرَّحَ به (في)[3] الشرح[4].

وبُنِيَ -كغيره من أسماءِ الإشارة- لدلالته على معنى الحرفِ، وهو الإشارةُ. وكان البناءُ على حركةٍ؛ فِرارًا من التقاء الساكنين، وكانتْ كسرةً؛ لأنَّها الأصلُ في التخليصِ منه.

تنبيه: لا ينافي ما تقرَّرَ في «هؤلاء» بناؤه على الضم في لغةٍ، كما ذكره المصنف

(١) ج: ولا إلحاق.

(٢) اختلف في حد البناء كما اختلف في حد الإعراب. انظر مجيب الندا ١/٣٩، ٤٠.

(٣) سقطت من ب.

(٤) شرح المصنف ١٧.

(نفسه)[١] في الشذور[٢]، كغيره؛ لأنَّهُ شاذٌ.

وكذلك، أي ومثلُ[٣] «هؤلاء» في لزوم الكسر، **حَذَامِ**، بمهملة فمعجمة، علمٌ لامرأة، أي نحوُ حذام، والمرادُ بنحوِها (كلُّ) ما كانَ على وزنِ (فَعَالِ) علمًا لمؤنثٍ من الأعيانِ مطلقًا، فَإِنْ كانَ علمًا لمؤنَّثٍ من المعاني[٤] كـ «حمادِ» -علمٍ للمَحْمِدَةِ- بُنِيَ عَلَمُهُ على الكسرِ في لغةِ جميعِ العرب.

وكذلك «**أمس**» مرادًا به معيَّنٌ، وهو اليومُ الذي قَبْلَ يومِكَ بليلةٍ، غيرَ مثنًّى، ولا مجموعٍ، ولا مضافٍ، ولا مُعَرَّفٍ بـ «أَلْ»، ولا ظرفٍ، فَإِنْ كانَها أُعرب منصرفًا بإجماع العرب، إلا ظرفًا فَيُبنى على الكسر كذلك، ولم يتعرَّضِ المصنفُ لهذه القيود؛ اكتفاءً بالإشارةِ إليها بنطقِهِ به مشتملًا عليه، رَوْمًا للاختصار.

في لغة الحجاز. اللغةُ: أصواتٌ[٥] يعبِّر بها كلُّ قومٍ عن أغراضِهِم، والحجازُ[٦]: مكةُ والمدينةُ والطائفُ، ومخاليفُهَا، فظاهرٌ أَنَّ المرادَ أهلُها.

أما بناءُ نحو «حذام» فلمشابهته «فَعَالِ»[٧] للأمرِ وزنًا وتعريفًا وتأنيثًا وعدلًا، وأَمَّا

---

(١) سقطت من ص، وفي ج: بنفسه.

(٢) انظر شرح شذور الذهب ١١٥.

(٣) ص، ب: أي مثل هؤلاء.

(٤) ب: الأعيان.

(٥) هذا تعريفُ ابنِ جني للغة. انظر الخصائص ١/٣٤.

(٦) انظر معجم البلدان ٢/٢٥٢-٢٥٥ «الحجاز».

(٧) انظر: الكتاب ٣/٢٧٤، ٢٧٨، شرح المفصل ٤/٦٤، المغني ٨٩٢.

كونُهُ على حركةٍ، وكونُها كسرةً، فَلِمَا مَرَّ.

وأَمَّا بناءُ أمْسِ فَلِتَضَمُّنِهِ معنى[1] الحرف، وهو «أَلِ» العهديةُ، وأَمَّا كونُهُ على حركةٍ، وكونُها كسرةً، فلما مرَّ أيضًا.

وإنما قَيَّدَهُما باللغة المذكورة لأَنَّ بعضَ بني تميم على إعرابهما إعرابَ ما لا ينصرفُ؛ للعلميةِ والعدلِ عن فَاعِلة، أو[2] لها وللتأنيثِ المعنويِّ في الأَوَّلِ، ولها وللعدل عن الأمس في الثاني.وبعضُهم -وهو الأكثرُ- على تخصيصِ هذا الإعرابِ بما خُتِمَ بغير راءٍ، وبأمس / مرفوعًا، وتخصيصِ البناءِ بما خُتم بها كـ «وبار» علمٍ لقبيلةٍ، وبأمس منصوبًا ومجرورًا[3]. [٤]

وكـ «**أَحَدَ عَشَرَ**» **وأخواتِه**، أي مشابهاتِهِ إلى تسعةَ عشرَ، ومثله -كما هو ظاهرٌ- مؤنَّثُ ذلك، **في لزومِ الفتحِ**.

أَمَّا بناءُ الصدرِ فلافتقاره للثاني، وأَمَّا بناءُ العَجُزِ فلتضمُّنِهِ معنى حرفِ العطفِ، وهو الواو، إذْ أَصْلُ «أحد عشر» مثلا: أحد وعشر، فَحُذِفت الواو؛ قصدَ المزجِ للاسمين، وكانَ البناءُ على حركةٍ؛ إشعارًا بالأصالةِ في الإعراب، وكانت فتحةً، وهي أخفُّ الحركاتِ؛ جبرًا لِثِقَلِ التركيب.

---

(١) انظر: الخصائص ١/٣٩٥-٣٩٦.

(٢) أشار الشارحُ هنا إلى رأيين، اشتهر الأَوَّلُ بنسبته إلى سيبويه، وهو أَنَّ المانعَ من صرف فعال في لغة تميم العلميةُ والعدلُ، واشتهر الآخرُ بنسبته للمبرد، وهو كونُ المانعِ العلميةَ والتأنيثَ. انظر الكتاب ٣/٢٧٧، المقتضب ٣/٣٧٥، الهمع ١/٩٣.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٢٧٨،٢٨٣، المقتضب ٣/٣٧٥، وانظر ما سيأتي ص٤٢٥-٤٢٦.

وأما «اثنا عشر»، و «اثنتا عشرة» (وثنتا عشرة)[١] فَإِنَّما يُبنى عجزهن، وأَمَّا صدرُهُنَّ فَيُعربُ؛ لأنَّ العجُزَ حالٌ مَحَلَّ النونِ، وما قبلَ النونِ محلُّ إعرابٍ لا بناءٍ.

ولا يرد ذلك على إطلاق المصنف؛ لأنَّ حُكْمَهُ في باب المثنى[٢] بأنَّ اثنين واثنتان، وفي معناهما ثنتان، كالمثنى وإنْ رُكِّبا قرينةٌ على استثنائهنَّ من كلامِهِ هُنا.

وكـ «قبل» و «بعد» من ظروف الزمان المبهمة، **وأخواتهما** من بقية الظروف المبهمة مطلقًا كأسماء الجهات الست، وأول، ودون، ومن عل، **في لزوم الضم، إذا حُذِف المضافُ إليه ونوي معناه**، أي فقط ،كما هُو المتبادر.

أَمَّا البناءُ فلتضمُّنِهِ معنى الإضافةِ الذي هو من معاني الحروف، وأَمَّا كونُه على حركةٍ فلما مر، وأَمَّا كونُها ضمةً، وهي أقوى الحركات، فَجَبْرًا لما لحقها من الوهن بحذف المضاف إليه[٣]، مع أَنَّ معناه مقصودٌ.

وخرج بما قاله ما إذا لم يُحذفِ المضافُ (إليه)[٤]، أو حُذف ولم يُنْوَ أصلًا، أو حُذف ونوي لفظُه، فَتُعْرَبُ لا غير.

وكـ «مَنْ» و «كَمْ» في لزوم السكون.

أما بناؤهما فلمشابهتهما الحرف في الوضع، ولك أَنْ تقولَ: بُنيت «مَنِ» الموصولةُ والموصوفةُ لافتقارهما للصلةِ والصفةِ، والشرطيةُ والاستفهاميةُ لدلالتهما على معنى «إنْ»

---

(١) سقطت من ب.

(٢) انظر ما سيأتي في باب المثنى ص٤٥-٤٦.

(٣) ص: من أن معناه.

(٤) سقطت من ج.

والهمزةِ، وَبُنِيَتْ «كَمْ» الاستفهاميةُ لهذا، والخبريةُ لدلالتها على معنى «رُبَّ»،أعني التكثير[(١)].

ولما كانَ تَأَخُّرُ السكونِ قد يُوهِمُ كونَهُ خلافَ الأصلِ دفع ذلك بقوله: **وهو أصلُ البناء**، وَإنَّما كانَ كذلك لأنَّهُ أَخَفُّ من غيره ومن ثَمَّةَ كانَ الأصلَ، بعده الفتحُ لأنَّهُ أخفُّ الحركات، ثُمَّ الكسرُ لأنَّهُ يليهِ، ثُمَّ الضمُّ لأنَّهُ يليه.

---

(١) تبع الشارح هنا قول المصنف في الأوضح ٥١/٣: «ورب للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً» انتهى، وقال مثل ذلك في المغني ص١٨٠، ونسب ابنُ أبي الربيع القولَ بأنها للتكثير إلى الكوفيين، والقولَ بعكسه إلى البصريين، وأنكر محققه أستاذُنا الدكتور عياد الثبيتي أَنْ تكون من مسائل الخلاف، بل أكثر نحاة البلدين على أنها للتقليل.

واختار ابنُ مالك وابنُ خروف كونها للتكثير كثيراً، وعَزَوْا ذلك إلى ظاهر كلام سيبويه، كما عزا لسيبويه القولَ بخلافه غيرُهم، وقالَ أناسٌ إنها للتقليل غالباً، وقال قوم: هي للتكثير غالبا، كابن درستويه، ونُسب إلى صاحب العين، وقال آخرون إنها لا تدل على تقليل ولا تكثير بالوضع، والتقليلُ أو التكثير إنما يُفهم من سياق الكلام، وعدَّدَ المراديُّ مذاهبَ النحويين في معنى «رُبَّ» ووصل بها إلى سبعة مذاهب.

انظر: الإيضاح العضدي ٢٦٤/١، المرتجل ٣١٧، التبصرة والتذكرة ٢٨٦/١، أمالي ابن الشجري ٣٠٠/٢، أسرار العربية ٣٠،٢١٤،٢١٧،٢٦١، شرح اللمع ١٦٨/١،١٧٠-١٧١، التوطئة ٢٢٨، شرح ابن الناظم ٣٥٧، شرح الكافية ٩٥/٢،٩٧،٢٣٠،٣٢٩، الأزهية ٢٥٩، شرح تحفة الطلاب ٤٦٢/٢، المساعد ٢٨٤/٢-٢٨٥، البسيط ٨٥٩/٢، الجنى الداني ٤٣٩-٤٤٠، جواهر الأدب ٤٥٣،٤٥٤.

[أقسام الفعل]

وأما الفعلُ فـ هو **ثلاثةُ أقسامٍ** -جمع قسمٍ- وقسمُ[(١)] الشيءِ ما اندرجَ تحته، وكانَ أخَصَّ منه. والدليلُ على ذلك الاستقراءُ.

أحدُها، فعلُ **ماضٍ**، قدَّمَهُ للزومه[(٢)] -بالإجماع- ما هو الأصلُ في الفعلين من البناء.

ويُعرَفُ بـ قبول **تاء التأنيث الساكنة**. وخرج بالساكنة المتحركةُ، فتختصُّ بالاسم كـ «قائمة». وأما لحاقُها[(٣)] الحرفَ كما في «ربَّتَ»[(٤)] فشاذٌّ.

---

(١) التعريفات ١٧٥، كشاف اصطلاحات الفنون ٣/١٢٢٠-١٢٢٣.

(٢) قال الفاكهي: «وقدمه على فعل الأمر لأنه جاءَ على الأصل، إذ هو مُتَّفَقٌ على بنائه، ولأنَّ علامته مفردة» مجيب الندا ٥٩. وقال السيوطي «ذهب بعضُهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي لأنه أسبقُ الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأنَّ المضارعَ هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها، والجمهور على أنَّ الثلاثةَ أصولٌ» الهمع ١/٢٦. وانظر نتائج التحصيل ١/٢١٥.

(٣) ج: إلحاقها.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٣٢٩: «في رُبَّ ثماني لغات: أشهرُها ضمُّ الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففه، والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففه، والرابعة ضم الراء وإسكان الباء المخففة، والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة، والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة، والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة». وانظر الكتاب ٣/٢٧٧-٢٧٨، الجنى الداني ٥٨، الأزهية ٢٦٢-٢٦٣، جواهر الأدب١٢٢، المغني١٨٤، شرح تحفة الطلاب ٢/٤٦١.

تنبيهٌ: لا يَرِدُ (على)[١] كلام المصنف نحو «رُبَّتْ»، بالسكون، لأنَّهُ نادرٌ.

ولما فرغ من تعريفه[٢]، أخذَ في بيان حكمه، فقال: **وبناؤه**، أي الماضي، كائنٌ **على الفتح**.

أما بناؤه على حركة، فلمناسبته للاسم بوقوعه مَوْقِعَهُ. وأما كونُها فتحةً، فجبرًا لثقله الناشئ عن تركُّبِ[٣] معناه بأخفِّ الحركات.

كضرب، مثالٌ لبنائه على الفتح، وَيُمْكِنُ جعلهُ مثالًا لما قبله أيضًا.

إلا حالَ كونه كائنا **مع واو الجماعة**، أي الواوِ الدالةِ على الجماعة، ضميرًا كانت، أو حرفًا. وبهذا ظهر أنَّ التعبيرَ بما قاله أَوْلى من تعبير غيرِ واحدٍ بضمير الجماعة[٤].

فَيُضَمُّ، أي يُبنى على الضم وجوبا، أَمَّا كونُ البناء على حركة، فَلِما مَرَّ. وأَمَّا كونُهَا ضمةً، فلمناسبة الواو.

كـ «ضربوا»، و «أكلوني البراغيث».

تنبيه: لا يَرِدُ على كلام المصنِّفِ مثلُ «حَمَلْ» في قوله[٥]:

---

(١) سقطت من ج.

(٢) أي بيان ما يعرف به.

(٣) ب، ج: تركيب.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥.

(٥) رجز لا يعرف قائله، وبعده: «على الجبالِ الصُمِّ لا رفض الحيل»
ويروى: لا نهد الجبل، استشهد به ابن يعيش في شرح المفصل ٩/٨٠، وانظر شرح التسهيل =

لَوْ أَنَّ قومي حين أدعوهم حَمَلْ

بناءً على أَنَّ الأصلَ «حملوا»، فحُذفت الواو للضرورة؛ لأنَّ البناءَ فيه ليس إِلَّا على الضمِّ، لكنْ تقديرًا؛ لاشتغالِ الآخِرِ بسكونِ الوقفِ.

أو مع الضمير المرفوع المتحرك، فَيُسَكَّنُ، من التسكينِ، أو الإِسْكان، أي يُبنى على السكون،كما هو الأصلُ، **كـ «ضربتُ»**، بضم التاء، ولك فتحُهَا وكسرُهَا.

وخرج بالمرفوعِ الضميرُ المنصوبُ، فَيُبنى معه على الفتح، كـ «ضربك» وبالمتحرك، الضميرُ الساكنُ، فكذا نحو «ضَرَبَا» إلا إذا كانَ الواوَ، فَيُبنى على الضمِّ كما مَرَّ./ [٥]

تنبيهٌ: مرادُه بضمير الرفعِ المتحركِ ما يتناول «نا»، وإنْ كانَ ساكنًا، على سبيل التغليب.

ومنه، أي من الماضي، لا من غيره **«نِعْم، وَبِئْس، وعسى، وليس» في المذهب الأصحِّ**، لِقَبولهنِّ التاءَ المذكورةَ في كلام العرب، فقد قالوا «نعمت، وبئست، وعست، وليست». وزعمَ بعضُهم اسميةَ الأولين، وآخرُ حرفيةَ الآخَرَين[١].

= ١/١٢٣، نتائج التحصيل ٢/٥٤٢.

(١) (نعم وبئس) فعلان عند البصرين، واسمان عند جمهور الكوفيين. (وليس وعسى) فعلان عند البصرين، الأولُ حرفٌ بمنزلة ما عند ابنِ شُقير وأبي على في أحد قوليه، والآخرُ حرفُ ترجٍّ عند الكوفيين بمنزلة لعل، وكذلك عند ابن السراج والزجاج وغيرهما. انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة الرابعة عشرة، وأسرار العربية ٩٦-١٠٣، ١٢٦، والمرتجل ١٢٦، والبسيط ١/١٦٣، وشرح الكافية ٢/٢٩٦،٣٠٢،٣١٥ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/١١٠٢، والارتشاف ٢/١١٨، وشرح ابن الناظم ٤٦٧، وشرح التصريح ١/٤٠،٤١. وانظر للمصنف في هذا شرحه على القطر ٣٥،٣٦ وشرح شذور الذهب٢١.

و ثانيهما: **أَمْرٌ**، سُمِّيَ بذلك لدلالته على معنى الأمرِ اللغـوي، وهـو طلـبُ الفعـل. قاله المصنفُ.

وَيُعْرَفُ بدلالته أي الأمـرِ، (مـرادًا)[١] بـه الكلمـةُ مجـازًا، نظـيرَ مـا مَـرَّ، **على الطلب** من المتكلم للفعل من المخاطب، **مع قبولـه**، أي الأمـرِ بـالمعنى المذكـور، **يـاءَ** الواحدة **المخاطبة**. فلو دلَّتِ الكلمةُ[٢] على الطلب و لم تقبلْ هذه الياءَ، فهـي اسـمُ فعـل كـ «صه» أو مصدر، كـ «ضربًا زيدًا»، أو قبلتها و لم تـدُلَّ عليـه فهـي فعـلٌ مضـارعٌ كـ «تقومين».

تنبيه: ما اقتضاه حَلِّي لياءِ المخاطبة بمـا ذُكـر مـن كـون المخاطبـة اسـمَ مفعـولٍ هـو الظاهرُ، ولك جَعْلُ المخاطبةِ مصدرًا بمعنى الخطابِ، والمآلُ واحدٌ، إذْ ليـسَ لنـا يـاءٌ تَـدُلُّ على الخطابِ إلا ياءَ الواحدةِ المخاطبةِ.

ولما فرغَ من بيانِ فعل الأمـر، أخـذ في بيـان حُكْمِـهِ، فقـال:**وبنـاؤه** كـائنٌ **على السكون**، كما هو الأصلُ، **كـ «اضْرِبْ»، إلا المعتلَّ** منه وهو ما آخِرُهُ حرفُ عِلَّةٍ، أي واوٌ (أو)[٣] أَلِفٌ أو ياءٌ، **وبناؤه** كائن **على حذف آخـره**، نيابـةً عـن السـكون، ليكونَ (بناؤه)[٤] على نحو إعراب أخيه المشابهِ لـه في المعنـى أعـني المضـارعَ المجـزومَ بـلام الأمرِ **كـ «اغز»، و «اخش»، و «ارم»**. فالأَوَّلُ مبنيٌّ على حذفِ الواو، والثاني علـى

---

(١) سقطت من ب.

(٢) ب: كلمة.

(٣) سقطت من ب.

(٤) سقطت من ب.

حذفِ الألـفِ، والثـالثُ علـى حـذف اليـاء، **و** (إلا)[1] **نحـو** «**قومـا**»، **و** «**قومـوا**»، **وقومي** «مما اتصلَ به ألفُ الاثنين، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ الواحدةِ المخاطبـةِ، **فـ**بناؤه[2] كائنٌ **على حَذْفِ النونِ** نيابةً عنِ السكونِ لما مَرَّ.

تنبيه: استدرك بعضُ المتأخرين ما إذا اتصلـت[3] بـه نـونُ الإنـاث أو نـونُ التوكيـد، فَيُبنى على السكونِ في الأوَّلِ نحوُ «اغزُونَ، واخشَينَ، وارمِينَ»، وعلى الفتح في الثاني نحو «اضْرِبَنَّ» و «اغزُوَنَّ، واخشَيَنَّ، وارمِيَنَّ».

ومنه، أي من الأمر، **هَلُمَّ** الواقعةُ **في لغة تميم**،قبيلةٍ مشهورةٍ سُمِّيَتْ باسـمِ أبيهـا تميمِ بنِ مُرِّ بنِ أُدِّ بنِ طَابِخَةَ[4]، ويحتَمِلُ أَنْ يكونَ على تقدير مضافٍ، أي في لغةِ بني تميـم. وذلك لدلالتها على الطلب، مع قبولها عندهـم لليـاء المذكـورة، بَـلْ وأخواتِهَـا[5] أيضًـا، يقولون «هَلُمَّ يا زيد»، و «هلُمِّي يا هند»، و «هلُمَّا يـا زيـدان»، و «هلُمَّـا يـا هنـدان»، و «هلُمُّوا يا زيدون» و «هَلْمُمْنَ يا هندات». وإنما قَيَّدَ كونَها من الأمر بقوله «في لغـةِ تميـم» لأنَّها في لغةِ أَهْلِ الحجازِ[6] اسمُ فعلٍ، لا تقبل عندهم الياءَ المذكورةِ كأخواتها، يقولـون:

---

(١) سقطت من ج.

(٢) ب: وبناؤه.

(٣) ب، ج: اتصل.

(٤) انظر كتاب النسب لأبي عبيد ٢٣١.

(٥) ج: ولأخواتها.

(٦) قال المصنف في شرحه ص٤٠: «وبها جاء التنزيل، قال الله تعالى: ﴿والقَائلينَ لإخوانِهـمْ هَلُـمَّ إلينـا﴾ أي: ائتوا إلينا، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُم﴾ أي: أحضروا شهداءَكم».

«هلم يا هند»، و «هلم يازيدان»، و «هلم يا هنـدان»، و «هلـم يـا زيـدون»، و «هلـم يـا هندات» كما يقولون «هلم يازيد».

و منه (أيضا)[1] **هات** -بكسر التاء-، إلَّا مَعَ واو الجماعةِ فَتُضَمُّ، تقولُ «هـاتِ يـا زيد»، (و «هاتِي يا هند»)[2] ، و «هاتِيا يا زيدان»، (و «هاتِيا يا هندان»)[3] ، و «هاتُوا يا زيدون»، و «هاتِين يا هندات».

و منه أيضًا **تعالَ** -بفتح اللام- مطلقًا. يُقال «تعالَ يا زيد»، و «تعالَي يا هنـد»، و «تعالَيا يا زيدان»، و «تعالَيا يا هندان»، و «تعالَوا يا زيدون»، و «تعالَين يا هندات». وأَمَّـا قولُ بعضِهِم[4] :

(أَيَا جَارَتَا ما أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا)[5]   تَعَالي أُقَاسِمْكِ الهمُومَ تَعَالِيْ

فلحنٌ[6] .

في المذهبِ **الأصحِّ**، لدلالتهما على الطلب مع قبولهما للياءِ المذكورةِ، كما رأيتَ.

---

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ج.

(٤) قائله أبو فراس الحمداني، وهو في ديوانه، وهو ممن لا يحتج بشعرهم، وأورده الشارحُ ليحكم عليه باللحن، لا ليستشهد به، وانظر شرح المصنف ٤١.

(٥) سقطت من ب، ج.

(٦) قرأ الحسن البصري فيما رواه عنه قتادة ﴿قُلْ تَعَالُوا﴾ بضم اللام. انظر المحتسب ١/١٩١-١٩٢، ريحانة الألبا ٢/٤٨٨-٤٥٠.

وزعمَ جماعةٌ من النحويين، منهم الزمخشريُّ[١]، أَنَّهُمَا اسمَا فعلين، الأَوَّلُ اسمٌ لـ «نَاوِلْ» والثاني اسمٌ لـ «أَقْبِلْ».

و ثالثُهَا[٢]: **مضارعٌ**، سُمِّيَ بذلك لمضارعتِهِ ومشابهتِهِ لاسمِ الفاعلِ خاصَّةً في الوزنِ، وللاسمِ مُطْلَقًا في الإبهامِ والتخصيصِ، ولهذه المشابهةِ[٣] أُعْرِبَ.

وَيُعْرَفُ بـ قَبُولِ دخولِ «لم» نحو ﴿لمْ يَلِدْ﴾[٤] الآية. وآثرها من بين / علاماته لما لها عليه من تمامِ التسلُّطِ، مَعَ وجازتِهَا. [٦]

وافتتاحُهُ، أي:المضارعُ، كائنٌ **بحرفٍ من أحرفِ** «**نأيتُ**» بمعنى «بعدتُ» وَمَثَّلَ ذلك نَشْرًا[٥] على طِبْقِ اللَّفِّ (بقوله)[٦] **نحو** «**نقومُ، وأقومُ، ويقومُ،**

---

(١) انظر: المفصل ١٥١، شرح الأشموني ١٥٦/٣، شرح التصريح ٤١/١، وحاشية يس على الفاكهي ٧١/١، وانظر رد المصنف على من ادعى أنهما اسما فعلين في الأوضح ٢٤/١.

(٢) في ب، ج: وثالثهما.

(٣) رأيُ الشاح هنا أنه أُعرب لمشابهته الاسم، كما ترى، أما ارتفاعُه فرأيه فيه أنه بالتجرد. انظر ما يأتي ص ٣٨،٦٣.

(٤) من الآية (٣) من سورة الإخلاص.

(٥) اللف والنشر -ويقال له الطي والنشر- أَنْ يُذكر متعدد ثم يُذكر ما لكل من أفراده شائعاً من غير تعيين؛ اعتمادا على تصرف السامع في تمييز ما لكل واحد منهما، ورده إلى ما هو له. وهو نوعان: إما أَنْ يكون النشر فيه على ترتيب اللف كما في مثال المصنف، إذ مثل لـ «نأيت» بأمثلة على ترتيب أحرفها، فقال «نقوم، وأقوم، ويقوم، وتقوم» وإما أن يكون النشر على خلاف الترتيب كقوله تعالى ﴿فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة لتبتغوا فضلا من ربكم ولتعلموا عدد السنين والحساب﴾. انظر الكليات ٧٩٨، وسر الفصاحة ١٩١، ومعجم البلاغة العربية ٣٩٢.

(٦) سقطت من ب.

(وتقوم) »[1]. ويتعيَّنُ[2] في قوله «افتتاحه» الرفعُ على أنَّهُ مبتدأٌ، وخبرُهُ[3] الظرفُ، ولا يَصِحُّ جَرُّهُ عطفًا على «لم»، إذْ ليس الافتتاحُ بحرفٍ من «ذلك» علامةً يُعرف بها المضارع، لوجوده في غيره كما في «نظرتُ»، و «أكرمتُ»، و «يسرتُ»، و «تعلمتُ»؛ وإنما ذكر ذلك توطئةً للحكم في قوله: **وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ**، أي:المضارعِ، وهو الحرفُ المذكور، وجوبًا **إنْ كانَ ماضيه**، أي:المضارعِ، **رُبَاعِيًّا** منسوبٌ إلى الأربعةِ على خلافِ القياس، أي:مُرَكَّبًا من أربعةِ أحرُفٍ، ولا فرقَ في ذلك بينَ أَنْ تكونَ حروفُهُ كُلُّهَا أصولاً **كـ** «**يدحرج**» إذ ماضيه «دحرج» وكلُّ حروفِهِ أصولٌ، **و** أَنْ يكونَ بعضُها زائدًا كـ «**يكرم**»، إذْ ماضيه «أكرم» والهمزةُ فيه زائدة.

وَيُفْتَحُ، أي أَوَّلُهُ، وجوبًا **في غيره**، أي غيرِ المضارعِ الذي ماضيه رباعيٌّ. ولا فَرْقَ بين أَنْ يكونَ بلفظِ أدنى الأبنيةِ، بأَنْ يكونَ ثلاثيًّا **كـ** «**يضرب**»، إذ ماضيه «ضرب»، **و**أَنْ يكونَ بلفظِ أقصاها بأنْ يكونَ ماضيهِ سداسيًّا كـ «**يستخرج**»، إذْ ماضيه «استخرج»، وَشَمِلَ كلامُهُ ما بينهما كـ «ينطلق»، إذْ ماضيه «انطلق» خماسي.

تنبيه: لا يَرِدُ على كلام المصنف ضَمُّ أولِ مضارعِ[4] «أهراق

---

(١) سقطت من ج.

(٢) سبق الفاكهي في مجيب الندا الشارح إلى هذا فقال: (وافتتاحه: بالرفع على الابتداء). أما الشيخ محمد محي الدين فقد ضبطها بالكسرة عطفا على (لم) . وما ذهب إليه الفاكهي والشارح معتمد على ما قاله المصنف في شرحه. انظر شرح قطر الندى للمصنف ص ٣٤، ومجيب الندا٧٤.

(٣) ج: مبتدأ خبره الظرف.

(٤) ب: المضارع.

وأسطاع»[١] -وجوبًا- مع أنَّهُمَا خماسيان ولا كسرُ أوَّلِ «إخالُ» -راجحًا[٢] (فتحه)[٣]- مع أنَّ ماضيه «خالَ» ثلاثيٌّ، لأنَّ كُلًّا منهما شاذٌّ.

وَيُسَكَّنُ آخرُه، أي المضارعِ، تكسينَ بناءٍ، وجوبًا حالَ كونِهِ كائنًا **مع نونِ النِّسوة** -بكسر النون وضمها[٤]- أي النونِ الموضوعةِ لها، سواءٌ استُعْمِلَتْ فيها **نحوُ** قوله تعالى ﴿والمطلقاتُ **يَتَرَبَّصْنَ**﴾[٥]، وقوله تعالى ﴿**إلا أَنْ يعفون**﴾[٦]، أم في غيرها كما في:

.......الأيامُ يذهبن[٧] ....

وفي تمثيلِ المصنفِ بالمثالِ الثاني **دفعُ** تَوَهُّمِ كونِهِ فعلَ جماعةِ الذكورِ، وعلى هذا

---

(١) خرج سيبويه قطع الهمزة وفتحها في «أسطاع على أن السين زيدت عوضاً عن ذهاب حركة العين من أفعل التي فقدتها بنقلها إلى الفاء، وإنما هي (أطاع يطيع). وقاس العلماء (أهراق) عليها. وانظر الكتاب ٢٥/١، اللسان «طوع» «هرق»، الجامع ١٠، مجيب الندا، وبهامشه حاشية يس ٧٧/١، منجد الطالبين ١٩-٢٠.

(٢) انظر الصحاح واللسان «خيل».

(٣) سقطت من ج.

(٤) انظر اللسان والقاموس «نسا».

(٥) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٧) من بيت من الطويل لمعن بن أوس، والبيت بتمامه:

وَفيهِنَّ والأيامُ يذهبْنَ بالفتى نوادبُ لا يُمْلِلْنَهُ ونوائحُ

ويروى «والأيام تعثر بالفتى» فلا شاهد فيه، كما يروى «والأيام يعثرن بالفتى» انظر ديوانه، الخصائص ٣٤٠/١، والأغاني ٥٥/١٢.

فالواوُ أصلٌ، ووزنه «يَفْعُلْنَ».

تنبيهٌ: تعبيرُه بما ذكره أولى من تعبيرِ غيرِه بضميرِ النسوةِ؛ لشمولِه لنونِ النسوة التي هي حرفٌ كما في «يذهبن النساء»[1].

وَيُفْتَحُ، أي آخرُهُ فتحَ بناءٍ، وجوبًا، حالَ كونِه كائنًا **مع نونِ التوكيدِ**، خفيفةً كانتْ أو ثقيلةً. **المباشرةِ**، أي غيرِ المنفصلةِ عنه **لفظًا أو**[2] **تقديرًا** لتركيبه معها تركيبَ خمسةَ عشرَ، وظاهرُ أنَّ هذا إنما يكونُ في الفعلِ المجرَّدِ **نحوُ** قوله تعالى ﴿**لَيُنْبَذَنَّ**﴾[3]، بخلافِ نحوِ قوله تعالى ﴿ولا تَتَّبِعَانِّ﴾[4]، و ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[5]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[6]، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾[7] مِنْ كلِّ مضارعٍ لم تباشرْهُ نونُ التوكيدِ، فهوَ في ذلك كُلِّه معربٌ، لتعذر التركيبِ بانفصالها لفظًا بالألفِ والواوِ والياءِ في الثلاثةِ الأُوَلِ، وتقديرًا

---

(١) أي إذا عددت النونَ حرفًا دالًّا على النسوة، والنساءَ فاعلًا، وهذا الوجهُ هو أحدُ الأوجهِ في تأويل لغة «أكلوني البراغيث»، وهو التوجيهُ المختارُ عند سيبويه، وفي المسألة توجيهاتٌ أخرى.
انظر الكتاب ١/١٩، ٢ /١٤٠، والأمالي الشجرية ١/١٣٤، والتبصرة والتذكرة١/١٠٨، وشرح المفصل ١/٨٧-٨٩، ونتائج الفكر ١٦٦، وشرح الكافية٢/٤٠٢، والبسيط ١/٢٦٨-٢٧١، والمغني ٤٩٥.

(٢) ص، ب: ولا تقديرا.

(٣) من الآية ٤ من سورة الهمزة.

(٤) من الآية ٨٩ من سورة يونس.

(٥) من الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٧) من الآية ٨٧ من سورة القصص.

بالواوِ المحذوفة لالتقاء الساكنين وهما هي والنونُ المدغمةُ من نونَي التوكيدِ في الرابع.

إنْ قُلْتَ: ما إعرابُ قوله[(١)]: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، ﴿فَإِمّا تَرَيِنَّ﴾، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾؟

قلتُ: الثلاثـةُ معطوفـةٌ على قولـه ﴿ولا تَتَّبِعَـانِّ﴾، لكـنْ بإضمـارِ الـواو في ﴿فَإِمَّـا تَرَيِنَّ﴾، بناءً على جوازه[(٢)] في الاختيار، وَقَدْ يُجْعَلُ كُلٌّ منهما بدلًا مما قبله بدلَ بداءٍ.

تنبيهٌ: لم يتعرضِ المصنفُ في نونِ النسوةِ لهذا القيدِ -أعني المباشرةَ- لأنَّهـا لا تكـونُ إلا كذلك.

ملغزةٌ: يُقَالُ: لنا صورةٌ يُبْنَى فيها المضارعُ مع نونِ التوكيدِ مع أَنَّهَا غيرُ مباشرةٍ فمـا هي؟

والجوابُ أَنَّهَا صورةُ اتصالِ نونِ الإناثِ بـه مـع نـونِ التوكيـدِ نحـوُ «لا تذهبنـانِّ يـا

---

(١) يقصد ما سيذكره المصنف بعد قليل، وهو قوله: «ويعرب فيما عدا ذلـك نحـو: «يقـوم زيـد»»، ﴿ولا تتبعان﴾ ﴿لتبلون﴾ ﴿فإما ترين﴾ ﴿ولا يصدنك﴾.

(٢) اختُلف في جواز حذف العاطف في الاختيار فذهب قوم إلى إجازتـه، وقصـر قـوم مـن النحـاة جـوازَ الحذف على الواو دون سائر حروف العطف ومنهم ابنُ مالك، ومنهم مـن خصَّ الـواو و أو بجـواز الحـذف، ومنهـم مـن أدخـل الفـاء في هـذا الحكـم، ومـن النحـاة مـن منـع إضمـار العـاطف مطلقـا كالسهيلي.

انظر الكتاب ٨٦/٢، وشرح الجمل للزجاجي ٣٦٠/١، وشرح عمدة الحافظ ٦٤٠-٦٤١، وشـرح التسـهيل ٣٢٦/١، وشـواهد التوضيـح ٦٢، ٦٣، وشـرح الكافيـة الشـافية ١٢٦٠/٣، ١٢٦١، والخصائص ٢٨٢/٢، وشرح ابن الناظم ١٢٦، ونتائج الفكـر ٢٦٣-٢٦٥، أمـالي السـهيلي ١٠٠-١٠٤، وشرح الرعيـني ٢٦٧/١، وشـرح الكافيـة ٢٤٣/١، ٣٢٦، وشـرح الفريـد ٣٧٧، والبسـيط ٦٨٩/٢-٦٩٠، والمغني ٨٣١ وشرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبـان ٨٩/٢، وإعـراب الشـواهد القرآنية والأحاديث النبويـة ص ٢٥١، وأبـو القاسـم السـهيلي ٢٣٥، ٣٨٠-٣٨٢، شـواهد النحـو النثرية ٩٨.

نسوة)).

وَيُعْرَبُ، أي:المضارعُ، **فيما عَدَا ذلك** المذكور من الحالين، حالَ اقترانــه بنـون النسوة، وحالَ اقترانه بنون التوكيدِ المباشرة[١]، وذلك إمَّا بتجرده عنها رأسًا **نحوُ** ((**يقـوم زيد**))، أو باقترانه بنون التوكيد غـيرِ المباشـرة لفظًـا نحـوُ قولـه تعـالى ﴿**ولا تَتَّبِعَـانِّ**﴾، ﴿**لَتُبْلَـوُنَّ**﴾[٢]، ﴿**فَإِمَّـا تَرَيِـنَّ**﴾أو غـيرِ المباشـرةِ تقديـرًا نحـوُ قولـه (تعـالى)[٣]: ﴿**ولا يَصُدُّنَّكَ**﴾.

إنْ قلنا: إعرابُ هذه الكلماتِ الأربعِ، هَلْ هو لفظيٌّ أو تقديريٌّ؟

قلتُ: بَلْ هو لفظيٌّ، إذْ هـو بحـذف النـون للجـازم كمـا تـرى، إلا الثـاني[٤] منهـن فإعرابه تقديريٌّ؛ لأنَّهُ مرفوعٌ بالنونِ المحذوفةِ لتوالي الأمثـال. وأَمَّـا مـا وقـع للمصنـفِ في التوضيح[٥] من أَنَّ الإعرابَ في ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾، ﴿ولا تَتَّبِعَانِّ﴾ تقديريٌّ فسهوٌ.

وإنَّمَا قَدَّمَ حالةَ البناءِ على حالةِ الإعرابِ لأنَّ البناءَ هو الأصلُ في الفعلِ مطلقًـا كمـا مَرَّ.

---

(١) ب: غير المباشرة، وهو خطأ.

(٢) ج: ولتبلون.

(٣) عن ب.

(٤) أي ((لتبلون)).

(٥) أوضح المسالك ٣٨/١.

[الحرف]

وأمَّا الحرفُ فيُعرفُ بألا يقبلَ شيئًا من علاماتِ الاسم المذكـورة، **ولا** [٧]
شيئًا من علاماتِ / الفعلِ كذلك، فعدمُ العلامةِ له علامةٌ.

تنبيه: لا يَرِدُ على (كلام)[(١)] المصنف مثلُ «مكرمان»[(٢)] من حيثُ إنَّهُ اسمٌ ولا يقبَلُ شيئًا من العلاماتِ المذكورة، لأنَّهُ لا يكون إلا منادًى، لأنَّا نمنعُ عدمَ قبولِهِ لذلكَ، إذْ مـن جملتها[(٣)]، كما مَرَّ الحديثُ عن الكلمة، وهو لاستقلالِ معناه بالمفهوميةِ قـابلٌ للحديث عنه.

نحوُ «هَلْ» حرف استفهام، **وَ «بَلْ»** حرف إضراب واشتراك.

تنبيه: (في)[(٤)] تمثيله[(٥)] بهذين المثالين إشـارةٌ إلى أنَّ الحـرفَ[(٦)] علـى قسـمين: مـا لـه

---

(١) سقطت من ج.

(٢) قال السيوطي في الهمع ١/١٠ ومن الأسماء ما لا دليلَ على اسميته إلا النداء نحو «يا مكرمان»، و «يا فل» لأنهما يختصان بالنداء. هذا وقد أنكر ابنُ السيد أنْ تكون «مكرمان» من الكلمات التي تختص بالنداء، مدعيا أنها تصحيف لـ «مكذبان»، إذ كُلٌّ مثيلاتها صفات ذم. انظر إصـلاح الخلـل ٢٣٧، وانظر شرح الكافية الشافية ٣/١٣٣٠، شـرح ابـن النـاظم ٥٨٤، شـرح الكافيـه لـلرضي ١/١٦١، البسيط ١/١٨١، توضيح المقاصد ٤/٦ نتائج التحصيل ١/١٩٣، شرح الأشموني ٣/١٢٢.

(٣) في ب: جملتها المذكورة.

(٤) سقطت من ب.

(٥) ج: في تمثيله من حروف الاستفهام بهذين.

(٦) ج: الحروف.

صدرُ الكلام كـ «هَـلْ»، ومـا ليـس لـه (ذلـك)[١] كـ «بَـلْ»، ومـا يكـونُ معنـاه واحـدًا كالأَوَّلِ، وما يكونُ معناه متعدِّدًا كالثاني، وما يكونُ ناقلًا كالأوَّلِ، وما يكونُ غيرَ نـاقلٍ كالثاني، وذلك أنَّ «هَلْ» ينقُلُ الكلامَ من الخبريةِ إلى الإنشائيةِ بخلافِ «بَلْ».

وليس منه أي من الحرفِ، أي من أفراده، «**مهما**» بل هي من أفراد الاسم لعـودِ الضمير عليها نحوُ ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيةٍ﴾[٢].

ولا منه «**إِذْ مَا**»، بَلْ هي مِنْ أفرادِ الاسمِ أيضًـا، ظـرفُ زمـانٍ بمنزلـة «متـى» فـإذا قُلْتَ: «إذ ما تَقُمْ أَقُمْ» فمعناه «متى تقم أقم»، وذلك لأنَّها قبلَ لَحَاقِ ما بها كـانتْ ظرفًـا قَطْعًا، والأصلُ بقاءُ ذلك.

بل منـه «**مـا**» **المصدريـةُ** نسبةً إلى المصـدرِ، لتأوُّلِهَا مـع صلتهـا بـه نحـوُ[٣] ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾[٤]، ﴿لِمَا تَصِفُ أَلسِنَتُكُمُ الكَذِبَ﴾[٥]،

---

(١) سقطت من ج.

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة الأعراف.

(٣) مذهبُ الشارح هنا كما ترى جوازُ دخول ما المصدرية على الماضي والمضـارع والجملة الاسميـة أَمَّـا دخولها على الاسمية فمنعه سيبويه والجمهورُ، وأجازه قومٌ منهـم السـيرافيُّ والأعلـمُ وابـنُ عصفـور في أحد قولين له، وارتضى ذلك المحققُ الرضيُّ، وأما المضارعُ المثبتُ فيـأتي، ولكنَّهُ قليـلٌ. انظـر: شـرح الكافية ٣٨٦/٢، المساعد ١٧٢/١،١٧٣، وشرح تحفة الطلاب لابن الهائم ٤٤٧/٢-٤٤٨، والهمـع ٢٨١/١.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة التوبة.

(٥) من الآية ١١٦ من السورة النحل.

.... كَمَا دِمَاؤكُمُ تَشْفِي مِنَ الكَلَبِ[1]

و منه أيضًا «**لمَّا**» **الرابطة،** أي الدالةُ على ربطِ مضمونِ جملةٍ بمضمونِ جملةٍ أخرى نحو «لَمَّا جاءَ زيدٌ أكرمتُهُ»، أَلَا ترى أَنَّكَ رَبَطْتَ إكرامَكَ زيدًا بمجيئه.

في المذهبِ **الأصحِّ** راجعٌ إلى الكلماتِ الأربعِ[2]. وزعمَ بعضُهُمْ أَنَّ «مهما» و

---

(١) عجز بيت من البسيط للكميت بن زيد الأسدي، وصدره:

أحلامُكُم لِسُقَامِ الجهلِ شافيةٌ

والشاهد فيه دخول (ما) المصدرية على الجملة الاسمية عند من أجازوه وهو عند سيبويه ومتابعيه متأول على أن ما كافة. انظر شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، تذكرة النحاة ٥١، المساعد ١٧٣/١، نتائج التحصيل ٨٢٢/٢.

(٢) أما (مهما) فأكثرهم على أنها اسم، وممن قال بحرفيتها السهيلي وابنُ يسعون. انظر شرح المصنف ٤٩، والمغني ٤٣٥. وانظر أيضا الكتاب ٥٩/٣ -٦٠،٧١، والمرتجل لابن الخشاب ٢٧٥، والتوطئة للشلوبين ١٤٥، وشرح الكافية ٢٥٣/٢، ٣٩٧، والارتشاف ٥٤٧/٢، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٥، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥/٢، وشرح ابن جمعة ٣٢٢/١، والهمع ١٤/١، وشرح المقدمة المحسبة ٢٤٦/١.

وأما (إذ ما) فهي عند سيبويه والجمهور حرف كما سيذكره الشارح، واختلفت أقوال المصنف فيها بين ترجيح الاسمية أو الحرفية، وممن قال باسميتها المبرد في أحد قوليه، والفارسي وابن السراج انظر الكتاب ٥٦/٣، ٥٧، والمقتضب ٤٥/٢، والأصول ١٥٩/٢، ١٦٠ وشرح الكافية الشافية ١٦٢٢/٣ وشرح المقدمة المحسبة ٢٤٧/١، وشرح الكافية ٢٥٣/٢، ٢٥٤، والتوطئة ١٤٥، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٢٧/١، وتوضيح المقاصد ٢٣٩/٤.

وأما (ما) المصدرية فهي عند أكثر النحاة حرف وهي عند الأخفش وابن السراج اسم. انظر الأصول ١٦١/١، والإيضاح في شرح المفصل ٣٥/٢، والبسيط ٢٨٧/١، وشرح الكافية ٣٨٦/٢، والتوطئة ١٦٨، وشرح تحفة الطلاب ٤٤٥/٢، والمغني ٤٠٢.

وأما (لما) فحرف عند سيبويه، وظرف زمان بمعنى «حين» عند الفارسي وجماعة. انظر الكتاب

=

«إِذْمَا» حرفان بمنزلة «إِنْ» الشرطية، وأَنَّ «ما» المصدريةَ و «لما» الرابطةَ اسمان بمنزلة «الذي» و «إذْ» مضمنةً معنى الشرطية.

تنبيهٌ: الذي عليه سيبويهِ والجمهورُ أَنَّ «إذْ مَا» حرفُ شرطٍ، وصَحَّحَهُ المصنفُ في التوضيح، وَجَزَمَ به في الجامع والشذور[(١)].

وجميعُ الحروفِ مبنيَّةٌ، لأنَّها لا تَعْتَوِرُهَا المعاني المفتقرةُ في تمييزِ بعضِهَا عن بعضٍ إلى الإعرابِ. وكما أَنَّهَا مسلوبةُ الإعرابِ لفظًا وتقديرًا، هي أيضًا مسلوبتُهُ محلًّا، فلا يكونُ لها إعرابٌ أصلًا.

= ٢٣٤/٤، شرح الكافية الشافية ١٦٤٣/٣، ١٦٤٤، وشرح الكافية للرضي ١٢٧/٢، شرح المقدمة المحسبة ٢٤٤/١، الأزهية ١٩٩، وشرح تحفة الطلاب ٢٣٦/١، المغني ٣٦٩، وشرح المصنف ص ٥٥، وإعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية ص ٢٤.

(١) انظر أوضح المسالك ٢٠٥/٤ (وانظر هامش المحقق)، وشرح شذور الذهب٣٣٤، والجامع ١٧٧.

[الكلام]

والكلامُ لغةً: اللفظُ مطلقًا، واصطلاحًا: **لفظٌ مفيدٌ** فاللفظُ صوتٌ معتمِدٌ على مقطع الفم حقيقةً كـ «زيد»، أو حكمًا كالمستترِ في «اضربْ» المقدرِ بـ «أنتَ»، موضوعًا كان كما ذُكِرَ، أو مهملًا كـ «رفعج» مقلوبِ «جعفر»، مفيدًا كانَ كـ «قامَ زيدٌ» أو غيرَ مفيدٍ كـ «غلام عمرو».

والمفيدُ هو الدالُّ على معنًى يحسُنُ سكوتُ المتكلمِ عليه.

وخرج بالمفيدِ اللفظُ غيرُ المفيدِ كما ذُكِرَ. وأَمَّا الصوتُ الساذَجُ، ونحوُ الخطِّ فلمْ يدخُلَا في الحدِّ لعدَمِ اللفظيةِ، فلا حاجةَ إلى قيدٍ يخرجُهُمَا، بَلْ لا يَصِحُّ ذلك كما مر[١].

تنبيهٌ: شَمِلَ الحدُّ نحوَ «السماءُ فوقنا» (فهو كلامٌ، وكذا نحوَ «زيدٌ قائمٌ» الصادرَ من نحو النائم، كما جرى عليه[٢] بعضُهم[٣] واقتضاه كلامُهُ في التوضيح[٤]، ورجَّحَهُ أبو حيان[٥].

---

(١) انظر ما مر ص ٥.

(٢) سقط من ج.

(٣) قصد الشارح بالمثال الأول (السماء فوقنا) الخلافَ في اشتراط إفادة السامع شيئا يجهله ليعد بذلك كلاما، وبالثاني (زيد قائم) الصادر من نحو النائم الخلاف أيضا في اشتراط القصد. انظر في الاقوال وتفصيل الخلاف فيها: شرح الكافية الشافيه ١/١٥٨، ٣٥٠،٣٥١، وشرح التسهيل ١/٧، الهمع ١/٣٠ فما بعدها وشرح تحفة الطلاب ١/٥٢ فما بعدها، ونتائج التحصيل ١/١٦٥، ١٧٠-١٧٢.

(٤) أوضح المسالك ١/١١-١٣.

(٥) انظر الارتشاف ١/٤١٢؛ التذييل والتكميل ١/٣٢-٣٥.

وَأَقَلُّ ائتلافه -أي الكلام-، والائتلافُ:التركيبُ المشتملُ على الأُلْفَةِ بينَ الأجزاءِ، كائنٌ **من اسمين** حقيقةً أو حُكْمًا، **كـ** «ذا زيدٌ»، و «**زيدٌ قائمٌ**».

وَإِنَّمَا كانَ الائتلافُ في هذا من اسمين حكمًا لأنَّ الائتلافَ فيه في التحقيق من ثلاثة أسماء، ثالثُهَا الضميرُ المستترُ في «قائم» العائدُ على زيدٍ، لكنْ لَمَّا لم يَكُنْ له ظهورٌ أَصْلًا كانَ كالعدمِ.

أَوْ من **فعلٍ واسمٍ كـ** «**قامَ زيدٌ**». وإنما قالَ:«وأقل ائتلافه من اسمين..... إلى آخره» لأنَّهُ قَدْ يكونُ ائتلافُهُ مِنْ أكثرَ مِنْ ذلك، فيأْتَلِفُ من فعلٍ واسمين نحوُ «كانَ زيدٌ قائمًا»، ومِنْ فعلٍ وثلاثةِ أسماءٍ نحوُ «عَلِمْتُ زيدًا قائمًا»، (ومن فعلٍ وأربعةِ أسماءٍ نحوُ «أعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا)[1]، ومن جملتي[2] الشرطِ والجزاءِ نحوُ «إنْ قمتَ قمتُ»، ومن جملتي[3] القسمِ وجوابِهِ نحوُ «أُقْسِمُ لزيدٌ قائمٌ».

---

(١) ساقط من ج.

(٢) ج: جملة الشرط.

(٣) ج: جملة القسم.

[أنواع الإعراب وعلاماتها]

هذا **فصلٌ** في أنواعِ الإعرابِ[1] وعلاماتِهَا.

والفصلُ لغةً: الحجزُ بين الشيئين، واصطلاحًا: جملةٌ من مسائلِ البابِ غالبًا. وإعرابُهُ الرفعُ على أنَّهُ خبرٌ لمبتدأٍ[2] محذوفٍ اختصارًا، لفظُهُ: «هذا».

أنواعُ الإعرابِ المعلومِ مما مَرَّ[3] في كلامِهِ -بأدنى توجُّهٍ- **أربعةٌ**.

الأولُ والثاني **رَفْعٌ ونَصْبٌ**، وهما كائنان **في اسمٍ** / مُتَمَكِّنٍ، **وفعلٍ** مضارعٍ [٨] سالمٍ من نونِ الإناثِ ومن نونِ التوكيدِ المباشرةِ، بقرينةِ ما مَرَّ في كلامِهِ. فالرفعُ فيهما **نحوُ** «**زيدٌ يقومُ**»، فزيدٌ اسمٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، ويقومُ فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ بالتجردِ[4].

و النصبُ فيهما نحو «**إنَّ زيدًا لَنْ يقومَ**» فزيدًا اسمٌ منصوبٌ بـ «إنَّ»، ويقومُ فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ «لَنْ».

و الثالثُ **جَرٌّ**، ويُقَال خَفْضٌ، وَهُوَ كائنٌ **في اسمٍ**، كما مَرَّ، **نحوُ** «**بزيدٍ**»، فزيدٍ اسمٌ مجرورٌ بالباءِ.

---

(١) ج: إعراب.

(٢) ب: مبتدأ.

(٣) ج: مما تقرر في كلامه.

(٤) انظر ما سبق ص٢٦، وانظر ما سيأتي ص٦٣.

و الرابعُ **جَزْمٌ**. وعن المازنيِّ أنَّهُ ليسَ بإعرابٍ[١]، وليسَ بشيءٍ[٢]. وهو كائن **في فعلٍ**، كما مَرَّ، **نحوُ** «**لم يقم**» فَيَقُمْ فِعْلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ «لم».

تنبيهٌ: عَدَلَ عن تعبيرِ بعضِهِم بقولِهِ: وألقابُ الإعرابِ، لأنَّ ذلكَ التعبيرَ غيرُ واضحٍ، بَلْ غيرُ صحيحٍ[٣] إلَّا بتأويلٍ.

فَيُرْفَعُ، أَيِ المعربُ كَمَا يُرْشِدُ إليه سياقُ الكلامِ، **بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ وَيُجَرُّ بكسرَةٍ، ويُجْزَمُ بحذفِ حركةٍ** وَيُسَمَّى سكونًا، وقد مَرَّتْ أمثلتُهَا.

تنبيهٌ: قالَ المراديُّ[٤]: «كانَ القياسُ أَنْ يقالَ: برفعةٍ ونصبةٍ وجَرَّةٍ، فَإِنَّ الضمَّ والفتحَ والكسرَ للبناءِ ولكنَّهُمْ أطلقُوا ذلكَ على سبيلِ التوسعِ». انتهى.

وما ذكر هو الأصلُ، لأنَّ الأصلَ هُوَ الحركةُ والسكونُ مع عدمِ الاشتراكِ، وخرجَ عنه سبعةُ أبوابٍ تُسَمَّى أبوابَ النيابةِ.

---

(١) لأنَّ الرفعَ والنصبَ والجرَّ عنده ثبوتياتٌ، وهي أنواعُ الإعرابِ، أما الجزمُ فعدمُ تلك الثبوتيات فيكون عدميًّا، وما يكونُ عدميًّا لا يشتركُ في النوعيةِ مع الوجوديِّ. وقد شاركه في هذا القولِ الكسائيُّ وبعضُ الكوفية. انظر الإيضاح في علل النحو ٩٤، والارتشاف ١/٤١٤، ونتائج التحصيل ١/٢٧٧-٢٧٨.

(٢) ص، ج: (قال: وليس بشيء).

(٣) انظر المساعد ١/٢٢، وشرح الرعيني ١/١٥٢-١٥٣، ونتائج التحصيل ١/٢٧٨، تعليق الفرائد ١/١٣٢، شرح المرادي على التسهيل ورقة ٣٨.

(٤) شرح المرادي على التسهيل ورقة ٣٨، ونقله عنه الدماميني في شرح التسهيل ١/١٣٣، وقد نبه الدلائي على أنه ناقلٌ لذلك عن أبي حيان من التذييل والتكميل، ثم قال: «وفيه نظرٌ إذْ لا خلافَ أنَّ الحركاتِ ثلاثٌ: ضمةٌ وفتحةٌ وكسرةٌ وإنما أكثرُ البصريين قصدوا الفرقَ في ألقابِ المعربات والمبنيات لا في ألقاب الحركات» نتائج التحصيل ١/٢٨٢-٢٨٣، وانظر التذييل والتكميل ١/١٣٦.

[إعراب الأسماء الستة]

البابُ الأول منها: بابُ الأسماءِ الستة، وبدأَ به لأنَّ الأصلَ في النيابةِ كونُها بالحروفِ الثلاثة، فقال: **إلّا الأسماءَ الستةَ وهي**: الأبُ، والأخُ، والحمُ، والهنُ، والفمُ بلا ميمٍ، و «ذو» بمعنى صاحب.

بشرطِ كونِها مفردةً مُكَبَّرَةً مضافةً إلى غيرِ الياءِ، كما أشارَ إلى ذلكَ (كُلِّه)[١] بقوله: **أبوه**، أي زيدٍ مثلًا، **وأخوه، وحموها**، أي هندَ مثلًا، إذِ الحمُ قريبُ المرأةِ من جهة زوجِها، كأبيه، فَيُضافُ إليها كما فَعَلَهُ المصنف، وَيُطْلَقُ (أيضًا)[٢] على قريبِ الرجل من جهة زوجته، كأبيها، لكنَّهُ شاذٌ[٣] حتى أنكره بعضُهم، فلذلك لم يلتفتْ إليه المصنفُ، فلم يُضِفْهُ[٤] إلى ضميرِ المذكَّرِ، مع أَنَّ في ذلك حصولَ التناسبِ بينه وبين أخواته.

وهنوه هو -على الصحيح[٥]- اسمٌ يُكْنَى بِهِ عَمَّا لا يُرادُ التصريحُ باسمِهِ من

---

(١) سقطت من ج.

(٢) سقطت من ب.

(٣) انظر شرح الكافية ١/٢٩، ونتائج التحصيل ١/٢٩٤، والهمع ١/١٢٣ اللسان، القاموس «حما»

(٤) ب: يضف.

(٥) انظر شرح الكافية ١/٢٩، اللسان «هنا».

الأجناسِ (مطلقًا)[١].

وفوه، أي فمه.

وذو مالٍ، أي صاحبه. ويجبُ في «ذو» هذه أَنْ تكونَ مضافةً إلى اسمِ الجنس الظاهرِ، كما أشارَ إلى ذلك بإضافتها إلى المال.

تنبيه: لا يَرِدُ على هذا الحكم قولُهم «اذهبْ بذي تَسْلَمْ»[٢]؛ لأنَّه شاذٌّ.

فَتُرْفَعُ، أي هذه الأسماءُ، **بالواو** نيابةً عن الضمةِ، **وتُنصب بالألف** نيابةً عن الفتحةِ، **وتُجر بالياءِ** نيابةً عن الكسرةِ.

تنبيهٌ: يُسْتَثْنَى مِمَّا[٣] تقرَّرَ نحو «لَا أَبَا لِي»[٤]، فَإِنَّ الأبَ فيه يُنْصَبُ بالألفِ مع أَنَّهُ ليسَ مضافًا لغيرِ الياءِ، بَلْ هُوَ إِمَّا مُشَبَّهٌ بالمضافِ، كما اختارَهُ ابنُ الحاجبِ وغيرُه، أو مضافٌ إلى الياءِ واللامُ زائدةٌ، كما عليه سيبويهِ والجمهورُ. وهذا مما يُحاجى به، فَيُقَال على

---

(١) سقطت من ج.

(٢) عده سيبويه شاهدا على إضافة (ذي) إلى (تسلم) انظر ما سبق ص١٢، وانظر هذا القول في اللسان (سلم)، والمغني ٥٤٩.

(٣) ص: عما.

(٤) أكثرُ النحويين لم يمثل إلا بقولهم (لا أبا لك)، واستدل من ذكر (لا أبا لي) على أن في ذلك دليلا على أنها جاءت على لغة القصر. انظر في تفصيل المذاهب في القضية: الكتاب: ٢٧٦/٢، ٢٧٧، ٢٩٠، والمقتضب ٣٧٣/٤، والأصول ٢ ١٨١، واللامات ٩٩-١٠٩، والتعليقة ٢٤/٢-٣١، والكافية لابن الحاجب ١١٨، وشرح الكافية ٢٦٥/١، ٢٦٦، شرح المفصل ٣٨٨/١، والأزهية ٢٣٧، والجنى الداني ١٠٧، ١٠٨، والبسيط ٤٥٨/١، ٨٩٠/٢، والتبصرة والتذكرة ٣٩١/١، والإيضاح العضدي ٢٥٨/١، والنكت ٥٩٨/١، ٥٩٩، والمساعد ٣٤٣/١، والهمع ١٩٦/٢-١٩٨، والأشباه والنظائر ١٥١/١، ٦٠١/٢.

الأَوَّلِ: في أيِّ صورةٍ يُعْرَبُ الأبُ بالحرفِ مع أَنَّهُ غيرُ مضافٍ؟، وعلى الثاني: في أيِّ صورةٍ يُعرَبُ الأبُ بالحرف مع أنه مضافٌ إلى الياءِ؟.

و الاستعمالُ **الأفصحُ**[١] **استعمالُ** «**هن**» مضافًا إلى غيرِ الياءِ، **كـ** «**غد**» في حذفِ لامِهِ اعتباطًا، وإعرابِهِ بالحركاتِ الظاهرةِ على العينِ نحوُ «هذا هنُ زيدٍ»، و «اشتريتُ هنَ زيدٍ»، و «مررتُ بِهَنِ زيدٍ». ومقابلُ هذا الأفصحِ ما مَرَّ من استعمالِهِ تامًّا مُعربًا بالحروفِ، وهو قليلٌ، حتى إنَّ بعضَ الأئمةِ[٢] لم يطَّلِعْ عليه، فأنْكَرَهُ وعَدَّ أسماءَ هذا[٣] البابِ خمسةً.

تنبيه: قوله «كغد» أنسبُ من قول بعضِهم[٤] «كيد»، لأنَّ غدًا واوي كـ «هن»، إذْ أصلهما «غَدَوٌ»، وهو «هَنَوٌ»[٥] كـ «دَلْوٍ» بخلافِ «يَدٍ» فهو يائيٌّ، وأصلُهُ[٦] «يَدَيٌ» كـ «ظَبْيٍ»، أشارَ إلى ذلك الوالدُ «رَحِمَهُ اللهُ تعالى» فيما وجدتُهُ بخطِّهِ.

---

(١) انظر اللسان هنا، أوضح المسالك ١/٤٤.

(٢) منهم الفراء والزجاجي. انظر شرح المصنف ٦٣، شرح الكافية ١/٢٩٦-٢٩٧.

(٣) في النسختين: هذه.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٣٣.

(٥) وقيل المحذوف نون، والأصل: هن. انظر المصباح «هن».

(٦) ج: إذ أصله.

[إعراب المثنى وجمع المذكر السالم]

والبابُ[(١)] الثاني، والبابُ الثالثُ من أبواب النيابةِ، بابُ المثنى، وبابُ جمعِ المذكرِ السالمِ، وأشارَ إلى أولهما بقوله: **والمثنى**، أي وإلا المثنى. وَعَرَّفَهُ في التوضيح[(٢)] بما وُضِع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين. وقضيةُ هذا الحدِّ (أَنَّ)[(٣)] نحوَ الأبوين مثنًّى حقيقةً، وبذلك صَرَّحَ في شرحِ اللمحةِ[(٤)]، بلْ ظاهرُ كلامِهِ فيه أَنَّهُ رأيُ جميعِ النحاةِ.

كـ «**الزيدان**»، أصلُهُ زيدٌ وزيدٌ، فَعُدِلَ عنه كراهِيَةَ الإطالةِ والتَّكْرارِ.

تنبيهٌ: لم يَقُلْ / كزيـدان، لأنَّ العلـمَ إذا ثُنِّيَ أو جُمِـعَ اختـير أو لَـزِمَ[(٥)] جَـبْرُ تعريفِـهِ [٩]
الفائتِ بتنكيرِهِ للتثنيةِ أو الجمعِ، بـ «أَلِ» المعرفةِ. وأورَدَهُ بصورتِـهِ في حالـةِ الرفـعِ حكايـةً لأشرفِ أحواله.

فَيُرْفَعُ بالألفِ المفتوحِ ما قَبْلَهَا -بالضرورةِ- المكسورِ ما بَعْدَهَا، كما ترى، نيابةً

---

(١) ج: الباب الثاني.

(٢) أوضح المسالك ١/٥٠.

(٣) سقطت من ج.

(٤) شرح اللمحة ١/٢٦٨-٢٦٩. وبعضُ النحويين يَعُدُّهُ محمولًا على المثنـى وليـس بمثنًّى حقيقـيٍّ، لأنَّـهُ للأبِ والأمِّ، انظر الهمع ١/١٣٦.

(٥) انظر الكتـاب ٢/١٠٣-١٠٥، المقتضـب ٤/٣٢٣، الأصـول ١/١٤٨، الإيضـاح في شـرح المفصـل ١/١٠١، ١٠٢، شرح التسهيل ١/١٨٠، التبصرة والتذكرة ١/٩٧، شـرح الرعيـني ١/٣٢٤، شرح الكافية للرضي ٢/١٣٦، ١٣٧، المساعد ١/١٣٢، شرح الفريد ١٣٨، الهمع ١/١٤١، ١٤٢.

عنِ الضمَّةِ نحوُ «جاءَ الزيدانِ».

وأشارَ إلى ثانيهما بقوله **وجمعَ المذكرِ السالمَ**. أي:وإلَّا جمعَ المذكَّرِ السالمَ.

(تنبيهٌ: قولُ المصنفِ «السالم»)[١] منصوبٌ على أنَّهُ نعتٌ للجمعِ، ولا يُعْـرَبُ بـالجرِّ على أَنَّهُ نعتٌ للمذكرِ، مَعَ أَنَّهُ الذي يتَّصِفُ بالسلامةِ حقيقةً، اصطلاحًا منهم على ذلك. وَعُرِّفَ بما دَلَّ على أكثرَ مِنَ اثنَينِ مع سلامةِ مفردِهِ **كـ** «**الزيدون**»، وأوردَهُ بـالواو لما مَرَّ آنفا.

فَيُرفَعُ بالواوِ المضمومِ ما قَبْلَهَا المفتوحِ ما بَعْدَهَا، كما ترى، نيابةً عن الضمةِ نحـوُ «جاءَ الزيدون».

وَ «**يُجَرَّانِ**» معطوفٌ على مدخولِ الفـاءِ السـببيةِ، أَيْ:فَيُجَـرُّ المثنـى وجمـعُ المذكـرِ السالمُ **وَيُنْصَبَانِ** [فجمعُ المذكرِ السالم][٢] **بالياءِ** المكسورِ ما قَبْلَهَا المفتـوحِ مـا بَعْدَهَـا، كما ترى، نيابةً عن الكسرةِ والفتحةِ نحوُ «رأيتُ الزيدِينَ»، و «مررتُ بالزيدِينَ»، (والمثنى ضِدُّهُ [أي بالياءِ][٣] المفتوحِ ما قَبْلَهَا، المكسورِ ما بَعْدَهَا، كمـا تـرى، نيابـةً عـن الكسـرةِ والفتحةِ نحوُ «رأيتُ الزيدَيْنِ»، و «مررتُ بالزيدَيْنِ»)[٤].

وقولُه: «بالياءِ» تنازعَ فيه «يُجَرَّان» و «يُنْصَبَان» فـأُعمل فيـه أحدُهُمـا، وقُـدِّرَ نظـيرُهُ

---

(١) سقطت من ج.

(٢) زيادة بمثلها يلتئم المعنى.

(٣) زيادة بمثلها يلتئم المعنى.

(٤) ساقط من ب.

(للآخر)[١].

تنبيهٌ: قَدَّمَ الجَرَّ على النصبِ، لأنَّهُ أحقُّ منهُ بالياءِ، لأنَّهَا مركبةٌ من كسرتين، والكسرةُ أصلُ علاماتِ الجرِّ.

وكلا في التذكير، «**وكلتا**» في التأنيث[٢] حالَ كونهما مستعملتين **مع المضمر**، بأنْ يكونا مضافتين إليه، **كالمثنى** في إعرابِه بما مَرَّ. ويُؤخَذُ من التشبيهِ أَنَّ إعرابَهُمَا بذلك بطريقِ[٣] الحملِ عليه نحو «جاءَ كلاهُمَا، وكلتاهُمَا» و «رأيتُ كليهِمَا، وكلتيهِمَا»، (و «مررتُ بكليهِمَا، وكلتيهِمَا»)[٤].

وخرج بالقيدِ المذكورِ ما إذا استُعملتا مع المظهر، فلا يُعربان حينئذ كالمثنى، بل يُعربان كـ «الفتى» بالحركاتِ الثلاثِ مُقَدَّرَةً على الألف، نحو «جاءَ **كلا غلاميك، وكلتا أمتيك**»، و «رأيت **كلا غلاميك، وكلتا أمتيك**»، و «مررتُ **بكلا غلاميك وكلتا أمتيك**».

وكذا، أي مثلُ المثنى في إعرابه المذكور، حملًا عليه أيضًا، «**اثنان**» في التذكير، **و** «**اثنتان**» في التأنيث في لغةِ أهلِ الحجازِ، ومثلُها «ثنتان» في لغةِ تميم، **مطلقًا**، أي سواءٌ كانا مع المضمر أَمْ لا، نحو «جاءَ اثناهم، واثنتاهم، وثنتاهم»، و «رأيتُ اثنيهم، واثنتيهم، وثنتيهم»، و «مررتُ باثنيهم، واثنتيهم، وثنتيهم».

---

(١) سقطت من ص.

(٢) ج: وكلا بالتذكير وكلتا بالتأنيث.

(٣) ج: على طريق الحمل.

(٤) سقطت من ج.

تنبيهٌ: لا يلزَمُ من إطلاق المصنفِ المذكورِ جوازُ إضافةِ «اثنين»، و «اثنتين» إلى كلِّ مضمر، فلا ينافي ما جزم به في بعض كتبه[1] مِنْ أَنَّهُ لا يجوزُ إضافتُهُمَا إلى مُضْمَرِ الاثنين، فلا يُقال: «جَاءني الرجلان اثناهما» لئلا يلزمُ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ.

وَإِنْ رُكِّبَا، نحوُ «جاءني اثنا عشر، واثنتا عشرة، (وثنتا عشرة)»، و «رأيتُ اثني عشر، واثنتي عشرة، وثنتي عشرة»، و «مررتُ باثني عشر، واثنتي عشرة)، وثنتي عشرة»[2].

و «**أولو**» مبتدأٌ، وهو اسمُ جمعٍ بمعنى: أصحاب، لا واحدَ لَهُ من لفظِهِ. بَلْ من معناه، وهو «ذو» بمعنى: صاحب.

و «**عشرون**»، **وأخواتُهُ** من ثلاثين فصاعدًا إلى التسعين. وكُلُّها[3] أسماءُ جموعٍ، لا جموعٌ، إذْ لو كانتْ كذلك لكانَ أَقَلَّ ما يصدُقُ عليه عشرون ثلاثين، وَأَقَلَّ ما يصدُق عليه ثلاثون تسعة، وأقل ما يصدق عليه أربعون اثني عشر، وعلى هذا فقس[4].

و «**عالَمون**» بفتح اللام، وهو اسمُ جَمْعٍ لـ «عالَم»، لأَنَّهُ اسمٌ لما سوى الله تعالى، فَيَعُمُّ العاقلَ وغيرَه. والعالمون خاصٌّ بالعقلاءِ، والجمعُ لا يكونُ أخصَّ من مفرده.

و «**أهلون**»، جمعُ أهلٍ بمعنى القرابة، لكنَّهُ غيرُ مستوفٍ لشروطِ الجمعِ بالواو

---

(١) انظر شرح اللمحة ١/٢٧٤، وانظر شرح الكافية للرضي ١/٣٣٠، شرح العصام على الكافية ١٧٩.

(٢) ساقط من ب

(٣) ج: وكليهما.

(٤) انظر شرح ابن الناظم ٤٦، وشرح الكافية ١/٢٩، ٣٣، ٢١٨، ٢/١٥٤، والمساعد ١/٥٢، والهمع ١/١٥٦ ونتائج التحصيل ١/٤٣٧.

والنون، فَمِنْ ثَمَّةَ كان من قبيلِ المحمولات.

و «**وابلون**»، جمعُ وابل، وهو المطرُ الغزيرُ، لكنْ لم يستوفِ الشروطَ أيضًا.

و «**أَرَضون**»، بفتح الراء، وإسكانُها[1] ضرورةٌ، وهو جمعُ تكسيرٍ لـ «أرض».

و «**سِنون**»، بكسرِ السين، جمع تكسير لـ «سَنَةٍ»، بفتحها. وأصلُهُ: «سَنَوٌ»، أو «سَنَهٌ» بدليل جمعه على «سَنَوَات» و «سَنَهَات» فَحُذِفَتِ اللامُ وعُوِّضَ (عنها)[2] هاءُ التأنيثِ. **وبابُهُ**، أي بابُ سنين من كلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ حُذِفَتْ لامُهُ، وَعُوِّضَ عنها/(هاءُ)[3] [١٠] التأنيثِ ولم يُكَسَّرْ ولم يَلْتَبِسْ كـ «عِزَة وعِزين»، و «قُلَة وقُلِين»، و «عِضَة وعِضين».

و «**بَنُون**»، وهو جمعُ تكسيرٍ لابنٍ.

و «**عِلِّيُّونَ**»، وهو في الأصلِ جمعُ «عِلِّيٍّ» ثم جُعِلَ عَلَمًا لأعلى الجنةِ. **وشبهُهُ**، أي: شبهُ «عِلِّيُّونَ» مِنْ كُلِّ مُذَكَّرٍ سالمٍ جُعِلَ عَلَمًا.

كالجمعِ خبرُ المبتدأ، و «أَلْ» للعهدِ الذكريِّ، أي كجمعِ المذكرِ السالمِ في إعرابِهِ بما مَرَّ[4]؛ حملًا عليه.

تنبيهٌ: كما أَنَّ ما سُمِّيَ بهِ مِنْ جَمْعِ المذكرِ (السالم)[5] يُعْرَبُ إعرابَهُ على ما تقرَّرَ،

---

(١) كقول كعب بن معدان:

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي ... هَدَادٍ خطيبٌ فوقَ أعوادِ مِنْبَرِ

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ج.

(٤) ص، ج: مما مر.

(٥) سقطت من ج.

كذلك ما سُمِّيَ[١] بهِ من المثنَّى كـ «زيدان» علمًا لإنسانٍ مثلًا يُعَرَبُ إعرابَه. وكانَ ينبغي للمصنفِ التنبيهُ على ذلك فيما مَرَّ من المثنى.

---

(١) ما ذكره الشارح في إعراب ما سمي به من جمع المذكر السالم والمثنى هو واحد من مذاهب عدة. انظر في تفصيلها: الكتاب ٣/٢٣٢، المقتضب ٤/٣٦، وشرح الكافية ٢/١٤٠، وشرح الرعيني ٢/٣٨٦، ٤٨٨، ٤٨٩، والهمع ١/١٦٩-١٧١.

[إعراب جمع المؤنث السالم]

والبابُ الرابعُ من أبوابِ النيابةِ جمعُ المؤنثِ السالمُ، وإليه أشار، مُقَدِّمًا عليه ما حُمِلَ عليه، لقلَّةِ الكلامِ عليه، فقالَ:

و «**أولاتِ**»، أي:وإلا أولاتِ، وهي[١] اسمُ جمعٍ بمعنى:صاحباتٍ، لا واحدَ لها[٢] من لفظها، بل من معناها وهو «ذات» بمعنى:صاحبة.

و إلا ما، أي:الجمعَ الذي، **جُمِعَ**، أي مفردُهُ على تقديرِ المضافِ من حيثُ إنَّهُ مفردُهُ، **بألفٍ وتاءٍ**، (أي)[٣]: بمصاحبتِهِمَا، **مزيدتين**.

وخرج بهذا القيدِ ما جُمع بألفٍ أصليةٍ وتاءٍ زائدةٍ كـ «قضاة»، أو جُمع بألفٍ زائدة وتاء أصلية كـ «أبيات» فَيُنصب بالفتحة على ما هو الأصلُ المعروفُ في جمع التكسير. وبقيدِ الحيثيةِ مثلُ «هنود» إذ لم يُجْمَعْ مفردُه هندُ من حيثُ إنَّهُ مفرده بالألف والتاء، فَيُنْصَبُ بالفتحةِ لما ذُكِرَ، كما هو ظاهرٌ.

تنبيهاتٌ: الأوَّلُ: ما أشرتُ إليه من كونِ الباءِ للمصاحبةِ، وجَعْلِ خروجِ نحو «قضاة» و «أبيات» بقوله (مزيدتين) هو الظاهرُ، ومن ثمةَ جزمَ به المصنفُ في الشرح[٤]، وليس بمتعيِّنٍ، لجوازِ كونِ الباءِ للاستعانةِ وجعلِ خروجِ ذلك بها، نظرًا لكونِ الاستعانةِ

(١) ب، ج: وهو.

(٢) ب: لهما.

(٣) سقطت من ج.

(٤) شرح المصنف ص ٦٩.

بالألف والتاء في جمع لفظٍ تقتضي كونَهُمَا خارجين عن (ذلك)[1] اللفظِ، وعلى هذا فيكونُ قولُه (مزيدتين) لمجردِ التوكيد.

الثاني: يَرِدُ على المصنف أَنَّ الذي جُمِعَ بالألفِ والتاءِ هو المفردُ، وهو لا يُنْصَبُ بالكسرة.

ويُجابُ بما قالَهُ ابنُ الصائغِ[2] أَنَّ الذي جُمِعَ بهما معناه: الذي وَقَعَ عليه ما جُمِعَ بهما[3]، فهو المفردُ[4] بوصفِ ضَمِّ غيره إليه. كذا في بعض الشروح[5].

ولا يخفى ما[6] في هذا الجوابِ والإيرادِ المذكورِ، فَيُدْفَعُ بما قَرَّرْتُهُ في حَلِّ قوله: «(ما جُمِعَ)»[7]، فعليكَ به.

الثالثُ: اشتَهَرَ تسميةُ هذا الجمعِ بجمعِ المؤنثِ السالمِ نظراً لكونِ الأصلِ في مفردِهِ

---

(١) سقطت من ج.

(٢) ب: الضائع، والصحيح أنه ابن الصائغ. محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن الزمردي، الشيخ شمس الدين بن الصائغ المحدث الحنفي النحوي، ولد قبل سنة ٧١٠. له من التصانيف: شرح على الألفية، وكتاب التذكرة في النحو، وحاشية على المغني. توفي سنة ٧٧٦ هـ انظر البغية ١/١٥٥.

(٣) في ب: بها.

(٤) عن ب، ج، وكذلك هي في شرح الفاكهي وحاشية السويدي، وفي الأصل: المتفرد.

(٥) يقصد الشارح هنا شرح الفاكهي، والنص فيه «ويجاب بما قاله ابن الصائغ أن الذي جمع بهما معناه الذي وقع عليه ما يجمع بهما، وهو المجموع بهما، فهو المفرد بوصف ضم غيره إليه، لا المفرد قبل ضم غيره إليه» مجيب الندا ١/١٢٥،١٢٦.

(٦) ج: ولا يخفى بما هذا الجواب.

(٧) سقطت من ج.

أَنْ يكونَ مؤنثًا سالما، والمصنفُ عَدَلَ عن التعبير (به)[1] تحرُّزًا عما فيه من الإيهام.

و إلا **ما**، أي:الاسمَ الذي، **سُمِّي به** حالَ كونه كائنًا **منهما**، (**فَيُنْصَبُ بالكسرةِ**)[2] نيابةً عن الفتحة **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**وخلقَ الله السمواتِ**﴾[3] و قولِهِ تعالى ﴿**أَصْطَفَى البناتِ**﴾[4]، و «رأيتُ أولاتِ الجَمَالِ»، و «سكنتُ أذرعَاتِ» فَيُنْصَبُ بالكسرةِ.

تنبيهٌ: إنَّما مَثَّلَ المصنفُ بالمثالين إشارةً إلى أنَّهُ لا فَرْقَ في الجمع المذكور بين أَنْ يكونَ قياسيًّا كما في هذا المثال، وأَنْ يكونَ سماعيًّا كما في المثال الأول. وقد بسطتُ الكلامَ على ما يُعْرَفُ به القياسيُّ من غيرِه في شرح الشذورِ[5]،

---

(١) سقطت من ج.

(٢) سقط من ب.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة الجاثية.

(٤) من الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(٥) قال العصامي في شرحه على الشذور ورقة ٢٠ «مع التصرف والاختصار» : «اعلم أن الذي يجمع بالألف والتاء قياساً خمسة أنواع:

أحدها: ما فيه تاء التأنيث مطلقاً، سواء كان علماً لمؤنث كـ «فاطمة»، أم لمذكر كـ «طلحة»، أم اسم جنس كـ «تمرة»، أم صفة كـ «نسابة» و «ضخمة»، أبدلت تاؤها في الوقف، أم لا كـ «بنت» و «أخت».

الثاني: علم المؤنث مطلقاً، سواء كان فيه التاء أم لا كـ «زينب» و «سعدى» و «عفراء»، العاقل أم غيره.

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل كـ «جبال راسيات» و «أيام معدودات»، بخلاف صفة المؤنث كـ «حائض»، والعاقل كـ «عالم».

=

وفي التمثيل بالثاني[١] إشارةٌ أيضًا إلى أنَّ ما اشتَمل مفردُهُ على التاءِ يَجِـبُ حذفُهـا منـه في الجمع.

تنبيه: لا يَرِدُ على ما تَقرَّر نحـوُ «سمعـتُ لغـاتَهُم» بـالفتح، لأنَّـهُ لُغَيَّـةٌ[٢]، أو شـاذٌ لا يُقاس[٣] عليه.

=

الرابع: مصغر المذكر غير العاقل كـ «دريهمات» بخلاف مصغر المؤنث كـ «أزينب».

الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف، اسماً كان كـ «بهمى» و «صحراء»، أو صفة كـ «حبلى» ... بخلاف المؤنث بغير علامة كـ «قدر» و «شمس» و «عناق».

ويستثنى من الأول: شاة وشفة وأمه، ومن الثاني باب قطام في لغة من بناه، ومن الخامس باب سكرى وحمراء إلا إذا سمي بهما.

أما فعلاء التي لا فعل لها من حيث الوضع أو الخلقة كـ «امرأة عجزاء، وعذراء» ففيهما خلاف». وانظر أيضاً شرح الفاكهي ١/١٢٦-١٢٨.

(١) ص،ج: في الثاني.

(٢) ج: لغة.

(٣) قال السيوطي في همع الهوامع ١/٦٧ «وأجاز الكوفيةُ نصبَ هذا الجمع بالفتحةِ مطلقًا، وأجازه هشام منهم في المعتل خاصة، كلغة وثبة، وحكي: سمعت لغاتهم» وانظر الخصائص ٣ /٣٠٧ نتائج التحصيل ١/٢٨٩.

[إعراب الاسم الذي لا ينصرف]

البـابُ الخـامسُ مـن أبـوابِ النيابـةِ، غـيرُ المنصـرفِ، وإليـهِ أشـارَ بقولـه: **ومـا لا ينصَرِفُ**، أي:وإلا الاسمَ الذي لا ينصرفُ، وهو ما فيه علتانِ من عِلَلٍ تسعٍ، أو واحدةٌ منها تقومُ مَقَامَهُمَا.

فَيُجَرُّ بالفتحةِ نيابةً عن الكسرةِ **نحوُ «بأفضلَ منه»** فأفضلَ مجرورٌ بالباءِ وعلامةُ جَرِّهِ الفتحةُ نيابةً عن الكسرةِ، لأنَّهُ اسمٌ لا يَنْصَرِفُ للوصفِ ووزنِ الفعلِ.

تنبيهٌ/: (زادَ)[(١)] قولَهُ «منه» تحاشيًا عن إيهامِ إخلالِهِ بما هُوَ الواجبُ في اسم التفضيل من استعماله بـ «أل» أو مِنْ أو الإضافة[(٢)]. [١١]

إلا حـالَ كونـه كائنـًا **مـع «أَلْ»**، مُعَرِّفَـةً كـانتْ، أو موصولـةً، أو زائـدةً، فَيُجَـرُّ بالكسرةِ على الأصلِ **نحوُ «بالأفضلِ»**، وبالنواصرِ وبالنعمانِ[(٣)].

تنبيه: اقتصرَ على مثالٍ واحدٍ اختصارًا، وجَعَلَهُ للمعرِّفَةِ لأنَّها الأصلُ.

أو مـع الإضافـةِ، أي إضافتـِهِ إلى غـيره، فَيُجَـرُّ بالكسـرةِ -أيضًـا- كذلـك **نحـوُ «بأفضلِكُمْ»**. وَهَلْ هُوَ في هاتين الحالتين منصرفٌ مطلقًا، أو غيرُ منصرفٍ كذلـك، أي:

---

(١) سقطت من ج.

(٢) ب: أو بمن أو بالإضافة.

(٣) ج: والنواصر والنعمان.

مطلقًا، أو منصرفٌ إنْ زالتْ إحدى عِلَّتَيه، وإلا فَغَيرُ منصرفٍ؟ أقوالٌ[(١)]، أقربُها الثالثُ، وبه يُشْعِرُ كلامُهُ في الشرحِ[(٢)].

---

(١) قال ابن قاسم العبادي –شيخ العصامي– في شرحه على القطر ورقة ٣٦: «وظاهر كلامه أن الاسم في هاتين الحالتين غير منصرف، وفيه ثلاثة مذاهب، أحدها: هذا؛ لأن الممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين، وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين، وحيث ضعفت مشابهته للفعل التي هي سبب منع الصرف بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر إلا في سقوط التنوين، دون تابعه الذي هو الكسر، فعاد الكسر إلى حاله، وسقط التنوين لمنع الصرف. وثانيها: أنه منصرف لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهة الفعل، فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما ذكر قويت جهة الاسمية، فرجع إلى أصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين؛ لأنه لا يجامع «أل» والإضافة. وثالثها: التفصيل، فإنْ بقي العلتان، كما في مثالي المصنف فغير منصرف، وإلا كما في «مررت بأحمدكم»، لزوال العلمية بالإضافة، فمنصرف».

(٢) انظر شرح المصنف ٧٢-٧٤.

[إعراب الأفعال الخمسة]

البابُ السادسُ من أبوابِ النيابةِ الأفعالُ الخمسةُ، وإليها أشارَ بقولِه: **والأمثلةَ الخمسةَ**، أي:وإلا الأمثلةَ الخمسةَ، **وهي** «**يفعلان**» بالياءِ المثنّاةِ من تحتُ للاثنين الغائبين، **و** «**يفعلون**» كذلك لجماعةِ الذكور الغائبين[١]. **و تُنْطَقُ بالتاءِ** المُثنّاةِ الفوقيةِ بدل التحتية **فيهما** أي في «يفعلان» و «يفعلون» فيُقال «تفعلان» وهو للاثنين المخاطبين والثنتين المخاطبتين (والثنتين الغائبتين)[٢]، و «تفعلون» وهو لجماعةِ الذكورِ المخاطبين، **و** «**تفعلين**» وهو للواحدة المخاطبة.

تنبيهٌ: حُسِبَتْ هذه الأمثلةُ خمسةً نظرًا لحالِ اللفظِ، كما هُوَ الأنسبُ بنظرِ الفَنِّ، ولو نُظِرَ فيها إلى المعنى لزادتْ في العددِ على ذلك. وقولُ المصنفِ في شرح اللمحةِ[٣]: «الأحسنُ أَنْ تُعَدَّ سِتَّةً» فيه بحثٌ من وجهين، أحدُهُمَا ما أشرتُ إليه، والثاني أَنَّ الأحسنَ بناءً على ما لَحَظَهُ من النظر إلى المعنى أَنْ تُعَدَّ سَبْعَةً، لا سِتَّةً، كما عُلِمَ مما مَرَّ آنِفًا، فَتَدَبَّرْ.

فَتُرْفَعُ، أي:هذه الأمثلةُ، **بثبوتِ النُّونِ**، أي:بالنونِ الثابتةِ، نيابةً عن الضمةِ،

---

(١) ص: والغائبين.

(٢) سقطت من ج.

(٣) قال المصنف في شرح اللمحة ١/٢٨٥-٢٨٦: «وسُمِّيَتْ خمسةً على إدراج المخاطبتين، والأحسنُ أَنْ تُعَدَّ سِتَّةً، أسقطَ الشيخُ رحمه اللهُ إدراجَ الغائبتين تحت الغائبين، مع ذكره لذلك في التمثيل في الضابط الذي ذكره، وعلى هذا فينبغي أَنْ تُعَدَّ سَبْعَةً على مقتضى رأيه».

ونحو[١]:

أَبيتُ أَسْرِي وتَبِيتِي تَدْلُكِي
(بالزبد الطريِّ والمِسْكِ الذَّكِي)[٢]

شاذٌ.

وَتُجزم وَتُنصب بحذفِهَا، أي النونِ، نيابةً عن السكونِ والفتحِ.

تنبيهٌ: قَدَّمَ الجزمَ هُنَا على النصبِ؛ لأَنَّهُ أَحَقُّ منه بحذفِ النونِ، **نحوُ** قوله تعالى ﴿**فَإِنْ لم تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا**﴾[٣]، فـ «تفعلوا» الأَوَّلُ مجزومٌ بـ «لم»، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النونِ، وأَمَّا جزمُ «إِنْ» ففي مجموع «لم تفعلوا» و «تفعلوا»، الثاني منصوبٌ بـ «لن» وعلامةُ نصبه أيضًا حذفُ النونِ، وأَمَّا مثالُ الرفع بثبوتِ النونِ فظاهرٌ من قولِهِ أَوَّلًا: «وهي يفعلان إلى آخره»، فَلَمْ يَفُتِ المصنفَ شيءٌ من الأمثلةِ.

---

(١) رجز لا يعرف قائله. انظر: الخصائص ٣٨٩/١، شواهد التوضيح ١٧٣، الخزانة ٣٣٩/٨.

(٢) عن ج. ويروى في أكثر المصادر: «وجهك بالعنبر والمسك الذكي».

(٣) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

[إعراب الفعل المضارع المعتل]

الباب السابعُ، وهو خاتِمَتُهَا، الفعلُ المضارعُ المعتلُّ، وإليه أشارَ بقوله: **والفعلَ المعتلَّ**، أي:وإلا الفعلَ المعتلَّ وهو في اصطلاحِ النحاة:ما لامُهُ حرفُ عِلَّةٍ، فلا يُحْتَاجُ (حينئذٍ)[١] إلى قولِهِ «**الآخِرَ**»، بَلْ (لا)[٢] يَصِحُّ ذكره إلا بتكلُّفٍ.

تنبيهٌ: يجوزُ في لفظِ «الآخر» الرفعُ على أَنَّهُ فاعلٌ لـ «المعتل»[٣]، والنصبُ على أَنَّهُ مُشَبَّهٌ بالمفعولِ بِهِ، والجرُّ على أَنَّهُ مضافٌ إليه.

فَيُجْزَمُ بحذفِهِ أي:بحذفِ الآخرِ نيابةً عن السكونِ. ولا فَرْقَ بينَ أَنْ يكونَ الآخرُ واوًا **نحوَ** «**لم يَغْزُ**»، **وَ** أَنْ يكونَ أَلِفًا نحوُ «(**لم**)[٤] **يَخْشَ**»، **وَ** أَنْ يَكُونَ ياءً نحوُ «**لَمْ يَرْمِ**»، والأصلُ «يغزو، ويخشى، ويرمي»، ونحوُ:

.... لَمْ تَهْجُو[٥] ....

(١) سقطت من ج.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ج: فاعل بالمعتل.

(٤) سقطت من ج.

(٥) من بيت من البسيط، غيرُ منسوب في أكثر المصادر. وبعضُهم ينسِبُه لأبي عمرو بنِ العلاء -واسمه زبان- ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجو أبا عمرو. والبيت بتمامه:

هَجَوتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

انظر المسائل العضديات ٤٣ أمالي ابن الشجري ٨٥/١ سر الصناعة ٦٣٠/٢ شرح الشافية ١٨٤/٣.

و

..........لا تَرَضَّاهَا[١] ....

و

أَلَمْ يأتِيكَ[٢] ....

ضرورةً.

---

(١) من بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، في ضمن أبيات مفردة منسوبة إليه ملحقة بديوانه ١٧٩ والبيت مع الذي قبله

إِذَا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ   وَلَا تَرَضَّاهَا ولا تَمَلَّقِ

اللسان (رضى)، الخصائص ١/٣٠٨، الدرر ١/٢٨.

(٢) من بيت من الوافر لقيس بن زهير، والبيت بتمامه:

أَلَمْ يأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي   بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بني زِيَادِ

وهو من شواهد سيبويه، انظر الكتاب ٣/٣١٦، والمقرب ١/٥٠، ٢٠٣، وأسرار العربية ١٠٣، وشرح ابن جمعة ١/٣٥٩، والخزانة ٩ /٥٢٤، والأغاني ١٧ /١٩٨.

[الإعراب التقديري]

هذا **فصلٌ** في تقدير حركاتِ الإعرابِ التي هي الأصلُ:

تُقَدَّرُ وجوبًا **جميعُ الحركاتِ** من الضمَّةِ والفتحةِ والكسرةِ **في نحــو** «**غلامــي**» من كُلِّ اسمٍ مُعْرَبٍ بالحركاتِ أُضِيفَ إلى الياءِ؛ لاشــتغالِ آخــرِه بكســرةِ المناسـبةِ، **و** في نحو «**الفتى**» من كُلِّ اسمٍ كذلك آخره أَلِفٌ مفردةٌ؛ لتعذُّرِ تحريكِهَا[1].

وَيُسَمَّى النوعُ **الثاني**، وهو نحوُ الفتى، **مقصورًا**، لأنَّهُ[2] ضِدُّ الممـدودِ، أَوْ لِأَنَّـهُ قَصُرَ بالنسبةِ إليهِ، أو لأنَّهُ محبوسٌ عنِ الحركةِ.

وَ تُقَدَّرُ الضمةُ والكسرةُ دونَ الفتحةِ **في نحوِ** «**القاضي**» من كُلِّ اسمٍ مُعْرَبٍ بالحركاتِ، آخِرُهُ ياءٌ خفيفةٌ بَعْدَ كسرةٍ، لثقلِهِمَا على الياءِ، ونحوُ:

.... كابِيُ الأَزْنُدِ[3]

و:

---

(١) ب: تحريكهما.

(٢) انظر شرح الرعيني ١/٢١٥،٢١٦.

(٣) من بيت من المتقارب لجرير، وهو في ديوانه،والبيت بتمامه:

وَعِرْقُ الفرزدقِ شَرُّ العروقِ خبيثُ الثرى كَابِيُ الأزنُدِ

انظر شرح التسهيل ١/٥٦، ونتائج التحصيل ١/٣٤١، والدرر ١/٢٩، والعيني ١/٢٢٤.

لا باركَ اللهُ في الغوانِي[1] ....

ضرورةً.

وَيُسَمَّى، أي نحوُ القاضي، **منقوصًا**، لأنَّهُ نَقَصَ هاتين الحركتين، أو لأنَّه[2] نَقَصَ اللامَ؛ لالتقاءِ الساكنين هي والتنوين[3].

وَ تُقَدَّرُ الضمةُ والفتحةُ دون السكونِ **في نحوِ** «**يَخْشَى**» من كُلِّ / فعلٍ [١٢] مضارعٍ مُعْتَلٍّ بالألفِ لما مَرَّ.

وَ تُقَدَّرُ الضمةُ دونَ الفتحةِ لما يأتي، والسكونِ لما مَرَّ، **في (نحوِ)**[4] «**يَدْعُو**» من كُلِّ فِعْلٍ مضارعٍ مُعْتَلٍّ بالواوِ لِثِقَلِهَا عليها، ونحوُ:

.... عَلَّ القلبَ يَسْلُوُ[5] ....

ضرورةً.

---

(١) من بيت من المنسرح لابن قيس الرقيات، والبيت بتمامه:

لَا بَارَكَ اللهُ في الغواني هَلْ ... يُصْبِحْنَ إلَّا وَلَهُنَّ مُطَّلَبُ

انظر ديوانه، والكتاب ٣/٣١٤، والمقتضب ١/١٤٢، ٣ /٣٥٤، ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٥ والمرتجل ٤١.

(٢) ب: لا أنه.

(٣) زاد بعضهم: أو لأنه نقص منه الياء إذا كان منونا، والضمة والكسرة في الرفع والجر. انظر شرح المفصل ١/٥٦، وشرح الرعيني ١/٢٢١، ٢٢٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) من بيت من الطويل لا يعرف قائله. والبيت بتمامه:

إِذَا قُلْتَ عَلَّ القَلْبَ يَسْلُوُ قُيِّضَتْ ... هَوَاجِسُ لا تَنْفَكُّ تُغْرِيهِ بِالوَجْدِ

انظر: المساعد ١/٣٦، المقاصد النحوية ١/٢٥٢، نتائج التحصيل ١/٣٤٢.

و في نحو «**يقضي**» من كلِّ فعلٍ مضارعٍ مُعْتَلٍّ (بالياءِ)[1] لِمَا مَرَّ، ونحوُ:

.... تُسَاوِيُ عَنْزِي[2] ....

ضرورةً.

وَتَظْهَرُ الفتحةُ في (نحوِ)[3] «**إِنَّ القاضيَ لَنْ يقضِيَ، ولَنْ يَدْعُوَ**» من كُلِّ منقوصٍ وَقَعَ منصوبًا، وكُلِّ مضارعٍ مُعْتَلٍّ بالياءِ كذلك، وكلِّ مضارعٍ معتلٍّ بالواوِ كذلك. والسببُ في ظهورِ الفتحةِ فيهِنَّ خِفَّتُهَا على الياءِ والواوِ.

ونحوُ[4]:

وَلَوْ أَنَّ واشٍ (باليمامةِ دارُهُ وَدارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهتدى لِيَا)[5]

، و:

---

(١) سقطت من ج.

(٢) من بيت من الطويل، قيل إنه من أبيات لأعرابي مدح بها عبدا لله بن عباس رضي ا لله تعالى عنهما. والبيت بتمامه:

فَعَوَّضَنِي عَنْهَا غِنَايَ وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِيُ عَنْزِي غَيْرَ عشرِ دراهمِ

ويروى «عندي» بدل «عنزي»، و «خمس» بدل «عشر».

انظر المساعد ٣٦/١، الدرر ٣٠/١، الخزانة ٨ /٢٨٢.

(٣) عن ب.

(٤) من الطويل لمجنون ليلي، وهو في ديوانه. انظر شرح المفصل ٥١/٦، شرح الشافية ١٧٧/١، وشرح بانت سعاد ٩٥، وشرح شواهد المغني ٦٩٨/٢.

(٥) عن ج.

[إعراب الفعل المضارع]

هذا **فصلٌ** في إعرابِ الفعلِ المضارعِ وما يتعلّقُ بذلك. وبدأ بحالةِ رفعِهِ، لأنّها أَوّلُ أحوالِهِ، فقالَ: **يُرْفَعُ** لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا **المضارعُ** وجوبًا حالَ كونِهِ، **خاليًا من ناصبٍ وجازمٍ** أي: مِنْ كُلِّ ناصبٍ و (كُلِّ)[1] جازمٍ **نحوُ** «**يقومُ زيدٌ**». وفي عاملِ الرفعِ فيه حينئذٍ خلافٌ[2]. والذي عليه الفراءُ وجماعةٌ من الكوفيين، وارتضاه ابنُ مالكٍ[3] وغيرُهُ، وصحّحَهُ المصنفُ في الشرحِ[4] وغيرِهِ، أنّهُ تجرُّدُهُ من الناصبِ والجازمِ.

---

(١) سقطت من ج.

(٢) أشهرُ الأقوال في عامل الرفع في المضارع أربعةٌ:

الأولُ: وهو الذي ذكره الشارحُ.

الثاني: وقوعُهُ موقعَ الاسمِ، وهو مذهبُ جمهور البصريين، وإليه مالَ المصنفُ في المغني ٨٧٧.

الثالثُ: أنه مرفوعٌ بحرفِ المضارعةِ، ونُسِبَ إلى الكسائي.

الرابع: المضارعةُ، أي المشابهةُ للاسمِ، ونُسِبَ لبعضِ الكوفية. انظر المقتضب ٤/٨٠، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٩٦، التبصرة والتذكرة ١/٧٦- ٧٧، ٣٩٥، شرح اللمع ١/٢٩، شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٤٦-٣٤٧، أسرار العربية ٢٥ وما بعدها، شرح الكافية ٢/٣٢١، شرح الفريد ١٧١، ١٧٢، توضيح المقاصد ٧ /١٧٢، البسيط ١/٢٢٧-٢٣٠، شرح الوافية نظم الكافية ٣٤٣، وشرح المصنف ٧٨.

(٣) انظر شرح عمدة الحافظ ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥١٩.

(٤) شرح المصنف ٧٨.

[نواصب المضارع]

وَيُنْصَبُ بـ «لَنْ»، وهي حرفُ نفيٍ ونصبٍ واستقبالٍ، **نحوُ** قوله تعالى ﴿لَنْ نَبْرَحَ﴾[1]. ولا تفيدُ توكيدَ النفي ولا تأبيدَهُ، وتقعُ للدعاءِ على الأصحِّ[2] فيها[3].

تنبيهٌ: إنما قَدَّمَ الكلامَ على «لَنْ» لأنَّهَا أمكنُ النواصبِ، إذْ لا تَنْفَكُّ عن النصبِ، والقولُ بأنَّهَا تَجْزِمُ في لغةٍ[4] لا يراهُ المصنِّفُ، قالَ في الجامعِ[5]: «لا تَقَعُ جازمةً خلافًا لزاعِمِهِ»، وَلَوْ رآه لم يَرِدْ، لأنَّهَا شاذَّةٌ.

و يُنْصَبُ أيضًا بـ «كي» المصدريةِ، نسبةً إلى المصدرِ لتأوُّلِهَا مع صِلَتِهَا بمصدرٍ،

---

(١) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٢) حُكْمُ الشارحِ بأنَّ «لن» لا تفيد توكيدَ النفي ولا تأبيدَه موافقٌ لما ذكره المصنفُ في شرحه ص ٧٩، وفي كتبه الأخرى كالأوضح ١٤٨/٧، ١٤٩. وهو كغيره من النحويين يرُدُّ بذلك على ما اشتهر عن الزمخشري أنها تفيد تأكيد النفي وتأبيده، أَمَّا القولُ بأنها تقعُ للدعاء فقد اشتهر بنسبته إلى ابن السراج، وقد وافقه المصنفُ في المغني، وقال بخلافه في شرح القطر والأوضح والجامع. وقد وجدت في الأصول ١٧١/٢ نصًّا يخالف ما اشتهر عنه: «.... وقال قوم يجوز الدعاء بلن..... والدعاء بلن غير معروف». وانظر شرح التسهيل ١٤٨/٤-١٥٠، وشرح المفصل ١١١/٨،١١٢، ونتائج الفكر ١٣١-١٣٣، وشرح الكافية ٢٣٥/٢، والمغني ٣٧٤، والأوضح ١٤/٤، ١٥، وشرح القطر ٨٠، والجامع ١٦٩، والارتشاف ٣٩١/٢، والجنى الداني ٢٧٠، وشرح الوافية نظم الكافية ٣٤٥، وشرح تحفة الطلاب ٤٨٥/٢، ٤٨٦، وانظر إعراب الشواهد ٤٠.

(٣) في جميع النسخ: «فيهن»، تحريف.

(٤) انظر الارتشاف ٣٩٠/٢، المغني ٣٧٥، ٩١٦.

(٥) الجامع ١٦٩، وانظر المغني ٩١٦.

وَيُقَال فيها حَرْفُ مَصْدَرٍ وَنَصْبٍ واستقبالٍ. وإنما تكونُ كذلك إذا دخلَ عليها لامُ التعليل لفظًا **نحوُ** قوله تعالى ﴿**لكيلا تأسَوا**﴾[١]، أو[٢] تقديرًا نحو «جئت كي أقرأَ» إذا قَدَّرْتَ أنَّ الأصلَ «(جئتُ)[٣] لكي أقرأَ» فَحَذَفْتَ اللامَ «اختصارًا، فَإِنْ لم تُقَدِّرِ اللامَ كانتْ حرفَ جَرٍّ للتعليلِ، وكانَ نصبُ الفعلِ بعدَهَا بـ «أَنْ» مُقَدَّرَةً.

و يُنصبُ أيضًا **بـ** «**إذًا**»، ويقالُ «ذَنْ»[٤]، وهي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ، لأنَّهَا (إنما)[٥] تَقَعُ في كلامٍ هو جوابٌ لكلامٍ سابقٍ إمَّا لفظًا أو تقديرًا، ولأنَّ الغالبَ في الكلامِ المشتملِ عليها (أَنْ)[٦] يكونَ مضمونُهُ جزاءً لمضمونِ ذلكَ الكلامِ السابقِ.

تنبيهٌ: إنما كُتِبَتْ نونُ «إذًا» بصورةِ الألفِ لأنَّهَا تُبْدَلُ في الوقفِ ألفًا، والخطُّ تابعٌ الوقفَ[٧].

وإنما تَنْصِبُ المضارعَ حالَ كونِهَا **مُصَدَّرَةً** بأنْ تكونَ في أوَّلِ الكلامِ، **وَهُوَ**، أي: المضارعُ **مستقبَلٌ**، وهذه الجملةُ حالَ **مُتَّصِلٌ** بِهَا، **أو مُنْفَصِلٌ** عنها **بِقَسَمٍ**[٨] حُذِفَ

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٢) ب: وتقديرا.

(٣) سقطت من ج.

(٤) قال في اللسان «أذن» وقالوا: ذن لا أفعل، فحذفوا همزة «إذن».

(٥) عن ب، ج.

(٦) سقطت من ب.

(٧) انظر ما يأتي ص ٤٣٧-٤٤٠.

(٨) في جميع النسخ: إما بقسم.

جوابُهُ، كما هو قضيةُ كلامِهِ، وبه صرَّحَ غيرُهُ[١].

تنبيهٌ: كانَ ينبغي للمصنفِ أنْ يَضُمَّ للقَسَمِ «لا» النافيةَ، إذْ يُغْتَفَرُ الفصلُ بِهَا، كَمَا جزمَ به في المغني[٢] وغيرِه، بَلْ لا خِلَافَ في ذلك فيما يَظْهَرُ من كلامِهِمْ.

نحو «إذًا أكرمَكَ»، و قولِهِ:

إِذًا –وا للهِ– نرميَهُمْ (بِحَرْبٍ)[٣] تُشِيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ[٤]

و «إذا لا أهينَكَ».

وقد (كنتُ)[٥] نظمتُ هذه الشروطَ فقلتُ:

أَعْمِلْ «إذًا» إذَا أَتَتْكَ أَوَّلَا وَفِعْلُهَا مُسْتَقْبَلًا مُتَّصِلَا
أَوْ كانَ مفصولًا بحلفٍ أو بِلَا نافيةً وامْنَعْ سِوَى ذَا مُسْجَلَا

فخرج بالقيودِ المذكورةِ ما إِذَا كانتْ غيرَ مصدرةٍ، بأَنْ كانتْ (متأخرةً)[٦] أو حشوًا نحو «أكرمُكَ إذًا»، و «أنا إذًا أكرمُكَ»، وما[٧] إذا كانَ الفعلُ غيرَ مستقبَلٍ، بأنْ

---

(١) انظر الارتشاف ٢/٣٩٧.

(٢) المغني ص ٣١، وشرح الشذور ص ٢٩١، جواهر الأدب ٤٢٠.

(٣) سقطت من ب.

(٤) البيت من الوافر لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه، وهو بيت مفرد في ديوانه ص ٢٢ انظر: شرح قطر الندى ٨٢، الارتشاف ٢/٣٩٧، الهمع ٤/١٠٥، شرح شواهد المغني ٢/٩٧٠، الدرر ٢/٨.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ج: مؤخرة.

(٧) ص، ج: وأما.

كانَ حالًا نحو «إذًا أظنُّكَ صادقًا»، وما[١] إذا كانَ منفصلًا (عنها)[٢] بغيرِ ما ذُكِرَ[٣] نحوُ «إذًا يا زيدُ أكرمُك»، فلا تعملُ في شيءٍ من ذلك. ونحوُ:

إنِّي إذًا أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا[٤]

ضرورةٌ، أو مؤوَّلٌ.

تنبيهٌ: لا يَرِدُ على قضيةِ كلامِ المصنفِ إهمالُ «إذًا» مَعَ[٥] استيفاءِ الشروطِ، كما حكاه[٦] عيسى بنُ عمرَ لأنَّهُ لغةٌ شاذَّةٌ.

---

(١) ص، ج: وأما.

(٢) سقطت من ج.

(٣) وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل. انظر المقرب ٣٤٣/١، وشرح الكافية ٢٣٧/٢، والبسيط ٢٣١/١، والارتشاف ٣٩٧/٢، وشرح ابن جمعة ٣٤٣/١، وتوضيح المقاصد ١٨٩/٤، وشرح الفريد ٢٢٢، ٢٢٣، والمغني ٣١، ٣٢، الجنى الداني ٣٦٢، ٣٦٣، شرح التصريح ٢٣٥/٢، شرح الأشموني ٣/ ٢١٦-٢١٧.

(٤) رجز لا يعرف قائله، وقبله:

لا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا

وقد خرج إمَّا على الضرورة، أو على حذف خبر إن، أي: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده. انظر الإنصاف ١٧٧/١، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٧٩/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٢٠٨/١، المغني ٣١.

(٥) ص: منع.

(٦) انظر الكتاب ١٦/٣، الجنى الداني ٣٦٣.

و يُنصبُ أيضًا بـ «أَنْ»، ويقالُ: «عن»[(١)]، **المصدريةِ**، نسبةً إلى المصدرِ لتأوّلِهَا مع صلتها بمصدرٍ، ويقالُ فيها (كما مَرَّ)[(٢)]: حرفُ مصدرٍ ونصبٍ واستقبالٍ[(٣)]، وَهِيَ أُمُّ البابِ، وإنَّمَا أخَّرَهَا لطولِ الكلام عليها.

تنبيهٌ: خَرَجَ بقولِهِ (المصدرية) «أَنِ» الزائدةُ والمفسِّرَةُ فلا تعملان شيئًا.

فالمفسرةُ / هي التي بمعنى «أي» وإنما تكونُ كذلك إذا كانت مُكْتَنَفَةً بجملتين في [١٢] أُولاهما معنى القول دونَ حروفه، وألا يدخلَ عليها[(٤)] حرفُ جرٍّ نحوُ «كتبتُ إليهِ أَنْ يفعلُ كذا».

والزائدةُ هي التي دخولُها في الكلام كخروجِهَا وفائدتُها التوكيدُ، وإنما تقعُ بعد «لَمَّا» نحوُ ﴿لَمَّا أَنْ جاءَ البشيرُ﴾[(٥)]، وبعد «حتى» نحو «قَدْ كانَ ذلك حتى أَنْ كانَ كذا»، وبينَ القسمِ و «لو» نحوُ:

أَمَا واللهِ أَنْ لَو كُنْتَ حُرًّا[(٦)] ....

---

(١) ب، ج: أن، وأما «عن» التي أراد الشارح، فهي لغة لبني تميم، يقولون «أعجبني عن تفعل» انظر المغني ١٩٩.

(٢) سقطت من ج.

(٣) انظر ما مضى ص٦٥.

(٤) ج: عليهما.

(٥) من الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٦) صدر بيت من الوافر، وهو من الأبيات التي لا يعرف لها قائل، وعجزه:

وما بالحرِّ أنتَ ولا العتيقِ

انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٤٤، ٣ /١٩٢، الإنصاف ١/٢٠٠.

(و)[1]

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنَا[2] ....

وبعد «إذا» نحو:

.... إذا أَنْ كَأَنَّهُ[3] ....

وبين الكافِ ومجرورِها نحوُ:

.... كَأَنْ ظبيةٍ[4] ....

هذا فتنصِبُ «أَنِ» المصدريةُ الفعلَ المضارعَ، إِمَّا **ظاهرةً**، وهو الأصلُ، **نحوُ** قولِهِ

---

(١) سقطت من ج.

(٢) من بيت من الطويل للمسيب بن علس، والبيت بتمامه:

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ التقينَا وأَنتُمُ   لكانَ لكمْ يومٌ من الشرِّ أَظْلَمُ

ويروى (مظلم) مكان (أظلم) . انظر الكتاب ١٠٧/٣، اللسان (ظلم) الخزانة ١٤٥/٤، ٥٨٠/١٠، ٣١٨/١١.

(٣) من بيت من الطويل لأوس بن حجر، في ديوانه، والبيت بتمامه:

فَأَمْهَلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ   مُعَاطى يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ

ويروى (غارف) مكان (غامر) . انظر شرح التصريح ٢٣٣/٢.

(٤) من بيت من الطويل، والبيت كاملًا:

وَيَوْمًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمْ

ويروى بجر (ظبية)، وهو الوجه الذي استشهد به الشارح، كما يروى بالرفع والنصب. أما نسبة البيت فقد اختلف فيها فنسب إلى راشد بن شهاب، وإلى باعث بن صريم اليشكري، وإلى أرقم بن علباء اليشكري، وإلى كعب بن أرقم، وإلى زيد بن أرقم. انظر الكتاب ١٣٤/٢، ١٦٥/٣، المسائل البصريات ٦٥٣/١، والمحتسب ٣٠٨/١، والمقرب ١١١/١، ٢٠٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٣٧/١، والإنصاف ٢٠٢/١.

تعالى ﴿والذي أطمعُ **أَنْ يَغْفِرَ لي**﴾[1]، أي:في أَنْ يغفِرَ لي، **مالم تُسْبَقْ بِعِلْمٍ**، أي:مُدَّةَ عدمِ مسبوقيَّتِهَا بما يَدُلُّ على اليقينِ، أيِّ لفظٍ كانَ، فيتعيَّنُ كونُهَا مُخَفَّفَةً من الثقيلةِ ناصبةً للاسمِ رافعةً للخبرِ، كما يُشْعِرُ به كلامُهُ، **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**عَلِمَ أَنْ سيكونُ منكم مرضى**﴾[2]، أي أَنَّهُ سيكونُ.

تنبيهٌ: ينبغي -على ما قيل- تقييدُ العلمِ بالخالصِ، قال سيبويه[3]: «يجوزُ النصبُ في نحوِ «ما علمتُ إلَّا أَنْ تقومَ»، لأنَّهُ كلامٌ خَرَجَ مَخْرَجَ الإشارةِ، فَجَرَى مُجْرَى:«أُشِيرُ عليكَ أَنْ تقومَ»».

فَإِنْ سُبِقَتْ «أَنِ» المصدريةُ **بظَنٍّ**، أي:بما يَدُلُّ على الإدراكِ الراجحِ، ولو غيرَ لفظِ الظَنِّ **فَـ هُنا** حينئذٍ **وجهان:** كونُها الناصبةَ للفعلِ إبقاءً له على أصلِهِ، وكونُها الناصبةَ للاسمِ الرافعةَ للخبرِ على أَنَّها مخففةٌ من الثقيلةِ إجراءً لـه مُجْرَى العِلْمِ، والأرجحُ الأَوَّلُ، لخلوصِهِ مِن التأويلِ **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تكونَ فِتْنَةٌ**﴾[4] قُرِئَ[5] بنصبِ «تكون» ورفعِهِ.

---

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٢) من آية ٢٠ من سورة المزمل.

(٣) الكتاب ٣ /١٦٨، ولفظه: وتقول (ما علمت إلا أن يقوم)، و (ما أعلم إلا أن تأتيه)، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا كائنا البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة، كما تقول (أرى من الرأي أن تقوم).

(٤) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٥) قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر بنصب «تكون» وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفعها.

تنبيهٌ: لا يَرِدُ على كلامِ المصنف إهمالُ «أَنْ» في نحو ﴿لِمَنْ أرادَ أَنْ يُتِمُّ الرضاعةَ﴾[١] بالرفع[٢] لأنَّهُ شاذٌّ، و (لا)[٣] الجزمُ بها في لغةٍ[٤] على تسليمِهِ، لأنَّهَا أيضًا شاذَّةٌ[٥].

وَ إمَّا **مضمرةً**، أي:مقدرةً، **جوازًا**، فيسوغُ الإضمارُ والإظهارُ، وذلك واقعٌ **بعدَ** حرفٍ **عاطفٍ**،ولو غيرَ الواوِ والفاءِ و أَوْ وثُمَّ، على ما يقتضيه إطلاقُهُ، لكنْ قالَ أبو حيان[٦]: «لا يتعدَّى الحكمُ إلى غيرِهِنَّ، إذْ لم يُسْمَعْ»، وجزمَ بذلك المصنفُ في الشذورِ[٧].

مسبوقٍ، أي ذلك العاطفُ، **باسمٍ خالصٍ**، أي:سالمٍ من التأويلِ بالفعلِ **نحوُ**

= انظر السبعة لابن مجاهد ٢٤٧، والتيسير ١٠٠.

(١) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٢) قرأ ابنُ محيصن بالرفع، والوجهُ الذي خرجها عليه الشارح هو أحدُ الوجوه في تخريجها. انظر شواذ ابن خالويه ١٤، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٣، شرح التسهيل ٤/١٠، ١١، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٦، ١٥٢٧، وشرح الكافية للرضي ٢/٢٣٤، المغني ٧١٧.

(٣) سقطت من ج.

(٤) هي لغة لبعض بني صباح بن ضبة. انظر المغني ٤٥، ٨٤٢، شرح تحفة الطلاب ٢/٢٢٣.

(٥) ج: لأنه أيضاً شاذ.

(٦) الارتشاف ٢/٤٢٢، وانظر توضيح المقاصد ٤/٢١٨، ٢٢٢.

(٧) شرح الشذور ٢٩٤، وانظر أيضا توضيح المقاصد ٤ /٢١٨، ٢٢٢، وقارن بما جاء في البسيط ١/٢٣٤.

﴿وما كان لبشر أنْ يكلِّمَهُ اللهُ إلا وحيًا أو من وراءِ حجَابٍ أو يُرسِلَ رسـولًا﴾[١] فيمـن قرأ بنصب[٢] ((يرسل))، وقول ميسون[٣] بنت بـحدل الكلابية من قصيدة:

لَلبُسُ عَباءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[٤]

، (و)[٥]

لَوْلا توقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ[٦] ....

،

---

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٢) قرأ بالنصب من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي. انظر السبعة ٥٨٢، والحجة ٣١٩، ٣٢٠.

(٣) ميسون بنت بحدل الكلابية هي إحدى زوجات معاوية بن أبي سفيان، تزوجها وأقدمها من البادية فقالت القصيدة التى منها هذا الشاهد، فسمعها معاوية فسرحها. ولدت لمعاوية ابنه يزيد الذي تولى الخلافة بعد أبيه. انظر البداية والنهاية ١٤٥/٨.

(٤) انظر الكتاب ٤٥/٣، المقتصد ١٠٥٨/٢، الفصول الخمسون ٢٠٤، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٤٦٩/٢.

(٥) عن ب.

(٦) صدر بيت من البسيط، مجهول القائل. عجزه: ما كنت أوثر أترابا على ترب
شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣، شرح ابن الناظم ٦٨٦، توضيح المقاصد ٢٢٠/٤، شرح التصريح ٢٤٤/٢.

إني وقتلى سُلَيكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ[١] (كالثورِ يضرِبُ لما عافتِ البقرُ)[٢]

التقدير: إلا وحيا أو أن يرسلَ رسولا، للبس[٣] عباءة وأن تقرَّ عيني، لولا توقع معتر فأن أرضيَهُ[٤]، إني وقتلي سليكًا ثم أن أعقلَهُ.

وخرج بقوله (خالص): «الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ» فلا تُضمر فيه «أن» بعد العاطف، لأن «الطائر» ليس باسم خالص، إذ التقديرُ: الذي يطير.

تنبيه: قوله «للبس» هكذا ثبت في النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب، وقد قال المصنف في شرح بانت سعاد[٥] إن ذلك تحريف وقع لأكثرهم، وإن الصوابَ «ولبس» بالواو مكان اللام عطفا على قولها «لبيت» وما بعده. انتهى. وظاهرٌ أن الواوَ في قوله: «وما بعده» بمعنى (أو) إشارة إلى الخلاف[٦] المشهور في مثل «جاء زيد وعمرو وخالد» فقيل خالد معطوف على زيد، وقيل على عمرو.

و واقع بعد اللام الجارة في **نحو** قوله تعالى ﴿**لتبين للناس**﴾[٧]

---

(١) من البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي، انظر شرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣، الحيوان ١٨/١، اللسان (ثور، وجع، عيف، وجه).

(٢) عن ج.

(٣) ج: ولبس.

(٤) ج: فأرضيه.

(٥) شرح بانت سعاد ١٠٢، ونصه: «وحرف أكثرهم أوله، فأنشده: للبس، وإنما هو بالواو عطفا على قولها: «لبيت» وما بعده». وانظر مجيب الندا ١٥٣.

(٦) انظر ما يأتي ص١٠٠.

(٧) من الآية ٤٤ من سورة النحل.

من كل (ما)[(١)] ولي الفعل فيه لام التعليل، وتسمى «لام كي»، **إلا في نحو** قوله تعالى ﴿**لئلا يَعْلَمَ**﴾[(٢)]، وقوله ﴿**لئلا يكونَ للناسِ**﴾[(٣)] من كل (ما)[(٤)] ولي فيه الفعل «لا»، زائدة كانت، كما في الآية الأولى، أم نافية كما في (الآية)[(٥)] الثانية.

فتُظهر، بالبناء للمفعول، من الإظهار، كما هو الأنسب بمقابله، وذلك لدفع الثقل بتوالي المثلين. **لا غيرُ**، بالضم بلا تنوين، على / ما هو المشهور، وذلك على حذف [١٤]
المضاف إليه ونية معناه دون لفظه، وهي منصوبةُ المحل على أنها اسم «لا» التبرئة، والخبر محذوف، والتقدير: «لا غير ذلك جائز».

تنبيه: قال المصنف في المغني[(٦)] إن التعبيرَ بـ «لا غير» لحنٌ. ولا ينافيه، على تسليمه[(٧)]، تعبيره به هنا، إذ لا يجب في المحاورات ونحوِها تجنُّبُ اللحنِ حيثُ لم يُفْضِ إلى الإخلالِ بِفَهْمِ المقصودِ، بَلْ قال بعض المحققين إنَّ الخطأَ المشهورَ أولى من الصوابِ المهجورِ.

---

(١) سقطت من ج.

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد.

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة.

(٤) سقطت من ج.

(٥) عن ج.

(٦) المغني ص ٢٠٩.

(٧) قال المحقق الرضي في شرح الكافية ١٠٣/٢: (ولا يحذف منها -يعني: غير- المضاف إليه إلا مع «لا» التبرئة و «ليس»، نحو: (افعل هذا لا غير)، و (جاء ني زيد ليس غير)، لكثرة استعمال «غير» بعد «لا» و «ليس»).

و إلا[١] **في نحو** قوله تعالى ﴿**وما**[٢] **كان الله ليعذبَهُم**﴾[٣]، و ﴿لم يكنِ اللهُ ليغفرَ لهُمْ﴾[٤] مما ولي الفعل فيه لام الجحود، وهي لامُ الجر الداخلة في اللفظ على المضارع مسبوقة بـ «ما كان» أو «لم يكن» ناقصتين مسندتين لما أُسنِدَ إليه المضارعُ المذكور، فالأول كما في مثاله، والثاني كما في ﴿لم يكن الله ليغفر لهم﴾[٥].

فتُضمرُ، أي المذكورة، **لا غيرُ**، أي: لا غير ذلك جائز، إضمارا **كإضمارِها بعد** «**حتى**» الجارة **إن كانَ**، أي المضارعُ، **مستقبلًا**، بأن أُريد به معنى الاستقبالِ، لا بالنظر إلى (زمان)[٦] التكلم، بل بالنظر إلى ما قبلها، سواءً كان[٧] مستَقْبَلًا بالنظر إلى زمان التكلم أيضا، ويجب نصبُ الفعل حينئذ **نحو** قوله تعالى ﴿**حتى يرجِعَ إلينا موسى**﴾[٨]، إذ رجوعُ موسى[٩] مستقبلٌ بالنظر إلى استمرار عكوفهم على عبادةِ العجل

---

(١) في النسخ الثلاث: ولا في نحو.

(٢) ج: ما كان الله ليعذبهم، بإسقاط الواو، وهو جائز. انظر ما يأتي ص١٣٤.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٥) من لآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٦) سقطت من ج.

(٧) ب: كانت.

(٨) من الآية ٩١ من سورة طه.

(٩) في ب بعد كلمة موسى: صلى الله عليه وسلم على نبينا وعليه، وفي ج: صلعم.

وبالنظر إلى التكلم، أم لا[١] ويجوز الرفع حينئذ نحو ﴿وزلزلوا حتى يقولُ الرسولُ والذين آمنوا معه﴾[٢] فإنَّ قولَ الرسولِ والمؤمنين، وإن كان مستقبلًا بالنظر إلى زلزالهم، لكنَّهُ ماض بالنظر إلى قص[٣] ذلك علينا.

تنبيه: لـ «حتى» هذه معنيان، فتارة (تكون)[٤] بمعنى «إلى» وذلك حيث يكون ما بعدها غايةً لما قبلها كما في هاتين الآيتين، وتارة تكون بمعنى «كي»، وذلك إذا كان ما قبلها علةً لما بعدها كما في نحو «أَسْلِمْ حتى تدخُلَ الجنة». ويحتمل المعنيين قوله تعالى ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيءَ إلى أمر الله﴾[٥]، أي إلى أن تفيء، (أو كي تفيء)[٦].

و كإضمارها **بعد** «**أو**» حال كونها متلبسة[٧] **بمعنى** «**إلى**» التي لانتهاء الغاية، **أو** متلبسة[٨] **بمعنى** «**إلا**» الاستثنائية، فالأول **نحو** قوله:

---

(١) السياق: سواء كان مستقبلا بالنظر إلى زمان التكلم أيضا...أم لا.

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة. وقد قرأ نافع وحده من السبعة بالرفع، وقرأ الباقون (حتى يقول) بالنصب. انظر السبعة ١٨، والنشر ٢/٢٢٧.

(٣) ب: قصة.

(٤) سقطت من ج.

(٥) من الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٦) سقط من ب.

(٧) ب، ج:ملتبسة.

(٨) ب، ج: ملتبسة.

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ[١]

أي «إلى أن أدرك المنى». **و** الثاني **نحو** قوله:

وكنتُ إِذَا غمزتُ قناةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[٢]

أي: إلا أن تستقيمَ فلا أكسر كعوبها، ولا يَصِحُّ هنا معنى «إلى»، لأنَّ الاستقامةَ لا تكونُ غايةً للكسر[٣].

تنبيه: التحقيقُ أن «أو» في هذين الموضعين حرفُ عطفٍ كما بينته في الحاشية[٤].

فإن قلتَ: (فما المعطوفُ عليه؟. قلتُ)[٥]: قال المصنف في المغني[٦]: «العطفُ على المعنى قولُ البصريين في نحو «لألزمنك أو تقضيني حقي». إذِ النصبُ عندهم بإضمارِ «أَنْ»،

---

(١) من الطويل، مجهول القائل. انظر شرح التسهيل ٢٥/٤، الدرر ٧/٢، وشرح الأشموني ٥٥٨/٣.

(٢) من الوافر، لزياد الأعجم، انظر ديوانه، الكتاب ٤٨/٣، المقتضب ٩٢/٢، الإيضاح العضدي ٣٢٥/١.

(٣) لم يذكر سيبويه وأكثر المتقدمين من المعنيين إلا الثاني، وهو كونها بمعنى «إلا». انظر الكتاب ٤٧/٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٢٠/١، أمالي ابن الشجري ٣١٩/٢، التبصرة ٣٩٨/١.

(٤) قال في الحاشية، ورقة ٣١: (قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى: «يمكن أن يقال: ليس قولهم: تكون «أو» بمعنى «إلى» أو «إلا» على ظاهره، بل المراد أن «أو» لأحد الأمرين، وما بعدها حال التكلم به غير متحقق، فالحكم بأن أحد الأمرين متحقق لا محالة يستلزم أن ما قبلها متحقق إلى أن يتحقق ما بعدها، أو أن ما بعدها متحقق كل وقت إلا وقت تحقق ما قبلها. وما قيل إن ما بعد «أو» على الأول في محل الجر، وعلى الثاني في محل النصب على إضمار الوقت، من عدم التأمل. وكفى شاهداً على صدق ما قلنا أنهم لم يعدوا «أو» من أدوات الاستثناء، ولا من حروف الجر). انتهى».

(٥) ساقط من ج.

(٦) المغني ص ٦٢٤.

[وأنْ][1] والفعلُ في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ، أي «ليكوننَّ لزومٌ مني أو قضاءٌ منك لحقي». انتهى.

وكإضمارها **بعد فاءِ السببية**، أي الفاءِ الدالةِ على أن ما قبلها سبب لما بعدها، و بعد **واو المعية**، أي الواو الدالة على المصاحبة، أعنيهما حالَ كونهما **مسبوقتين** إما **بنفي محض**، أي خالص من شائبة الإيجاب، **أو طلب بالفعل**.

فالفاءُ مسبوقةً بالنفي المذكور **نحو** قوله تعالى ﴿**لا يُقضى عليهِم فيموتوا**﴾[2] و[3] الواوُ مسبوقة بذلك نحو قوله تعالى ﴿أم حسبتُم أن تدخلوا الجنةَ ولما يَعْلَمِ اللهُ الذين جاهدُوا منكم **ويعلمَ الصابرين**﴾[4]. والفاءُ، مسبوقةً بالطلب المذكور، نحو ﴿**ولا تطغَوا فيه فَيَحِلَّ**﴾[5]. و الواوُ، مسبوقة بذلك، نحو «**لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ**» بكسر اللام وفتح الباء.

والطلبُ يشمَلُ النهيَ (كما ذُكِرَ، والأمرَ)[6] نحو «زرني فأكرمَكَ، (أو

---

(١) تكلملة من المغني.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة فاطر.

(٣) ص: أو الواو.

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٨١ من سورة طة.

(٦) ج: والأمر والدعاء كما ذكر.

ويُجزمُ، أي المضارعُ، **أيضًا** أي كما يُجزم بالطلبِ **بـ «لم»**. وهو حرفٌ ينفي المضارعَ ويقلبُهُ ماضيًا **نحوُ** قوله تعالى ﴿ **لم يَلِدْ**﴾[(١)] الآية.

تنبيهٌ: لا يَرِدَ على قضيةِ كلامِهِ النصبُ بها في لُغَةٍ؛ لأنَّهُ -على تسليمِهِ- شاذٌ، ولا إهمالُها؛ لأنَّه إمَّا لُغةٌ شاذَّةٌ، أو ضرورةٌ[(٢)].

و بـ **«لمَّا»**، وهو[(٣)] كـ «لم» فيما ذُكِرَ، **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**لَمَّا يَقْضِ**﴾[(٤)].

وتفارقُ «لم» في أنَّ النفيَ بها مستمِرٌّ الانتفاءِ إلى زمانِ الحالِ، بخلافِ النفي بـ «لم»، فإنَّهُ قَدْ يكونُ مُسْتَمِرًّا كما في الآية، وقد يكونُ منقطعًا نحو ﴿هَلْ أَتَى على الإنسانِ حِينٌ من الدهرِ لم يَكُنْ شيئًا مذكورًا﴾[(٥)]؛ لِأَنَّ المعنى أَنَّهُ كانَ بعدَ ذلك شيئًا مذكورًا.

وفي أَنَّ «لما» تُؤذِنُ كثيرًا بتوقُّعِ ثبوتِ ما بعدَهَا نحوُ ﴿بَلْ لَمَّا يذوقُوا عذابِ﴾[(٦)]، أيْ: إِنَّهُمْ إلى الآنَ ما ذاقُوه، وسوفَ يذوقُونَهُ، و «لم» لا تقتضي ذلك، ذَكَرَ هذا المعنى

---

(١) من الآية ٣ من سورة الإخلاص.

(٢) انظر شرح الرعيني ٥٤٩/٢، شرح تحفة الطلاب ٤٨٠/٢-٤٨١، الارتشاف ٥٤٦/٢، المغني ٩١٦،٨٤٢،٣٦٥.

(٣) ب: وهي.

(٤) من الآية ٢٣ من سورة عبس.

(٥) من الآية الأولى من سورة الإنسان.

(٦) من الآية ٨ من سورة ص.

الزمخشريُّ[١]، قالَ المصنفُ في الشرحِ[٢]: والاستعمالُ والذوقُ يشهدان به.

وفي أنَّ الفعلَ يُحْذَفُ بعده دونَ «لم»، يُقال: هَلْ دخلتَ البلدَ؟ فيقولُ: قاربتُها ولَمَّا، أيْ: ولما أدخلها، ولا يجوز: قاربتُها ولَمْ، تُرِيدُ: ولم أدخلْهَا، ونحوُ:

.... إنْ وَصَلْتَ وَ (إنْ)[٣] لَمِ[٤]

أي: وإنْ لم تَصِلْ، ضرورةٌ.

وفي أنَّها لا تقترِنُ بحرفِ شرطٍ بخلافِ «لم» تقولُ: إنْ لَمْ تَقُمْ أَقُمْ، ولا تقولُ: إنْ لَمَّا تَقُمْ أَقُمْ.

و يُجزم أيضًا **باللام و «لا» الطلبيتين**، أي: الدالتين على الطلبِ، الأُولى: لطلبِ فِعْلٍ، وإنْ لم يكُنْ أمرًا، والثانيةُ: لطلبِ تركِهِ، وإنْ لم يكُنْ نهيًا. فالأُولى **نحوُ** قولِه تعالى ﴿**لِيُنفِقْ**﴾[٥] وقولِهِ تعالى ﴿**لِيَقْضِ**﴾[٦]، والثانيةُ نحوُ قولِهِ ﴿**لا تُشْرِكْ**﴾[٧] / وقولِهِ [١٦]

---

(١) انظر: الكشاف ٣ /٥٧٠، وشرح المفصل ٨ /١٠٩.

(٢) شرح المصنف ص ١١٥، وانظر المغني ٣٦٨، والأوضح ٤/٢٠٤.

(٣) سقطت من ج.

(٤) من بيت من الكامل لإبراهيم بن هَرْمَة، والبيت بتمامه:

احفَظْ وديعَتَكَ التي استُودِعْتَهَا ... يومَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وَإنْ لَمِ

انظر ديوانه، شرح ابن جمعة ١/٣١٧، توضيح المقاصد ٤/٢٣٤، المغني ٣٦٩.

(٥) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٦) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٧) من الآية ١٣ من سورة لقمان.

تعالى ﴿**لا تؤاخِذْنا**﴾[١]. وأوردَ لكلٍّ مثالين؛ إشارةً لما ذكرتُهُ من العمومِ في الموضعين، وتنبيهًا على تفضيلِ التعبيرِ بما قالَهُ على تعبيرِ كثيرٍ[٢] بـ «لام» الأمر، وبـ «لا» في النهي.

ويجزِمُ فعلين مضارعين إحدى عشرة كلمةً، وهي: «**إنْ**» وهي حرفُ شرطٍ بالإجماعِ، **و** «**إذْمَا**» وهي حرفُ شرطٍ على المختار[٣]، كما مَرَّ[٤] نحوُ: «إذْمَا تَزُرْني أُكْرِمْكَ»، **و** «**أيٌّ**» وهي اسمُ شرطٍ بِحَسَبِ ما تُضافُ إليه، فتكونُ للعاقلِ وغيرِه، وللزمانِ والمكانِ نحوُ «أيُّ [رَجُلٍ][٥] يزُرْني أُكْرِمْهُ»، و «أيُّ دابةٍ تُرِدْهَا أعطِكْهَا»، و «أيَّ يومٍ تزرْنِي أُكْرِمْكَ»، و «أيَّ مكانٍ تنزِلْ تُصِبْ خيرًا» **و** «**أينَ**»، وهي اسمُ شرطٍ للمكانِ نحوُ «أينَ تذهَبْ أَكُنْ مَعَكَ». **و** «**أنَّى**» وهي[٦] اسمُ شرطٍ كذلك نحو «أَنَّى تَكُنْ تَنَلْ خَيْرًا»، **و** «**أيَّانَ**» وهي اسمُ شرطٍ للزمانِ نحوُ «أَيَّانَ تذهبْ أَنْطَلِقْ مَعَكَ»، **و** «**متى**» (وهي)[٧] اسمُ شرطٍ كذلك نحوُ «متى تُسَافِرْ تَغْنَمْ»، **و** «**مهما**» وهي اسمُ[٨]

---

(١) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) انظر مثلا: المفصل ٣٢٧.

(٣) انظر ما سبق ص: ٣٥.

(٤) ص: كما من نحو.

(٥) زيادة ليست في النسخ، بمثلها يلتئم المعنى.

(٦) ج: وهو.

(٧) سقطت من ب.

(٨) انظر التعليق رقم ٤ ص ٣٤.

شرط لما لا يعقل نحو «مهما تفعلْ تجدْهُ»، **و** «**ما**» وهي[١] اسم شرط كذلك، **و** «**من**» وهي اسم شرط لما يعقل، **و** «**حيثما**» وهي اسم شرط للمكان، وكذا للزمان[٢] عند المصنف[٣] كالأخفش، نحو «حيثما تحلل تظفر».

ثم أخذ المصنف في ذكر الأمثلة، ملتزما كونها من القرآن المجيد -كما هو دأبه- وإن لَزِمَ (من)[٤] ذلك تركُ أمثلةِ البعض، فقال: **نحو ﴿إن يشأَ يُذْهِبْكُم﴾**[٥]، **﴿من يعملْ سوءًا يُجزَ به﴾**[٦]، **﴿ما نَنْسَخْ من آيةٍ أو نُنْسِهَا نأْتِ﴾**[٧]، وقد عرفت أمثلة البقية.

ويُسمَّى الفعلُ **الأول** منهما **شرطًا**؛ لأنَّهُ علامةٌ على وجود الثاني، **و** يُسَمَّى الفعلُ **الثاني** منهما **جوابًا**؛ لأنه كجوابِ السؤال[٨]، **وجَزَاءً** لأنه كجزاءِ[٩] العمل.

---

(١) ب: وهو.

(٢) ج: للمكان كذا عند المصنف.

(٣) انظر المغني ١٧٨.

(٤) سقطت من ص.

(٥) من الآية ١٣٣ من سورة النساء.

(٦) من الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٧) من الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٨) ج: لأنه جواب السؤال.

(٩) ج: لأنه جزاء العمل.

وأكرَمَك)[١] »»، والاستفهامَ نحوُ «هل تزورُني فأكرمَك، أو أكرمَكَ» والدعاءَ نحوُ «ربِّ وفقني فأتوبَ، أو وأتوبَ»»، والعَرْضَ نحوُ «ألا تزورُني فأُكرمَك، أو وأكرمَكَ»»، والتمنِّي نحو «ليتَ لي مالًا فأحجَّ منه، أو وأَحُجَّ منه»»، والترجِّي نحوُ ﴿لعلِّي أبلغُ الأسبابَ / * [١٥]
أسبابَ السمواتِ فأطَّلِعَ﴾[٢] في قراءة بعض السبعة بنصب «أطلع». كذا في شرح المصنف، والذي عليه البصريون منعُ النصب في جواب الترجي، وهو قضيةُ كلام المصنف في المغني والتوضيح[٣] .

وخرج بقيد النفي بالمحضِ النفيُ التالي تقريرًا، والمتلوُّ[٤] بنفي، والمنتقِضُ بإلا، نحوُ «ألم تأتني فأحسن إليك» إذا لم تُرِدِ الاستفهامَ الحقيقيَّ، و «ما تزالُ تأتينا فتحدثُنا»، و «ما

(١) سقطت من ج.

(٢) من الآيتين ٣٦، ٣٧ من سورة غافر. قرأ عاصم في رواية حفص «فأطلع» نصبا، وقرأ باقي السبعة وأبو بكر عن عاصم رفعا. انظر السبعة ٥٧٠، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢/٢٧٠.

(٣) جوز المصنف في شرحه ص ١٠٠ النصب في جواب الترجي، كما ذكر الشارح، ومال إلى منعه، على ما هو اختيار البصريين في المغني ص ٦٢٣، وخرج قراءة النصب على وجهين: الأول عطف التوهم على خبر لعل، فكأنه قيل (لعلي أن أبلغ)، فإن خبر لعل يقترن بـأَنْ كثيرا، والثاني أن يكون العطفُ على الأسباب، كما في بيت ميسون (للبس عباءة وتقر عيني)، ثم عقب على ذلك بقوله: (ومع هذين الاحتمالين فيندفع قولُ الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملا له على التمني). ثم زاد تخريجاً ثالثا في ص ٧١٤ وهو كون «فأطلع» منصوبا على أنه جواب للأمر وهو «ابن لي صرحا»». وفي الأوضح ١٩١/٤ عزا القول بنصب «فأطلع» إلى الفراء. وانظر معاني القرآن للفراء ٩/٣، شرح الكافية الشافية ١٥٥٤، إعراب القراءات السبع وعللها ٢٧٠/٢.

(٤) ج: أو المتلو.

تأتينا (إلا)[١] فتحدثُنا».

و (خرج)[٢] بتقييد الطلبِ بالفعلِ الطلبُ باسم الفعل[٣] وبما لفظُه الخبر، نحو «صه فأحدثُك[٤]، أو وأحدثُك» و «نزال فأكرمُك، أو وأكرمُك»، و «حسبُكَ[٥] حديث فينامُ الناسُ، أو وينامُ الناسُ».

وخرج بتقييد[٦] الفاءِ بالسببيةِ، والواوِ بالمعيةِ العاطفتان والاستئنافيتان نحوُ ﴿ولا يُؤْذَنُ لهم فيعتذِرُون﴾[٧]، فإنها للعطفِ، ونحوُ:

ألم تَسْأَلِ الرَّبْعَ القواءَ فينطِقُ[٨] ....

فإنها للاستئناف.

وتقول «لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللبن» بالرفع إذا نهيتَهُ عن الأول فقط، فتكون الواو للاستئناف، وإذا قرَّرْتَ النهيَ عن الجميع نصبتَ، وكانتِ الواوُ للمعيةِ، كما مَرَّ، وعن كلٍّ منهما جزمتَ، وكانتِ الواوُ للعطف.

---

(١) سقطت من ج.

(٢) عن ج.

(٣) انظر ما يأتي ص٣١٣.

(٤) ج: صه فنحدثك.

(٥) ج: فحسبك.

(٦) ج: وخرج بقيد الفاء السببية.

(٧) الآية ٣٦ من سورة المرسلات.

(٨) صدر بيت من الطويل لجميل بثينة، في ديوانه، وعجزه: (وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق) انظر الكتاب ٣٧/٣، معاني القرآن للفراء ٢٧/١، الجنى الداني٧٦، شرح المفصل ٣٦/٧.

[جوازم المضارع]

فإن سقطت الفاءُ، أي فاءُ السببية، من المضارع **بعد الطلب** ولو ترجيًا[(١)]، زاد صاحبُ الجمل: (أو النفي)، وغَلَّطَهُ المصنفُ في ذلك[(٢)]، **وقُصِدَ الجزاءُ**، بأن قُدر مسببا عن الطلب كما أن جزاءَ الشرط مُسَبَّبٌ عن فعلِ الشرط، **جُزم**، أي المضارعُ، وجوبًا بذلك الطلب[(٣)] كما (قد)[(٤)] يُشعر به كلامُه في المتن، وصَرَّحَ به في الشرح،

---

(١) انظر الارتشاف ٤١١/٢.

(٢) شرح المصنف ص ١٦١، وانظر الجمل ١٨٥.

(٣) للنحاة في جازم المضارع في جواب الطلب ثلاثة أقوال:
الأول: أن الجازم هو الطلب المتقدم نفسه، لتضمنه معنى «إن» الشرطية، وبه قال المصنفُ في شرحه ص ١٠٩، وهو مذهب الخليل وسيبويه، كما ذكر الشارح.
الثاني: ما ذكر الشارح أنه مذهب الجمهور، وهو أن الجازم «إن» الشرطية مقدرة مع فعل الشرط، وإليه مال المصنف في الأوضح ١٨٧/٤، وأنكر على من يرى الرأيَ الأولَ، كما اختاره في المغني ٢٩٩، ٥٥٣، ٨٥٧، وبه قال الفارسي، وتابعه في ذلك الجرجاني في المقتصد ١١٢٣/٢، ١١٢٤.
الثالث: أن الجازم هو الطلب المتقدم، لأنه ناب عن أداة الشرط، لا أنه تضمن معنى الشرط، ويُنسب هذا الرأي لأبي على الفارسي وأبي سعيد السيرافي.
انظر: الكتاب ٢٨/٣-٤١، والمقتضب ٨٣/٢، ١٣٥. شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، شرح ابن الناظم ٦٨٤، شرح المفصل ٤٧/٧-٤٩، شرح التصريح ٢٤١/٢، وهامش أوضح المسالك ١٨٨/٤، ١٨٩، المغني ٢٩٨-٢٩٩.

(٤) عن ب.

لتضمنه (معنى)[1] «إن» الشرطية، كما فيه[2] أيضا.

وهذا مذهب الخليل وسيبويه واختاره ابن مالك وغيره، والذي عليه الجمهور أن الجزم بـ (إن) الشرطية مقدرة مع فعل الشرط، ورجحه في المغني وغيره.

نحو قوله تعالى ﴿قُلْ تعالَوا أَتْلُ﴾.

وشرطُ جواز **الجزم** أي جزم المضارع بعد الطلب، حال كونه واقعا **بعد النهي** منه خاصة **صحةُ حلولِ** «**إن لا**»، أي مجموع «إن» الشرطية و «لا» النافية **محلَّـهُ**، أي محل النهي، **نحو** «**لا تدْنُ مِـنَ الأسَـدِ تَسْـلَمْ**»، إذ يصح أن يقال «إن لا تدن من الأسد تسلم» **بخلاف** «**يأكلْكَ**»، بالجزم على الحكاية موضوعًا موضِعَ «تسلمْ»، فلا يجوزُ، إذ لا يَصِحُّ أن يقال «إن لا تدن من الأسد يأكلك».

والجزم في نحو: «لا تُشرِفْ يُصِبْكَ سَهْمٌ»[3] محمولٌ على الإبدال لا الجواب.

وأجاز ذلك الكسائي على معنى: «إن تدن من الأسد يأكلك»، قال المصنف في المغني[4]: «وهو حسن إذا كان المعنى مفهوما».

---

(١) سقطت من ج.

(٢) كتبت في ب عبارة (أي الشرح) تحت قوله (كما فيه)، وقال السويدي في الحاشية ورقة ٨١: (قوله: كما فيه، أي في الشرح). وفي شرح المصنف ص ١٠٩: «........ فإنه يكون مجزوما بذلك الطلب، لما فيه من معنى الشرط».

(٣) انظر صحيح البخاري ١٢٤/٥، وهو من كلام أبي طلحة.

(٤) المغني ص ٧٨٩، وانظر الكتاب ٩٣/٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٤٨/٢، المقتضب ١٣٥،٨٣/٢، الأصول ١٦٢/٢، ١٨٠-١٨٤، الإيضاح في شرح المفصل ٣٨،٣٧/٢، شرح الكافية الشافية ١٥٥١/٣، ١٥٥٢، شرح التسهيل ٤٤،٤٣/٤، أمالي السهيلي ٨٥، الارتشاف ٤٢٠/٢.

تنبيهٌ: في كلامِ المصنفِ (رحمه الله)[1] مسامحةٌ، إذْ ليس الشرطُ والجزاءُ والجوابُ أسماءً للفعلين، بل لجملتي الشرطِ والجزاءِ، كما حقَّقَه[2] مولانا عصامُ الدين[3] «رحمه الله تعالى».

وإذا لم يَصْلُحْ، أي:الجوابُ، مطلقًا **لمباشرةِ الأداةِ**، أي:لوقوعِهِ بعدَ أداةِ الشرطِ، وظاهرُ أنَّ المرادَ صلاحيةُ (ذاتِ)[4] الجوابِ مع قَطْعِ النظرِ عن وصْفِ كَوْنِهِ جوابًا، وأَنَّ المرادَ بالأداةِ إمَّا «إنْ» خاصَّةً أو إحدى المذكوراتِ مطلقًا.

قُرِنَ، أي:الجوابُ حينئذٍ وجوبًا، إمَّا **بالفاءِ** الرابطةِ لَهُ بالشرطِ، وذلك كأنْ يكونَ جملةً اسميةً، **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**وَإِنْ يَمْسَسْكَ بخيرٍ فَهُوَ على كُلِّ شيءٍ قديرٌ**﴾[5]، **أَوْ بِـ «إذا» الفجائيةِ**، نِسْبَةً إلى الفجاءةِ، بِضَمِّ الفاءِ والمدِّ، بمعنى ملاقاةِ الشيءِ بغتةً[6]؛ لدلالتها عليها، قالَ المصنفُ في المغني[7]: «إذا الفجائيةُ تَخْتَصُّ بالجملةِ الاسميةِ، ولا تحتاجُ إلى جوابٍ، ولا تَقَعُ في الابتداءِ، ومعناها الحالُ لا الاستقبالُ، وهي حرفٌ عندَ الأخفشِ،

---

(١) عن ج.

(٢) شرح العصام على الكافية ٢٦١، وانظر شرح التسهيل ٧٣/٤، وانظر كذلك ما مضى في الدراسة ص ٤٠-٤١.

(٣) انظر ترجمته في الدراسة ص ١٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) من الآية ١٧ من سورة الأنعام.

(٦) انظر اللسان، والصحاح «فجأ».

(٧) المغني ص١٢٠، ١٢١.

ويرجّحُهُ قولهُم «خرجتُ فإذا إنَّ زيدًا بالباب»، بكسر «إنّ» لأنَّ «إنَّ» لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، وظرفُ مكان عند المبرد، وظرفُ زمان عند الزجاج، واختار[١] الأوّلَ ابنُ مالك، والثانيَ ابنُ عصفور، والثالثَ الزمخشريُّ، وَزَعَمَ أنَّ عاملَها فعلٌ مُقَدرٌ مُشْتَقٌ من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى ﴿ثُمَّ إذا دعاكُم دعوةً من الأرضِ إذا أنتم تخرجون﴾[٢]، التقديرُ: فإذا دعاكم فاجأتم الخروجَ في ذلك الوقت، ولا يُعرف هذا لغيره وإنما ناصبُها عندهم الخبرُ المذكورُ في نحو «خرجْتُ فإذا زيدٌ جالسٌ»، أو المقدرُ في نحو «فإذا الأسدُ»، أي حاضرٌ، وإن قَدَّرْتَ أنها الخبرُ فعامِلُها «مستقر» أو «استقر» انتهى.

و «إذا» هذه، وإن كانت كالفاء في ربط الجواب بالشرط، لكنها إنما تدخلُ عليه إذا كان[٣] جملةً اسميةً غيرَ طلبيةٍ ولا مقرونة بنفي ولا بـ «إنَّ»، والأداةُ «إنْ» أو «إذا».

نحوُ قوله تعالى **﴿وإنْ تُصِبْهُم سيئةٌ بما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾**[٤]، ﴿فإذا أصابَ بهِ مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ إذا هُمْ يَستبشِرون﴾[٥]، ونحو:

---

(١) انظر المقتضب ٥٧/٢،٥٨، وبهامشه توجيه الشيخ عظيمة لما ظاهره أنها عند المبرد حرف، الكشاف ٥٤٣/٢،٥٤٤ وشرح التسهيل ٢١٤/٢-٢١٥، وشرح الرعيني ٦٠٥/٢،٦٠٦، وشرح الكافية ١١٢/٢ وشرح تحفة الطلاب ٩٥/١، ١٩٨-١٩٩، والبسيط ٨٢٠/٢،٨٢١، والارتشاف ٣١/٢، والأزهية ٢٠٢ ونتائج التحصيل ٩٦٣/٣،٩٦٤، والهمع ١٧٨/٣.

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الروم، وفي ص، ب فقط: ثم إذا دعاكم الآية.

(٣) ج: كانت.

(٤) من الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٥) من الآية ٤٨ من سورة الروم.

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ / يشكُرُهَا[١] .... [١٧]

ضرورةً.

تنبيهٌ: قد يُجْمَعُ بين الفاءِ و «إذا» المذكورةِ للتوكيدِ نحو ﴿فإذا هِيَ شاخِصَةٌ أبصَارُ الذين كفروا﴾[٢]، فـ «أو» في كلامِ المصنِّفِ على هذا لمنعِ الخُلُوِّ فَقَطْ، (أو لمنعِ الجَمْعِ والخلوِّ معًا، ولا يَرِدُ هذا)[٣]؛ لِقِلَّتِهِ، والفَضْلُ للمُتَقَدِّمِ.

---

(١) صدرُ بيت من البسيط لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ويُنسب لأبيه، كما يُنسب لكعب بن مالك، وهو في ديوان كعب، وعجزه: والشر بالشر عند الله مثلان
ويروى صدره: (من يفعل الخير فالرحمن يشكره)، فلا شاهدَ في، ويروى (سيان) بدل (مثلان). انظر الكتاب ٦٥/٣، المقتضب ٧٢/٢، مجالس العلماء ٢٦١،٢٦١، والمقرب ٢٧٦/١، شرح الكافية ٢٦٣/٢.

(٢) من الآية ٩٧ من سورة الأنبياء.

(٣) ما بين القوسين أثبتُّهُ من ج، ومثبت في هامش الأصل تصحيحًا، وشُطِبَ ما كان مكانَهُ، وهي عبارة: «وقد يجمع لمنع الجمع والخلو معًا»، وهي العبارة التي في ب.

[المعرفة والنكرة]

هذا **فصلٌ** في بيان المعرفةِ والنكرةِ.

الاسمُ من حيث التعريف والتنكير **ضربان**، أي نوعان، أحدُهما **نكرةٌ** وهي الأصلُ ولذا قَدَّمَهَا. **وهو**، أي النكرةُ والتذكيرُ باعتبارِ الخبر،وهو[1] **ما**، أي اسم، **شاعَ في** أفراد **جنسٍ**. والمرادُ بالشيوع ضِدُّ الخصوص، وبالجنسِ المفهومُ الكليُّ، **موجودٍ**، أي ذلك الجنس في الخارج **كـ «رجل»** فإنه شائعٌ في مفهوم آدمي ذكر بالغ[2]، وهو جنسٌ بالمعنى المذكور، وموجودٌ في الخارج كما ترى، **أو** في جنس **مُقَدَّرٍ** وجودًا في الخارج **كـ «شمسٍ»**، فإنه شائعٌ في مفهوم كوكَبٍ نهاريٍّ يَنْسَخُ ظهورُهُ وجودَ[3] الليلِ، وهو جنسٌ بذلك المعنى، ومُقَدَّرُ الوجودِ في الخارج، فظاهرٌ أَنَّ وصفَ الجنسِ بالوجودِ وبالتقدير باعتبارِ[4] أفراده.

و ثانيهما: **معرفةٌ**، وهي الفرعُ ولذا أخَّرَهَا. **وهي**، أي المعرفةُ أنواعٌ **ستَّةٌ**، بدليل الاستقراء.

---

(١) انظر شرح الحدود في النحو للفاكهي ١٣٣، التعريفات للجرجاني ٢٤٦.

(٢) ج: مفهوم الآدمي ذكراً بالغاً.

(٣) ص، ج: وجوده ظهور.

(٤) ج: في اعتبار.

تنبيه: زادَ ابنُ مالك وغيرُه سابعًا وهو المنادى[١] في نحو «يا رجل». ولا يَرِدُ على المصنف لاحتمالِ ذَهَابِهِ في هذا الكتاب إلى أَنَّ تعريفَهُ بأل مقدرة كما عليه المتقدمون وجزم به في الجامع[٢].

(١) انظر شرح التسهيل ١/١١٥.

(٢) الجامع ص ١٨، وانظر الكتاب ٢/١٩٧ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٥، وشرح الكافية للرضي ٢/١٣١.

[الضمير]

أحدها: **الضمير**، ويقال له المضمرُ أيضا وهو أعرف الستة، ومن ثمة قدمه وعطف عليه بقية المعارف بـ «ثم».

وهو ما، أي اسم، **دَلَّ على متكلم** كـ «أنا» **أو مخاطب** كـ «أنت» **أو غائب** كـ «هو»، **وهو إمَّا** ضميرٌ **مستترٌ**، بأنْ لم تكن له صورةٌ في اللفظ، ويُسَمَّى مستكنا أيضا، **كـ** الضمير **المقدَّرِ**، أي المنوي، إما **وجوبًا**، أي تقديرَ وجوبٍ، أي تقديرًا واجبًا، أو وَجَبَ، أي تقديرُه، وجوبًا، وذلك بأنْ لم يُمْكِنْ أَنْ يخلفَهُ اسمٌ ظاهر. **في نحو** «**أقوم، ونقوم**» من كل فعلٍ مضارع بُدِئَ بالهمزةِ أو النونِ[1]، ألا ترى أَنَّهُ لا يُقالُ «أقوم زيد»، و (لا)[2] «نقوم رجال». **وجوازًا**، أي تقديرَ جوازٍ، أي تقديرًا جائزًا، أو جَازَ، أي تقديرُه، جوازًا، وذلك بأنْ أمكنَ أنْ يَخْلُفَهُ اسمٌ ظاهرٌ، **في نحو** «**زيدٌ يقومُ**» من كلِّ فعلٍ مضارعٍ بُدِئَ بالياءِ التحتيةِ، ألا ترى أنَّهُ يُقالُ: «زيدٌ يقومُ

---

(١) في الأصل: والنون.

(٢) سقطت من ج.

أبوه»)، لكنْ يُستثنى من ذلك صورٌ يَجِبُ[١] فيها الاستتارُ بيّنتُ[٢] في المطوّلات.

أو ضمير **بارزٌ، وهو** ما له صورة في اللفظ، **إما مُتَّصِلٌ** وهو ما لا يستَقِلُّ بنفسه، وينقَسِمُ بِحَسَبِ مواقعِهِ من الإعرابِ إلى ثلاثةِ أقسام.

مرفوعُ المحل **كـ** «**تاءِ**» «**قمتُ**» بضم التاء، ويجوز فتحها وكسرها، فإنها فاعل.

و منصوبُه كـ «**كاف**» «**أكرمكَ**» بالفتح، ويجوز الكسر، فإنها مفعول.

و مجروره كـ «**هاء**» «**غلامه**» فإنها مضاف إليه.

أو منفصلٌ، وهو ما يَستقِلُّ بنفسه، وينقسم بحسب مواقعه من الإعراب إلى قسمين:

مرفوعِ المحلِّ **كـ** «**أنا**» **و** «**أنت**» **و** «**هو**».

و منصوبِهِ كـ «**إياي**» و «إياك» و «إياه»، **فهذه لا تقع إلا في محل النصب، كما أن تلك لا تقع إلا في محل الرفع.**

تقول «أنا مؤمنٌ» فـ «أنا» مبتدأ، والمبتدأ حكمه الرفع. و «إياي أكرمتَ» فـ «إياي» مفعول مقدم، والمفعول حكمه النصب، ولا يجوز أن تَعْكِسَ ذلك فتقول «إياي مؤمن» و «أنا أكرمت»، وعلى ذلك فقس.

ولا يكون الضمير المنفصل مجرور المحل.

---

(١) من ذلك ماذكره المصنف في قوله تعالى ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾، قال «فإذا قدرت الواوان فيها علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر، فيجب حينئذ أن تقدر في أحدهما ضميرا مستترا راجعا إليه، وهذا من غرائب العربية، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين». المغني ٤٨٠.

(٢) في الأصل: بينته.

تنبيه: في تمثيله بـ «أنت» و «إياي» مساحمةٌ، لأن الضميرَ هو «أن» و «إيّـا»[1] فقـط، والتاءَ والياءَ حرفان[2]، الأَوّلُ دالٌّ على الخطاب، والثاني على المتكلم[3].

ولا فَصْلَ بالضمير جائز **مع إمكانِ** استعمالِ الضمير **المتصلِ**، فـلا يُقـالُ «قـام أنا»، ولا «أكرمت إياي»، لأن الغرضَ من وضع الضمير الاختصارُ.

---

(١) ج: وإياي.

(٢) ج فقط: والتاء والياء حرفان دالان على الخطاب والتكلـم فـالأول دال علـى الخطـاب والثـاني علـى التكلم.

(٣) أما (أنت) فمذهبُ البصريين أن (أن) هو الضمير، والتاء حرف دال على الخطاب، وهـو مـا اختـاره الشارح هنا، وقال الفراء إنه بكمالـه اسـم، وذهـب ابنُ كيسـان إلى القـول بـأن التـاءَ هـي الاسـم، وكُثِّرت بأن، وقال قوم إن «أنت» مركبة من ألف (أقوم) ونون (نقـوم) وتـاء (تقـوم). وأمـا (إيـاك) وأخواته ففيه مذاهب: الأول أن (إيا) ضمير، ومـا اتصـل بـه حـرف يبـين أحـوال الضمـير، ونُسـب لسيبويه والفارسي، وهو اختيارُ الشارح. الثاني: أن (إيا) اسم ظاهر، وما اتصل به ضمـير في موضـع خفض بالإضافة، ونسب للزجاج. والثالث أن (إيا) ضمير وما اتصل به اسـم مضـاف إليـه، ونسـب للخليل والاخفش والمازني. الرابع: أن مجمـوع إيـا ومـا يلحـق بـه ضمـير، ونسـب لبعـض الكوفيـة. الخامس: أن اللواحق ضمائر، وإيا دعامة لها، وهو مذهب الفراء وابن كيسـان وقـوم مـن الكوفيـين، السادس: أنها بين الظاهر والمضمر، وعزاه السيوطي إلى ابـن درستويه. انظـر: الكتـاب ١/٢٤٥٦. الأصـول ٢/١٦٦-١١٧، الإنصـاف ٢/٧٠١، أسـرار العربيـة ٣٤٢، التبصـرة والتذكـرة ١/٥٠٣-٥٠٤، البغداديـات ١١١، شـرح اللمـع ١/٣٠٠، المرتجـل ٣٣١-٣٣٥، شـرح المقدمـة المحسـبة ١/١٥٢-١٥٤، البسيط ١/٣٠٦ شرح المفصل ٣/٩٥-٩٩، شـرح الكافيـة ٢/١٠-١٢، المسـاعد ١/٩٩-١٠١-١٠٢، الجنى الدانـي ٩٢،٥٨، المغـني ٤٥٥،٤١، نتـائج التحصيـل ٢/٥٨٤، ٥٨٩-٥٩٣، حاشية السـجاعي ٤٤، همـع الهوامـع ١/٢٠٦-٢٠٨،٢١١-١١٢، ابـن كيسـان النحـوي ١٢٢،١٢١.

وخرج بقيد الإمكانِ نحوُ «ما قامَ إلا أنا»، و «ما أكرمتَ إلا إيَّايَ»، فلا يمتَنِعُ الفصل هنا، بل يَجِبُ لتعذُّرِ المتصل، إذ لا يَقَعُ بعد «إلا» في الاختيار.

ويستثنى من هذه القاعدة ثلاثُ صُوَرٍ يجوزُ فيهِنَّ / الفصلُ مع إمكانِ الوصل، أشار [١٨]
المصنف إلى الأولى منهن بقوله: «**إلا في نحو الهاءِ من سلنيه**» من كل ثاني ضميرين أولهما أعرف، وليس مرفوعًا، والعامل فعل تام غير قلبي كـ «الهاء» في أعطيتكه»، فيجوز أن يقال «الدرهمَ سلني إيَّاه»، و «أعطيتُكَ إيَّاه».

وإنما كان الضميرُ الأوَّلُ في ذلك أعرفَ لأنَّ ضميرَ المتكلمِ أعرفُ من ضمير المخاطب، وضميرَ المخاطب أعرفُ من ضمير الغائب.

والفصلُ في هذه الصورة[١] ثابِتٌ **بمرجوحية**، فيكونُ الوصلُ راجحًا، وهو مُجْمَعٌ عليه.

وأشار إلى الصورتين الأخريين بقوله «**وظننتكه**» و «**كنته**»، أي وإلا في (نحو)[٢] الهاء من «ظننتكه» من كل ثاني ضميرين، أولُهما أعرفُ، وليس مرفوعًا، والعاملُ فعلٌ تامٌّ قلبيٌّ.

وإلا في نحو «الهاء» من «كنته» من (كل)[٣] ضمير وقع خبرا لـ «كان» أو[٤] إحدى أخواتها، سواءٌ كان مسبوقًا بضمير أولا.

---

(١) ج: الصور.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ج.

(٤) في الأصل: وإحدى.

فيجوزُ الفصلُ فيهما نحو «زيد كنته»[1]، و «ظننتك إياه»، و «الصديق كنت إيـاه»، و «الصديق كان زيد إياه».

والفصل في هاتين الصورتين ثابتٌ **برجحان**، فيكون الوصلُ مرجوحًا.

وهذا مذهبُ الجمهور، واختـار ابـنُ مـالك في جميـع كتبـه الوصـلَ في بـاب كـان، واضطرب رأيه في الفعل القلبي فوافق الجمهورَ تارةً وخالفهم أخرى[2].

---

(١) ج: زيد كنت إياه.

(٢) وافق ابن مالك الجمهور في ترجيح الفصل في بـاب الفعـل القلـبي في التسـهيل وشـرحِه وخـالفهم في الألفية وشرح الكافية الشافية، وما ذهب إليه في الألفية يُنسب أيضا إلى الرماني وابن الطراوة. انظـر: شرح التسهيل ١/١٥٤، شرح الكافية الشافية ١/٢٣١-٢٣٢، أوضح المسـالك ١/١٠٠. وانظـر في تفصيل القضية الكتـاب ٢/٣٦٥، النكـت في تفسـير كتـاب سـيبويه ١/٦٥٥-٦٦٢، الكافيـة لابـن الحاجب ١٤٥، شرح الألفية لابن الناظم ٦٥، المساعد ١/١٠٥-١٠٨، تخليص الشواهد ٨٩، همـع الهوامع ١/٢١٦-٢٢٢، نتائج التحصيل ٢/٦١٢، ابن الطراوة النحوي ١٦٣-١٦٥.

[العلم]

ثُمَّ النوعُ الثاني **العَلَمُ**، عُطِفَ على الضميرِ بـ «ثم» المستعارةِ للتراخي الرُّتْبِيِّ، لأنَّ مرتبتَهُ تلي مرتبةَ الضميرِ.

وَيُحَدُّ[1] بأنَّهُ ما وُضِعَ لمعيَّنٍ بلا قيدٍ.

وهو، أيْ:ما أُطْلِقَ عليهِ لفظُ العلمِ، **إِمَّا** عَلَمٌ **شَخْصِيٌّ**، وَيُقَالُ:علمُ شخصٍ، وهو ما وُضِعَ لمعينٍ في الخارج **كـ «زيدٍ»** علمٍ للذاتِ المشخصةِ.

أو علمٌ **جنسيٌّ**، ويُقَال:علمُ جنسٍ، وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ في الذهنِ **كـ «أسامةَ»** علمٍ لجنسِ الأسدِ.

وإِمَّا اسمٌ، وهو عَلَمٌ خَلَا عَمَّا يأتي، **كَمَا مَثَّلْنَا** من «زيدٍ» و «أسامةَ».

أو لقبٌ، وهو عَلَمٌ أشعرَ بمَدْحٍ أو ذَمٍّ ولم يُصَدَّرْ بما يأتي، فالأَوَّلُ **كـ «زينِ العابدين»**، **و** الثاني كـ «**قفة**» عَلَمًا لشخصٍ.

أو كنيةٌ، وهو عَلَمٌ صُدِّرَ بـ «أبٍ» أَوْ «أُمٍّ» **كأبي عمرٍو وأُمِّ عمرٍو**، كذا[2] اقتصرَ المصنفُ في شرحِهِ[3] كالجمهورِ، وزادَ جماعةٌ: أو «ابنٍ»

---

(١) انظر كتاب الحدود في النحو ١٣٤، التعريفات ٢٢١، شرح ابن جمعة ١/٦٣٤.

(٢) ج: وكذا اقتصر.

(٣) شرح المصنف ١٣٤.

أو «بنتٍ»[١] كابنِ دَأْيَةَ[٢] للغرابِ، وبنتِ الأرضِ للحصاةِ[٣]، وبنتِ المطرِ لِدُوَيْبَّةٍ صغيرةٍ حمراءَ[٤].

ويؤَخَّرُ اللقبُ عن الاسمِ[٥] إذا اجتمعًا وجوبًا.

تنبيه: لا ينافي ما قاله المصنفُ جوازُ التقديم، كما دَلَّ عليهِ كلامُهُ في الشرحِ، لأنَّ بناءَ كلامِ المتنِ على الأفصحِ، كما أشارَ إليه ثَمَّةَ[٦].

حالَ كونِهِ إمَّا **تابعًا له**، أي للاسمِ، وذلك بكونِهِ بَدَلًا منه أو عطفَ بيانٍ عليه، **مطلقًا**، سواءٌ أُفْرِدَ أَمْ لا.

تنبيهٌ: حيثُ جازَ الإتباعُ جازَ القطعُ برفعِهِ خبرًا لمبتدأ محذوفٍ جوازًا، أو[٧] نصبِهِ مفعولًا به لفعلٍ محذوفٍ كذلك.

---

(١) انظر شرح الكافية ١٣٩/٢، والهمع ٢٤٦/١.

(٢) وسمي بذلك لأنه يقع على دأية البعير الدبر فينقرها بمنقاره. انظر الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة ٤٩٢/٢، الحيوان ٤١٥/٣-٤١٦،٤٣٩.

(٣) قال الأصفهاني في الدرة الفاخرة: بنت الأرض بقلة من الرِّمْثِ، واحدتُها مثل جمعها، وبنت الأرض أيضا: الموضع الذي خفي. انظر الدرة الفاخرة ٤٩٨/٢،٤٩٩، وانظر الصحاح واللسان مادة (بسر).

(٤) ويضرب بها المثل في شدة الحمرة، فيقال: (أشد حمرة من بنت المطر). انظر مجمع الأمثال ٣٨٠/١.

(٥) ب: الألف، تحريف.

(٦) شرح المصنف ١٣٥، وانظر شرح الكافية الشافيه ٢٤٩/١،٢٥٠، وشرح التسهيل ١٧٣/١، وشرح ابن الناظم ٧٣، والمساعد ١٢٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢٨٥/١.

(٧) ب: ونصبه.

أو مخفوضًا بإضافته[١]، أي بإضافةِ الاسمِ[٢] إليه، **إن أُفرِدَا**، أي اللقبُ والاسمُ، **كسعيدِ كُرْزٍ**، براء فزاي كقفل، فسعيد علم لرجل[٣] وهو اسم وكرز لقب له لإشعاره بالذم، إذ هو في الأصل اسمٌ لخرج الراعي[٤].

تنبيه: إذا أُضِيفَ الاسمُ إلى اللقبِ تَعَيَّنَ[٥] أَنْ يُرادَ به المسمى وباللقبِ الاسمُ، وإلا لزم إضافةُ الشيء إلى نفسه، كذا قالوا[٦]، والإتباعُ أقيسُ، والإضافةُ أكثرُ.

وخرجَ بالاسم الكنيةُ فلا ترتيبَ بينها[٧] وبين اللقبِ، كما لا ترتيبَ بينها وبين الاسمِ[٨].

---

(١) ج: بالإضافة.

(٢) ج: بإضافة اسم إليه.

(٣) ج: رجل.

(٤) انظر اشتقاق الأسماء للأصمعي ١٢٦، القاموس المحيط «كرز».

(٥) ج: فتعين.

(٦) انظر الهمع ١/٢٤٦-٢٤٧.

(٧) ج: بينهما.

(٨) انظر الأوضح ١/١٣٠-١٣١، وانظر حاشية المحقق بهامشه.

[أسماء الإشارة]

ثُمَّ النوعُ الثالثُ من المعارفِ، **الإشارةُ**، أي:اسمُ الإشارةِ.

تنبيهٌ: يتعيَّنُ هُنَا كونُ الإشارةِ معطوفةً على العَلَمِ، ولا يجوزُ كونُهَا معطوفةً على الضمير، وَإنْ كانَ القولُ بعطفِ ما عدا الثاني على الاسمِ الأَوَّلِ في نحو «جاءَ زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ» هو الراجح[١]، لأنَّ الغرضَ إفادةُ / كونِهَا بعد العلمِ في التعريفِ، وهذا الغرضُ إنَّمَا يُستفادُ على التقدير الأَوَّلِ دونَ الثاني. وَقِسْ على هذا ما يأتي من نظائره. ولا يكونُ هذا من مَحَلِّ الخلافِ في شيءٍ. [١٩]

وهي، أي:اسمُ الإشارةِ، «**ذا**» للمشارِ إليه **للمذكر** المفردِ، كما يُشعِرُ به لفظُ المذكرِ.

و «**ذي**» بقلبِ الألِفِ ياءً فرقًا بينَ المذكرِ والمؤنثِ بالياءِ التي هي علامةُ تأنيثٍ في نحو تفعلين، **و** «**ذِهْ**»[٢] بالإسكان والكسر باختلاس، (**و** «**تِي**» بالتاءِ والياءِ مبالغةً في الفَرْقِ، **و** «**تِهْ**» بالإسكانِ والكسرِ باختلاسٍ، و «**تَا**»)[٣] بقلبِ ذالِهَا تاءً، إذْ بها يُفْرَقُ في العادةِ بينَ المذكرِ والمؤنثِ، وهُنَّ للمشارِ إليهِ **للمؤنث** المفرد.

تنبيه: بَقِيَ على المصنفِ «ذِهي» و «تِهي» بياءٍ متولدةٍ مِنْ إشْبَاعِ كسرةِ الهاءِ، وَكَذَا

---

(١) انظر ما مضى ص٧٣.

(٢) ب: وذه وتا.

(٣) سقط من ب.

«ذاتُ» بالضمِّ، إلا أنَّهُ قَدْ يُعْتَذَرُ عن عَدَمِ ذكره لهذه بقلَّةِ استعمالها[١].

و «**ذان**» و «**تان**» **بالألفِ رفعًا**، وهُما **للمثنَّى**، تذكيرًا في الأوَّلِ وتأنيثًا في الثاني، وظاهرٌ أنَّ المرادَ بالمثنى الاثنان.

وَ يُستعملان **بالياءِ** مكانَ الألفِ حالَ كونهِمَا مجرورين **جَرًّا** وَمنصوبين **نصبًا**، أو وقتَ جَرِّهِمَا ووقتَ نَصْبِهِمَا.

تنبيهانِ: الأوَّلُ: قَدَّمَ المصنفُ الجَرَّ على النصبِ لما مر[٢].

الثاني: ربما سَبَقَ إلى الذهنِ مِنْ كلامِ المصنفِ أنَّ الألفَ والياءَ فيهما إعرابٌ، وبه صَرَّحَ جماعةٌ، وهلْ ذلك لكونهما مُثَنَّيَيْنِ، أو لكونهِمَا محمولين على المثنى؟ قولانِ، ذَهَبَ ابنُ مالكٍ وغيرُهُ إلى الأوَّلِ، والمصنفُ إلى الثاني[٣].

و «**أولاءِ**» بالمدِّ، وهو **لجمعِهِمَا**، أي:لجمعِ المذكرِ والمؤنثِ.

هذا كُلُّهُ للمشارِ إليه القريبِ.

والبعيدُ، أي:واسمُ الإشارةِ الدالُّ على المشارِ إليهِ البعيدِ، **بالكافِ** الدالَّةِ على

---

(١) انظر شرح التسهيل ١/٢٣٩، شرح الدماميني على التسهيل ٢/٣١٢-٣١٣.

(٢) انظر ما سبق ص ٤٥.

(٣) انظر شرح التسهيل ١/٢٤٠، وشرح الكافية الشافية ١/٢٥٦-٢٥٧، وشرح القطر ٦٤، وشرح الشذور ٥٢، وأوضح المسالك ١/٥٠.
وانظر أيضا: الأصول ٢/١٢٧، والخصائص ٢/٢٩٩، وشرح اللمع ١/٣٢١،٣٢٢، وشرح المقدمة المحسبة ١/١٣١، والتوطئة ١٢٧، وشرح الرعيني ١/٣٢٢، وشرح الكافية ١/٢٩، ٢/٣١، والمساعد ١/١٨٢، ١٨٣، وهمع الهوامع ١/١٤٠، ونتائج التحصيل ١/٣٦٧، ٣/٨٥٦، ٨٩٩، وشرح الدماميني على التسهيل ٢/٣١٢.

الخطابِ والبُعْدِ، وهي حرفٌ إجماعًا، وإنْ تَصَرَّفَتْ تَصَرُّفَ الكافِ الاسميةِ غالبًا، بفتحِهَا في التذكير، وكسرِهَا في التأنيثِ، واتصالِهَا بميمٍ وألفٍ في التثنيةِ مُطْلَقًا، وبميمٍ في الجمعيةِ والتذكير، وبنونٍ في الجمعيةِ والتأنيثِ، نحوُ «ذاكَ، ذاكِ، ذاكُما، ذاكُمْ، ذاكُنَّ».

وإنما تُقْرَنُ بالكافِ حالَ كونها **مُجَرَّدَةً من اللامِ** الدالةِ على توكيدِ البُعْدِ **مُطْلَقًا**، أي سواءً كانتْ في المثنى، والجمعِ في لغةِ من مَدَّهُ، وما سبقَتْهُ هاءُ التنبيهِ، أَمْ لا، **أو مقرونةً بِهَا** أيْ:باللامِ نحوُ «ذلكَ»، **إلَّا في المثنى** وهو «ذَانِ، وَتَانِ»، و «ذَيْنِ»، و «تَيْنِ» **مطلقًا**، أيْ:من غيرِ تقييدٍ بِلُغَةٍ، فَلَا يُقالُ:«ذانلك»، ولا «ذينلك»، ولا «تانلك»، ولا «تينلك» **و إلَّا في الجمع**، و (هو)[١] أولاء، **في لغةِ من مَدَّهُ** من العربِ، وهم[٢] أهلُ الحجاز، ولغتُهُمْ هي الفصحى، وبها جاءَ التنزيلُ، فلا يُقَالُ:«أولائلك»،بخلافِه في لغة[٣] من قَصَرَ[٤] فيُقْرَنُ بِهَا نحو «أولالك».

وَ إلَّا فيما، أي اسمِ إشارةٍ[٥]، **تَقَدَّمَتْهُ «ها» التنبيهِ** أي الهاءُ الدالةُ على تنبيهِ المخاطَبِ على ما بَعْدَهَا.

ويتعيَّنُ النطقُ بهذه الكلمةِ على ما قالَهُ غيرُ واحدٍ، بهاءٍ فَألِفٍ لَيِّنَةٍ، لكنْ تُحْذَفُ

---

(١) سقطت من ج.

(٢) ص،ب: وهو.

(٣) الذين قصروا ويأتون باللام هم قيس وربيعة وأسد، أما بنو تميم،وإنْ كانَ لغتُهم القصرَ،فلا يأتون باللام. انظر مجيب الندا ٢٠٤/١.

(٤) ب: قصره.

(٥) ج: اسم الإشارة.

الألِفُ في مثلِ هذا المَقَامِ لالتقاءِ الساكنين.

ولا فَرْقَ في امتناعِ قَرْنِ الكافِ باللامِ فيما تَقَدَّمَتْهُ «ها» التنبيهِ بينَ أَنْ يكونَ مُثَنًّى أَوْ جمعًا ممدودًا، وبينَ أَنْ يكونَ غيرَهُمَا فلا يُقالُ: «هذا لك»، ولا «هذانلك»، ولا «هؤلالك» مدًّا وقصرًا.

تنبيهٌ: قضيةُ كلامِ المصنفِ أَنَّهُ ليسَ لاسمِ الاشارةِ إلا مَرْتَبَتَانِ: قُربى وبُعدى[1]، وهو ظاهرُ كلامِ المتقدمين، وصَرَّح بِهِ ابنُ جماعة[2] وعزاهُ الصفارُ[3] لسيبويه، وقالَ ابنُ مالكٍ إنَّهُ الصحيحُ[4].

---

(١) أُجيز «فعلى» دونَ تعريفٍ -على رأيِ بعضِهِمْ- إِذَا كانَ في معنى الوصفِ الخالي من التفضيلِ، كما قالوا في بيت أبي نواس:

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعِهَا   حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَهَبِ

انظر ما يأتي: ص ٤١٥ التعليق رقم ٥.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة. ولد سنة ٧٥٩، واشتغل بالعلوم على كبر، فبرع في كثير منها. له مؤلفات كثيرة في الحديث والفقه والنحو واللغة، أكثرها شروح وحواش، مات سنة ٨١٩هـ. انظر: بغية الوعاة ١/٦٣.

(٣) إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن، أبو علي، الصفار. صاحب المبرد. كان واسع الرواية تصدر ببغداد مدة لإقراء الأدب. ولد سنة ٢٤٧، وتوفي عام ٣٤١هـ. انظر: إنباه الرواة: ١/٢٤٦.

(٤) شرح التسهيل ١/٢٤٢، وانظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٢-٣٤، ونتائج التحصيل ٣/٨٥٩،٨٦٩، الأشباه والنظائر ١/٦٣٥.

[الموصول]

ثُمَّ النوعُ الرابعُ من المعارفِ **الموصولُ**، أيِ:الاسميُّ[١]؛ لأنَّهُ المتبادرُ عند الاطـلاقِ، على أَنَّ المقامَ قرينةٌ واضحةٌ في إرادَتِهِ.

وَهُوَ بالحدِّ[٢]: المفتقرُ إلى صلةٍ وعائدٍ.

وبالعدِّ **الذي** للواحدِ، و «أَلْ» فيـه وفي جميـعِ مـا بعـدَهُ زائـدةٌ علـى الصحيـحِ[٣] **و** «**التي**» للواحدةِ، **و** «**اللذان**» للاثنين **و** «**اللتان**» للثنتينِ ويُسْتَعْمَلَان **بالألفِ رفعًا**، كما رأيتَ، **وبالياءِ** مكانَ الألِفِ فيهِمَا **جرًّا ونصبًا** والكلامُ فيهِمَا[٤] كالكلامِ في نظيرِهِمَا السابقِ.

---

(١) ص: الاسم.

(٢) انظر كتاب الحدود في النحو ١٥٣-١٥٥، وشرح التسهيل ١/١٨٦.

(٣) ما اختارَهُ الشارحُ هُنَا وحَكَمَ عليهِ بأنَّهُ الصحيحُ هو قولُ أكثرِ النحويين، ومنهم مـن ذهـبَ إلى أنها للتعريف، ونُقِلَ عن الفراءِ أَنَّ أصلَ الذي: «ذا» الـتي للإشـارة للحـاضر، ثـم قُلبت مـن الحضـرة إلى الغيبة، ودَخَلَتْ عليها الألفُ واللامُ للتعريف، وحُطَّتْ أَلِفُهَا إلى الياءِ لِيُفْرَقَ بين الاشارةِ إلى الحـاضر والاشارةِ إلى الغائب.

انظر: شرح اللمع ١/٢٠٨، وأمالي الشجري ٢/٣٠٤، وشـرح ابـن النـاظم ١٠٠، والأزهيـة ٢٩١، وشـرح ابـن جمعـة ١/٦٩٠، وشـرح الكافيـة ٢/٣٧، والارتشـاف ١/٥٢٥، والبسـيط ١/١٧٨، ٣١١، ٥١٦، المغني ٧٤.

(٤) أي في تقديم الجر على النصب. انظر ما سبق ص٤٥، و ص١٠١.

وجمعِ / المذكّرِ أي لجماعتِهِ[١] «**الذين**» حالَ كونِهِ مُتَلَبِّسًا[٢] **باليـاءِ مطلقًـا**، [٢٠
أي سواءٌ كان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا؛ لأَنَّهُ مبنيٌّ لثبوتِ علةِ البناءِ فيهِ، كما عُلِمَ ممـا مر.

تنبيهٌ: لا يَرِدُ على قضيةِ كلامِهِ إعرابُهُ بالواو رفعًـا وباليـاءِ جرًّا ونصبًـا[٣] في لغـةٍ[٤]؛ لأنها شاذّةٌ.

والألى[٥] بالقصرِ أشهرُ من المدِّ.

وجمع المؤنث «اللائي» و «اللاتي» وقد تُحذفُ ياؤهما.

وبمعنـى الجميـع، أي جميعِ المذكورات فتكـونُ للواحـدِ والواحـدةِ والاثنـين والثنتين[٦] وجماعةِ الذكور وجماعةِ الإناث «**مَنْ**» وهي للعالِمِ نحو «جاءني مَنْ قـامَ، ومَـنْ قاما، ومن قاموا، ومن قامَتْ، ومن قامتا، ومن قُمْنَ» وَقِسْ عليه ما يأتي. **و «مـا»** وهـي

---

(١) ب: جماعته.

(٢) ص: ملتبساً.

(٣) ب: نصبا وجرا.

(٤) هي لغة هُذَيل، قيل:وبني عُقَيل، وقيل طيِّئ. انظر الأصول ٢٦٢/٢.، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨١/١، وشرح جمل الزجاجي ١٧٢/١، والمقرب ٥٧/١، وشرح التسهيل ١٩١/١، والمقدمة الجزولية ٥٣، والتوطئة ١٦٥، والأزهية ٢٩٨، والبسيط ٢٨١/١، وشرح ابن جمعة ٦٩١/١، والمساعد ١٤٢/١، وتخليص الشواهد ١٣٥.

(٥) الألى بوزن (العلا) تكتب بغير واو. انظر شرح اللمحة البدرية للمصنف ١٧٤/١، حاشية السجاعي ص ٥٠.

(٦) ج: والاثنتين.

لغير العالم نحو ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾[١] الآية. **و** «**أي**» نحو ﴿لننزِعَنَّ مِن كلِّ شيعةٍ أَيُّهُمْ أشدُّ﴾[٢] أي الذي هو أشَدُّ، وتلزمُه الإضافةُ إلى المعرفةِ ولَوْ تَقْديرًا، ولا يعملُ فيها عند المصنفِ -كالكوفيين[٣]- إلا مستقبلٌ[٤]. **و** «**أل**» حالَ كونِها كائنةً **في**، أي مَعَ، **وصفٍ**، وَهُوَ ما دَلَّ على ذاتٍ مبهمةٍ مأخوذةٍ مَعَ بعضِ صفاتها. **صريحٍ**، أي خالصٍ من الاسمية، كائنٍ **لغيرِ تفضيلٍ**.

فخرجَ نحوُ «رجل»، لأنه اسمٌ، ونحو «صاحب» لغلبة الاسمية عليه، ونحو «أحسن»، لأنه موضوعٌ للتفضيل[٥]، فـ «أل» في «الجميع» حرفُ تعريفٍ إجماعًا.

وشَمِلَ الوصفُ المذكورُ اسمَ الفاعلِ **كـ** «**الضاربِ**»، **و** اسمَ المفعولِ كـ «**المضروبِ**»، والصفةَ المشبهةَ كـ «الحسن»، وهي كالفرعِ لاسمِ الفاعلِ، فاستغنَى بالتمثيل لَهُ عن التمثيلِ لها.

تنبيهان: الأَوَّلُ: محلُّ كونِ «أَلْ» في اسمَي[٦] الفاعلِ والمفعولِ موصولةً حيثُ كانا

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٢) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٣) ج: إلا المستقبل.

(٤) انظر الأوضح ١/١٥١، ١٥٢، والجامع ص ٢٩، وانظر أيضا: شرح الكافية ٢/٤١، المساعد ١/١٤٨، نتائج التحصيل ٢/٧٣٩، شرح التصريح ١/١٣٥.

(٥) أجمع النحاةُ على أنَّ «أل» في اسم التفضيل حرفُ تعريفٍ مع أَنَّهُ وصفٌ؛ لأنه لا يُؤَوَّلُ بالفعل. قال المصنف في المغني ٧١: «ولهذا كانتِ الداخلةُ على اسمِ التفضيل ليست موصولةً باتفاقٍ».

(٦) ج: اسم الفاعل.

للحدوث. أَمَّا لو كانا للثبوت كـ «الكـافِرِ» و «المعـاهَدِ» فـ «أَلْ» فيهمـا حـرفُ تعريـفٍ بلا[١] خلاف.

الثـاني: القـولُ بـأنَّ «أَلِ» الداخلـةَ علـى الصفـةِ المشبَّهةِ موصولـةٌ،كمـا هـو قضيـةُ (كلامِ)[٢] المتنِ، على ما ترى، وصرَّح به في الشرحِ، وذهبَ إليه جماعةٌ منهم ابنُ مـالكٍ، والجمهورُ على أنَّهَا حرفُ تعريفٍ،ورجَّحَهُ المصنفُ في المغني وغيرِه[٣].

و «**ذو**» حالَ كونِهَا واقعةً **في لغةِ طيئ**،على وزنِ سَيِّد،قبيلةٍ من حِمْيَر[٤].

تنبيه: لا يلزمُ من هذا البيانِ أَنْ تكونَ «ذو» بمعنى الجميع في لغةِ جميعِ بني طيئ، فـلا يَرِدُ عليه أنَّ ما قالَهُ هُنا منافٍ لقوله في الجامع[٥]: «وذو لِكُلِّ مُذَكَّرٍ وذاتُ لِكُـلِّ مؤنـثٍ،

---

(١) انظر نتائج التحصيل ٩١٧/٣، شرح التلخيص للتفتازاني، وحاشية الدسوقي على شرح السعد ضمن شروح التلخيص ٣٣٢/١.

(٢) عن ج.

(٣) اختلف في (أل) الداخلة على الصفة المشبهة، أموصولة هي أم معرفة؟، وقد عَدَّهَا ابنُ مالكٍ في شـرح التسهيل ٤١/١ معرِّفةً، ثم عاد في الجزء نفسه ص ٢٠١ ليعدَّهَا موصولةً، واضطربَ ابنُ هشام فعدها في شرحه للقطر ١٤٢ موصولة، وضعَّفَ هذا القولَ في المغني ٧١، وتردد بين الأمرين في الجامع ٣٠، وممن عدها موصولةً أيضًا ابـنُ النـاظم في شـرح الألفيـة ٨٧، وابـن عقيـل في المسـاعد ١٤٩/١، أَمَّـا جمهورُ النحويين فعلى أنها للتعريف. انظر شرح المفصل ١٤٤/٣، والبسـيط ١٧٩/١، ١٨٥، الجنـى الداني ٢٠٢، الارتشاف ٥٣١/١، وشرح الكافية ٣٨/٢، ٣٩، التبصـرة والتذكـرة ٥٢٤/١، الهمع ٢٩٣/١، شرح التصريح ١٣٧/١، شرح الفريد ٣٥٢.

(٤) انظر نهاية الأرب للقلقشندي ٢٩٧-٢٩٨.

(٥) الجـامع ص ٢٩، وانظر شـرح التسـهيل ٩٩/١، شـرح الكافيـة ٢٧٤/١، ٢٧٥، الأمـالي الشـجرية ٣٠٦/٢، شرح ابن الناظم ٨٨، والأزهية ٢٩٤، ٢٩٥.

ويختصان بطيئ[(١)]، ومنهم من يصرِّفُهُمَا، ومن يُعْرِبُهُمَا، ومن يستعملُ ذو للجميع». انتهى.

وخرجَ بقول المصنفِ: في لغة طيئ «ذو» في لغةِ غيرهم، فلا تكونُ موصولَةً أصلًا، وإنما تكون بمعنى صاحب، وقد مَرَّتْ.

و «**ذا**» حالَ كونِهَا واقِعَةً **بعد** «**مَا**» باتفاقٍ، **أو** بَعْدَ «**مَنْ**» على الأصحِّ[(٢)]، **الاستفهاميتين** نحوُ ﴿ماذَا أنزلَ ربُّكُمْ﴾[(٣)]،

.... مَنْ ذَا قَالَهَا[(٤)]

---

(١) ب، ج: لطيئ.

(٢) أكثرُ النحويين على أنها تأتي موصولة بعد (من)، كسيبويه في الكتاب ٤١٦/٢، وابنِ مالك في شرح الكافية الشافية ٢٨٢/١، وابنِ عصفور في المقرب ٥٦/١، وشرح جمل الزجاجي ١٧٨/١ وابنِ الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ٢٩٢، وابنِ هشام في الأوضح ١٥٨/١-١٦١، والجامع ٢٩، وشرح شذور الذهب ١٤٥، وشرح القطر ١٤٥، وهو ما حكم عليه الشارحُ بأنَّهُ الصحيحُ عنده. وبعضُ النحويين لا يذكر موصوليتها إلّا بعدَ ما الاستفهاميةِ.

انظر: الأصول ٢٦٣/٢، ٢٦٤، التعليقة ١١٨/٢، ١١٩، الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٩٠/١، شرح التسهيل ١٩٦/١ -١٩٩،شرح ابن الناظم ٨٩ -٩٠، البسيط ٢٩٠/١، ٦٥١/٢، ٦٥٢، المغني ٣٠٩، ٧٣٦، الأزهية ٢٠٥-٢٠٧، المساعد ١٤٧/١، شرح الكافية للرضي ٤٢/٢، ٥٨، ٥٩.

(٣) من الآية ٢٤ من سورة النحل.

(٤) من بيت من الكامل للأعشى، والبيت بتمامه:

وقصيدةٍ تأتي الملوكَ غريبةٍ ... قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

انظر ديوانه، وشرح القطر ١٤٥، وشرح الشذور ١٤٦، وتفسير القرطبي ٣٠٥/٨.

وخرج بما قاله ما إذا لم تقع بعدهما فيتعين كونُها[1] إشارةً، نحو:

....وهذا تحملين طليق[2]

تنبيه: لا حاجةَ إلى تقييد «ذا» بألا تكونَ للإشارةِ احترازًا عن نحو «مـاذا التوانـي؟»، و «من ذا الذاهب؟» لظهورِ هذا القيد، ولا بكونها غيرَ ملغاةٍ بأن تكونَ مركبةً مـع «مـا» أو «من» احترازًا عن: «عماذا[3] تسأل؟»، و «عمن[4] ذا رويت؟»، لأنها حينئذٍ لَيْسَتْ بعد «ما» أو «من» الاستفهاميتين.

وصلةُ «**أَلِ**» **الوصفُ** المعهودُ، أي الصريحُ الذي لغير تفضيل.

تنبيه: في هذا التعبير مسامحة، فإنَّ صِلَتَهَا الوصفُ ومرفوعُه معًا، لا الوصفُ فقط.

وصلةُ غيرها، أي غيرِ «أل» مما مر **إمَّا جملةٌ**، وهي الفعلُ وفاعلُه والمبتـدأُ وخـبرُه وما كان بمنزلةِ أحدهما، **خبريةٌ** أي مُحْتَمِلةٌ للتصديقِ والتكذيبِ، نحـوُ: «جـاءَ الـذي قـام أبوه، والذي أبوه قائم» و «جاء الذي كان قائمًا، والذي ما راغبٌ أنتَ عنه».

وخرج بهذا القيد الإنشائيةُ، وهي التي لا تَحْتَمِلُ ذلك فلا تَقَعُ صِلَةً، لا يُقـالُ «جـاءَ الذي اضربْهُ»، ولا «جاءَ الذي بعتُكَهُ» قاصدًا إنشاءَ البيعِ.

---

(١) ج: كونهما.

(٢) من بيت من الطويل ليزيد بن مفرغ الحميري، وهو في ديوانه، والبيت بتمامه:

عَدَسْ ما لعبّادٍ عليكَ إمارَةٌ   نجوتِ وهذا تحملينَ طَليقُ

انظر الإنصاف: ٧١٧/٢، تذكرة النحاة ٢٠، أدب الكاتب ٢٧٢.

(٣) في النسخ الثلاث: احترازا عن ماذا.

(٤) تَرَكُّبُ «ذا» مع «من» بحيثُ يصيران كلمةً واحدةً دالَّةً على الاستفهام مختلفٌ فيـه. انظـر الارتشـاف ٥٢٨/١، وهامش الأوضح ١٥٩/١.

ذاتُ ضميرٍ، أي صاحبتُهُ، باشتمالها عليه **طِبْقِ الموصولِ**، أي موافقٍ له في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير، ليربطَهَا به.

ويُسَمَّى، أي هذا الضميرُ، **عائدًا**، لعَوْدِهِ إليه، نحو «جاءَ الذي قامَ، واللذان قاما، والذين قاموا والتي قامتْ، واللتان قامتا، واللاتي قُمْنَ».

تنبيه: لا يَرِدُ على المصنف مجيءُ الصلةِ ذاتَ اسمٍ ظاهرٍ بمعنى الموصولِ نحوُ:

.... وأَنْتَ الذي في رحمةِ الله أطْمَعُ[1]

لأنه شاذٌّ لا يُقاس عليه، / كما قالَهُ المصنفُ في المغني[2]. [٢١]

والأصلُ في العائد أن يكونَ مذكورًا كما مَرَّ، **وقد يُحذفُ**، أي يُحذف بِقِلَّةٍ؛ لأنَّ «قد» إذا دخلتْ على المضارعِ في كلامِ المصنفين فَهِيَ للتقليلِ البتةَ، كما نَبَّهَ عليهِ المصنفُ وغيرُه[3]. سواءٌ كانَ مرفوعًا **نحوُ** قوله تعالى ﴿لننزِعنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ **أيُّهُم أشدُّ**﴾[4]، أي الذي هو أشد، أو منصوبًا نحو قوله تعالى «**وما عَمِلَتْ أيديهم**»[5]،أو مجرورًا نحوُ

(١) عجز بيت من الطويل، لمجنون ليلى، ولم أجده في ديوانه، وصدره:
فياربَّ ليلى أَنْتَ في كلِّ مَوْطِنٍ
انظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٨٢، الجامع ٣١، شرح شواهد المغني ٢/٥٥٩.

(٢) المغني ٢٧٦، ٦٥٥، ٧٠٧.

(٣) مرادُه أنَّ المصنفَ قد نبَّهَ على قِلَّةِ حذفِ العائدِ، كما نَبَّهَ عليهِ غيرُه. انظر: الأوضح ١/١٦٦-١٧٨.

(٤) من الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٥) من الآية ٣٥ من سورة يس.

قوله تعالى ﴿**فَاقْضِ ما أنْتَ قاضٍ**﴾[1] أي الذي أنتَ قاضيه، أو مجرورًا بالحرف، نحوُ قوله تعالى ﴿يأكُلُ مِمَّا تأكلونَ منه **وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُون**﴾[2] أي: مِنهُ.

أو ظرف وهو الاسمُ المنصوبُ على معنى «في» باطراد.

تنبيهٌ: في هذا التعبير مساحمةٌ، فَإِنَّ الصلةَ مجموعُ الظرفِ ومرفوعِهِ[3]، لا مجرَّدُ الظرفِ.

أو مجرور بحرفٍ غيرِ زائد، ولم يُفْصِحِ المصنفُ بهذا لظهورِهِ.

تنبيهٌ: في هذا التعبيرِ أيضًا مساحمةٌ، لأنَّ الصلةَ مجموعُ الجارِّ والمجرورِ، لا مجرَّدُ المجرور[4].

تامَّانِ بأنْ يُفْهَمَ متعلَّقُهُمَا بمجردِ ذكرِهِمَا كـ «جاءَ الذي عندك، أو في الدار».

وخرجَ به الناقصانِ فلا يَقَعان صِلَةً، لا يُقَال: «جاءَ الذي أمسِ» ولا «جاءَ الذي بك»، وقولُ بعضِهِمْ «نزلنا المنزلَ الذي البارحة»[5] شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

متعلقان، أي الظرفُ والمجرورُ **بـ «استقرَّ»** من الاستقرارِ بمعنى الحصولِ، والمرادُ

---

(١) من الآية ٧٢ من سورة طه.

(٢) من الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(٣) ينتقل ضمير المتعلق إلى الظرف والمجرور، وسيشير إلى ذلك. انظر ما يأتي ص ١١٢.

(٤) في المتن من نشرة الشيخ محي الدين: «أو جار ومجرور». انظر ص ١٤٠.

(٥) انظر التذييل والتكميل (النسخة المخطوطة) ورقة ٢٩-٣٠.

به الفعلُ الذي يكونُ من الأكوانِ العامةِ، وإنْ لم يَكُنْ بهذهِ الصيغةِ، حالَ كونِهِ **محذوفًا** منتقلًا ضميرُهُ -حيثُ لم يَرْفَعَا ظَاهِرًا- إليهِمَا.

[ذو الأداة]

ثُمَّ النوعُ الخامسُ من المعارفِ **ذو الأداةِ**، أي صاحبُهَا، والأداةُ الآلةُ، وظـاهرٌ أنَّ المرادَ (هُنا)[(١)] آلةُ التعريـفِ، **وهـي** أي:الأداةُ «**أَلْ**»، بقطـعِ الهمـزةِ، لِأَنَّ المـرادَ بِهَـا هُنَـا لفظُهَا، فتكونُ اسمًا منقولًا من الحرفِ.

عند الخليلِ بنِ أحمدَ الفراهيدي، **و** عندَ تلميذِه، أبي بِشْرٍ عمـرِو بـنِ عُثمـانَ بـنِ قُنْبَرَ الشيرازي «**سيبويه**»، لكنَّها عندَ الخليلِ همزةُ قطعٍ وُصِلَتْ لكثرةِ الاستعمالِ، وعنـد سيبويه همزةُ وَصْلٍ مُعْتَدٍّ بها في الوَضْعِ كالهمزة في «استمع»، وكلامُ المصنفِ هُنَا مُحْتَمِلٌ، لكنَّهُ أفْصَحَ في التوضيحِ وغيرِهِ باختيارِ مذهبِ الخليلِ[(٢)].

لا اللامُ وَحْدَهَا، خُولِفَ ذلك **خِلافًا للأخفشِ**، الـلامُ للبيـانِ[(٣)]، أي:إرادتـي كائنةٌ للأخفش، والمرادُ به حيثُ أُطْلِقَ كما هُنا الأوسـطُ أبـو الحسـن سـعيدُ بـنُ مسـعدةَ

---

(١) سقطت من ج.

(٢) أوضح المسالك ١/١٧٩، والجامع ٣٧، المغني ٨٧٣.

(٣) قال الدلائي: «فإنْ قلتَ: توجيهُ النصب في قوله (خلافًا) ما هو ؟.
قلتُ جوَّز فيه ابنُ هشام وجهين، أحدُهما: المصدريةُ لفعل محذوف، أي: خالفوا في ذلك خلافا، ولا يمنَعُ منها وجودُ اللام؛ لتعلقها بمحذوف، مثلها في: سقيا له، والتقدير: إرادتي له.
والثاني: الحالية، والتقديرُ: أقول ذلك خلافًا لفلان، أي مخالفًا له، وحذفُ القول مما لا يُحصى كـثرة، ودَلَّ عليه هُنا أنَّ كلَّ حُكْمٍ ذكره المصنفون ساكتين عـن رده والتصريـح بمخالفـه، فهـم قـائلون بـه، فكان القولُ مقدَّرًا قبلَ كُلِّ مسألةٍ». نتائج التحصيل ١/٢٣٠.

تلميذ سيبويه. بَلْ للجمهور، كما نَقَلَهُ غيرُ واحدٍ من الأئمةِ[١]، فعندَهُمْ أَنَّ أداةَ التعريفِ هو اللامُ وحدَهَا، واجتُلبتِ الهمزةُ لِتَعَذُّرِ الابتداءِ بالساكنِ، وفُتِحَتْ تخفيفًا لكثرةِ الاستعمالِ.

وتكونُ، أي: كلمةُ «أل»، إمَّا **للعهدِ** وهي التي عُهِدَ مصحوبُها ذكرًا **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**في زجاجةٍ الزجاجةُ**﴾[٢] إشارةً إلى الزجاجةِ المذكورةِ أَوَّلًا، أو ذِهْنًا[٣] نحوُ «**جاءَ القاضي**» إشارةً إلى قاضٍ غائبٍ معهودٍ بينَكَ وبينَ مخاطَبِكَ، أَوْ حُضُورًا[٤] كـ «القاضي» فيما ذُكِرَ إشارةً إلى قاضٍ حاضرٍ عندك، فقولُ المصنفِ «جاءَ القاضي» في قوةِ مثالين.

أو للجنسِ وهو ثلاثةُ أقسامٍ، (كالعهدية)[٥]؛ لأنَّهَا إمَّا أَنْ تكونَ لبيانِ الحقيقةِ من حيثُ هِيَ هِيَ، وعلامتُها أَلَّا يَصِحَّ أَنْ يخلُفَهَا «كُلٌّ» أَصْلًا **كـ** قولِهِمْ[٦]: «**أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ**»[٧]، وقولِهِ تعالى ﴿**وَجَعَلْنَا مِنَ الماءِ كُلَّ**

---

(١) انظر: الارتشاف ٥١٣/١، الهمع ٢٧٢/١. هذا وصرَّحَ المصنفُ في شرحه بأَنَّ هذا مذهبُ سيبويه، مخالفًا ما ذكره في المتن. انظر شرح المصنف ص ١٥٤، وانظر بهامشه تعليق محققه.

(٢) من الآية ٣٥ من سورة النور.

(٣) ب: وذهنا.

(٤) ب: وحضورا.

(٥) سقطت من ج.

(٦) انظر نتائج التحصيل ٩١٣/٣.

(٧) ج: أهلك الناس الدرهم والدينار.

شيء حي﴾[١]، أي من حقيقةِ الماءِ المعروفِ، وقيلَ المنِيّ[٢].

أو لاستغراقِ أفرادِهِ، أي أفرادِ الجنسِ، وهي التي يَصِحُّ أَنْ يَخْلُفَهَا «كُلٌّ» حقيقةً **نحوُ** قولِـهِ تعـالى﴿**وَخُلِـقَ الإنســانُ ضعيفًـا**﴾[٣]، أي: كُـلُّ فـردٍ مـن أفـرادِ جنس الإنسانِ ضعيفًا.

أو لاستغراقِ **صفاتِهِ**، أي:صبفاتِ الجنس، أي صفاتِ أفراده. وهي الـتي يَصِـحُّ أَنْ يَخْلُفَهَا «كُلٌّ» مجازًا، **نحوُ «زيدٌ الرجلُ»**، أي:الجامعُ لصفاتِ[٤] أفرادِ جنـسِ الرجـلِ مـن زيدٍ وعمرٍو وبكرٍ وهَلُمَّ جَرًّا، إذْ لو قيل: زيدٌ كُلُّ رجلٍ على وجْـهِ المجـازِ للمبالغـةِ صَـحَّ ذلكَ.

تنبيهٌ:كما تُطْلَقُ «أَلِ»[٥] التي لبيانِ الجنسِ على «أَلِ» التي لبيانِ الحقيقةِ بخصوصِهَـا -كما في عبارةِ المصنفِ- تُطْلَقُ أيضًا على «ألِ» التي لبيانِ الحقيقةِ والـتي لاستغراقِ الأفـرادِ والتي لاستغراقِ / صفاتِ الأفرادِ، وَكَمَا يُشْعِرُ[٦] به تقسيمي السابقُ. [٢٢]

وإبـدالُ الـلام مِـنْ «أَلِ» المعرفـةِ **ميمًـا لغــةٌ حميريــةٌ**، منســوبةٌ إلى حِمْـيَرَ[٧]

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٢) انظر البحر المحيط ٤٢٥/٧.

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٤) ص: بصفات.

(٥) ب: أيضا أل.

(٦) ب، ج: أشعر.

(٧) انظر:كتاب النسب لأبي عبيد ٣٣٩.

-على وزن دِرْهَم- قبيلة.

فائدةٌ: قالَ المصنفُ في شرحِهِ[١]: قد تكَلَّمَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم بِلُغَتِهِم، إذْ قالَ: «ليسَ مِنَ امْبِرِّ امصيامُ في امسَفَرِ»[٢].

---

(١) شرح المصنف ١٥٨.

(٢) لفظه في مسند الإمام أحمد ٥/٤٣٤: «ليس من البر الصيام في السفر».

[المضاف إلى معرفة]

و النوعُ السادسُ من المعارف، وهـو خاتمتُهـا، الاسـمُ **المضـافُ إلى واحـدٍ مما ذُكر** من الأنواع الخمسـة إضافـةً معنويـةً، إذا لم يكـن متوغِّـلًا في الإبهـامِ، ولا موضِعُـهُ مُسْتَحِقًّا [(١)] للنكرة.

تنبيهٌ: عطفَ المصنفُ هذا النوعَ على ما قبلَهُ بالواو دون ثُمَّ، لما تضمَّنَهُ قولُه:-

وهو، أي المضافُ المذكور، من حيثُ الرتبةُ في التعريفِ **بِحَسَبِ** الاسمِ **المضافِ إليه**، فالمضافُ إلى العَلَمِ في رتبةِ العَلَمِ، والمضافُ إلى اسمِ الإشارةِ في رتبةِ اسمِ الإشـارةِ، وهكذا **إلا** الاسمَ **المضافَ إلى الضمـيرِ فـ** ليسَ كالضمـير (في الرتبـة) [(٢)]، بـل هُـو **كالعلمِ** [(٣)]. والدليلُ على ذلك أَنَّكَ تقولُ «مررتُ بزيدٍ صاحبِكَ» فَتَصِفُ العلـمَ بالاسـمِ المضافِ إلى الضميرِ، فلو كان في رتبة الضمير لكانتِ الصفةُ أعرفَ من الموصوفِ، وذلك

---

(١) ص: موضوعه مستحق.

(٢) سقطت من ج.

(٣) انظر الكتاب ٢/٧، المقتضـب ٤/٢٨١-٢٨٤، المقتصد ٢/٣٢١، شـرح المقدمـة المحسبة ١/١٦٩، ١٧١، اسرار العربية ٣٤٥-٣٤٦، شرح المقدمـة الجزولية الكبـير ٢/٦٥٩، شـرح المفصـل ٣/٥٧، التوطئة ١٨٣، شرح الكافية ١/٣١٢-٣١٤، المساعد ١/٧٨، نتائج التحصيل ٢/٥١٨.

لا يَجوزُ على الأصحِّ[(١)]، قالَهُ[(٢)] المصنِّفُ في شرحِهِ[(٣)]. وفي هذا الدليلِ بحثٌ ذكرتُهُ في الحاشيةِ[(٤)] التي كتبتُهَا عليهِ.

---

(١) وهو مذهبُ البصريين،وذهبَ الفراءُ والشلوبين وابنُ مالك إلى أنَّهُ يُنْعَتُ الأعمُّ بالأخصِّ انظر: الكتاب ٢ /٦-٧، التعليقة ١/٢٢٣، شرح عمدة الحافظ ٦٠٢-٦٠٥، التبصرة والتذكرة ١/١٧١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٦٧٢، شرح الكافية ١/٣١٢، الهمع ٥/١٧٢، شرح الأشموني ٣/٤٦.

(٢) ب: قال.

(٣) انظر شرح المصنف ص ١٦٠.

(٤) ما وجدته من حاشية الشارح على شرح المصنف ليس فيه هذا المبحث، ولا ما بعده من المباحث التي تعددت فيها إحالات الشارح على حاشيته تلك، فلم أعثر إلا على قطعة منها تقف عند اسم الإشارة، وقد أشرت إلى ذلك في قسم الدراسة ص١٧.

[المبتدأ والخبر]

هذا **بابٌ** في بيان المبتدأ والخبر وبعضِ أحكامهما، وبدأ بالمبتدأ لأنه أصلُ[(١)] المرفوعات، ضامًّا إليه الخبرَ لما له به من كمال الاتصال، فقال:

المبتدأُ، وهو[(٢)] الاسمُ العاري عن كلِّ عاملٍ لفظيٍّ غيرِ زائد ونحوه.

والخبر، وهو[(٢)] ما أُسند إلى المبتدأ.

مرفوعان لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا وجوبًا، الأوّلُ بالابتداءِ، والثاني بالمبتدأ، على الصحيحِ فيهما[(٣)]، **كـ «اللهُ ربُّنَا»**، فـ «اللهُ» مثالُ المبتدأ،

---

(١) اختلف النحويين في أصل المرفوعات، فقيل المبتدأ، كما ذكر الشارح، وقيل بل أصل المرفوعات الفاعل، فبدأ بعضهم في التصنيف بهذا، وابتدأ آخرون بذاك. انظر مجيب الندا ١/٢٣٣.

(٢) حد المصنفُ المبتدأَ في الأوضح ١/١٨٤، فقال: «المبتدأ اسمٌ أو بمنزلته، مجردٌ عن العوامل اللفظية أو بمنزلته، مُخبر عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمكتفًى بِهِ»، وعرَّفَ الخبرَ ص ١٩٤ بقوله «الخبر الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور». وانظر شرح كتاب الحدود في النحو ١٩٦، ١٩٨، وشرح التسهيل ١/٢٦٧، التعريفات ٩٦.

(٣) وهو مذهب جمهور البصريين، وفي عامل الرفع في المبتدأ والخبر أقوال أخرى.
انظر: الإنصاف ١/٤٤ فما بعدها، أسرار العربية ٦٧-٦٩،٧٥-٧٦، الإيضاح العضدي ١/٧٣، النكت على الكتاب ١/٥٠٨، إصلاح الخلل ١٢٠-١٢٣، الارتشاف ٢/٢٨،٢٩، المساعد ١/٢٠٥، الاشباه والنظائر ١/٥١٦-٥١٨.

و «ربنا» مثالُ الخبر.

ومما يستملح قول بعضِهم[(١)] موريا:

واللهِ مَا مِنْ خَبَرٍ سَرَّنِي إِلَّا وَذِكْرَاكَ لَهُ مُبْتَدَا

والأصلُ في المبتـدأ أن يكـونَ معرِفـةً، كمـا مُثِّلَ، **و قَـدْ يَقَـعُ المبتـدأُ نكِـرَةً** إذا حَصَلَتْ بِهِ[(٢)] فائدةٌ، وإنما يكونُ ذلك كما قـالَ بعضُ المتـأخرين في صورتـين،أشـارَ إليهمـا بقوله: **إِنْ عَمَّ** أي شَمِلَ المبتـدأُ أفـرادَهُ **أو خَـصَّ** بعضَهَـا. فـالأولُ **نحـوُ «مـارجلٌ في الدار»** على تقدير كون «ما» مُهْمَلةً كما هو ظاهرٌ.

تنبيهٌ: لو قالَ: نحوُ «ما رجلٌ قائمٌ» لكانَ أخْصَرَ[(٣)] وأَظْهَرَ.

وقولِهِ تعالى «**أَإِلهٌ مَعَ اللهِ**»[(٤)] فالمبتدأُ في هاتين[(٥)] الصورتـين عـامٌّ، لأنَّـهُ نكِـرَةٌ في سياقِ النفيِ والاستفهامِ. **و**الثاني نحوُ قولِهِ تعالى «**وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ**»[(٦)]، **وَ**قولِهِ «صلى الله عليه وسلم» : «**خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ** على العبادِ»[(٧)] فالمبتدأُ

---

(١) لم أعثر عليه.

(٢) ب: صلحت.

(٣) ب: أخص.

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل.

(٥) ب: هاذين.

(٦) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة.

(٧) انظر سنن أبي داود ٢/١٣٠-١٣١، وفي سنن ابن ماجة ٤٤٨/١ بلفظ: «خمس صلوات افترضهن الله على عباده».

في هاذين خاصٌّ، لكونه موصوفًا في الأوَّلِ ومضافًا في الثاني.

تنبيه: يحتَمِلُ أنْ يكونَ المسوغُ في الآيــة العمــومَ، لأنَّ المعنـى: كُـلُّ عَبْـدٍ[1]، وعبـارةُ المصنفِ،كما ترى،قابلةٌ لِحَمْلِهَا على ذلك، وإنْ جَزَمَ في الشرح[2] بالأوَّلِ.

والأصلُ أنْ يكونَ الخبرُ مفردًا،كما مَرَّ.**وقد يَقَعُ الخَـبرُ جملـةً لهـا رابـطٌ** يربِطُهَـا بالمبتدأ ولو تقديرًا، اسميةً كانت أو فعليةً، والأصلُ فيه أنْ يكـونَ ضمـيرًا، كمـا أشـارَ إلى ذلك بتقديمِ مثالِهِ، حيثُ قال: **نحوُ** «**زيدٌ أبـوه قـائمٌ**»، فـ «زيـدٌ» مبتـدأٌ (أوَّلُ)[3] ، و «أبو»[4] مبتدأٌ ثانٍ، وهو مضافٌ، والهاءُ مضافٌ إليهِ، و «قائمٌ» خـبرُ المبتـدأ (الثـاني)[5] ، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ، والرابطُ الضميرُ، أعني الهاءَ المذكورةَ، **وقد يكونُ غـيرَهُ** كاسـمِ الإشارةِ نحوُ قولِهِ تعالى **﴿ولباسُ التقوىٰ ذلـكَ خَـيْرٌ﴾**[6] ، فـ «لبـاسُ» مبتـدأٌ، وهـو مضافٌ، و «التقوى» مضافٌ إليه و «ذلك»[7] مبتدأٌ ثـانٍ، و «خـيرٌ» خـبرُ المبتـدأ الثـاني،

---

(١) هذا قول ابن الحاجب، فهو يرى أن المسوغ للابتداء بـالنكرة في الآيـة هـو العمـوم، قـال: «وليسـت الصفة فيها بمصححة للابتداء». الإيضاح في شرح المفصل ١/١٨٤، وانظر حاشية السجاعي ٥٥.

(٢) شرح المصنف ١٦٣، وانظر المغني ٦٠٩.

(٣) عن ج.

(٤) ج: وأبوه.

(٥) سقطت من ج.

(٦) من الآية ٢٦ من سورة الاعراف.

(٧) ب: ذلك.

والجملةُ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ، والرابطُ[١] اسمُ الإشارة.

تنبيهٌ: يحتَمِلُ أن يكونَ اسمُ الإشارةِ بدلًا أو عطفَ بيانٍ لـ «التقوى»، فيكونُ الخبرُ مفردًا، لكنَّ ذلك لا يقدَحُ في صحةِ التمثيلِ بالآيةِ لما قصَدَهُ، إذ لا يَجِبُ في المثالِ أنْ يكونَ نَصًّا في المقصودِ.

وكإعادةِ المبتدأ بلفظِهِ نحوُ قولِهِ تعالى ﴿**الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ**﴾[٢]، فـ «القارعةُ» مبتدأٌ، و «ما» اسمُ استفهامٍ مبتدأٌ آخَرُ، والقارعةُ خبرُ المبتدأ / الثاني، والجملةُ [٢٣] خبر المبتدأ الأوَّلِ، والرابطُ إعادةُ المبتدأ بلفظِهِ.

وكالعمومِ الشاملِ للمبتدأ نحوُ «**زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ**»، فـ «زيدٌ» مبتدأ، و «نِعْمَ» فِعْلُ مَدْحٍ و «الرجلُ» فاعلٌ به، والجملةُ خبرُ المبتدأ، والرابطُ العمومُ لأنَّ «ألْ» في «الرجل» للاستغراق. وأما المخصوصُ بالمدح فهو «زيدٌ».

إلا في نحو قوله تعالى ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾[٣] مما الجملةُ الواقعةُ فيه خبرًا نفسُ المبتدأ في المعنى، فلا تَحتاجُ إلى رابطٍ، فـ «هو» مبتدأٌ، و «الله» مبتدأٌ ثانٍ، و «أحدٌ» خبرُ المبتدأ الثاني، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأوَّلِ.

تنبيهٌ: يجوزُ ألا يُجعلَ «هو» ضميرَ الشأنِ، بَلْ ضميرًا راجعًا إلى المسئولِ[٤] عَنْهُ،

---

(١) ب: الرابط.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة القارعة.

(٣) الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٤) ج: إلى مسئول عنه.

فيكونُ الخبرُ مفردًا، وهو «الله»، و «أحدٌ»[١] خبرٌ بعدَ خَبَرٍ، قِيلَ: أَوْ بَدَلٌ من «الله»، لكنْ لا يقدَحُ ذلك في صِحَّةِ التمثيلِ ،كما مر.

ويقعُ الخبرُ أيضًا **ظرفًا** زمانيًّا ومكانيًّا. ولما كان ذلك يُوهِمُ رفعَهُ، لأنه المعهودُ في الخبر، قال **منصوبًا** على الظرفيةِ بالمحذوفِ الآتي بيانُهُ **نحوُ** قوله تعالى ﴿**والركبُ أسفَلَ منكم**﴾[٢]، و «الخيرُ غدًا».

وحرفًا[٣] **جارًّا** غيرَ زائدٍ **ومجرورًا** به، أي بمجموعَهُمَا، **كَـ**قولِهِ تعالى ﴿**الحمدُ للهِ**﴾[٤].

وتعلُّقُهُمَا، أي الظرفِ والجارِّ والمجرورِ، إمَّا **بـ «مُسْتَقِرٍّ»**، والمرادُ به كلُّ ما كانَ وصفًا من الأكوانِ العامَّةِ، **أَوْ** بـ «**اسْتَقَرَّ**»، والمرادُ به كلُّ ما كانَ **فِعْلًا** كذلك.

والترديدُ إشارةٌ إلى الخلافِ، فقيلَ: التعلُّقُ بالوصفِ؛ لأنَّ المحذوفَ هو الخبرُ في الحقيقةِ، والأصلُ في الخبرِ أنْ يكونَ اسمًا مفردًا، وقيلَ التعلُّقُ بالفعلِ؛ لأنَّ المحذوفَ عاملُ النصبِ في الظرفِ ومحلِّ المجرورِ، والأصلُ في العاملِ أَنْ يكونَ فِعْلًا، والخلافُ في الأولوية، لاتفاقِ القائلين بالتعلقِ على تجويزِ كُلٍّ من الأمرين، كَمَا صَرَّحَ (بِهِ)[٥] المصنفُ

---

(١) ج: وهو الله أحد.

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٣) ج: أو حرفاً.

(٤) من الآية ٢ من سورة الفاتحة.

(٥) سقطت من ج.

في شرح اللمحة وغيرِه[1].

محذوفًا وجوبًا لدلالةِ القرينةِ عليه، ونيابتِهِمَا عنه.

ولا يُخبر بـ اسم **الزمان عن** اسـم **الـذاتِ** بمعنى الجوهَـرِ[2] المعـبَّرِ بـهِ في بعـضِ النسخِ، وهو ما يَقُومُ بنفسِهِ، فلا يُقَالُ: «زيدٌ اليومَ»؛ لعدمِ الفائدةِ.

وخرجَ بالزمانِ المكانُ فَيُخْبَرُ بِهِ عنِ الذاتِ نحوُ «زيدٌ عنـدكَ». وبـالذاتِ العَـرَضُ[2]، وهو ما يقومُ بغيره، فَيُخْبَرُ عَنْهُ بالزمانِ والمكانِ نحوُ «الجزاءُ غدًا»، و «النزولُ عندَكَ».

ولما كانَ في كلامِهِـمْ مـا يُوهِـمُ الإخبـارَ بالزمـانِ عـنِ الـذاتِ أجابَ عَنْهُ بقولـه: **وقولُهم**، أي العربِ، «**الليلـةَ** بـالنصب -**الهـلالُ**- بـالرفع»[3] علـى أَنَّـهُ مبتـدأٌ خـبرُهُ «الليلة» **مُتَأَوَّلٌ**، وتأويلُه: أنَّ الأصلَ «طلوعُ الهلال» فَحُـذِفَ المضـافُ[4] وأُقيـمَ المضـافُ

---

(١) اختار المصنفُ القولَ بالتعلق بـ «مستقر» في الأوضح ٢٠١/١، وَسَوَّى بين الأمرين في المغـني، وأَنْ لا مرجّحَ لأحدِ التقديرين إلا بِحَسَبِ المعنى المراد ص ٥٨٤، ٥٨٥. وانظر شرح اللمحة ٣٧٢/١.
راجع في تفصيل القضية: الأصول ٦٨/١، التوطئة ٢٠٤، شـرح الكافيـة لـلرضي ٩٣/١،شـرح ابـن جمعة ٨٣١/٢، شرح المفصل ٩٠/١، شرح تحفة الطـلاب ١٥٧/١ فمـا بعدهـا، والأشباه والنظـائر ٥٠٦/١، ٥٠٧.

(٢) انظر مفـاتيح العلـوم ١٦٦، ١٦٧، الكليـات ٣٤٦، ٣٤٧، ٦٢٤، كشـاف اصطلاحــات الفنــون ٢٠٣/١، ٩٨٦/٣.

(٣) انظر المقتضب ٣٥١/٤، معاني القرآن للأخفش ٣٥١/٢.

(٤) أجاز أبو علي الفارسي في تقدير الحذف وجهين: الأول، أن يكـون التقديـر: الليلـة حـدوث الهـلال، فحذف الحدوث وأقيم الهلال مقامه، والثاني: أن يكون تقديره: الليلة ليلة الهلال. أما أبو الحسـن بـن

إليه مَقامَهُ، فالإخبارُ بالزمان الذي هو «الليلة» إنما وَقَعَ في الحقيقةِ عن المعنى الذي هو (الطلوعُ دونَ الذاتِ)[١] الذي هو الهلالُ.

وَيُغْنِي، في كون اللفظ كلامًا، **عن الخبرِ**، فلا خبرَ لفظًا ولا تقديرًا، اسمٌ **مرفوعُ وَصْفٍ** حقيقةً، أو حكمًا؛ليدخلَ فيه «لا نَوْلُكَ[٢] أَنْ تفعلَ كذا»[٣]، سواءٌ كان ذلكَ الاسمُ ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا، **مُعْتَمِدٍ**، أي الوصفُ، إِمَّا **على استفهامٍ** بحرفٍ أو اسمٍ، **أو نفيٍ** بأحدِهما، لأنَّ الوصفَ حينئذٍ في تأويلِ الفعلِ (فَيَسْتَغْنِي في كلاميَّتِهِ بذلك المرفوعِ عن الخبرِ كَمَا يستغني الفعلُ)[٤] بمرفوعِهِ.

فإغناءُ مرفوعِ الوصفِ المعتمدِ على الاستفهامِ **نحوُ** قولِهِ:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوا ظَعَنَا (إِنْ يَظْعَنُوا)[٥] فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا[٦]

= عبدِ الوارث ابنُ أختِ الفارسيِّ فقال: هو على ظاهره، ولا حذفَ؛ لظهورِ الهلال ثُمَّ استتارِه ثم ظهورِه، فلما اختلفتْ به الأحوالُ جَرَى مَجْرَى الأحداثِ.

انظر الإيضاح العضدي ١/٩٢، نتائج التحصيل ٣/١٠٨٦.

(١) ب: طلوع الذات.

(٢) في الأصل: لا يؤول لك، تحريف.

(٣) «لا نولك أن تفعل كذا» معناه: لا ينبغي لك أن تفعل كذا. انظر الكتاب ٤/٢٣٢، الإيضاح العضدي ١/٢٦٢، أساس البلاغة (نول)، اللسان (نأل).

(٤) ساقط من ب، بسبب انتقال النظر.

(٥) سقطت من ج.

(٦) من البسيط مجهول القائل انظر شرح ابن الناظم ١٠٦ تخليص الشواهد ١٨١ شرح التصريح١/١٥٧.

و «أين قائمٌ الزيدان»، و «أقائمٌ أنتما»، و «أين قائمٌ أنتما».

وإغناءُ مرفوعِ الوصفِ المعتمدِ على النفيِ نحوُ «**ما مضروبٌ العَمْران**»، و «غيرُ مضروبٍ الزيدان»[(١)]، و «ما مضروبٌ أنتُما»، و «غيرُ مضروبٍ أنتُما».

تنبيهٌ: اقتصَرَ في الاستفهامِ والنفيِ على مثالٍ واحدٍ للاختصارِ، وجَعَلَهُ للهمزةِ و «ما»؛ لأنَّهُما أصلُ أدواتِ الاستفهامِ والنفيِ، واقتصَرَ في مرفوعِ الوصفِ على الظاهرِ؛ لأنَّهُ أصلُ المُضْمَرِ.

وفي تمثيله بالمثالين إشارةٌ إلى أَنَّهُ لا فرقَ (في)[(٢)] مرفوعِ الوصفِ بين أن يكونَ فاعلًا كما في الأَوَّلِ[(٣)]، وأنْ يكونَ[(٤)] نائبَ فاعلٍ كما في المثالِ الثاني.

وإنما عَدَلَ عن التمثيلِ بـ «ما مضروبٌ عمرٌو»، مع أَنَّهُ أخصرُ مما مَثَّلَ (بِهِ)[(٥)]؛ لأنَّ ما مَثَّلَ بِهِ / نَصٌّ في المرادِ بخلافِ هذا؛ لاحتمالِ[(٦)] كونِ «عمرٌو» فيه مبتدأً، «ومضروبٌ» خبرًا مُقَدَّمًا، والأصلُ في المثالِ أَنْ يكونَ نَصًّا في المرادِ. [٢٤]

وقَدْ يَتَعَدَّدُ الخبرُ لمبتدأٍ واحدٍ لأنَّهُ كالنعتِ، فيكونُ اثنينِ فصاعدًا **نحوُ** قولِهِ تعالى

---

(١) ج: العمران.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ج: يكون فاعلاً كالأول.

(٤) ب: وأن كان يكون.

(٥) سقطت من ج.

(٦) في الأصل: الاحتمال.

﴿وَهُوَ الغَفُورُ الوَدُودُ﴾[1] الآية.

تنبيهٌ: قالَ المصنفُ في شرحِهِ[2]: «أجمعوا على التعددِ في نحو «زيدٌ شاعرٌ وكاتبٌ»[3] وفي نحو «الزيدان شاعرٌ وكاتبٌ» وفي نحو «الزيدان شاعرٌ وكاتبٌ» وفي نحو «الرُّمَّانُ حُلْوٌ حَامِضٌ». وذلك كُلُّهُ لا تعدُّدَ فيه في الحقيقةِ. أَمَّا الأولُ فلأنَّ الأوَّلَ خبرٌ والثاني معطوفٌ عليه، وأما الثاني فلأن كلَّ واحدٍ من الشخصين مُخْبَرٌ عَنْهُ بخبرٍ واحدٍ، وأَمَّا الثالثُ فلأن الخبرين في معنى الخبر الواحد، إذ المعنى: هذا مزٌّ» انتهى.

والأصلُ أَنْ يتأخَّرَ الخبرُ عن المبتدأ كما مر، **وقد يتقدمُ** على المبتدأ، إما جوازًا، **نحو**: «**في الدار زيد**» إذ يجوزُ أن يُقالَ: «زيدٌ في الدار»، **وَ** إِمَّا وجوبًا نحو «**أين زيدٌ؟**»، إذ لا يجوزُ أنْ يُقالَ: «زيد أين»؛ لأن «أين» اسمُ استفهامٍ، والاستفهامُ له صدرُ الكلام.

تنبيه: في تمثيلِه لتقدمِ الخبرِ بالمثالين[4] مسامحةٌ[5]، لأنَّ الخبرَ في الحقيقةِ مُتَعَلَّقُ الظرفِ،

---

(١) من الآية ١٤ من سورة البروج.

(٢) في شرح المصنف ص ١٧٠، ١٧١ من نشرة الشيخ محمد محي الدين خلاف ما ذكر الشارح هنا، إذ نصه: «وأجمعوا على عدم التعدد في مثل «زيد شاعر وكاتب»، وفي نحو «الزيدان شاعر وكاتب»، وفي نحو «هذا حلو حامض»، لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة، أما الأول..... إلى آخره». والرضي في شرح الكافية ١/١٠٠، ١٠١ يرى أن الأول والثالث من قبيل تعدد الخبر. وانظر المقتضب ٤/٣٠٨، وشرح المفصل ١/٩٩.

(٣) ج: زيد شاعر كاتب.

(٤) ج: في المثالين.

(٥) المسامحة في تمثيله بالمثال الأول دون الثاني.

والجارِّ والمجرورِ، لاهُمَا.

والأصلُ أن يكونَ المبتدأُ والخبرُ مذكورين، كما مَرَّ، **وقد يُحذفُ** -لقرينةٍ- **كلٌّ من المبتدأ والخبر** انفرادا **نحو** قوله تعالى «**سلام قوم منكرون**»[(١)]، فـ «سلام» مبتدأ حُذِفَ خبرُه، **أي عليكم**، و «قوم» خبرٌ حُذِفَ مبتدؤه، أي **أنتم**[(٢)]، وحَذْفُ كلٍّ منهما اجتماعًا نحوُ «نَعَمْ» جوابًا لمن قال: «هل زيدٌ قائمٌ؟»، أي «نَعَمْ زيدٌ قائمٌ».

ويَجِبُ حذفُ الخبرِ في أربعِ صُوَرٍ: الأولى والثانيةُ ما ذكرَهُ المصنفُ بقوله: **قَبْلَ جوابي «لولا»** وهي كما حرَّرَه المصنفُ وغيرُه[(٣)] حرفُ امتناعٍ لوجودٍ. وقد أوضحتُ معنى هذه العبارة في شرحِ القواعد[(٤)]. أي قَبْلَ جوابِ «لَوْلَا»، **وجوابِ القسمِ الصريحِ** في القسمِ بألَّا يحتملَ غيرَه كـ «ايمنُ ا للهِ»، و «لعمرُ ا للهِ».

وخرج بالصريحِ غيرُه، فيجوزُ إثباتُ الخبرِ مَعَهُ نحوُ: «عهدُ ا للهِ قسمي لأفعلنَّ كذا».

والثالثةُ: ماذكره بقوله: **و قبلَ الحالِ الممتنعِ كونُهَا خبرًا** لمبتدأ هذا الخبرِ المحذوفِ نظرًا[(٥)] إلى المعنى. وضابطُ هذه الصورة أن يكونَ المبتدأُ مصدرًا عاملًا في اسمٍ مُفَسِّرٍ لضميرٍ هو صاحبُ الحالِ، أو مضافًا إلى المصدرِ المذكورِ أَوْ إلى المؤَوَّلِ بالمصدرِ.

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة الذاريات.

(٢) انظر توجيه أستاذنا الدكتور رياض الخوام سبب تقدير المحذوف مبتدأ، لا خبرا، في إعراب الشواهد ص ١٠٨.

(٣) انظر المغني ٣٥٩، الإعراب عن قواعد الإعراب ٧٦، الارتشاف ٢/٥٧٦.

(٤) انظر ما مضى في الدراسة ص١٨.

(٥) ب: نظر.

وخرجَ بالقيدِ المذكورِ نحوُ «ضربي زيدًا شديدٌ»[١] فلا يَجِبُ فيه حذفُ الخبرِ، بل لا يجوزُ، ويتعينُ رفعُ «شديد» في المثال على الخبرية. و «حُكْمُكَ مُسَمَّطًا»[٢] شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

والرابعةُ: ماذكره بقوله: **وبعدَ واوِ المصاحَبَةِ الصريحةِ** فيها بألَّا يَحْتَمِلَ غيرَها وإنما وَجَبَ حذفُ الخبر في جميع هذه الصور لقيام القرينه الدالة عليه، وسدَّ غيره مَسَدَّهُ، وهو الجوابُ في الأولين والحالُ والمعطوفُ[٣] في الآخرين. وخرج بالصريحة الواوُ غير الصريحة في المصاحبة، فلا يجبُ حذفُ الخبرِ معها كما إذا قلتَ «زيدٌ وعمرٌو» وأردتَ[٤] الإخبارَ باقترانهما وقامتِ القرينةُ على ذلك، فيجوزُ الإثباتُ والحذفُ.

ولما بَيَّنَ الصورَ الأربعَ أخذَ في ذكرِ أمثلتها نشرًا على طِبْقِ اللَّفِّ، (فقالَ)[٥] **نحوُ ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾**[٦]، وَ «**لَعَمْرُكَ** -بفتح العين،أي لحياتك- **لأفْعَلَنَّ كذا**»، **و** «**ضَرْبي زيدًا قائما**»، ومثلُه: أكثرُ شُربي السويقَ ملتوتًا، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا»، **و** «**كلُّ رجلٍ وضيعتُه**»، بالضاد المعجمة والمثناةِ التحتيةِ وهي العَقَارُ

---

(١) ب: شديدا.

(٢) مجمع الأمثال ٢١٢/١، والرواية فيه بالرفع، ويُروى أيضا: «خُذْ حُكْمَكَ مُسَمَّطًا». وانظر أيضا: شرح عمدة الحافظ ١٧٨، تهذيب اللغة للأزهري «سمط».

(٣) ج: والحال المعطوف.

(٤) ب: أوردت.

(٥) سقطت من ص.

(٦) من الآية ٣١ من سورة سبأ.

وَكَنَى بِهَا هُنا عن الصَّنْعَةِ، قالَهُ[١] الرضيُّ[٢]. فالتقديرُ في الأوَّلِ: لولا أنتم موجودون، ولا اعتراضَ على المصنف في التمثيل بهذه الآية بأنَّ حذفَ / الخبرِ فيها جائزٌ لا واجبٌ، وإنما يتجهُ لو كان المصنفُ جاريًا في المتن على أَنَّ الخبر بعدها قد يكونُ جائزَ الحذفِ، كما عليه جماعةٌ، وهو ممنوعٌ، لجوازِ أَنْ يكون رأيُه وجوبَ الحذفِ بعدها مطلقًا، كما عليه الجماهير، واقتضاه ظاهرُ المتن كما ترى، فلا يَرِدُ عليه ذلك[٣]. وفي الثاني: لَعَمْرُك قسمي، وفي الثالث: ضربي زيدًا حاصلٌ إِذْ كان قائمًا، إن أردتَ الماضي، وإذا كانَ قائمًا إذا[٤] أردتَ الاستقبالَ، وفي الرابع: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ مقرونان، كَذَا قَدَّرَ المصنفُ الخبَرَ في الشرح[٥]. وفي شرح المفتاح للمحقق التفتازاني: «التقديرُ عند المحققين: كلُّ رجلٍ مقرونٌ [٢٥]

---

(١) ب: قال.

(٢) شرح الكافية ١/١٠٧.

(٣) مذهب الجمهور وجوب الحذف مطلقا كما ذكر الشارح وقيده الرماني وابن الشجري وابن مالك بما إذا كان الخبر كونا مطلقا، فلو أُريد كون بعينه لا دليل عليه، لم يجز، وإن دل عليه دليل جاز، وقال جماعة إن الخبرَ بعد «لولا» غيرُ مقدر، وأنه الجواب، وذهب الفراء إلى أن ما بعد لولا ليس مبتدأ، بل مرفوع بها؛ لاستغنائه بها كما يرتفع الفاعل بعد الفعل، ويرى الكسائي أنه مرفوع بفعل بعد «لولا» مقدر، والتقدير: لولا وجد زيد مثلا، وقال آخرون إن لولا نابت مناب فعل، والتقدير: لو لم يوجد، أو نحوه. وقول الشارح «بأن حذف الخبر فيها جائز» هو على تقديره كونا خاصا مدلولا عليه، تقديره «أغويتمونا»، أو نحوه. انظر الكتاب ٢/١٢٩، وشرح التسهيل ١/٢٧٥، ٢٧٦، شرح المفصل ١/٩٥-٩٦، شرح ابن جمعة ٢/٨٤٤، وشرح الكافية للرضي ١/١٠٣، ١٠٤، الجنى الداني ٥٩٩-٦٠٢ الارتشاف ٢/٣١، ٥٧٦-٥٧٨، المغني ٣٥٩-٣٦١، والهمع ٢/٤٠-٤٣.

(٤) ب: إن.

(٥) شرح المصنف ١٧٥.

هو وضيعتُه، عَطْفٌ على الضميرِ في الخبر، لا على المبتدأ، ليكونَ من تتمته، فلا يَقَعُ مَوقِعَ الخبرِ»[١] انتهى.

(١) شرح المفتاح للتفتازاني ٨٢.

[النواسخ]

بابٌ في بيان النواسخ:

النواسخُ(١) هو اسمٌ للعوامل الرافعة لحكم المبتدأ والخبر، فلا حاجةَ لقوله: **لحكم المبتدأ والخبر**. وظاهرُ أَنَّ حكمَ(٢) المبتدأ الرفعُ بالابتداء وحكمَ الخبرِ الرفعُ بالمبتدأ.

ثلاثةُ أنواعٍ بدليل الاستقراءِ، **أحدُها**، أي أحدُ هذه الأنواع الثلاثة، الأفعالُ الناقصةُ،وهي ثلاثةَ عشرَ فِعْلًا.

كان، وهي لثبوت خبرها لاسمها ماضيًا مع الانقطاعِ، وقد تكونُ للاستمرارِ.

وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وهُنَّ(٣) لثبوتِ أخبارِهِنَّ لأسمائِهِنَّ مساءً، وصباحًا، وضُحًى، ونهارًا، وليلًا.

وصار وهي للتحول والانتقال.

وليس وهي لنفي خبرها عن اسمها حالًا، وقد تكونُ مع القرينة لنفيهِ ماضِيًا أو مستقبَلًا.

وهذه(٤) الأفعالُ الثمانية تَعْمَلُ بلا شرطٍ.

---

(١) ج: والنواسخ وهو اسم.

(٢) انظر ما سبق ص ١١٩.

(٣) ص: وهذه.

(٤) ج: فهذه الأفعال.

نحو «كان زيدٌ قائمًا»، و﴿كان اللهُ غفورًا رحيمًا﴾[١]، و «أمسى زيدٌ منطلقًا»[٢]، و «أصبحَ عمرٌو مسافرًا»، و «أضحى بكرٌ قائمًا»، و «ظلَّ بِشْرٌ صائمًا»، و «باتَ عامرٌ ساهرًا»، و «صارَ الجاهلُ عالمًا»، و «صار الطينُ خزفًا»، و «ليس زيدٌ قائمًا، أي الآنَ، وليس زيدٌ قائمًا أمسِ أو غدًا».

وما زال وما انفك وما فتئ بكسر التاء مهموزا وقد[٣] تُضَمُّ و[٤] تفتَحُ. **وما برح**.

وهذه الثلاثةُ بمعنى «زال» إجماعًا.

تنبيه: شرطُ عملِ هذه الأربعةِ أن تكونَ منفيةً حقيقةً أو حكمًا، كما أشارَ لذلك المصنفُ بإيرادها مع «ما» النافية التي هي أصلُ أدواتِ النفي.

وهُنَّ لاستمرار ثبوتِ أخبارهِنَّ لأسمائهنَّ، نحوُ: «ما زال زيدٌ عالمًا»، و «ما انفكَّ عمرٌو جاهلًا»، و «ما فتِئَ بشرٌ غنيًّا»، و «(ما)[٥] بَرِحَ بكرٌ مقيمًا».

وما دام، ولا[٦] تعمل هذه إلا بشرطِ أن تكونَ بعد «ما» المصدريةِ الظرفية، كما أشار لذلك المصنف بإيرادها معها، وهي لتوقيتِ أَمْرٍ بمدةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لاسْمِهَا نحوُ «أَحْسِنْ ما دُمْتَ قَادِرًا».

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة النساء.

(٢) ج: وأمسى زيد قائماً.

(٣) انظر القاموس المحيط «فتأ»، والهمع ٦٧/٢.

(٤) ب، ج: أو تفتح.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ج: وما دام لا تعمل.

وسميت «ما» هذه مصدريةً لتأولها مع صلتها بمصدر وهو الدوام، وظرفيةً لنيابتها (معها)[١] عن الظرف وهو المدةُ، والتقدير هنا «مُدَّةَ دوامِكَ قادرًا».

فيرفعن، أي كان وأخواتُها، **المبتدأَ** أي ما كان مبتدأً **اسمًا لَهُنَّ**، **ويَنْصِبْنَ خَبَرَهُ**[٢] أي ما كان خبرًا له **خبرًا لهن**.

ونَصْبُ «اسما» و «خبرا» على الحاليةِ،وقد يُجْعَلُ نصبُهُمَا[٣] على المفعوليةِ لـ «يرفعن» و «ينصبن» على تضمينهِمَا معنى: يَجْعَلْنَ.

نحوُ قوله تعالى ﴿**وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا**﴾[٤]، اقتصرَ على مثالٍ واحدٍ اختصارًا وجَعَلَهُ لـ «كان» لأنَّها أُمُّ الباب.

تنبيهٌ: يقعُ في بعضِ النسخِ «كانَ ربُّكَ قَديرًا» بإسقاطِ الواوِ، وهو جائزٌ، كما قالَهُ غيرُ واحدٍ من الأئمة[٥].

تنبيه: لا يَرِدُ على ما قالَهُ المصنفُ إهمالُ ليس[٦] في لغةِ تميمٍ في مثلِ «ليسَ الطيبُ إلا

---

(١) سقطت من ج.

(٢) ج: وينصبن الخبر.

(٣) ج: نصبهن.

(٤) من الآية ٥٤ من سورة الفرقان.

(٥) حقق الأستاذ عبد السلام هارون أن الشافعي قد جرى في الرسالة على استعمال ذلك الحذف، وكذلك فعل الجاحظ في الحيوان، ومقاتل في الأشباه والنظائر في أكثر من اثني عشر موضعا، بل وقع ذلك أيضا في صحيح البخاري. انظر تحقيق النصوص ونشرها ٥١-٥٢.

(٦) ص، ب: ما.

المسكُ»[١]، لأن ذلك شاذٌ.

والأصلُ تأخُّرُ الخبرِ عن هذه الأفعال وأسمائها[٢]، كَمَا مَرَّ، **وقَـدْ يَتَوَسَّـطُ الخَـبرُ**، أي يقعُ بينها وبين أسمائها[٣] بِقِلَّةٍ، **نحوُ** قوله:

سلي إنْ جَهِلتِ الناسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ **فَلَيْسَ سَوَاءً عالمٌ وجَهُولُ**[٤]

وفي التمثيل بهذا -وهو شاهدٌ من كلامِ العربِ- إشارةٌ لردِّ ما عليه ابنُ دُرُسْتُوَيْهِ[٥] من منعِ التوسُّطِ / في خبر «ليس»[٦]. [٢٦]

وقد يتقدَّمُ، أي الخبرُ، على نفس هذه الأفعال **إلّا خبرَ «ليسَ» وخبر «دامَ»**، فلا يتقدَّمُ عليهما[٧]، لا يُقال «قائمًا ليس زيدٌ». ولا «اجلسْ قائمًا ما دامَ زيدٌ» ولا «اجلسْ ما قائمًا دامَ زيدٌ».

أما الأوَّلُ فلأنَّ «ليس» فِعْلٌ جامدٌ، والثاني فلأنَّ «دام» كذلك،أو لأنَّهُ يلزَمُ عليه إمَّا

---

(١) انظر الكتاب ١/١٤٧، إعراب القرآن للزجاج ٢/٥٧٥، مجالس العلماء ٣.

(٢) ج: وأسمائهن.

(٣) ج: بينهما وبين

(٤) من الطويل للسموأل. انظر ديوانه، شرح عمدة الحافظ ٢٠٤، شرح الأشموني ١/٢٣٢، الخزانة ١٠/٣٣١.

(٥) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفسوي. قرأ على المبرد، له تفسيره لكتاب الجرمي، وكتاب الإرشاد في النحو، وكتاب تصحيح الفصيح، وكتاب الهجاء. ولد سنة ٢٥٨ هـ وتوفي عام ٣٤٧. انظر: طبقات النحويين واللغويين ١١٦، البغية ٢/٣٦.

(٦) انظر تخليص الشواهد ٢٣٦-٢٣٧، الهمع ٢/٨٧-٨٩.

(٧) ج: عليها.

تقدُّمُ معمولِ الصلةِ على الموصولِ أو الفصلُ بين الموصولِ الحرفيِّ وصلتِهِ، وكلاهُما ممتنعٌ.

وتختصُّ الخمسةُ الأُوَلُ وهي: كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلَّ.

تنبيه: التعبيرُ عن الجميع بلفظِ الأُوَلِ مع أن الأَوَّلَ هو «كانَ» فقطْ،كمـا تـرى،مبنيٌّ على التغليب.

بمرادفةِ «صـارَ»، أي موافقتِهَا في المعنـى نحـو ﴿وَكُنْتُـمْ أزواجًـا ثلاثـةً﴾[1]، ﴿فأصبحتُمْ بنعمتِهِ إخوانًا﴾[2]، ﴿ظَلَّ وجهُهُ مُسْوَدًّا﴾[3]،

أَمْسَتْ خَلَاءً[4] ....

.... أَضْحَوا كَأَنَّهمْ وَرَقٌ[5] .. ..

تنبيه: قضيةُ كلامِ المصنفِ أنَّ «باتَ» لا تأتي بمعنى «صارَ»، وهو المشـهورُ، وَذَهَـبَ

---

(١) الآية ٧ من سورة الواقعة.

(٢) من الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النحل.

(٤) من بيت من البسيط، للنابغة الذبياني، والبيت بتمامه:

أَمْسَتْ خَلاءً وأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا ... أَخْنَى عَلَيْهَا الذي أَخْنَى على لُبَدِ

انظر ديوانه، ورواية الديـوان: أضحَـتْ خـلاء وأضحـى..... وانظر شـرح عيـون الإعـراب ١٠٢، الارتشاف ٧٨/٢، شرح بانت سعاد ١٦٨.

(٥) من بيت من الخفيف، لعدي بن زيد، وهو في ديوانه، والبيت كاملا:

ثُمَّ أضحَوا كأنهم وَرَقٌ جـَ ... ـفَّ فَأَلْوَتْ بِهِ الصَّبَا والدَّبُورُ

انظر الإيضاح في شرح المفصل ٨٢/٢، شرح الكافية الشافية ٣٩٥/١.

بعضهم إلى أنها تأتي لذلك، وجرى عليه ابنُ مالك[1] في شرح التسهيل، قال: «وأقوى ما يُستَدَلُّ بهِ عليه قولُه:

أُخَيَّ كُلَّمَا ذُكِرَتْ كُلَيْبٌ   أَبِيتُ كَأَنَّنِي أُطْوَى بِجَبْلِ[2]

لأن «كلما» لعموم الأوقات، وباتَ إذا كانت على بابها تختصُّ بالليل). انتهى، وفيه بحثٌ.

ويختَصُّ غيرُ ليس وفتئ وزال وهو العشرةُ الباقيةُ **بجواز التمام.**

ولما اختلفُوا في حقيقةِ التمام، وكان المُخْتَارُ خلافَ ما عليه جمهورُالبصريين من أَنَّـهُ

---

(١) الذي ذهب إلى هذا هو الزمخشري، وعبارة ابن مالك في شرح التسهيل ظاهرها أنه لا يوافقه، إذ نصها: «وزعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى صار،وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء.
وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم «فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده»، ولا حاجة إلى ذلك؛ لإمكان حمل «بات» على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا، كما أن «ظل» غير المرادفة لصار لثبوت مضمون الجملة نهارا، كما قال الشاعر:

أظلُّ أرعى وأبيتُ أطحَنُ   الموتُ من بعضِ الحياةِ أَهْوَنُ

ومن أصلح ما يتمسك به جاعل «بات» بمعنى صار قول الشاعر:

أَجِنِّي كلما ذُكِرَتْ كليبٌ   أَبِيتُ كأنَّني أُطْوَى بجَمْرِ

لأن «كلما» تدل على عموم الأوقات، و «أبيت» إذا كانت على أصلها مختصة بالليل».
شرح التسهيل ٣٤٦/١، ٣٤٧.، وقال في شرح الكافية الشافية ٣٩٤/١:وزعم الزمخشري أن «بات» ترد أيضا بمعنى «صار»، ولا حجة له على ذلك، ولا لمن وافقه.

(٢) من الوافر لعموبن قيس المخزومي، وروايته في أكثر المصادر «أجني» بدل (أخي) و «أكوى» بدل «أطوى»، و «بجمر» بدل «بجبل»، ووافق الشارح في هذه الرواية الدلائي في نتائج التحصيل ١١٧٢/٣ وانظر شرح التسهيل ٣٤٦/١، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٨٠١/٢.

عبارةٌ عن الدلالةِ على الحدثِ، لأنَّ الصحيح أَنَّ أفعالَ هذا البـاب كلَّهـا دالـةٌ[(١)] عليـه إلا «ليس»، فَسَّرَهُ المصنفُ بذلك فقـال **أي الاستغناءِ**، أي بـالمرفوعِ، **عـنِ الخـبرِ**، وإن وُجِدَ الافتقارُ إلى منصوبٍ ،كما في الفعل المتعدي، وبذلك ظَهَرَ أولويـةُ مـا عَـبَّرَ بـهِ على قول بعضهم: عن المنصوب[(٢)]، وإن كان المرادُ به الخبرَ.

تنبيهٌ: إذا تَمَّتْ هذه الأفعالُ كـ«كانَ»[(٣)]: بمعنى ثَبَتَ، وثبوتُ كلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ»، و «أمسى وأصبح وأضحى: بمعنى نـزل»[(٤)]، و «صـارَ: بمعنـى رَجَـعَ أو ضَـمَّ أو قَطَعَ»، و «بَرِحَ: بمعنى ذَهَبَ أو ظَهَرَ»، و «دام: بمعنى بَقِيَ أَوْ سَكَنَ» كذا في التسهيلِ[(٥)].

---

(١) فسر النقصَ في الأفعال الناقصة بأنه عدمُ الدلالة على الحدث جماعةٌ منهم الفارسـيُّ وابـنُ جـني وابـنُ برهان والجرجاني والسهيلي والشلوبين وابـن الحـاج، ونُسـب إلى ظـاهر قـول سـيبويه والمـبرد، وردَّ عليهم ابنُ مالك في شرح التسهيل، وذكر عشرةَ أوجهٍ لبطلان دعواهم، وممـن يـرى أنهـا دالـةٌ على الحدث ابنُ عصفور وابن هشام وابن عقيل والسيوطي وغـيرهم. انظـر المسـائل البصريـات ٩١٣/٢، شـرح المقدمـة المحسبة ٢٨٩/٢، ٣٤٩-٣٥٠، المقتصـد ٣٩٨/١، شـرح التسـهيل ٣٣٨/١-٣٤٠، شرح ابن الناظم ١٣٧، شرح ابن جمعة ٨٥٧/٢-٨٥٨، ٨٦٣ التوطئـة ٢١٠، نتـائج الفكـر ١٣١، شرح الكافية ٢١٢/٢، البسيط ٦٦٤/٢-٦٦٨، شرح الجمل ٣٨٥/١ الارتشـاف ٧٥/٢، المسـاعد ٢٥٢/١، شرح تحفة الطلاب ١٤٧/١-١٤٨، الهمع ٢٨/١، ٧٤/٢، المغني ٥٧٠، ٧٤٤.

(٢) عاد المصنف وعبر بهذا القول أي عن المنصوب في الشرح ١٨٩.

(٣) سقطت من ب.

(٤) تأتي «بات» بمعنى نزل ليـلا، وسـقطت «بـات»، فيحتَمِـلُ أن يكـونَ في النـص نقـصٌ. أمـا «أمسـى وأصبح وأضحى» فإنها تامةً بمعنى الدخول في المساء والصباح والضحى، كما في التسـهيل، لا بمعنـى نزل.

(٥) شرح التسهيل ٣٤١/١-٣٤٣.

نحو قوله تعالى ﴿**وإن كانَ ذو عُسْـرَة**﴾[١] ﴿**حين تُمْسُونَ وحين تُصْبِحُون**﴾[٢]، ﴿**مادامتِ السموات والأرضُ**﴾[٣]، أي: وإنْ حَضَرَ ذو عُسْـرَة، وحين تدخلون في المساء والصباح، وما بقيت.

تنبيه: قضيةُ كلام المصنف أن «فتئ» لا تأتي تامةً، وبه صرَّحَ غيرُه، لكنْ أثبتَهُ بعضُ الأئمةِ، وهو المختارُ[٤]، كما بَيَّنْتُهُ في الحاشية.

و تختص «**كانَ**»، بهذه الصيغةِ، كما هو ظاهرُ اللفظِ، **بجوازِ زيادَتِهَا** فلا يكونُ لها حينئذٍ مرفوعٌ ولا منصوبٌ، بخلافِ بقيةِ أخواتِهَا فلا تُزادُ، و «ما أصبَحَ أبْرَدَهَا وَمَا أمْسَى أدفَأَهَا»[٥] شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

---

(١) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١٧ من سورة الروم.

(٣) من الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٤) لم يَقُلْ بتمام «فتِئَ» بكسرِ التاء إلا الصغاني في نوادر الإعراب، واكثرُهم ينكره. أما «فَتَأَ» بفتحها فنقلَ ابنُ مالك عن الفراء قولَهم: فتأتَهُ عن الأمر، أي كسرتُهُ، والنارَ: أطفأتُها ووهَّمَهُ أبو حيان، وقالَ إنه عنى «فثأ» بالثاء، كما في الصحاح والمحكم، فصحف.

انظر: شرح الجمل ٤١٧/١، أسرار العربية ١٣٧، شرح التسهيل ٣٤٣/١، شرح الكافية الشافية ٤٠٨/١، شرح الألفية لابن الناظم ١٣٧، الارتشاف ٨٠/٢، التذييل والتكميل ٩٣٦/٢، الهمع ٨٢/٢، ٨٣، نتائج التحصيل ١١٥٧/٣، ١١٦١، القاموس المحيط «فتأ».

(٥) أجاز الكوفيون زيادة «أصبح»، و «أمسى» في التعجب، وهذا القول المأثور شاهدهم على هذا، وهو حكاية للأخفش عن العرب. ونقل عن الفراء إجازة زيادة سائر أفعال هذا الباب.

انظر: شرح التسهيل ٣٦٢/١، شرح الكافية الشافية ٤١٤/١، شرح الجمل ٤١٥/١، المقرب ٩٢/١، شرح الكافية للرضي ٢٩٥/٢، البسيط ٧٥٤/٢، الارتشاف ٩٦/٢، الهمع ١٠٠/٢، نتائج

وبخلاف ما إذا كانتْ بصيغةِ الأمْرِ أوِ[١] المضارعِ[٢]، فلا تُزادُ أيضًا، و:

أَنْتَ تكونُ ماجِدٌ[٣] ....

ضرورةٌ.

حالَ كونها **متوسطةً**، أي واقعةً بين شيئين (**نحوُ**)[٤] «**ما كانَ أَحْسَنَ زيدًا**» فـ «ما» نكرةٌ تامةٌ، سَوَّغَ الابتداءَ بها إفادةُ معنى التعجب، و «كان» زائدةٌ، و «أحسن» فعلٌ ماض، وفاعلُه ضميرٌ مستَتِرٌ (فيه)[٥] وجوبًا تقديرُه هُوَ راجعٌ إلى «ما»، و «زيدًا» مفعولُه[٦]، والجملةُ خبرُ «ما»، والرابطُ الضميرُ.

تنبيهان: الأوَّلُ: قد يُطْلَقُ الزائدُ على الداخلِ بين شيئينِ متطالبينِ وَإِنْ فاتَ بحذفِهِ معنًى، كما فيما نحن فيه، فَإِنَّ «كانَ» ها هُنا محكومٌ بزيادتها -كما تقرَّرَ- مع فواتِ

= التحصيل ٣/١٢١٣-١٢١٤، وشرح ابن جمعة ٢/٨٧١.

(١) ج: الأمر والمضارع.

(٢) نُقِلَ عن الفراءِ وابنِ كيسان جوازُ زيادتها بصيغةِ المضارعِ. انظر الهمع ٢/٩٩، ابن كيسان النحوي ١٩٩،٢٠٠.

(٣) من بيت من الرجز، لفاطمةَ بنتِ أسد، ترقِّصُ به ابنَهَا عقيلَ بن أبي طالب، والبيتُ والذي يليه:

أنتَ تكونُ ماجدٌ نَبِيلُ
إِذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

انظر شرح ابن الناظم ١٤٠، تخليص الشواهد ٢٥٢، الخزانة ٩/٢٢٥-٢٢٦.

(٤) سقطت من ب.

(٥) عن ج.

(٦) ج: مفعول له.

معنى المضيِّ بحذفها، ذكرَهُ المصنفُ في المغني[(١)].

الثاني: قضيةُ إطلاقِ المصنفِ جوازُ زيادتها بين الجارِّ والمجرورِ، والمنقولُ خلافُهُ، و:

.... على كانَ المسومةِ[(٢)] (العرابِ)[(٣)]

ضرورةٌ.

و تختصُّ أيضًا بجوازِ **حـذفِ نـونِ / مضارِعِهَـا**، أي كلمـةِ «كـان»، **المجزومِ** [٢٧

وَصْلًا، أي وقتَ وصلٍ،أو حالَ كونِكَ واصِلًا بها وَصْلًا، **إن لم يَلْقَهَا**[(٤)]، أي نُونَهَـا،

حرفٌ **ساكنٌ**[(٥)]، **ولا ضميرُ نصبٍ مُتَّصِلٌ** نحوُ ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[(٦)].

فلا تُحْذَفُ النونُ من «كانَ» و «كُنْ» لعدمِ المضارعةِ، ولا من نحـو «يكـونُ» و «لَـنْ

---

(١) المغني ٣٢٢، وانظر شرح التصريح ٨/٢، الأشباه والنظائر ٤٥٣/١ وما بعدها.

(٢) عجز بيت من الوافر، لا يعرف له قائل، وصدره:

سراةَ بني أبي بَكْرٍ تَسَامَوا

ويروى «المطهمـة» بـدل «المسـومة»، و «الصـلاب» بـدل «العـراب»، كمـا يـروى «جيـاد» مكـان «سراة»، و «تسامى» مكان «تساموا».

انظر: اللمع ٨٩، المقتصد ٤٠٢/١، الفصول الخمسون ١٨٢.

(٣) عن ج.

(٤) ص، ج: يلحقها، وفي ب: يقلها، وما أثبته في المتن من نشرة الشيخ محي الدين.

(٥) اشتراط عدم ملاقاة ساكنٍ هُوَ مذهبُ سيبويهِ، وعَكْسُه مذهبُ يونس، واختارَ الأوَّلَ المصنفُ وتابعـه الشارح هنا، واختار ابنُ مالك الثاني. انظر شرح التسهيل ٣٦٦/١، شرح ابن الناظم ١٤٣، المساعد ٢٧٥/١،٢٧٦، الجامع ٥٥، تخليص الشواهد ٢٦٧، ٢٦٨، الارتشـاف ١٠١/٢، الهمـع ١٠٧/٢-١٠٨.

(٦) من الآية ٢٠ من سورة مريم.

يكونَ»»، لعدم الجزم، ولا من نحو «لم يَكُنْ» من غيرِ شيءٍ بَعْـدَهُ؛ لعـدمِ الوصـلِ، ولا مـن نحوِ «لم يَكُنِ الغلامُ كذا»؛ لملاقاةِ الساكنِ، ونحوُ:

فَإِنْ لَمْ تَكُ المرآةُ[1] ....

ضرورةٌ، ولا في نحو «إِنْ يكُنْهُ» لملاقاةِ ضميرِ النصبِ المتصلِ.

تنبيه: لا يَرِدُ على مفهومِ كلامِ المصنفِ حـذفُ النـون مـن مضـارعِ «كـانَ» التامـةِ بالشروطِ المذكورةِ، لأنهُ قليلٌ[2].

و تختصُّ أيضًا بجوازِ **حذفِهَا** حالَ كونِها **وحدَها**، أي منفردةً عن الاسمِ والخـبرِ، وحَالَ كونِها **مُعَوَّضًا عَنْهَا** «**ما**» الزائدةُ، وظاهرُ أنَّ هذه الحالَ مُقَـدَّرَةٌ، **في (مثـل)**[3] قول العباس بن مرداس[4]، رضي الله تعالى عنه:

أبا خُراشةَ **أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ** فَإِنَّ قَوْمِيَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ[5]

---

(١) من بيت من الطويل، لأبي صخر الأسدي، وقيل للخنجر بن صخر، والبيت بتمامه:
فإن لم تك المرآة أبدتْ وسامةً فَقَدْ أبدتِ المرآةُ جبهةَ ضَيْغَمِ.
انظر: شرح التسهيل ٣٦٧، شواهد التوضيح ١٧٦.

(٢) انظر الارتشاف ٢/١٠١، وانظر للمصنف: تخليص الشواهد ٢٦٧.

(٣) سقطت من ب.

(٤) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي أبو الهيثم، ويقال أبو الفضل، أسلم قبل الفتح وروَى عن النبي صلى الله عليه وسلم، أمُّهُ الخنساءُ الشاعرةُ المشهورةُ، تُوفي في خلافة عثمان رضي الله عنهمـا. انظـر تهذيب التهذيب ٥/١١٤.

(٥) من البسيط، وهو من شواهد سيبويه. الكتاب ١/٢٩٣، الإنصاف ١/٧١.

من كلِّ ما حُذِفَتْ فيه «كانَ» (بعد)[١] «أَنِ» المصدريةِ وأُريدَ فيه تعليلُ فِعْلٍ بِفِعْلٍ، والأصلُ فيما ذُكِرَ: فخرتَ لِأَنْ كُنْتَ ذا نَفَرٍ، تَقَدَّمَتِ اللامُ وما بَعْدَهَا على الفعلِ، للاهتمامِ، أو لقصدِ الاختصاصِ، فصارَ: لِأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتَ، ثُمَّ حُذِفَ الجارُّ اختصارًا، وحَذْفُ حَرْفِ الجرِّ عن «أَنْ» و «أَنَّ»[٢] و «كَيْ» قياسٌ مُطَّرِدٌ، ثُمَّ حُذِفَتْ «كان» لذلك أيضًا، فانفصلَ[٣] الضميرُ فصارَ: أَنْ أَنْتَ، ثُمَّ زِيدتْ «ما» عِوَضًا، فصارَ: أَنْ مَا (أَنْتَ)[٤]، ثُمَّ أُدْغِمَتِ النونُ في الميمِ للتقاربِ، فصار: أَمَّا أَنْتَ.

تنبيه: لا ينافي حكمَ المصنفِ بأنَّ حذفَ «كان» ها هنا جائزٌ على ما هو ظاهرُ المتن تصريحُهُ -كغيرِهِ- في غيرِ هذا الكتاب[٥] بأنَّهُ واجبٌ، لأنَّ الجوازَ كما يأتي بمعنى عدم الامتناعِ والوجوب، كما هو المشهور، يأتي أيضًا بمعنى عدمِ الامتناعِ فَيُجَامِعُ الوجوبَ كما في قولهم: يجوزُ صرفُ غيرِ المنصرفِ للضرورةِ أو التناسبِ[٦]. والقرينةُ على أنَّهُ أرادَ بالجوازِ هَا هُنا هذا المعنى قولُه: «مُعَوَّضًا عنها ما»، إذْ[٧] لا يجوزُ الجمعُ بين العِوَضِ والمعوَّضِ، كما هو المشهور.

---

(١) سقطت من ب.

(٢) ص، ب: عن أن كان وكي، وفي ج: عن أن وكان وكي.

(٣) ب: فاتصل.

(٤) سقطت من ج.

(٥) انظر: الجامع ٥٥، والشذور ١٨٦، وانظر أيضا الهمع ٢/١٠١-١٠٧.

(٦) ج، ب: للتناسب.

(٧) ص، ب: إذا.

و تختصُّ أيضًا بجوازِ حذفِهَا **مع اسمها** دونَ خَبَرِهَا **في مثلِ** قولهم «النـاسُ مجزيـون بأعمالهم **إنْ خَيْرًا فخيرٌ** وإن شرًّا فَشَرٌّ» [(١)] من كل ما حُذِفَتْ فيه «كان»مع اسمها بعـد «إن» الشرطية، أي: إن كانَ عملُهم خـيرًا فجزاؤهـم خـيرٌ وإنْ كـانَ، أي عملُهـم، شـرًّا فجزاؤهم شَرٌّ .

تنبيه [(٢)]: (كالأفعالِ الناقصةِ في العملِ أفعالُ المقاربةِ نحو «كادَ زيـدٌ يقـومُ») [(٣)]. وقـد اعتذرَ بعضُهم عن المصنف في عدم ذكره لها في هذا الكتاب بقصدِ الاختصار، ولا يخفاك ما فيه.

و قولُه «صلى الله عليه وسلم» : «**الْتَمِسْ ولَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ**» [(٤)] من كـلِّ ما حُذِفَتْ فيه «كانَ» مع اسمِهَا بعد «لو» الشرطيةِ، أيْ: «ولو كانَ، أي الملتمَسُ، خاتَمًا».

---

(١) انظر: المسائل العضديات ١٤٩-١٥٠، الكافية ١١٣.

(٢) هذا التنبيه مقحم في أثناء الكلام.

(٣) ساقط من ب.

(٤) صحيح البخاري «باب النكاح» ١٠/٧، ونصه: «انظر ولو خاتماً من حديد».

[الحروف المشبهة بليس]

و «**ما**» **النافيةُ عند** العربِ **الحجازيين كـ** «**ليس**» في العملِ، حملًا عليها بجامعِ الجُمودِ والنفيِ والدخولِ على الجُمَلِ[١] الاسميةِ، **إنْ تَقَدَّمَ الاسمُ** على الخبرِ، ولو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، كما اقتضاه إطلاقُه وأفصح به في غير هذا الكتاب[٢] كغيره، **ولم يُسبق**، أي الاسم، **بـ** «**إنْ**» بكسر فسكون، **ولا بمعمولِ الخبر** في حال من الأحوال **إلا** حالَ كونه **ظرفًا أو مجرورًا، ولا اقترنَ**[٣] **الخبرُ بـ** «**إلا**» الاستثنائية.

فلا تعملُ في نحو «ما قائمٌ زيدٌ» لتأخُّرِ الاسمِ، و «ما مسيئًا من أعتبَ»[٤] شاذٌّ لا يقاسُ عليه، ولا في نحو «ما إنْ زيدٌ قائمٌ»، لِأَنَّ الاسمَ سُبِقَ بـ «إنْ»، ولا في نحو: «ما زيدٌ إلا قائمٌ»، لأن الخبرَ اقترن بـ «إلا»، (وأما)[٥]:

وما الدهرُ إلا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وما طَالِبُ الحاجاتِ إلا مُعَذَّبَا[٦]

---

(١) ج: الجملة الاسمية.

(٢) انظر المغني ٧٢٤.

(٣) ج: وألا يقترن الخبر.

(٤) روايته في كتاب سيبويه بالرفع، ورُوي بالنصب في لغة حكاها الجرمي، كما يُروَى: «ما أساء من أعتب» فلا شاهد فيه. انظر الكتاب ٥٩/١، المرتجل ١٧٦، المساعد ٢٨٠/١، وانظر أيضا مجمع الأمثال ٢٨٨/٢، وشواهد النحو النثرية ١٣٧.

(٥) سقطت من ب.

(٦) من الطويل، مجهول القائل: انظر المقرب ١٠٣/١، شرح المفصل ٥٧/٨، شرح شواهد المغني =

مُتَأَوَّلٌ[١].

نحوُ قوله تعالى ﴿**ما هذا بشرًا**﴾[٢]، (و)[٣] ﴿ما هُنَّ أمهاتِهِم﴾[٤]، ولم يقَعْ في التنزيل إعمالُ «ما» صريحًا إلا في هذين.

تنبيهاتٌ: الأوَّلُ: محلُّ بطلانِ العملِ بـ «إنْ» إذا كانتْ زائدةً، فلو كانت نافيةً بَقِيَ العملُ بحالِهِ نحوُ / «ما إنْ زيدٌ قائمًا» وإنْ أَوْهَمَ كلامُ المصنفِ خلافَهُ. [٢٨]

الثاني: قضيةُ تعبيرِ المصنفِ بـالمجرورِ أَنَّ معمولَ الخبرِ مُجَرَّدُ المجرورِ، وهُوَ ظاهرٌ لا خفاءَ فيه، فما وَقَعَ لشارِحِهِ[٥] -من زيادةِ قولِ «جارًّا»[٦] و «الواوِ» بينَ «أَوْ»، و

١/٢١٩، ٢٢٠.

(١) كذا، والصواب: فمتأول، وحذف الفاء في مثل هذا يقع في أسلوب العلماء كثيرا. أما التأويلُ الذي أشار إليه الشارحُ فهو ماذكره ابنُ مالك من أَنَّ منجنونا منصوب نصب المصدر الذي يستغنى به عن خبر المبتدأ المقصود حصر خبره، فكأنه قال: وما الدهر إلا يدور بأهله دوران منجنون أي دولاب، ثم حذف الفعل، على حد: تسير، إذا قيل: ما أنت إلا سير البريد، ثم حذف المضاف، وهو «دوران»، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو «منجنون». ثم قال: «وهذا عندي تكلف لا حاجة إليه، فالأولى أن يجعل «منجنونا»، و «معذبا» خبرين لـ «ما» منصوبين بها، إلحاقا بـ «ليس» في نقض النفي، كما ألحقت بها في عدم النقض». شرح التسهيل ١/٣٧٤. وانظر أيضا: الأوضح ١/٢٧٨.

(٢) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٣) عن ج.

(٤) من الآية ٢ من سورة المجادلة.

(٥) انظر شرح الفاكهي ٢/٢٢، وما فيه موافق لما في نشرة الشيخ محي الدين ١٩٧.

(٦) في جميع النسخ: جار.

«مجرورًا»[١] المقتضي ذلك، لكون المعمول مجموعَ الجار والمجرور- ليس في محلِّهِ، فاحذره.

الثالث: قضيةُ كلامِهِ بقاءُ العمل إذا اقترنَ الخبرُ بـ «لَمَّا» نحو «ما زيد لَمَّا هو قائمٌ»، وليس كذلك، كما جَزَمَ به مولانا عصام الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية[٢]، وهو متجه ظاهر.

الرابع: قضيةُ إطلاقه عدمُ اشتراط ألا تتكرر «ما»، فتعملُ في نحو «ما ما زيدٌ قائمًا» وهو مانصَّ عليه ابنُ مالك في شرح التسهيل[٣]، وقال المصنفُ[٤] إنه يشهدُ له السماعُ والقياس، وإن كانَ الجمهورُ على خلافه[٥].

الخامس: قضيةُ كلامِهِ عدمُ اشتراطِ ألا يُبْدَلَ من خبرها موجَبٌ، فتعملُ في نحو «مازيد بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ»، وبه صرَّحَ غيرُ واحدٍ، وإنْ صَرَّحَ بعضُهم بخلافه[٦].

---

(١) ص، ج: أو ومجرور، وفي ب: أو مجرور.

(٢) العصام على الكافية ١٥٦.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٧١.

(٤) شرح المصنف ١١٥، وانظر تخليص الشواهد ٢٧٨-٢٧٩.

(٥) ما ذهب إليه ابن مالك وابن هشام هو مذهب بعض الكوفيين، وجمهور النحويين على خلافه، كما ذكر الشارح. انظر: المسائل البصريات ١/٦٥٥، الارتشاف ٢/١٠٥، الجنى الداني ٣٢٨، ٣٢٩، الهمع ٢/١١٢، ١١٣، نتائج التحصيل ٤/١٢٥١، شرح ابن عقيل ١/٣٠٦.

(٦) صرح المصنف باشتراط ألا يبدل من خبرها موجب في غير هذا الكتاب، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، ويوردون هذا القول برواية الرفع، كما أوردها الشارح، ونُقل عن يونس والشلوبين مخالفتُهما في هذا الشرط، فجوزا النصب. انظر: الكتاب ٢/٣٧٤، شرح الكافية ١/٢٣٧ -٢٣٩، المغني ٧٣١، الجامع ٥٨، الارتشاف ٢/١٠٥، ١٠٦، الهمع ٢/١١٠، نتائج التحصيل ٤/١٢٥١، شرح ابن عقيل ١/٣٠٦-٣٠٧.

السادسُ[(١)]: قضيةُ تعبيرِ المصنف بقوله «عند الحجــازيين»: اختصــاصُ عملهــا عمــلَ «ليس» بلغة أهل الحجــاز، وليـس كذلـك، إذ أهـلُ نجـد وتهامـة كالحجـازيين[(٢)] في هـذا الإعمال، وعبارةُ المصنف في المغــني[(٣)] في الكـلام علـى «مـا» النافيـة: «فـإن دخلـتْ علـى الجملةِ الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عملَ «ليس» بشــروط معروفـة». انتهى. فتأملْ.

السابع: غيرُ هؤلاء من العرب لا يُعملون «ما» المذكورةَ عملَ «ليس» بلْ يهملونهــا، فيقولون «ما زيدٌ قائمٌ»، وهو القياسُ؛ لأنها لا تختصُّ بالاسم، والأَصلُ فيما لا يختصُّ ألا يعملَ.

وكذا، أي مثلُ «ما» النافيةِ في كونها كـ «ليس «في العملِ حملًا عليها لما مر، «**لا**» **النافيةُ**، لكن لا مطلقا، بل **في الشعرِ** خاصةً، وهو كلامٌ موزونٌ قصدًا بوزنٍ عربيٍّ[(٤)]، وقد بسطتُ الكلامَ على هذا الحدِّ في شرح الخزرجية[(٥)].

---

(١) ص، ج: تنبيه.

(٢) يظهر لي والله أعلم أن العرب على اختلاف لغاتهم، حين ينظمون الشعر إنما ينظمونه باللغة الفصحى لغة أهل الحجاز، ولهذا جاء في أشعار غير الحجازيين إعمال ما.

(٣) المغني ٣٩٩.

(٤) انظر: العمدة لابن رشيق ١/١١٩.

(٥) قال السويدي في الحاشية ورقة ١٤٩: «نُقل عن شرحه على الخزرجية أنه قال فيه: قوله: قصدا يخرج ما كان وزنه اتفاقيا كآيات شريفة اتفق جريان الوزن فيها، كما في قوله تعالى ﴿لن تنـالوا الـبر حتـى تنفقوا مما تحبون﴾، وكلمات شريفة ثبت الوزن فيها اتفاقا، كما في قوله صلى الله عليه وسلم: «هل أنت إلا إصبع دميت، وفي سبيل الله قد لقيت» فمثل ذلك لا يسمى شعرا، نعوذ بالله من ذلك».

بشرطِ تنكيرِ معمولَيْها، أي:اسمِها وخبرِها، وأَنْ يتقدمَ الاسمُ على الخبرِ وألا يقترِنَ الخبرُ بإلَّا.

فلا تعملُ في نحو «لا رجلٌ قائمٌ»، لأنَّهُ نثرٌ، ولا في نحو «لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو» لتعريفِ أحدِ معموليها، و:

.... لا الدارُ دارًا ولا الجيرانُ جيرانا(١)

ضرورةٌ نادِرَةٌ. ولا في نحو «لا قائمٌ زيدٌ» لتأخُّرِ الاسمِ عن الخبرِ، ولا في نحوِ «لا رجلٌ إلّا قائمٌ»، لأنَّ الخبرَ (اقترن)(٢) بإلَّا.

تنبيهان: الأولُ: لم يتعرَّضِ المصنفُ هُنَا لاشتراطِ الشرطين الآخرين(٣)، اكتفاءً بالعِلْمِ به من اشتراطِهِما في «ما» لأنَّها أقوى من «لا»، فكانت «لا» أحقَّ بذلك الاشتراط.

الثاني: لا حاجةَ ها هُنا لاشتراطِ ألا يُسْبَقَ الاسمُ بـ «إنْ»؛ لأنَّهُ لا يكونُ.

نحو قوله:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقِيَا ... ولا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا(٤)

---

(١) عجز بيت من البسيط، لجرير، وصدره:

أنكرتُهَا بعدَ أعوامٍ مَضَيْنَ لها

ورواية البيت في الديوان ص ٤٩٠:

حيِّ المنازلَ إذْ لا نبتغي بدلًا ... بالدارِ داراً ولا الجيرانِ جيرانَا

وانظر جواهر الأدب ٢٤٧، الارتشاف ٢/١١٠.

(٢) سقطت من ص.

(٣) ج: الأخيرين.

(٤) من الطويل، لا يعرف قائله. انظر شرح عمدة الحافظ ٢١٦، تخليص الشواهد ٢٩٤، الدرر ١/٩٧.

و كذا «**لاتَ**» بإلحاق التاء المفتوحة بـ «لا» النافية، لتأنيثِ اللفظ أو المبالغةِ[١] في النفي، أو لهما[٢]، فتعملُ أيضًا كـ «ليس» حملًا لها عليها لما مر، **لكنْ** لا مطلقا، بل **في «الحينِ»**، أي في هذا اللفظ خاصة.

ولا يُجْمَعُ بين جُزْأَيْهَا، أي اسمِها وخبرِها، ذِكْرًا ولا حَذْفًا، فيجبُ إثباتُ أحدِهما وحذفُ الآخر.

تنبيه: أضافَ المصنفُ الجزأين إلى كلمةِ «لا» مع أَنَّهُمَا جزآن للجملةِ بَعْدَهَا وليسا جزأين لها، كما هُو ضروريٌّ، لملابستهما لها من حيثُ إنهما معمولان لها، وآثر التعبيرَ (بذلك على التعبير بلفظ معموليها[٣] لِسَبْقِ التعبيرِ بهِ قريبًا، والتفنُّنُ في التعبيرِ)[٤] مِنْ مقاصدِ البلغاءِ.

و الاستعمالُ **الغالبُ حذفُ** الاسمِ **المرفوعِ**، وهو اسمُها، **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿فنادَوا **ولاتَ حينَ مناصٍ**﴾[٥] أي: لاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، أي فِرَارٍ وهَرَبٍ. ومِنْ

---

(١) ب: والمبالغة.

(٢) هذه الأقوال الثلاثة على رأي من يذهب إلى أن «لات» هي «لا» النافية وزيدت التاء فيها، وينسب هذا الرأي للجمهور، وفيها أقوال أخرى، انظر تفصيلها في الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٩/١، شرح الكافية ٢٧١/١، رصف المباني ٣٣٤، ٣٣٥، المغني ٣٣٤ -٣٣٥، الجنى الداني ٤٨٥-٤٨٨، المسائل البصريات ٦٠٥/١، الارتشاف ١١١/٢، شرح ابن جمعة ٨٩٥/٢، الهمع ١٢٠/٢-١٢٢، شرح التصريح ١٩٩/١، ٢٠٠، شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبان ٢٦٧/١.

(٣) ص: معمولها.

(٤) مكرر في ب بسبب انتقال النظر.

(٥) من الآية ٣ من سورة ص.

غيرِ الغالب قراءةُ بعضِهِم ﴿ولاتَ حينُ مناصٍ﴾ بالرفع[1]، أي: ولاتَ حينُ منــاصٍ حينًـا لهم عند تناديهم ونزولِ ما نزلَ بهم / من العذاب. [٢٩]

تنبيه: لم يذكرِ المصنفُ «إنِ» النافيةَ، مع أنها تعملُ كـ «ليس» نحوُ «إنْ زيـدٌ قائمًـا»، لأنَّ إعمالها نادرٌ، على ما قالَهُ في التوضيح[2] كابنِ مالكٍ[3]، وإن انتقدَهُ أبو حيان[4].

---

(١) قرأ بالرفع أبو السمال. انظر البحر المحيط ٩ /١٣٦.

(٢) الأوضح ١/٢٩١.

(٣) شرح التسهيل ١/٣٧٤-٣٧٦.

(٤) انظر الارتشاف ٢/١٠٩-١١٠، التذييل والتكميل ٢/٤٩٠.

[إن وأخواتها]

النوع **الثاني** من النواسخ ما ينصِبُ المبتدأَ اسمًـا لـه ويرفـعُ خـبَرَه خـبرًا[1] لـه وهـو الحروفُ المشبهة بالفعل، وهي ستةُ أحرف: «**إِنَّ**» بكسر الهمزة **و** «**أَنَّ**» بفتحِهَـا، وهمـا موضوعتان **للتوكيد**، أي تحقيقِ النسبة.

و «**لكنَّ**» وهي موضوعةٌ **للاستدراكِ** وهو أن تَنْسِبَ لما بعدها حكمًا مخالفًـا لمـا قبلها نحو «ماهذا ساكنًا لكنَّهُ متحركٌ»، و «ما هذا أبيضَ لكنَّهُ أسودُ»، و «مـا زيـدٌ قائمًـا لكنه شاربٌ»[2].

و «**كأنَّ**» وهي موضوعةٌ **للتشبيه** نحـو «كـأنَّ زيـدًا أسـدٌ» **أَوْ** لـ «**الظـنِّ**» نحـو «كأنَّ زيدًا قائمٌ».

تنبيـه: مـا جَزَمَ (بـه)[3] المصنـفُ مـن مجيءِ «كـأنَّ» للظـنِّ رأيٌ ذهـبَ إليـه بعـضُ النحويين، وقالَ مولانا عصامُ الدين رحمه الله تعالى في شـرحِ الفريـدِ[4] إنَّهُ الأظهـرُ، وإنْ

---

(١) ج: ويرفع الخبر له وهو.

(٢) قال المصنف في المغني ٣٨٣، «... الاستدراك، وفسر بأن تنسب لـما بعدهـا حكمـا مخالفـا لحكـم مـا قبلها، ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو «ما هذا ساكنا، لكنه متحـرك»، أو ضـد له، نحو «ما هذا أبيض، لكنه أسود»، أو خلاف، نحو «ما زيد قائما، لكنه شارب». وقيـل، لا يجـوز ذلك.

(٣) سقطت من ب.

(٤) شرح الفريد ٢٥٠.

كان الجمهورُ على خلافه[١].

و «**ليتَ**» وهي موضوعةٌ **للتمني**، وهو طلبُ ما لا طمعَ فيه كقول الشيخ «ليت الشبابَ عائدٌ» أو ما فيه عسرٌ كقول المُعْدِمِ البائسِ «ليتَ لي قنطارًا من الذهبِ».

و «**لعلَّ**» وهي موضوعةٌ **للترجي**، وهو توقُّعُ المحبوبِ المستَقربِ حصولُهُ نحو «لعلَّ اللهُ يرْحَمُنِي» **أو الإشفاقِ**، وهو توقُّعُ المكروهِ نحو «لعلَّ زيدًا هالكٌ» **أو التعليلِ** نحو ﴿فقُولا له قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾[٢].

تنبيه: القولُ بأن «لعلَّ» تأتي للتعليل رأيٌ ذهب إليه الكسائيُّ وجماعةٌ[٣]، وغيرُهم على نفي ذلك. قالَ المصنف في المغني[٤]: «من لم يُثْبِتْ ذلكَ يَحْمِلُ الآيةَ على الرجاءِ

---

(١) مذهب الجمهور أنها للتشبيه، وقال قوم إنها تفيد الظن إذا كان الخبر مشتقا وتفيد التشبيه إن كان الخبر جامدا، ونسب للكوفيين والزجاجي أنها تأتي للتحقيق، كمانسب لبعض الكوفيين القول بأن من معانيها التقريب، قيل وقد تدخل في التنبيه والإنكار والتعجب. انظر شرح الكافية ٣٤٥/٢،٣٤٦، والارتشاف ١٢٩/٢، والجامع ٦٢، والمغني ٢٥٣-٢٥٤، والهمع ١٥٠/٢،١٥١.

(٢) الآية ٤٤ من سورة طه.

(٣) اشتهر هذا القول بنسبته إلى الكسائي والأخفش، ونُسب إلى الكوفيين القول بأنها تأتي للاستفهام، وقال الفراء والطوال: لعلّ شكٌّ. انظر معاني القرآن للأخفش ٤٠٧/٢، شرح المفصل ٨٥/٨،٨٦، الارتشاف ١٣٠/٢، والأزهية ٢١٨، والمساعد ٣٠٦/١، وشرح تحفة الطلاب ٥٠٨/٢، والهمع ١٥٢/٢، وابن كيسان النحوي ١١٧،١١٨، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ج ٢ق ٥٩٩/١-٦٠١.

(٤) المغني ٣٧٩.

ويصرفُه للمخاطبين، أيِ اذْهَبَا على رجائكما». انتهى. قال مولانا عصامُ الدين[١] «رحمه الله تعالى» : والحقُّ ما ذكره سيبويهِ[٢] من حملها في الآية على الرجاء، لأنَّ الأصلَ في اللفظِ ألا يخرجَ عن معناهُ بالكليةِ. انتهى بالمعنى.

فينصِبْنَ، أي «إنَّ» وأخواتُها **المبتدأَ**، أي ماكان مبتدأً، **اسمًا لَهُنَّ، ويرفعْنَ خبرَهُ**، أي ما كانَ خبرًا[٣] له، **خبرًا لهنَّ**.

إن لم تقترن بهن، أي بـ «إنَّ» وإخواتِهَا، «**ما**» **الحرفيةُ**، أي المنسوبةُ إلى الحرف نِسبةَ الفَرْدِ إلى كُلِّيِّهِ، (أي)[٤] التي هي حرفٌ. وإنما قَيَّدَ المصنفُ بهذا القيدِ لأنَّهُ لوِ اقترنَتْ بهنَّ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ، لزوالِ اختصاصِهِنَّ حينئذٍ بالأسماءِ. **نحوُ** قولِـهِ تعالى ﴿**إِنَّمَا اللَّهُ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ**﴾[٥]. و «إنما زيدًا قائمٌ»[٦] شاذٌّ لا يُقَاس عليه. ونحوُ «بلغَني أَنَّمَا زيدٌ قائمٌ، وكأنَّمَا زيدٌ قائمٌ، ولكنَّمَا زيدٌ قائمٌ، ولعلَّمَا زيدٌ قائمٌ».

تنبيهان: الأولُ: اقتصرَ المصنفُ على مثالٍ واحدٍ اختصارًا، وجعله لـ «إنَّ»، لأَنَّهَا أمُّ البابِ.

الثاني لا يَرِدُ على ما تقرَّرَ من العملِ:

---

(١) شرح العصام على الكافية ٢٩٨.

(٢) الكتاب ١٤٨/٢، ٢٣٣/٤.

(٣) ص: جزءا.

(٤) سقطت من ب.

(٥) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٦) انظر المقدمة الجزولية ١١١، الارتشاف ١٥٧/٢، ١٥٨.

.... إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا[١]

و:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً[٢] ....

و:

.... لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[٣]

و «لعلَّ أَبَاكَ مُنْطَلِقًا»؛ لأنَّ الجميعَ مُؤَوَّلٌ[٤].

---

(١) من عجز بيت من الطويل، ينسب لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، والبيت بتمامه:

إذا التفَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ وَلْتَكُنْ   خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

انظر شرح الرعيني ٢/٤٧٥، شرح الأشموني ١/٢٧٨، الدرر ١/١١١.

(٢) البيتان بتمامهما:

كَأَنَّ أُذْنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وهما من الرجز، لمحمد بن ذؤيب العماني، انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٠١، الكامل ٢/١٠٤٦، الموشح ٣٦٥.

(٣) البيت من الرجز، لرؤبة بن العجاج، ولم أجده في ديوانه المطبوع، وروايته:

يا ليت أيامَ الصِبَا رَوَاجِعَا

انظر الكتاب ٢/١٤٢، الأصول ١/٢٤٨، لمع الأدلة ٨٢.

(٤) اختُلف في تأويل جميع ما تقدم ففي البيت الأول قيل إن النصبَ على الحالية، وحُذِفَ الخبرُ، أي: تلقاهم أسدا، وفي الثاني قيل مثل ذلك، وقيل: بل أراد الشاعر: قادمتان أو قلمان محرفان، فَحَذَفَ النونَ في الكلمات الثلاث، ويروونه بلا تنوين، وفي الثالث خرجه سيبويه على الحال، فكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجِعَ، وقال الكسائي: النصبُ بإضمارِ: كانت، وقيل: بل ذلك كلُّهُ لغةٌ =

إلا «**لَيْتَ**» منهنَّ **فيجوزُ** فيها مع «ما» المذكورةِ **الأمران**، أي الإعمالُ والإهمالُ.

أما الأولُ فلبقائها معها على الاختصاصِ بالأسماءِ، وأما الثاني فحملًا لها على أخواتِها، وقد رُوي بالوجهين قولُه:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هذَا الحمامُ لَنَا ... إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[١]

روي بنصب «الحمام» على الإعمالِ ورفعِهِ على الإهمالِ.

تنبيهات: الأولُ: قَيَّدَ «ما» بالحرفيةِ[٢]، احترازًا عن «ما» الاسميةِ، لبقائهنَّ معها على الإعمال نحو «إنَّ (ما)[٣] صنعتَهُ حَسَنٌ».

الثاني: ظاهرُ إطلاقِهِ بطلانُ العملِ باقترانِ «ما» الحرفيةِ بهنَّ مُطْلَقًا، وليسَ مُرادًا، فالمقولُ بقاءُ العملِ مع «ما» المصدريةِ نحو «إن ما صنعتَ حسنٌ» أي: صُنْعَكَ. وقد يُقالُ: ظهورُ بقاءِ العملِ مَعَها أغنى عن استثنائها.

= لبعض العرب، إذ ينصب قوم منهم الجزأين بإن وأخواتها، وبعضهم عد ذلك من لحن الشعراء، فقد روي أن الرشيد أصلح بيت الراجز العماني فقال: «قل:تخال أذنيه إذا تشوفا». أما قوله «لعل أباك منطلقا» فحكاه يونس عن بعض العرب، وقيل في تخريجه إنه على إضمار: يوجد، وقيل على إضمار: يكون. انظر الكتاب ١٤٢/٢، الأصول ٢٤٨/١، والكامل ١٠٤٦/٢، الخصائص ٤٣٢/٢-٤٣٣، الموشح ٣٦٥، المغني ٢٥٥،٣٧٧، شرح الأشموني ١٧٨/١-١٧٩، الخزانة ٢٣٤/١٠-٢٤٣، زهر الآداب ٣٦٠/٢.

(١) من البسيط، للنابغة الذبياني، في ديوانه، انظر الكتاب ١٣٧/٢، تذكرة النحاة ٣٥٣، الأغاني ٣٥/١١.

(٢) ص: الحرفية.

(٣) سقطت من ب.

الثالثُ: ربما يُتَوَهَّمُ من قولِ المصنفِ: «فيجوز الأمران»[١] تساويهما، وليس كذلك، فالمنقولُ رجحانُ الإعمالِ /، كما قاله المصنفُ في المغني[٢] وغيره. [٣٠]

كـ «إِنِ» المكسورةِ الهمزةِ.

تنبيه: هذا التقييدُ بمنزلةِ الضبطِ بالقلمِ، فينبغي أَنْ يُرَى ولا يقرأ، قاله مولانا عصام الدين «رحمه الله تعالى» في نظير هذا المقام، وظاهرٌ أن مراده بذلك أنه ينبغي (ألا يقرأ من حيث الضبطُ، فلا ينافي أنه ينبغي)[٣] أن يقرأَ لإفادته[٤] ثبوتَهُ في الكتابِ مثلا.

حال كونها **مخففةً** من الثقيلة بحذف نونها الثانية، فيجوزُ فيها حينئذ الإهمالُ لزوال اختصاصها بالأسماء، والإعمالُ استصحاباً للأصلِ.

تنبيهات: الأول: هذه الحالُ لازمةٌ مؤكِّدَةٌ إنْ نُطِقَ بـ «إِنْ» بالتخفيف[٥]، ومؤسسة مقدرة إن نطق بها بالتشديد.

الثاني: ليس الإهمالُ والإعمالُ في «ليت» مع «ما» الحرفيةِ و «إنْ» هذه على نحو واحد، بلِ الحكمُ في الأولى أَنَّ الإعمالَ راجِحٌ والإهمالَ مرجوحٌ كما مَرَّ، وفي الثانية[٦]

---

(١) أي إعمال ليت وإهمالها.

(٢) المغني ٤٠٦. الجامع ٦٣.

(٣) مكرر في ب بسبب انتقال النظر.

(٤) ج: لا فائدة بثبوته.

(٥) في الأصل: للتخفيف.

(٦) ج: وفي الثاني.

بالعكس[١].

الثالث: محلُّ جوازِ الوجهين في «إنْ» حيثُ دَخَلَتْ على جملةٍ اسميةٍ، فَلَوْ دخلتْ على فعليةٍ لم تعملْ أصلًا، كما جزمَ به المصنفُ في المغني[٢] وغيره.

وأما «**لكنْ**» حالَ كونِهَا **مخففةً فَتُهْمَلُ** وجوبًا لزوالِ اختصاصِها بالأسماءِ نحوُ «زيدٌ صالحٌ لكنْ غلامُهُ فاسقٌ».

وأما «**أَنِ**» المفتوحةُ الهمزةِ حالَ كونها مخففةً، فَحُذِفَتِ الصفةُ والحالُ اختصارًا مع فهمِها من سباق الكلام وسياقه[٣]، ففي كلامِ المصنفِ من محاسنِ البديعِ صَنْعَةُ الاكتفاءِ[٤]. **فتعملُ** وجوبًا. **ويَجِبُ في غيرِ ضرورةٍ**، أي شعرٍ، لأنه محلُّ ضرورةٍ **حذفُ اسمِها** حال كونه **ضميرَ شأنٍ**[٥]، **وَ** يجبُ أيضا **كونُ خبرِها جملةً مفصولةً، إن بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ**، وهو ما اخْتَلَفَ لفظُهُ لاختلافِ[٦] زمانِهِ،

---

(١) انظر شرح المصنف ص ٢١٢، والجامع ٦٣، وشرح الشذور ٢٨١-٢٨٢.

(٢) المغني ٣٦، ٣٧.

(٣) قال السويدي ورقة ١٥٦: «سباق الكلام: سوابقه، من السبق، وهو التقدم، وسياقه: لواحقه، من ساقة الجيش، لمؤخره، هذا إذا قوبل الثاني بالأول، وإذا أفرد عنه فيكون أعم منه».

(٤) الاكتفاء هو مايسمونه مجاز الحذف، قال ابن رشيق: يحذفون بعض الكلام لدلالة الباقي عليه. انظر العمدة ٢٥١/١، وانظر أيضا الصناعتين ٢٠٠ فما بعدها، المجيد في إعجاز القرآن المجيد ١٢٧-١٢٨.

(٥) ج: ضمير الشأن.

(٦) ج: باختلاف زمانه.

غيرِ ذي **دعاءٍ** بأن يدلَّ عليه، **بـ** «**قَـدْ**» نحوُ ﴿ونعلـمُ أنْ قَـدْ صَدَقْتَنَـا﴾[١]، **أَوْ** حـرفِ **تنفيسٍ** نحوُ ﴿عَلِمَ أَنْ سيكونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[٢]، وقولِهِ:

واعلَمْ فعلمُ المرءِ يَنْفَعُهُ   أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[٣]

أَوْ حرفِ **نفيٍ**[٤] (نحو)[٥] ﴿أيحسبُ أَنْ لم يَرَهُ أحدٌ﴾[٦]، ﴿أيحسبُ أَنْ لَنْ يقدِرَ عليه أحدٌ﴾[٧]، ﴿أفـلا يـَرَونَ أَنْ لا يرجِـعُ إليهـم قَـولًا﴾[٨]، **أو** «**لـو**» نحـو ﴿وأنْ لَـوِ استقامُوا﴾[٩].

تنبيهات: الأولُ: قيلَ: حيثُ كانَ قولُ المصنفِ «ضميرَ شأنٍ» حالًا مـن اسمها كـان قيدًا للحذف، فلا يُفيدُ كلامُه حينئذٍ اعتبارَ كونِ اسمِها ضميرَ شأنٍ، لا ظاهرًا ولا ضمـيرًا لغـيرِ الشـأنِ، بـَلْ يفيـدُ التعميـمَ، وهُـوَ خِـلافُ (مـا)[١٠] صَـرَّحَ بـِهِ في

---

(١) من الآية ١١٣ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٣) من الكامل، مجهول القائل. انظر المغني ٥٢٠، معاهد التنصيص ١/٣٧٧.

(٤) قيده المصنف في الأوضح والشذور بلا ولن ولم. انظر الاوضح ١/٣٧٢، شرح الشذور ٢٨٣.

(٥) سقطت من ب ، ج.

(٦) الآية ٧ من سورة البلد.

(٧) الآية ٥ من سورة البلد.

(٨) من الآية ٨٩ من سورة طه.

(٩) من الآية ١٦ من سورة الجن.

(١٠) سقطت من ب.

الشرحِ[١] من وجوبِ كونِهِ ضميرَ شأنٍ. انتهى.

ويُدْفَعُ بأنَّهُ حالٌ لازمةٌ، فلا يَرِدُ ما ذَكَرَهُ، تَأَمَّلْ.

الثاني: تَعَيُّنُ كونِ اسمِها[٢] -في غير الضرورةِ- ضميرَ شأنٍ مذهبُ الجمهورِ، والذي عليه سيبويهِ[٣]، وهو المختارُ، وإليه مالَ المصنفُ في المغني[٤]، جوازُ كونه ضميرًا لغيرِ الشأنِ.

الثالث: لا يلزمُ في الفصلِ أَنْ يكونَ بأحدِ الأربعةِ، بلْ يكفي الفصلُ بالشرطِ أيضًا كما جزم به في الجامعِ والشذورِ[٥]، نحو ﴿وأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا﴾[٦]، ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾[٧]، ولم يَلُحْ لي في توجيهِ عدمِ ذكرِهِ ما يُعْتَدُّ بِهِ، نَعَمْ في التمثيلِ بالآيتين لذلكَ نظرٌ ظاهرٌ[٨]، وإنْ

---

(١) شرح المصنف ص ٢١٣.

(٢) ج: كون أن اسمها.

(٣) انظر الكتاب ١٦٣/٣ فما بعدها، الارتشاف ١٥١/٢، المساعد ٣٣٠/١، الهمع ١٨٥/٢.

(٤) المغني ٤٠٤-٤٠٥، ٧٦٣.

(٥) الجامع ٧٤، وشرح الشذور ٢٨٣، وانظر شرح الكافية ٢٣٣/٢، الهمع ١٨٥/٢.

(٦) من الآية ١٦ من سورة الجن.

(٧) من الآية ١٤٠ من سورة النساء.

(٨) أما التمثيل بالآية الأولى فقد قال يس في الحاشية ٣٢/٢-٣٣: «زاد في التسهيل والشذور: أو أداة شرط، قال المرادي: مثل ﴿وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله﴾ قال الدماميني: هذه فعلية، والكلام في الاسمية نحو: أعلم من زيد أن من يسأله فهو محسن عليه، والظاهر أن «أن» في الآية مفسرة، لأن «نزل عليكم» مضمن لمعنى القول». وانظر شرح الدماميني على التسهيل ٧٢/٤-٧٣. وأما الآية الثانية فيستغنى عن التمثيل بها، لذكره الفصل بـ «لو» آنفا.

أطبقَ عليه شُرَّاحُ هذا الكتابِ، وشراحُ الشذورِ (وشراحُ)[1] الألفية، وغيرُهم.

الرابع: إنما قَيَّدَ وجوبَ حذفِ اسمِها،وكونِه ضميرَ شأنٍ، وكونِ خبرِهَا جملةً مفصولةً بأحدِ الأربعةِ،بغير الضرورة، لأنه يجوزُ فيها إثباتُ اسمِها، وكونُه ضميرًا لغير الشأن، وكونُ خبرِها مفردًا، وكونُه جملةً غيرَ مفصولةٍ بذلك، كقوله:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ[2] ....

وقولِهِ:

عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا[3] ....

الخامسُ: إنما قَيَّدَ الجملةَ بما ذَكَرَهُ لأنَّها لو كانتِ اسميةً أَوْ فعليةً مبدوءةً بفعلٍ جامدٍ أو دعائيٍّ لم يُحتجْ إلى الفصلِ نحوُ ﴿أَنِ الحمدُ للهِ﴾[4]، و ﴿أَنْ عسى أَنْ يكونَ قَدِ اقترَبَ

---

(١) سقطت من ب.

(٢) صدر بيت من المتقارب، لكعب بن زهير، وقيل لجنوب بنت عجلان، وقيل اسمها عمرة، والبيت ليس في ديوان كعب، وعجزه:

وأَنْكَ هُنَاك تكونُ الثِّمَالَا

انظر: الإنصاف ٢٠٧/١، وشرح المفصل ٧٥/٨، وروايته في شرح أشعار الهذليين ٥٨٥/٢:

بِأَنَّكَ كُنْتَ الربيعَ المُغِيثَ ... لِمَنْ يَعْتَرِيكَ وَكُنْتَ الثِّمَالَا

(٣) صدر بيت من الخفيف، مجهول القائل، وعجزه:

قَبْلَ أَنْ يُسَأَلُوا بأعظمِ سُؤْلِ

انظر: الجنى الداني ٢١٩، تخليص الشواهد ٣٨٣، الدرر ١٢٠/١.

(٤) من الآية ١٠ من سورة يونس.

أجَـهم﴾[١]، ﴿وأن ليسَ للإنسانِ إلّاما سعَى﴾[٢]، ﴿والخامسة أنْ غَضِـبَ اللهُ عليهـا﴾[٣] في قراءة[٤] من خفف «أن» وكسر الضاد.

وأما «كأنْ» مخففة فتعملُ وجوبًا، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسمِهَا، والكثير[٥] حذفُـه، وقـد رُوِيَ بالوجهين[٦] قولُه:

.... كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى / وَارِقِ[٧] السَّلَمْ [٢١]

ويُفْصَلُ وجوبًا **الفعلُ**، دونَ الاسمِ والجملةِ الاسمية، فلا فصلَ نحوُ:

.... كأن ظبيةً................

و:

.... كأنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[٨]

---

(١) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٣٩ من سورة النجم.

(٣) من الآية ٩ من سورة النور.

(٤) قرأ بتخفيف «أن» وكسر الضاد من «غضب»، ورفع «الله»: نافع وحده من بين السبعة. انظر إعراب القراءات السبع وعللها ٢/١٠١، النشر ٢/٣٣٠.

(٥) ص، ج: فالكثير.

(٦) أي بالرفع، على أنها خبر مفرد، وبالنصب على أنها الاسم. وقد ورد الشاهد فيما مضى برواية الجر. انظر ص ٦٩.

(٧) ب: ناضر، وهي رواية أخرى.

(٨) عجز بيت من الهزج، لا يعرف قائلُه، وصدرُه:

وَوَجْهٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ

منها، أي من كلمة[١] «كأن»، **بـ** «**لم**» نحو ﴿كأنْ لم تَغْنَ بالأمْسِ﴾[٢]، **أو** بـ «**قَدْ**» نحوُ:

.... كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا[٣]

ولا يتوسَّطُ خبرُهُنَّ، أي خبر «إنَّ» وأخواتِها، بأن يقعَ بينهنَّ وبين اسمهن[٤]؛ لضعفهنَّ في العملِ **إلا** حالَ كونه **ظرفًا أو مجرورًا**، فيتوسطُ حينئذٍ؛ لأنَّهُ يُتَوَسَّعُ فيهما ما لا يُتَوَسَّعُ في غيرهما **نحوُ** قوله تعالى ﴿**إنَّ في ذلكَ لَعِبْرَةً**﴾[٥]، ﴿**إنَّ لدينا أنكالًا**﴾[٦]. في كلامِهِ لَفٌّ ونَشْرٌ معكوسٌ، فهذه الآيةُ مثالٌ لتوسُّطِهِ (ظَرْفًا، والأُولى مثالٌ لتوسُّطِهِ)[٧] مجرورًا.

= انظر الكتاب ١٣٥/٢، معاني القرآن للأخفش ٣٤١/٢، شرح اللمحة ٣٣/٢.

(١) ب: الكلمة.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٣) من بيت من الخفيف، لا يعرف قائله، والبيت بتمامه:

لا يهولَنَّكَ اصطلاءُ لَظَى الحر ... بِ فمحذورُها كأنْ قَدْ أَلَمَّا

انظر: شرح التسهيل ٤٥/٤، شرح التصريح ٢٣٥/١.

(٤) ج: أسمائهن.

(٥) من الآية ١٣ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ١٢ من سورة المزمل.

(٧) ساقط من ب ، ج.

وما أحسن قول شرف الدين محمد بن عنين[(١)] يشكو تأخره:

كأنيَ من أخبارِ «إنَّ» ولم يُجِزْ لَهُ أحدٌ في النحوِ أَنْ يَتَقَدَّما
عسى حرفُ جَرٍّ من نِدَاك يجرُّني إليكَ فَأَبْقَى في ذراكُمْ مُقَدَّما[(٢)]

تنبيهان: الأول: في كلامه مسـامحةٌ، فـإنَّ الخـبرَ مجمـوعُ الظـرف ومرفوعِـه، والجـارِّ والمجرورِ ومرفوعِهِ، لا الظرفُ وحدَهُ، ولا المجرورُ وحدَهُ، بلِ الخبرُ متعلَّقُ الظـرفِ والجـارِّ والمجرورِ، وهو لم يَتَوَسَّطْ، إذ يَجِبُ تقديرُه مؤخَّرًا.

الثاني: قضيةُ كلامه منعُ تقديم الخبر على «إنَّ» وإخواتها مطلقًـا، وهـو كذلـك لمـا مر.

وتُكْسَرُ «إنَّ» وجوبًا.

تنبيه: يُقالُ: إن نُطِقَ بـ «إنْ» مكسورةً لم يَصِحَّ قولُـه «تُكْسَرُ» لمـا فيـه مـن تحصيـلِ الحاصلِ، وإن نُطِقَ بها مفتوحةً لم يَصِحَّ ذلك أيضا لما فيه من الجمعِ بين الضدين. ويُجـابُ بأن المرادَ: وَتُكْسَرُ هذه المادةُ، فَصَحَّ كلٌّ من الوجهين، لانتفاءِ كلٍّ من المحذورين.

في الابتداءِ، أي ابتداءِ الجملةِ، قيل[(٣)]: لأنَّها لو فُتِحَتْ فيه لكانتْ مبتدأً بلا خـبر، لأنَّ المفتوحةَ في تأويلِ مُفْرَدٍ، والمفردُ لا يَسْتَقِلُّ كلامًا. **نحوُ** قوله تعالى ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ**﴾[(٤)]،

---

(١) هو محمد بن نصير الدين بن نصر بن الحسين بن عنين شرف الدين أبو المحاسن، كوفي الأصل دمشقي المولد. تولى الوزارة بدمشق.له ديوان شعر، ولـه مـن التصانيف الأخـرى: كتـاب تـاريخ العزيـزي، وكتاب في الأحاجي. ولد سنة ٥٤٩ هـ، وتوفي سنة ٦٣٠ هـ انظر كشف الظنون ٦/١١٣.

(٢) انظر شرح شذور الذهب ٢٠٣، ورواية عجز البيت الثاني فيه «إليك فإني من وصالك معدما».

(٣) القائل هو الأزهري في التصريح ١/٢١٥. قال السويدي: «وهو كلام موجه لا غبار عليه».

(٤) من الآية ٢ من سورة يوسف، ومن الآية ١ من سورة القدر.

﴿أَلَا إِنَّ أولياءَ اللهِ لا خَوْفٌ عليهِمْ﴾[١].

تنبيهٌ: أصلُ «إِنَّا» إِنَّنَا، فَخُفِّفَ[٢] بحذفِ النونِ الثانيةِ[٣]، وإدغامِ الأُوْلَى في الثالثةِ[٤].

وبعدَ القسمِ سواءٌ دَخَلَتِ اللامُ في خبرها أَمْ لا، لأنَّ جوابَ القسمِ لا يكـونُ إلا جملةً **نحوُ** قوله تعالى ﴿**حم * والكتابِ المبين * إِنَّا أنزلنَـاهُ**﴾[٥]، و «واللهِ إنَّ زيـدًا لقائمٌ».

(و)[٦]:

أَوْ تحلِفي بِرَبِّكِ العليِّ
أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصبيِّ[٧]

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس.

(٢) ب: فخففت.

(٣) اختُلِفَ في النونِ المحذوفةِ، فقيلَ الأولى، وقِيل الثانية -وهو اختيارُ الشارحِ-، وقال السيوطيُّ في الهمع «ولم يقل أحدٌ بحذف الثالثة، لأنها اسمٌ، وقد حكاه بعضُهم، كما ذكره ابنُ قاسم في شرح الألفية». انظر الهمع ٢٢٥/١، الأشباه والنظائر ٧٩/١-٨٠، شرح المرادي على الألفيـة مخطوط بـدار الكتـب ورقة ١٤.

(٤) ب: الثانية.

(٥) من الآيات ١،٢،٣ من سورة الدخان.

(٦) سقطت من ج.

(٧) البيتان من الرجز، لرؤبة، في ضمن أبيات منسوبة إليه في آخر ديوانه ص ١٨٨، وانظر: اللمـع ٢٨٦، وشرح ابن عقيل ٣٥٨/١.

بفتح «إن» مؤول[١].

و بعد **القولِ**، أي مادَّتِهِ، في (أي)[٢] صورةٍ كانت كما يُشير إليه التمثيلُ بما يأتي.

قيل[٣]: (لأن المحكيَّ بالقولِ لا يكونُ إلا جملةً أو ما يؤدي معناها).انتهى، وفيه بحث[٤].

نحوُ قوله تعالى ﴿**قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ**﴾[٥]، و «أعجبَني قولُ زيدٍ إنَّ عمرًا قائمٌ».

تنبيه: لا يكفي في وجوب كسر «إن» كونُها بعد القول، بل لابُدَّ مع ذلك من كونها محكيةً به، إذ لو كانت بعده غيرَ محكية لوجب فتحُها نحو «أتقولُ أَنَّ زيدًا قائم؟»، أي: أتعتقد؟. وقد يُعتذَرُ عن المصنفِ في الإطلاقِ بأنَّ المتبادرَ من كونِهَا بعدَ القولِ

---

(١) والتأويل أن تكون (أن) ومعمولاها مصدرا مجرورا بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أبا لذلك الصبي.

(٢) سقطت من ب.

(٣) قاله الأزهري في التصريح ٢١٥/١ وتابعه الفاكهي في مجيب الندا ٣٧/٢.

(٤) قال السويدي في الحاشية «ورقة ١٦١»: «لعل وجه البحث أن مقول القول حيث صح أن يكون مفردا يؤدي معنى الجملة كالكلام،والشعر، والقصيدة، فينبغي أن يصح الفتح إذا صح تأويل «إن» ومعموليها به، والمنقول عدم صحة الفتح مطلقا.
ويمكن أن يجاب بأن حكاية القول للجملة هو الأكثر، فحيث أمكن لا يعدل عنه إلى غيره، لا سيما والأصل في «إن» الكسر، نعم قوله في التعليل: «أو ما يؤدي معناها» لا دخل له، بل هو مضر، كما رأيت، ولذلك كان ورود هذا على ما علل به الرضي وغيره من أنها كسرت لكونها في ابتداء الجملة المحكية ليس بتلك القوة. وقول الجامي: «لأن مقول القول لا يكون إلا جملة» إن أراد به الحصر الحقيقي فعليه منع ظاهر، كماعلمت، وإن أراد الإضافي، أي في الأكثر، فيرد عليه ذلك أيضا، والجواب الجواب.
ويمكن أن يقال: مراده: لايكون إلا جملة حقيقة أو حكما، وما يؤدي معنى الجملة في حكم الجملة».

(٥) من الآية ٣٠ من سورة مريم.

كونَها بعدَهُ (على)[1] سبيلِ الحكايةِ، وبأنَّ في تمثيله بالآية إشارةً لذلك.

وقبل اللام الابتدائية، لأنَّها لو فُتِحَتْ لزِمَ تسليطُ العامل عليها، ولامُ الابتداء لها صدرُ الكلام، وما له الصدرُ[2] يمنعُ أنْ يَعْمَلَ ما قبلَهُ فيما بعدَهُ، **نحوُ** قوله تعالى ﴿**والله يعلمُ إنَّكَ لَرَسُولُهُ** واللهُ يَشْهَدُ إنَّ المنافقين لكاذبون﴾[3].

تنبيهاتٌ: الأول: كان ينبغي للمصنفِ تقييدُ اللام بالابتدائية، كما أشرتُ إليه، احترازا عن نحو «علمت أنَّ زيدًا لقامَ»[4]، فيجِبُ الفتحُ[5].

الثاني: لا يرد على المصنف وجوبُ الكسر في صور أخرَ ذُكِرَتْ في المطولات، لأنها في التحقيق داخلةٌ في الصورة الأولى من الصور التي ذكرها، تأمل.

الثالث: فُهِم من كلامه عدمُ وجوب الكسر فيما بقي، فَيَجِبُ الفتحُ في صورٍ ويجوز الأمران في أخرَ، / وقد بسطتُ الكلامَ عليه في شرح الشذور[6]. [٣٠]

ويجوزُ دخولُ اللام الابتدائيةِ للمبالغةِ[7] في التوكيدِ **على ما**، أي

---

(١) سقطت من ب.

(٢) ج: وماله صدر الكلام يمنع.

(٣) من الآية ١ من سورة المنافقون.

(٤) ج: لقائم.

(٥) قال المصنف في المغني ٣٠٥: «إن زيدا لقام، أو ليقومن» اللام جواب قسم مقدر، لا لام الابتداء، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلا فتحت همزتها». وانظر أيضا ٣٠١، ٣٠٢.

(٦) لم أجده في شرحه على الشذور، فلعله ساقط من النسخة التي اطلعت عليها.

(٧) ج: مبالغة في التوكيد.

قول[١] أو القول الذي، **تَأَخَّرَ**، وبيَّنَهُ بقولِهِ: **من خبر «إِنَّ» المكسورةِ** الهمزةِ، **أو من اسمِهَا**، أي: كلمةِ «إِنَّ»، والمتأخِّرُ في الأَوَّلِ عن الاسمِ، وفي الثاني عن الخـبرِ، أو معمولِـهِ، نحوُ ﴿إِنَّ رَبَّكَ لذو مَغْفِرَةٍ﴾[٢]، ﴿إِنَّ في ذلك لعبرَةً﴾[٣]، «إِنَّ في الدارِ لزيدًا جالسٌ».

(أو)[٤] على **مَـا تَوَسَّـطَ**، وَبَيَّنَهُ بقولِـهِ: **مِـنْ معمـولِ الخـبرِ، أَوْ** مـن ضمـيرِ **الفصلِ**، وهو صيغةُ ضميرٍ مرفوعٍ تَقَعُ بين المبتدأ والخبرِ لتفصِلَ بين كونـِهِ نعتًـا وخـبرًا، ومن ثَمَّةَ سُمِّيَ فصلًا، نحوُ ﴿إِنَّ هذا لهو القصصُ الحقُّ﴾[٥]، و «إِنَّ زيدًا لطعامَكَ آكِـلٌ»، و «إِنَّ في الدارِ لعندَكَ زيدًا جالسٌ».

تنبيهاتٌ: الأَوَّلُ: رُبَّمَا أَوْهَمَ قولُ المصنـفِ (وَمَـا تَوَسَّـطَ... إلى آخـره) أَنَّهُ لا يجـوزُ دخولُ لامِ الابتداءِ على معمـولِ الخـبرِ إِلَّا إذا كـانَ بـينَ الاسـمِ والخـبرِ، وليـسَ كذلـك، فيجوزُ دخولُهَا عليهِ إِذَا وَقَعَ بينَ الاسمِ وغيرِهِ أيضًا، كما رأيتَ[٦] في المثالِ الأخيرِ.

الثاني: ظاهرُ كلامِهِ جوازُ دخولِهَا على (كُلِّ) معمولٍ للخبرِ، وليـسَ كذلـك، قـال ابنُ عقيل في شرح الألفية: «نصَّ النحويون على منعِ دخولِ اللامِ علـى الحـالِ فـلا تقـولُ

---

(١) ج: أي قوله.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة فصلت.

(٣) من الآية ١٣ من سورة آل عمران.

(٤) سقطت من ب.

(٥) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٦) ب: مرت.

«إنْ زيدًا لضاحكًا راكبٌ»[١]. انتهى.

الثالث: لا يرد على قضية كلامه نحو:

ألم تَكُنْ حلفتَ با للهِ العليِّ

أَنَّ مطاياكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ[٢]

بفتح «إنَّ»، و:

.... لكنَّني مِنْ حُبِّهَا لعميدُ[٣]

لأنَّ ذلكَ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

وَيَجِبُ، أي:دخولُ اللامِ المذكورةِ[٤] **مَعَ** «إنِ» المكسورةِ **المخففةِ** مـن الثقيلـةِ، لا مطقًا خلافًا لابنِ الحاجبِ، بَلْ **إنْ أُهْمِلَتْ**، أَيْ:جُعِلَتْ غيرَ عاملةٍ[٥]. ولا يكفـي هـذا القدرُ في وجوبِ دخولِ اللامِ، خلافًا لسيبويهِ والجمهورِ[٦]، بَلْ لابُدَّ مـعَ ذلـك مما أشـارَ إليه بقوله: **ولم يَظْهَرِ المعنى**[٧] المرادُ من الإثباتِ فرقًا بهذه اللامِ بينَهَا وبينَ «إنِ» النافيةِ.

---

(١) شرح ابن عقيل ٣٧٣/١.

(٢) البيتان من الرجز لا يعرف قائلهما، انظر: سر الصناعة ٣٧٩/١، ضرائر الشعر ٥٧، الخزانة ٣٢٣/١٠.

(٣) عجز بيت من الطويل، وأكثرهم على أنه لا يُعرف له سابقٌ، ولا لاحِقٌ، ولا قائلٌ. انظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٥/١، اللامات ١٧٧، شرح اللمع ٨٧/١.

(٤) ص: المذكور .

(٥) ب: عامل.

(٦) انظر الكتاب ١٣٩/٢، المقتضب ٥٠/١، الأزهية ٤٦، ٤٧ إصلاح الخلل ٣٧٤، ٣٧٥

(٧) انظر الكتاب ١٣٤/٢، شرح الكافية ٣٥٨/٢، ٣٥٩، شرح المفصل ٧٢/٨، والهمع ١٨١/٢، =

وَمِنْ ثَمَّةَ سُمِّيَتِ الفارقةَ.

فلا يَجِبُ فيما إذا لم تُخَفَّفْ نحوُ «إنَّ زيدًا لقائمٌ»، ولا فيما إِذا أُعْمِلَتْ نحوُ «إنْ زيـدًا لقائمٌ». ولا فيما (إذا)[1] ظهرَ المعنى كقوله:

أَنَا ابنُ أباةِ الضيمِ من آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ[2]

= تخليص الشواهد ٣٧٨.

(١) سقطت من ج.

(٢) من الطويل للطرِّمّاح، في ديوانه، وشرح عمدة الحافظ ٢٣٧، وتذكرة النحاة ٤٣.

[لا النافية للجنس]

ومثلُ «**إنَّ**» المشددةِ المكسورةِ في العملِ حملًا لها عليها بجامع التوكيدِ والتصديرِ والدخول على الجملِ[١] الاسميةِ «**لا**» **النافيةُ للجنسِ،** أي لنفيِ صفةِ الجنسِ، فإنَّ: «لا رجلَ قائمٌ» مثلًا، لنفي القيامِ عن جنسِ الرجلِ، لا لنفيِ جنسِ الرجلِ نفسِهِ، كذا في الفوائدِ الضيائيةِ[٢]. وفي حاشيتِهَا[٣] لمولانا عصامِ الدينِ «رحمه الله تعالى» : «فيـهِ[٤] أنَّ «لا رجلَ» بتقدير: «لا رجلَ موجودٌ» لنفيِ نفسِ جنسِ الرجلِ، لا لنفيِ صفتِهِ. والوجودُ وإنْ كان صفةً[٥]، لكنْ[٦] إذا نُفِيَ عنِ الشيءِ يُقالُ: نُفِيَ الشيءُ، ولا يُقالُ: نُفِيَ صِفَةُ الشيءِ، إذْ نَفْيُ الشيءِ ليسَ إلَّا نفيَ وجودِهِ. فَنَفْيُ الصفةِ صارَ بمعنى نفيِ غيرِ الوجودِ. فكلمةُ «لا» كما تكونُ لنفيِ صفةِ الجنسِ تكونُ لنفيِ الجنسِ. فلو حُمِلَ قولُهُم: «لا: لنفيِ الجنسِ» على معنى لنفيِ (صفةِ)[٧] الجنسِ، لم تَتِمَّ (التسميةُ فيمَا هو لنفيِ الوجودِ، ولو

---

(١) ج: الجملة الاسمية.

(٢) الفوائد الضيائية ص٥٧، ونصه: «أي لنفي صفته، إذ «لا رجل قائم» مثلاً لنفي القيام عن الرجل، لا لنفي الرجل نفسه».

(٣) حاشية العصام على الفوائد الضيائية ص١١٩-١٢٠ .

(٤) أي يعترض عليه.

(٥) في جميع النسخ: صفته، والتصحيح من حاشية العصام.

(٦) ص ، ب: ولكن.

(٧) سقطت من ب.

حُمِلَ على معنى: لنفي الجنس، لم تَتِمَّ)[1] فيما هُو لنفي صفةِ الجنسِ، فلابُـدَّ في التسـميةِ[2] من ملاحظةِ حالِ بعضِ الأفرادِ، وحينئذٍ يَصِحُّ حَمْلُ العبارةِ على ظاهرِهَا، فـلا حاجـةَ إلى صرفها عنه». انتهى.

واحترزَ بما قالَهُ عن «لا» الناهيةِ، فتعملُ الجزمَ، كما مَرَّ[3]، نحو ﴿لا تُشْرِكْ﴾[4].

وعن الزائدةِ فلا تَعْمَلُ شيئًا نحوُ ﴿ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسجُدُ﴾[5].

وعن النافيةِ للوَحْدَةِ فتعملُ عَمَلَ «ليس»، كما مَرَّ، نحوُ «لا رجلٌ قائمًا»[6].

لكنَّ عَمَلَهَا، أي: كلمةِ «لا»، **خـاصٌّ بـالنكراتِ**، فَلَا تعمـلُ في اسـمٍ أو خـبرٍ معرفةٍ.

تنبيهان: الأوَّلُ: في هذه العبارة إدخالُ الباءِ على المقصورِ عليه، والأصـحُّ جـوازُه[7] كإدخالِها على المقصورِ، فلا اعتراضَ عليه[8]. الثـاني: قيـلَ: المقصـودُ بمـا قالَـهُ أَلَّا يكونَـا / [٢٣]

---

(١) سقطت من ب.

(٢) ص: الصفة.

(٣) ب: كما من نحو.

(٤) من الآية ١٣ من سورة لقمان.

(٥) من الآية ١٢ من سورة الأعراف.

(٦) إذ كان ذلك في الشعر، لا في النثر، كما قرر الشارح. انظر ما سبق ص ١٤٨، ١٤٩.

(٧) ج: جوازها.

(٨) قال السويدي في الحاشية ورقة ١٦٧-١٦٨: «قوله «إدخال البـاء على المقصور عليه» أي: ماله الخاصة، وهو النكرات هنا، والمقصور هو الخاصة، كالعمل هنا، وهذا هو الأصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص، كقولك «خص المال بزيد» أي: المال له دون غيره، ولم ينازع أحد في =

معرفتين، وإلا فقد يكونُ الخبرُ جملةً، والجملةُ لا توصَفُ بأنها مَعْرِفَةٌ ولا نكرةٌ. انتهى. وقد يُقَالُ: المرادُ بذلك أن يكونا[١] (نكرتين)[٢] حقيقةً أو حكمًا، والجملةُ وإن لم تكن معرفةً ولا نكرةً حقيقة إلا أَنَّها نكرةٌ حُكْمًا.

المتصلةِ بِهَا، أي بكلمةِ «لا» فَلَا تعمَلُ مع الفصل. ويَجِبُ في هذه الصورة وصورةِ دخولها على معرفةٍ الرفعُ والتكريرُ نحوُ «لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو» و «(لا)[٣] في الدارِ زيدٌ ولا بشرٌ».

ملغزة: لنا صورةٌ تعملُ فيها «لا» المذكورةُ مع فَقْدِ الاتصالِ.

وذلك حيثُ اكْتُنِفَتْ بمثلها (كما في قولك)[٤]: «(لا)[٥] لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ».

= ذلك، وإنما النزاعُ في إدخال الباء على المقصور، فمنهم من أباه، ومنهم من جَوَّزَهُ، وهو الأصحُّ، حتى قال السيِّدُ في شرح المفتاح إنه المتعارف في الاستعمال. انتهى، لكن على تضمين التخصيص حينئذ معنى التمييز، أو جعلِهِ مجازًا عنه مشهورًا، حتى صار كأنه حقيقةٌ عرفيةٌ فيه، كقولك خُصَّ زيدٌ بالمال، ونَخُصُّكَ بالعبادة، و ﴿يختصُّ برحمته من يشاء﴾، ومنه قول الألفية «والاسمُ قَدْ خُصِّصَ بالجر»، وقولُ السيوطي في شرحها: «في العبارة قلبٌ» مبنيٌّ على مذهبِ من أَبَى إدخالَ الباءِ على المقصور، وقد التبستِ المسألةُ على الشارح المحقِّقِ فقالَ ما قالَ».

وينظر شواهد التوضيح ١٢٣، شرح العصام على الكافية ١١٠.

(١) ج: يكون.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ج: نحو.

(٥) سقطت من ب.

نحو «**لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ**» من المَقْتِ وهو البُغْضُ، **و** «**لا عشرين درهمًا عندي**».

وإنْ كانَ اسمُهَا، أي: كلمةِ «لا»، **غيرَ مُضَافٍ** كما في المثالِ الأوَّلِ، **ولا شبهِه**، أي شبه المضاف، وهو ما اتصلَ به شيءٌ من تمامِ معناه كما في المثالِ الثاني. ويُسمى اسمها حينئذٍ مفردًا، **بُني** لتركبه مع «لا» تركيبَ خمسةَ عشرَ. وأشعرَ تخصيصُه البناءَ باسمها غيرِ المضاف وشبهه، بإعرابه إذا كانَ أحدَهُما، وهو ظاهرٌ.

على الفتحِ، **نحو** «**لا رجلَ**» **و** «**لا رجالَ**» مما وقعَ الاسمُ فيه مفردًا أو جمعَ تكسيرٍ، **و** بُني **عليه**، أي على الفتح، **أو على الكسر** بلا تنوينٍ (فيهما)[1] **في نحو** «**لا**» **مسلماتِ** «مما وقعَ فيه الاسمُ جمعَ مؤنثٍ سالمٍ.

تنبيه: في تقديمِ المصنفِ الفتحَ على الكسرِ إشارةٌ إلى (أَنَّهُ)[2] الأَوْلَى[3]، وإنْ أَوْهَمَ كلامُه في الشرح[4] خِلافَهُ.

و بُني **على الياءِ** نيابةً عن الفتحةِ **في نحو** «**لا رجلين**» **و** «**لا مسلمين**»

---

(١) سقطت من ج.

(٢) سقطت من ص.

(٣) ب: أنه الباب.

(٤) انظر شرح المصنف ص ,٢٣٢ هذا وقد اختلف في الأولوية، فقال قوم إن الأَوْلى الفتح، وهو اختيارُ الشارح، بل أوجبه المازنيُّ والفارسيُّ، وذهبَ آخرون إلى إيجابِ الكسر، وبعضُهم إلى أولويته. ومنهم من جوَّزَ الأمرين معًا. انظر المساعد ١/٣٤٠، الهمع ٢/٢٠٠-٢٠١، المغني ٣١٤.

(بكسر الميم)[١] مِمَّا وقعَ فيه الاسمُ مثنًّى أَوْ جمعَ مذكرٍ سالمٍ.

تنبيهٌ: كالمثنى والجمعِ في هذا الحكمِ ما أُلحِقَ بهما في الإِعْرَابِ نحوُ «لا اثنين» و «لا عشرين»، ولم يتعرَّضْ لذلك المصنفُ لظهورِه.

و يجوزُ **لك** -يا متعلمًا- **في نحو** «**لا حَوْلَ**، أي:عن المعصيةِ، **ولا قوةَ**، أي: على الطاعةِ، إلا با لله»[٢] مِنْ كُلِّ ما تَكَرَّرَتْ فيه «لا» مع اسمها المفردِ خمسةُ أوجُهٍ،كما تؤخذُ من قوله:

فتحُ الاسمِ **الأَوَّلِ** من الاسمين في نحو ذلك لتركُّبِهِ مع «لا» تركيبَ خمسةَ عشرَ، بناءً على أنَّها «لا» النافيةُ للجنسِ.

وفي الاسمِ **الثاني** منهما **الفتحُ** لما ذُكِرَ، **والنصبُ** حملًا له على لفظِ اسمِهَا لتنزيلِ فتحتِهِ -لعُرُوضِهَا واطِّرَادِهَا- مُنْزِلةَ حركةِ الإعرابِ، أو على محلِّهِ القريبِ، وهو النصبُ، لأنَّ «لا» عاملةٌ عملَ «إنَّ».

والرفعُ حملًا لَهُ على مَحَلِّ «لا» واسمِهَا، فإنَّهُمَا في مَحَلِّ رفعٍ بالابتداءِ.

تنبيهٌ: هذه الأوجهُ الثلاثةُ جاريةٌ في الاسمِ الثاني، إذا كانَ اسمُ «لا» الأُولى مُعْرَبًا نحو «لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةٌ». أَمَّا الفتحُ والنصبُ فلِمَا مَرَّ، وأَمَّا الرفعُ فحملًا على محلِّ اسمِ «لا» البعيدِ، لأَنَّهُ مبتدأٌ في الأصلِ.

كالصفةِ الواقعةِ **في نحوِ** «**لا رجلَ ظريف**» من كلِّ ما وَقَعَ فيهِ الاسمُ[٣]

---

(١) عن ج.

(٢) لم أهتد إلى هذا التفسير الذي فسر به الشارح الحوقلة.

(٣) ج: ما وقع الاسم فيه.

(مفردًا وصفته كذلك، ولم يُفْصَلْ بينَهُمَا، فيجوزُ (فيها)[١] الفتحُ لتركيبِهَا مع الاسـمِ)[٢] تركيبَ خمسةَ عشرَ، والنصبُ والرفعُ لما مَرَّ.

و يجوزُ لكَ في ذلك أيضًـا **رفْعُهُ**، أي رَفْعُ الاسمِ الأوَّلِ، بـالابتداءِ علـى أَنَّ «لا» مهملةٌ، **فيمتنـعُ** حينئذٍ في الاسمِ الثـاني **النصبُ**، لفقـدِه[٣] مُسَـوِّغَهُ دونَ أخويـهِ، فيجوزان لما مَرَّ.

وإنْ لم تُكَرَّرْ كلمةُ «**لا**»، **أو فُصِلَتِ الصفةُ** عـنِ اسمِهَـا، **أَوْ كـانتْ** أي: الصفةُ **غيرَ مفردةٍ** بأنْ كانتْ مضافةً أو شبيهةً بالمضـافِ **امتنـعَ**، في اسمِهَـا في الصـورةِ الأُولى، وفي صفتِهِ في الصورتينِ الأُخرَيَيْنِ **الفتحُ** لعدمِ مُسَوِّغِهِ دونَ أخويه، فيجـوزان لمـا مَرَّ. نحوُ «لا حولَ وقوةً وقوةٌ»[٤]، (و)[٥] «لا رَجُـلَ في الـدارِ ظريفًـا، وظريـفٌ»، و «لا رجلَ صاحبَ بِرٍّ، وصاحبُ (برٍّ)[٦]»، و «لا رجلَ طالعًا جبلًا، وطالعٌ جبلًا».

---

(١) سقطت من ج.

(٢) ساقط من الأصل بسبب انتقال النظر.

(٣) ج، ب: لفقد.

(٤) ب: لا حول ولا قوة، و ج: لا حول وقوة.

(٥) عن ج.

(٦) سقطت من ص.

تنبيهٌ: كالصفةِ المفردةِ / المفصولةِ عن اسم «لا» المفرد فيما تقرَّرَ الصفةُ المفردةُ لاسمِ [٣٤]
«لا» غيرِ المفردِ، نحو «لا غلامَ سفرٍ[1] ظريفًا، وظريفٌ».

---

(١) ب: غلام سفر، ص: لا غلام سفر لا، و ج: لا غلام سفر ظريف وظريفا.

[أفعال القلوب]

النوعُ **الثالثُ** من النواسخِ أفعالُ القلوبُ،وتُسَمَّى أيضًا أفعالَ الشكِّ واليقينِ. وهي «**ظَـنَّ**» و «**رأى**» و «**حَسِـبَ**» و «**دَرَى**» و «**خَـال**» و «**زَعَـمَ**» بفتـح العـين و «**وَجَدَ**» و «**عَلِمَ**» :

القلبياتُ: نعتً لجميعِ[(١)] هذه الأفعالِ، أي:المنسوباتُ إلى القلـبِ؛ لقيـامِ معانيهـا بهِ، لأنَّها إمَّا للظَنِّ أو لليقينِ.

فَتَنْصِبُهُمَا، أي:المبتدأَ والخبرَ، **مفعولَيْنِ**، فيصيرُ المبتدأُ مفعولًا أَوَّلَ، والخبرُ مفعولًا ثانيًا.

تنبيهٌ: قولُ المصنفِ «مفعولين» منصوبٌ على أَنَّهُ حالٌ منهما، وَقَدْ يُجْعَلُ مفعولًا ثانيًا لـ «تنصِبُ»، على تضمُّنِهِ معنى «تُصَيِّرُ»، وهو أقربُ مـن حيـثُ المعنـى، وإنْ كـانَ الأَوَّلُ أقربَ من حيثُ الصناعةُ.

نحوُ ﴿وَإِنِّي لأظنُّكَ يا فِرعَوْنُ مثبورًا﴾[(٢)] ، ﴿لا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ﴾[(٣)] ، ﴿تجدُوه عِنْدَ

---

(١) ص ، ج: بجميع.

(٢) من الآية ١٠٢ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ١١ من سورة النور.

الله هو خيرًا﴾[١]، ﴿فإن علمتموهنّ مؤمناتٍ﴾[٢]، وقوله:

رأيتُ الله أكْبَرَ كُلِّ شَيءٍ مُحَاوَلَةً وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[٣]

، دُرِيتُ الوفيَّ العهدِ[٤] (يا عُرْوَ)[٥] ... .

، ما خِلْتُني زِلْتُ بَعْدَكُمُ ضَمِنًا[٦] ....

، زَعَمَتْني شَيْخًا[٧] ....

تنبيه: اقتصرَ المصنفُ على مثالٍ واحـد للاختصـارِ، وانظرْ لِمَ جَعَلَـهُ لـ «رأى» دون

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الممتحنة.

(٣) من الوافر، لخداش بن زهير. انظر المقتضب ٩٧/٤، شرح اللمحة ٥٤/٢، شرح الأشموني ١٨/٢.

(٤) من بيت من الطويل، لا يُعرفُ له قائلٌ، والبيتُ تاما:

دريتُ الوفيَّ العهدِ يا عروَ فاغْتَبِطْ فإنّ اغتباطًا بالوفاءِ حميدُ

انظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، شرح ابن الناظم ١٩٦، حاشية السجاعي ٧٠.

(٥) عن ج.

(٦) صدر بيت من المنسرح، لا يعرف قائله، وعجزه:

أَشْكُو إليكُمْ حُمُوَّةَ الأَلَمِ

انظر: المساعد ٢٤٩/١، شرح الفريد ٣١٥، الصحاح واللسان (ضمن).

(٧) من بيت من الخفيف، لأبي أمية أوس الحنفي، والبيت بتمامه:

زَعَمَتْني شَيْخًا ولستُ بِشَيْخٍ إنما الشيخُ من يَدِبُّ دبيبًا

انظر: شرح الشذور ٣٥٨، تخليص الشواهد ٤٢٨، شرح التصريح ٢٤٨/١.

«ظَنَّ» مَعَ أَنَّهَا أُمُّ البابِ[١]؟ فلَمْ يلُحْ لي في ذلكَ ما يُعْتَدُّ[٢] بِهِ.

تنبيهٌ ثانٍ: احترزَ المصنفُ بقوله «القلبيات» عنِ المذكوراتِ إذا لم تكُنْ قلبيةً فَلا تَنْصِبُ المبتدأَ والخبرَ مفعولين، وذلك كأنْ يكونَ «ظَنَّ» بمعنى «كَذب»، و «رأى» بمعنى «أبصر» أو «ضربَ الرئة»، و «حَسِبَ» بمعنى «احمرَّ لونُهُ وابيضَّ[٣] أو كانَ ذا شُقْرَةٍ»، و «درى» بمعنى «خَتَل»، و «خال»[٤] بمعنى «تكبر» أو «ظَلَعَ»، و «زَعَمَ» بمعنى «كَفَلَ» أو «رَأَسَ»[٥] أو «سَمِنَ» أو «هَزُلَ»[٦]، و «وَجَدَ» بمعنى «أصابَ» أو «استغنى»، و «علم» بمعنى «انشقَّتْ شفتُهُ العليا»، وللهِ دَرُّ الزمخشريِّ حيثُ يقولُ[٧]:

وَأَخَّرَني دَهْري وَقَدَّم مَعْشَرًا ... لِأَنَّهُمْ لا يعلمونَ وأَعْلَمُ
فَمُذْ أَفْلَحَ الجُهَّالُ أعلمُ أَنَّني ... أَنَا الميمُ والأيامُ أفلحُ أَعْلَمُ

---

(١) ب: مع أنها باب.

(٢) ج: مما يعتد به.

(٣) ب: أو ابيض، وما في ص، ج أوجه، على أَنَّ المنقولَ في الفعل منها «أَحْسَبَ».
انظر اللسان والقاموس «حسب».

(٤) ص: لخال.

(٥) فعل التي بمعنى رأس هو «زعُم» بضم العين، يقال: زعم زعامة. انظر اللسان «زعم».

(٦) الزَّعُومُ من الإبلِ أو الغنمِ كثيرةُ الشحم وقليلتُهُ، فهي من الأضداد، أما فعلها فيقال: أَزْعَمَتِ الناقةُ. قال في اللسان «زعم»: قال ابن خالويه: لم يجئ «أَزْعَمَ» في كلامهم إلا في قولهم: أَزْعَمَتِ القلوصُ أو الناقة، إذا ظُنَّ أَنَّ في سنامِهَا شحمًا. وانظر الأضداد لابن الأنباري ٣٥٨-٣٦٠، ٤٠٤.

(٧) البيتان في الشوارد لابن خميس ضمن أبيات أخرى ٥١٨/٢، ولم أجد هذه القطعة من الأبيات في ديوانه المخطوط بمكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض برقم ٧٩٦.

«الأعلم» : مشقوق الشفة العليا، كما علم مما ذكر[١]، و «الأفلح» : مشقوق الشفة السفلى.

ويُلْغَيْنَ، أي «ظن» وأخواتُها المذكورة، بإبطال عملهن رأسا، فيعودان مبتدأ وخبرا كما كانا، **برجحان** للإلغاء على الإعمال **إن تأخرْنَ** عن المفعولين[٢]، إجماعا؛لضعفهنَّ بالتأخر[٣]، **نحو** قوله:

القومُ في إِثْرِي ظَنَنْتُ فَإِنْ يَكُنْ   مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرْتُ وَخَابُوا[٤]

الأصل: ظننت القوم في إثري، فلما أخر «ظننت» ارتفع «القوم» لفظا على أنه مبتدأ، و «في إثري» محلا على (أنه)[٥] خبر.

و يلغين **بمساواة** من الإلغاء للإعمال **إن توسطن**، أي وقعن بين المفعولين، لأنَّ ضعفَ العامل سَوَّغَ مقاومةَ الابتداءِ له، فلكلٍّ منهما مرجِّحٌ، قاله[٦] أبو حيان[٧]،

---

(١) ب: ذكره، ج: مر.

(٢) ج: عن المعمولين.

(٣) ج: للتأخر.

(٤) من الكامل، لا يعرف له قائل. انظر شرح ابن جمعة ١/٥٠٧، تذكرة النحاة ٦٨٣.

(٥) سقطت من ج.

(٦) التذييل والتكميل ٢/٩٩٨، وانظر الارتشاف ٣/٦٥، شرح الكافية ٢/٢٨٠.

(٧) ص: ابن حيان.

وبالمساواة جزم المصنفُ في الشذور[١] والجامع[٢] أيضـا، وقيل: يترجح[٣] الإعمال، لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، وبه جزم في التوضيح[٤].

نحو قوله:

أبا لأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤْمِ توعدُني **وفي الأراجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ**[٥]

الأصل: خلتُ في الأراجيز اللؤمَ والخورَ، ولما توسطت «خلت» ارتفع «اللـؤم» على أنه مبتدأ، و «في الأراجيز» محلا على أنه خبر تقدَّم[٦].

تنبيه: صرح المصنفُ في التوضيح[٧] وغيره بجواز إلغائهن مع[٨] تقدمهن على المفعولين إذا تأخرن عن غيرهما[٩] نحو «متى ظننتَ زيدٌ قائمٌ»، فيرد ذلك على قضية

---

(١) قال في الشذور ٣٦٥: «والإلغاء مع التأخير أحسن من الإعمال، والإعمال مع التوسط أحسن من الإلغاء، وقيل: هما سيان».

(٢) الجامع ٧١، تخليص الشواهد ٤٤٥. وانظر البسيط ١/٤٣٧، ٤٣٨.

(٣) ج: جزم بترجح.

(٤) أوضح المسالك ٢/٦٠، وانظر شرح اللمع ١/١٠٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢/٣٥٥، ٣٥٧، وشرح ابن جمعة ١/٥٠٧، والهمع ٢/٢٢٨.

(٥) من البسيط للعين المنقري، ونسبه بعضهم إلى المكعبر الضبي، وربما نسب في بعض المصادر إلى جرير. انظر الكتاب ١/١٢٠، الأصول ١/١٣٨.

(٦) ج: خبر مقدم.

(٧) الأوضح ٢/٦٨، تخليص الشواهد ٤٤٩-٤٥٠.

(٨) ص: على.

(٩) ب: غيرها.

كلامه هنا، اللهم إلا أن يقال: لما كان في ذلك ضعف -كما جزم به في الجامع[(١)] -لم يلتفت إليه ولم يره واردا عليه.

تنبيه: ربما تُوُهِّمَ من كلام المصنف اختصاصُ التعليق بأفعال القلوب المذكورة في هذا الباب خاصة، وليس مرادا، فقد جزم في المغني[(٢)] وغيره بجريانه في كل فعل قلبي مطلقا، نحو ﴿فلينظرْ أيُّها أَزْكَى طعامًا﴾[(٣)]، و «عرفتُ مَنْ أبوك».

وإن وليهن، أي وقع بعد «ظن» وأخواتها، «**ما**» **أو** «**لا**» **أو** «**إن**» **النافيات**، **أو لام الابتداء**، **أو** لام جواب / **القسم**. وفي عدِّ هذه اللام من المعلقاتِ نظرٌ[(٤)]. [٣٥]

وقد بسطتُ الكلام في ذلك في الحاشية[(٥)]، **أو** لفظُ **الاستفهام**، اسمًا كان أو حرفًا، **بَطَلَ عملهن في اللفظ**، لأن[(٦)] لهن صدر الكلام، وما له الصدر يمتنع أن يعمل ما قبله فيما بعده، وبقي في المحل. **وجوبًا**: مفعولٌ مطلق لقوله: «بطل» على أن الأصل: (بُطْلانَ وجوبٍ، أي بطلانًا واجبًا، فحُذِفَ المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ، ويجوز أن

---

(١) الجامع ٧٢. وانظر الكتاب ١/١٢١، والنكت على الكتاب ١/٢٥٦، البسيط ٤٣٨، الارتشاف ٣/٦٤، الهمع٢/٢٣٢.

(٢) المغني ٥٤٣، تخليص الشواهد ٤٥٤.

(٣) من الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٤) النظر في هذه المسألة هو أنَّ لامَ القسمِ لا تُعلِّقُ، فتقول مثلا: علمت أَنَّ زيدًا ليقومن فتفتح همزة إن. انظر المغني ٣٠٥، والارتشاف ٢/١٤٨، ٣/٦٩، والهمع ٢/٢٣٣-٢٣٤، والنسخة المخطوطة من التذييل والتكميل ورقة ٩٠.

(٥) ص: بالحاشية.

(٦) ب: لا لهن.

يكون العامل محذوفا، والأصلُ)[١] وَجَبَ، أي بطلانُ العملِ، وجوبًا.

ويُسمَّى ذلك أي بطلانُ العمل في اللفظ، **تعليقًا**، لأن العاملَ في قولك «علمت مازيد قائم» مثلًا عامل في المحلِّ وليس عاملًا في اللفظ، كما تقرر، فهو عاملٌ لا عامل، فَشُبِّهَ بالمرأة المعلقة (التي)[٢] لا هي مُزَوَّجَةٌ ولا هي مُطَلَّقَةٌ، وهي التي أساءَ زوجُها عشرتَها. كذا في شرح المصنف[٣].

نحو قوله تعالى ﴿**لنعلمَ أيُّ الحزبين أَحْصَى**﴾[٤]، ﴿وإن أدري أقريبٌ أَمْ بعيدٌ ما تُوعدون﴾[٥]، (و)[٦] ﴿لقد علمتُ ما هؤلاءِ يَنْطِقُون﴾[٧]، ﴿ولقد عَلِمُوا لَمَنِ اشتراه ما له في الآخِرةِ من خَلَاق﴾[٨]، «علمتُ لا رجلٌ قائمٌ»، «ظننت إنْ زيدٌ قائمٌ»، «حَسِبْتُ لزيدٌ قائمٌ».

---

(١) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٢) سقطت من ج.

(٣) شرح المصنف ٢٤٧.

(٤) من الآية ١٢ من سورة الكهف.

(٥) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء.

(٦) عن ج.

(٧) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء.

(٨) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

تنبيه: اقتصر (المصنف)[١] على مثالٍ واحدٍ للاختصارِ وجَعَلَهُ للاستفهام؛ لقُرْبِ العهد به، وتميُّزِهِ بكثرةِ وقوعِهِ[٢].

---

(١) عن ج.

(٢) ب: فروعه.

[أحكام الفاعل]

هذا **بابٌ** في بيان جملة من أحكام الفاعل يكثر في كلامهم دورُها، وتشتدُّ الحاجة إلى معرفتها.

وهو كما في الشذور[١] -ما أُسند إليه الفعلُ أو شبهُهُ على طريقةِ قيامِهِ بهِ، أو وقوعِهِ منه، كـ «قامَ زيدٌ» و «زيد قائمٌ أبوه»، و «ماتَ عمرٌو»، و «عمرٌو مَيِّتٌ أخوه». وقد بسطتُ الكلامَ على هذا الحدِّ في شرحه[٢]. ولم يتعرضِ المصنفُ هنا لحده، قيل: اكتفاءً باشتهاره.

الفاعلُ، أي كلُّ فاعلٍ، **مرفوعٌ** وجوبًا بما أُسند إليه من فعل أو شبهه، لفظا **كـ «قامَ زيدٌ»** و «زيد قائمٌ أبوه» **و«ماتَ عمرٌو»** و «عمرٌو مَيِّتٌ أخوه»، أو تقديرًا (كـ «قامَ موسى» و «أقائمٌ عيسى، أو محلًّا)[٣] كـ «قامَ هذا» و «أقائمٌ هذا؟»[٤].

فائدةٌ: الموتَ فُسِّرَ[٥] بعدمِ الحياةِ عمَّا هِيَ من شأنِهِ[٦]، وقالَ السيِّدُ[٧]: الأظهرُ أَنَّهُ

---

(١) شرح شذور الذهب ١٥٨، وانظر شرح كتاب الحدود ١٩٣.

(٢) سقط باب الفاعل من النسخة التي عثرت عليها من شرحه على الشذور.

(٣) سقط من ص، وفي ب: ومحلا.

(٤) ب: قائم هذا.

(٥) انظر المواقف في علم الكلام ص ١٤٠.

(٦) ص: عما هي من شأنه الحياة.

(٧) هو علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني، صاحب كتاب التعريفات. له شرح كتاب

عدمُ الحياةِ عَمَّا اتصف[1] بِهَا. ويؤيِّدُ الأوَّلَ قولُه تعالى ﴿كنتم أمواتًـا فأحيـاكم﴾[2]، قالـه مولانا عصامُ الدين في شرح التلخيص[3].

تنبيه: أتى بمثالين إشارةً إلى أنَّ الفاعلَ على ضربين: ما أُسند إليه الفعـلُ، أو شـبهُه، على طريقة وقوعه (منه)[4]، كما في الأول، وما أُسند إليه أحدُهما على طريقةِ قيامِهِ بـه، كما في الثاني. واقتصرَ من كـل منهمـا علـى مثـال واحـد للاختصـارِ، وجعلَـهُ لما كـان مرفوعًا لفظا، وعامِلُه فعلًا، لأن ذلك هو الأصلُ فيهما.

ولا يتأخَّرُ عامِلُهُ، أي عاملُ الفاعلِ، الرافعُ له من الفعلِ أو شبهِهِ، **عَنْهُ** فلا يُقال «زيدٌ قامَ» -مثلًا- على أنَّ زيدًا فاعلٌ بقام، لأنه كالعجُزِ من عامله[5]، ويمتنع تقديمُ عَجُزِ الكلمةِ على صدرها.

تنبيه: ظاهرُ كلامِ المصنف امتناعُ تأخيرِ عاملِهِ عَنْهُ حتى في الشعرِ، وبه صـرَّحَ (ابـن

= المواقف في علم الكلام للعضد الإيجي، وشرح المفتاح، وحاشية علـى المطـول. تـوفي سـنة ٨١٤ هــ، وقيل سنة ٨١٦ هـ. انظر البغية ١٩٦/٢، ١٩٧.

(١) شرح السيد الشريف على المواقف للإيجي ٨٧/٢.

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة.

(٣) انظر شرح العصام على التلخيص ٦٧/٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ص: عامل.

السبدِ نقلًا)[١] عن البصريين. حكاهُ عنه المصنفُ في المغني[٢] وأقرَّهُ.

تنبيهٌ آخرُ: فيما حَكَمَ به المصنفُ من امتناعِ تأخُّرِ عامِلِهِ عنه إشارةٌ لِرَدِّ ما عليهِ الكوفيون[٣] من جوازِ تأخيرِهِ عَنْهُ، وقد انتُقِدَ ذلك عليهم بأنَّهُ لو صَحَّ لجازَ (أَنْ يُقالَ)[٤]: «الزيدان قامَ» مثلًا، ولم يُسْمَعْ ذلك.

ولا تلحقُهُ، أي عاملَهُ، **علامةُ تثنيةٍ** وهي[٥] الألفُ فيما إذا كانَ دالًّا على اثنين، **ولا علامةُ جمعٍ**، وهي الواوُ والنونُ فيما إذا كانَ جمعَ مذكرٍ أو مؤنثٍ، **بل يُقالُ** -مثلًا- فيهنَّ: «**قامَ رجلان**» و «قامَ **رجالٌ**» و «قامَ **نساءٌ**»، **كما يُقالُ** فيما إذا كانَ دالًّا على واحدٍ «**قامَ رجلٌ**»، إذْ لو قِيلَ «قاما رجلان» مثلًا لَتُوُهِّمَ أَنَّ الاسمَ الظاهرَ مبتدأٌ مؤخَّرٌ، وما قبلَهُ[٦] من الفعلِ والفاعلِ خَبَرٌ مقدَّمٌ، كذا قيلَ[٧] فتأمَّلْ.

وَشَذَّ قياسًا قولُهُ «صلى اللهُ عليه وسَلَّمَ» : «**يَتَعَاقَبُون فيكُمْ ملائكةٌ بالليلِ**

---

(١) ساقط من ب.

(٢) المغني ٤٠٤، وانظر إصلاح الخلل ١١٩.

(٣) انظر الأصول ٢/٢٢٨، المقتصد ١/٣٢٧،٣٢٨، أسرار العربية ٧٩-٨٤، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٥٩، شرح الوافية نظم الكافية ١٥٦، شرح اللمع ١/٤٢، البسيط ١/٢٥٥،٢٧٢، ٢/٩٧١، شرح ابن جمعة ١/٤٧٧-٤٧٩، شرح ابن الناظم ٢١٩، إصلاح الخلل ١١٩، الهمع ٢/٢٥٤-٢٥٥، الأشموني ٢/٤٣.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ب: وهو.

(٦) ص: قابله.

(٧) القائل هو الفاكهي، ومن قبله الأزهري.انظر شرح التصريح ١/٢٣٥، مجيب الندا ٢/٦٠.

وملائكةٌ بالنهار»، وقولُه «عليه الصلاة والسلام» لما قال له ورقةُ ابنُ نوفل «ودِدْتُ / أن [٣٦]
أكونَ معك إذ يخرجك قومك» : «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ**»[١] بتشديد الياء، حيث أُلحقَ عاملُ الفاعل، وهو الفعلُ في الأول، وشبهُ الفعل في الثاني، علامةَ الجمعِ مع كون الفاعل فيهما جمعًا، فلا يرد شيء منهما على القاعدة.

تنبيه: أصلُ «مخرجي» : «مخرجُوي» قلبت الواوُ ياءً؛ لالتقائها مع الياءِ وسَبْقِ إحداهما[٢] بالسكون، ثم أُدغِمَتِ الياءُ في الياء وأُبْدِلَ من الضمةِ كسرةٌ للمناسبةِ.

تنبيه آخر: لُحُوق العلامتين المذكورتين بالعامل لغةٌ عزاها البصريون لطيئ، وبعضُهم لأزدِ شنوءة. قاله المصنف في التوضيح[٣].

وتلحقُه، أي عاملَهُ، **علامةُ التأنيثِ**[٤] من آخره، إن كان ماضيًا أو وصفًا[٥]، ومن أوله إن كان مضارعًا.

تنبيه: المقصودُ هنا بيانُ أَصْلِ اللُّحُوق، مع قطع النظر عن كونه على وجْهِ الوجوب أو الجواز، كما يُعلم مما سنذكره بالإِثْرِ[٦] **إن كان**، أي الفاعلُ، **مُؤَنَّثًا**، ولا فرقَ بين أن يكون تأنيثُه حقيقيًا كـ «**قامتْ هندُ**» و «تقومُ هندُ» و «زيدٌ قائمةٌ، أو حبلى، أو

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (بدء الوحي) ١/٤.

(٢) ص: أحدهما.

(٣) الأوضح ٢/٩٨، وانظر المغني ٤٧٨، الهمع ٢/٢٥٧.

(٤) ج: تأنيث.

(٥) ب:وضوعا.

(٦) هذه الكلمة سترد عند الشارح كثيراً، والإثر بكسر الهمزة وسكون الثاء، والأثر بفتح الهمزة والثاء، بمعنى. جاء في المعجم الوسيط: «جاء في إِثْرِهِ: في عَقِبِهِ... وجاء في أَثَرِهِ: في عقبه».

حمراءُ أَمَتُهُ» **و** أن يكونَ مجازيًّا كـ «**طلعتِ الشمسُ**» و «تطلُعُ الشمسُ» و «أطالعةٌ[١]، أو حمراءُ الشمسُ».

ويجوزُ الوجهانِ، أي التأنيث والتذكير، **في** عامل الفاعل **المجازي التأنيث**، وهو ما ليس له فرج، **الظاهر**، يعني ما ليس بمضمر، سواء كان متصلا بالعامل كما في (هذا)[٢] المثال، أو منفصلا (عنه)[٣]. **نحو** قوله تعالى﴿**قد جاءتكم موعظة**﴾[٤]، ﴿فمن جاءه موعظةٌ﴾[٥].

تنبيه: ليس الوجهان على السواء، (بل)[٦] يترجحُ التأنيث مطلقًا على ما بحثه الدماميني[٧]، وهو ظاهر كلام المصنف في الشرح[٨]، ويترجح التأنيثُ مع الاتصال،

---

(١) ساقط من ب.

(٢) سقطت من ص.

(٣) سقطت من ج.

(٤) من الآية ٥٧ من سورة يونس.

(٥) من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٦) ساقط من ب.

(٧) انظر المنهل ورقة ٢٠٩. والدماميني هو محمد بن أبي بكر بدر الدين الدماميني، له شرح التسهيل المسمى تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وحاشية على مغني اللبيب، ومختصر حياة الحيوان للدميري، والمنهل الصافي في شرح الوافي وغيرها. توفي بالهند سنة ٨٣٧هـ.

(٨) شرح المصنف ٢٥٣.

والتذكيرُ مع الانفصال على ما نقله -أعني الدماميني[١]- عن النحاة.

وفي عامل الفاعل **الحقيقي** (التأنيث)[٢] -وهو ما له فَرْجٌ- **المنفصلِ** عن عامله، يعنى بغير «إلا» **نحو** «**حضر القاضيَ**، بالنصب على أنه مفعولٌ به مقدم، **أمرأةٌ**»، والحقيقي التأنيث **المتصل**[٣] بعامله **في باب** «**نعم**» **و** «**بئس**» **نحو** «**نعمت المرأةُ هند**» و «بئست المرأة دعد».

وفي عامل الفاعل **الجمعِ نحوُ** قوله تعالى ﴿**قالتِ الأعرابُ** آمنا﴾[٤]، والأعرابُ[٥] جمعٌ لا واحد له من لفظه، وليس واحدُه عربًا، لأنه يتناولُ سكانَ الأمصار والبادية، والأعرابُ سكانُ الباديةِ خاصة، والجمع لا يكون أخصَّ من مفرده.

تنبيهان: الأولُ: ليس الوجهان في هذه المسائل الثلاث[٦] على السواء بل يترجح التأنيثَ فيهن مطلقا[٧].

الثاني: كالجمع -فيما ذكره- اسم الجمع كـ «قامت النساء» واسم الجنس كـ «جَفَّتْ لَبِنُهُ».

---

(١) انظر المنهل ورقة ٢٠٩، وانظر شرح الكافية ٢/١٧٠.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ج: والحقيقي، أي حقيقي التأنيث المتصل.

(٤) من الآية ١٤ من سورة الحجرات.

(٥) انظر الكتاب ٣/٣٧٩.

(٦) ج: الثلاثة.

(٧) انظر الكتاب ٢/٣٨، ٣٩، المقرب ١/٣٠٢.

إلا جمعي التصحيح وهما الجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، **فـ** هما **كمفرديهما**، فالأول **نحو** «**قام الزيدون**» فيجبُ التذكير فيه في نحو هذا المثال ؛لوجوبه في مفرده في نحو «قام زيد» **و** الثاني نحو **قامت الهندات**» فيجب التأنيث فيه في نحو هذا المثال؛لوجوبهِ في مفرده في نحو «قامت هند».

تنبيهان: الأول: قيل[١] قضيةُ كلام المصنف وجوبُ التذكير في نحو «جاء البنون»، ووجوبُه أيضا في نحو «جاء الطلحات» ووجوبُ التأنيث في نحو «جاءت[٢] البنات»، والمنقولُ جواز الوجهين في الثلاثة، بل نقلَ الشاطبي[٣] الإجماع على ذلك في الأول والأخير[٤].

---

(١) قال الفاكهي: وقضية هذه العلة يعنى سلامة المفرد جواز الوجهين في نحو: جاء البنون، لتغير نظم واحده، وبه صرح بعضهم، بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك. ويجب التأنيث في نحو «قامت الهندات» مما هو جمع لمؤنث سالم، كما يجب في نحو: قامت هند، وهذا مذهب جمهور البصريين، وصححه المرادي وغيره، واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا كـ «الطلحات»، أو مغيرا كـ «بنات» فحكمه حكم جمع التكسير، ونقل الشاطبي الاتفاق على ذلك أيضا في الصورة الثانية. انظر مجيب النداء ٢/٦٦،٦٧.

(٢) ج: جاء البنات.

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي. من مؤلفاته: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، والموافقات، والاعتصام. توفي سنة ٧٩٠هـ. انظر نيل الابتهاج ٥/٤٦.

(٤) انظر كلام الشاطبي في شرح الألفية عند قول ابن مالك:

والتامع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

انظر: شرح الألفية للشاطبي (الأصل الذي حققه الأستاذ الدكتور محمد البنا) ص ٥٠١-٥٠٢ من نسخة لديه معدة للطبع.

الثاني: يجب[١] في نحو «قامت هند»، وقولُ بعضِهِم: «قال فلانــة»[٢] شـاذٌّ لا يقـاس عليه، وفي نحو «الشمس طلعت». ونحو:

....   ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[٣]

ضرورةٌ.

وإنما امتنع في النثر «**ما قامتْ إلا هندُ**»، أي نحو «ما قامت إلا هنـد»، أو[٤] «ما قامت إلا هند» مثلا، يعني ما امتنع في النثر تأنيثُ عامل الفاعل (المؤنثِ المفصولِ عنـه بـ «إلا»، ولو حقيقيا، إلا **لأَنَّ الفاعلَ**)[٥] في التحقيق **مُذَكَّرٌ محذوفٌ**، والأصلُ: «مـا قام أحد إلا هند» لا المؤنث المذكور، بل هو من ذلك الفـاعل المحذوف (بـدلُ)[٦] بعـضٍ من كلٍّ، ونظرًا[٧] إلى كونه الفاعلَ في الظاهر جازَ التأنيثُ في الشعر كقوله[٨]:

---

(١) أي: يجب التأنيث.

(٢) انظر الكتاب ٣٨/٢.

(٣) عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي، وقيل اسمه عامر بن حريم الطائي، وصدره:

فلا مُزْنَةٌ وَدَقَتَ وِدْقَهَا

ويروى عجزه: (ولا أرض أبقلتِ ابقالها) فلا شاهد فيه. انظر الكتاب ٤٦/٢، مجاز القرآن ٦٧/٢، الكامل ٨٤١/٢،٩٩٤.

(٤) ص: وما قامت.

(٥) سقطت من ص.

(٦) سقطت من ب.

(٧) ص، ب: ونظر.

(٨) البيتان من الرجز، لا يعرف لهما قائل. انظر شرح التسهيل ١١٤/٢.

مَا بَرِئَتْ مِنَ رِيبَةٍ وذَمٍّ
في حربِنَا إلا بناتُ العَمِّ

تنبيه: لا يَرِدُ على حكم المصنف بامتناع نحو «ما قامت إلا هند» في النثر نحو: ﴿إن كانت إلا صيحةٌ﴾[١] في قراءة من رفع[٢] «صيحة»؛ لأنه شاذ لا يقاس عليه.

[٣٧] متممة: قال بعض الأئمة: «إنما يعتبر حكم التأنيث الحقيقي والمجازي / في باب الفاعل (فقط، دون الصفةِ[٣] والحالِ والخبرِ والإضمارِ والإشارةِ، وغيرِ ذلك، قال: وقد رأيتُ كثيرًا من العلماء يجهلون هذه المسألة، ويناظرون عليها بما لا يجوز، ويرومون إجراءَ حكمِ باب الفاعل)[٤] في غيره من أبواب العربية، ولا يَصِحُّ. والصحيحُ ما ذكرنا لك» انتهى.

كحذفِهِ، أي الفاعلِ، **في نحو** قوله تعالى ﴿**أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ * يَتيمًا**﴾[٥]، تقديرُه: أو إطعامُه، **و** قوله تعالى ﴿**وقُضِيَ الأمرُ**﴾[٦]، الأصلُ وقضى اللهُ الأمرَ، **و** قوله تعالى ﴿**أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ**﴾[٧] أي بهم، فحُذِفَ «بهم» لدلالة الأول

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة يس.

(٢) قرأ بالرفع أبو جعفر ومعاذ بن الحارث. انظر المحتسب ٢/٢٠٦.

(٣) ب: ودون في الصيغة.

(٤) ساقط من ص من قوله: فقط دون الصفة إلى هنا.

(٥) من الآيتين ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٦) من الآية ٢١٠ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٣٨ من سورة مريم.

علي، وهو في محل رفع (على)[1] أنه فاعل بـ «أبصر».

ويمتنع، أي حذف الفاعل، لأنه كالجزء من عامله **في غيرهن** أي في غير هـذه المو ضع الأربعة.

تنبيه: هذا الحكم ممنوعٌ فقد ثبتَ حذفُ الفاعل باطراد في مواضع أخر[2] وقد بينتُها كلها في شرح الشذور[3]، وأَزِيدُ هنا حذفَهُ في مثلِ «جاءَ العالِمُ»، أي الرجلُ العـالِمُ، وقـد أغفلتهُ ثَمَّةَ سهوًا.

والأصلُ، أي الراجحُ، **أنْ يليَ عاملَهُ**، أي يقعُ بعدَهُ بـلا فصـل، كمـا مـر مـن الأمثلة، لما ذكر آنفا.

وقد لا يلي عاملَه بأن يُفْصَلَ عنه فـ**يتأخرُ** عن المفعول به **جوازًا نحو** قوله تعـالى

---

(١) سقطت من ب.

(٢) زاد السجاعي موضعين: الأول: في قول الشاعر «فتلقفها رجل رجـل»، وذلـك أن الأصـل: فتلقفهـا الناس رجلا رجلا، فحذف الفاعل، فلما أقيما مقامـه جعـلا كشـيء واحـد. والثـاني: مـاحذف فيه الفاعل من نحو «ما قام وقعد إلا زيد» إذا قـدرت زيـدا فـاعلا بأحدهمـا، فإنـه يكـون فـاعل الآخـر محذوفا، لدلالة ذلك عليه، ولا يقدر ضميرا، لأنه إن قـدر قبـل «إلا» فسـد المعنى، ولا يقـدر بعدهـا لأنها مشغولة عنه». حاشية السجاعي ٧٣ وزاد السيوطي: فاعل فعل اثنين المؤنث أو الجماعة المؤكد بالنون، نحو «لتبلون»، «فإما ترين» فـإن ضمـير المخاطبـة والجمـع حـذف لالتقـاء السـاكنين. الهمـع ٢٥٥/٢، ٢٥٦.

ويرى آخرون أن فاعل «قل» ، «كـثر» يحـذف إذا اتصلـت بهمـا «مـا» الكافـة، نحـو «قلمـا يكـون ذلك»، و «كثر ما كان ذلك»، وهذا تفسير بعضهم لظاهر قول سيبويه. انظر الخزانة ٢٢٦/١٠ فمـا بعدها.

(٣) هذا في الجزء الساقط من شرحه على الشذور.

﴿**ولقد جاءَ آلَ فرعونَ النُّذُرُ**﴾[١]، إذ (لو)[٢] قيل: ولقــد جـاءَ النـذرُ آلَ فرعـونَ، لجاز من حيثُ الصناعةُ.

فائدة: «فرعون» غيرُ منصرف للعلمية والعجمة. قال المحقق التفتازاني: فرعـون عَلَـمٌ لمن مَلَكَ العمالقةَ، ويشبه أن يكون مثل كسـرى وقيصر مـن علـم الجنـس، لكـنَّ جمعَـهُ باعتبار الأفرادِ، مثل الفراعنة والقياصرة والأكاسرة، يدُلُّ على أنه عَلَمُ شخصٍ يُسَـمَّى بـه كل من ملك ذلك ابتداء». انتهى. وفي دلالةِ جمعِهِ على ما ذكره بحث[٣] قال الإمـام أثـير الدين أبو حيان في الارتشاف[٤]: «ثنوا وجمعوا علم الجنس كما ثَنَّوا وجمعُوا علم الشخص (فقالوا الأسامتان، والأسامات، وينبغي أن يكون ذلك بالنظر إلى الشخص)[٥] الخـارجيِّ، لا الكليِّ الذهنيِّ، لاستحالةِ ذلكَ فيه» انتهى.

و قولِهِ:

جاءَ الخلافَةَ إِذْ كانتْ لَهُ قَدَرًا　　　**كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسى عَلَى قَدَرِ**[٦]

إذ لو قيل: كَمَا أَتَى مُوسى رَبَّهُ على قـدرٍ لجـازَ أيضًـا، إذْ ليـسَ في ذلـك إلا عَـوْدُ

---

(١) الآية ٤١ من سورة القمر.

(٢) سقطت من ص.

(٣) عن ب، وفي الأصل: بحيث.

(٤) الارتشاف ١/٥٠١.

(٥) سقط من ص.

(٦) من البسيط، لجرير، انظر ديوانه، الأزهية ١١٤، المغني ٨٩.

الضمير على ما تأخَّرَ (لفظًا فَقَطْ، وهو جائزٌ كعَوْدِهِ على ما تَأَخَّرَ)[١] رُتْبَةً فَقَطْ، كما فيم يأتي بالإثْرِ، إجماعًا فيهما.

ووجوبًا فيما إذا اتصلَ بالفاعلِ ضميرُ المفعولِ **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**وإذِ ابتلى إبراهيمَ رَبُّهُ**﴾[٢]، إذ لو قيل: ابتلى ربُّهُ إبراهيمَ لَزِمَ عَوْدُ الضميرِ على مُتَأَخِّرٍ[٣] لفظًا ورتبةً في غيرِ المواضعِ السبعِ[٤]، و(هو)[٥] ممتنعٌ، **و** فيما إذا كانَ المفعولُ ضميرًا متصلًا نحوُ «**ضَرَبَنِي زيدٌ**» إذ لو قيلَ: «ضربَ زيدٌ إيايَ» لَزِمَ فصلُ الضميرِ مع التمكُّنِ مِنْ اتِّصَالِهِ، وذلكَ أيضًا ممتنعٌ في غير ما استُثْنِيَ[٦].

وَقَدْ يَجِبُ تأخيرُ المفعولِ بِهِ عنِ الفاعلِ، وذلكَ فيما إذا كانَ الفاعلُ ضميرًا

---

(١) سقط من ب.

(٢) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة.

(٣) ب: ما تأخر.

(٤) بل هذا الموضعُ هو أحدُ المواضعِ السبعةِ، وتُنْسَبُ الإجازةُ فيه إلى الأخفش والطوال وأجازه أبن جني، وخرج عليه قول الشاعر:

جزى ربُّهُ عنِّي عديَّ ابنَ حاتِمٍ

والجمهورُ على منعه، أما المواضعُ الستةُ الباقيةُ فَعَوْدُ الضميرِ فيها على متأخرٍ واجبٌ.

انظر في تفصيل ذلك كله: المغني ٦٣٥-٦٣٩، شرح الشذور ١٣٦ -١٣٧، الهمع ١/٢٣٠-١٣٢ وانظر أيضا: الخصائص ١/٢٩٥-٣٠١، تخليص الشواهد ٤٨٨.

(٥) سقطت من ج.

(٦) انظر مواضع فصل الضمير مع التمكن من اتصاله ما سبق ص٩٥-٩٦.

متصلا **كـ** «**ضربتُ زيدًا**»، إذ لو قيل «ضربَ زيـدًا أنـا»[(١)] لـزم المحذورُ المذكـور، **و** فيما[(٢)] إذا انتفى الإعرابُ، لفظًـا في الفـاعلِ والمفعـولِ،والقرينـةُ ،كـ «**ضَـرَبَ موسـى عيسى**» إذ لو جُوِّزَ تقديمُ المفعول في ذلك لا لتبسَ الفاعلُ بالمفعولِ و لم يُعلَم المقصـودُ، **بخلافِ** (نحوِ)[(٣)] «ضربَ موسى العالِمَ عيسى» ونحو «**أرضَعتِ الصغرى الكـبرى**» فيجوزُ تقدُّمُه[(٤)] فيهما لانتفاءِ المحذورِ، إذ نصبُ نعتِ موسى دليلٌ على أنَّهُ المضـروبُ[(٥)]، وصِغَرُ الأنثى دليلٌ على أنَّها المرضَعَةُ، بالفتح.

وقد يَتَقَدَّمُ، أي المفعولُ به **على العاملِ** الناصبِ لَهُ، **جوازًا**، **نحوُ** قولِـهِ تعـالى ﴿**فريقًا هَدَى**﴾[(٦)]، إذ لو قيل: هَدَى فريقًا لصحَّ، **ووجوبًا نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**أيًّـا مَـا تَدْعُـــــوا**﴾[(٧)] إذ لا يجـــوزُ أن يقـــــالَ: تدعـــــوا أيـــــا (مـــــا)[(٨)]،

---

(١) ص: ضرب زيدا إذ.

(٢) ج: المذكور فيما إذا.

(٣) سقطت من ج.

(٤) ج: فيجوز التقديم.

(٥) ج: مضروب.

(٦) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

(٧) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٨) سقطت من ج.

لأن «أيا» اسمُ شرطٍ والشرطُ له صدرُ الكلامِ[١].

---

(١) نقصت نسخة العصامي من المتن عما عند الشيخ محي الدين، ونقص تبعاً لذلك الشرح. أما نص المتن الذي زاد في نشرة الشيخ محي الدين فهو «وإذا كان الفعل «نعم» أو «بئس» فالفاعل إما معرف بـأل الجنسية نحو ﴿نعم العبد﴾ أو مضاف لما هي فيـه نحـو ﴿لنعـم دار المتقـين﴾ أو ضمـير مسـتتر مطـابق للموصوف نحو ﴿بئس للظالمين بدلا﴾».

[النائب عن الفاعل]

هذا **بابٌ** في **النائب عن الفاعل**[(١)]:

يُحْذَفُ الفاعلُ جوازًا تارةً، ووجوبًا أخرى، للجهلِ به، أو لغرض لفظي، أو معنوي[(٢)]، **فينوبُ عنه** حينئذ (في)[(٣)] **أحكامِهِ** المذكورة في بابه، والحكمُ[(٤)]: الأثرُ المرتَّبُ[(٥)] على الشيءِ، **كلِّهَا مفعولٌ بِهِ** فيصيرُ مرفوعًا، بعد أن كانَ (منصوبًا، وعمدةً بعد أن كان فضلةً، وواجبَ التأخيرِ عن الفعل بعد أن كانَ)[(٦)] جائزَ التقديمِ عليه، ويُؤَنَّثُ له العاملُ، إن كان مؤنثًا.

فإن لم يُوجَدْ، أيِ المفعولُ به، في الكلام المشتمِلِ على حذفِ الفاعلِ **فـ**النائبُ

---

(١) ج: في نائب الفاعل.

(٢) جمع أبو حيانَ أغراضَ حذفِ الفاعلِ اللفظيةَ والمعنويةَ في قوله:

وحذفُهُ للخوفِ والإيهامِ ... والوزنِ والتحقيرِ والإعظامِ
والعلمِ والجهلِ والاختصارِ ... والسَّجْعِ والوِفاقِ والإيثارِ.

(٣) سقطت من ج.

(٤) اللفظ المتداول في كتب مصطلحات العلوم لحد الحكم هو «إسنادُ أمرٍ إلى آخرَ إيجابًا، أو سلبًا». انظر الكليات ٣٨٠، التعريفات ٩٢.

(٥) ب: المترتب.

(٦) سقط من ب.

عنه **ما** أي مفعول(١)، أو(٢) المفعولُ / الذي **اختَصَّ وتصرَّفَ من ظَرْفٍ**، زمانيًّا [٣٨]
كان أو مكانيًّا، **أو مجرورٍ** بحرفٍ، وإن كانَ للتعليلِ، كما اقتضى(٣) إطلاقُهُ وصرَّحَ به
بعضُهم، وإن صرَّحَ آخَرُ(٤) بخلافِهِ.

تنبيه: ما أفهمَهُ كلامُه من أن النائبَ مجردُ المجرور هو ما نقلَ أبو حيان اتفاقَ البصريين والكوفيين عليه، وشذَّ الفراءُ فَزَعَمَ أنَّ النائبَ حرفُ الجرِّ وحدَه، وابنُ مالك على ما قيل، فذهبَ إلى أنه مجموع الجار والمجرور(٥).

أو مصدرٍ، أي: مفعولٍ مُطْلَقٍ.

والاختصاصُ في الثلاثة كونُه مختصًّا بوجْهٍ، والتصرفُ في الظرفِ(٦) بألا يَلْزَمَ النصبَ على الظرفية، أو الخفضَ بـ «مِنْ»، وفي المجرورِ ألا يَلْزَمَ جارَّه وجهًا واحدًا في الاستعمالِ، وفي المصدرِ ألا يلزمَ النصبَ على المفعوليةِ المطلقةِ، نحو «صيم رمضان»

---

(١) ج: أي المفعول أو المفعول.

(٢) ب: والمفعول.

(٣) ب: اقتضاه.

(٤) هو الفاكهي. انظر مجيب النداء ٧٦/٢. هذا وقد اختُلِفَ في نيابة المجرور بحرف التعليل، فبعضهم منعه، كالفارسي وابن جني، وبعضهم أجازه. انظر حاشية يس على مجيب النداء في الصفحة نفسها، وحاشيته على التصريح ٢٨٧/١، والهمع ٢٧٠/٢.

(٥) انظر الارتشاف ١٩٢/٢، شرح التسهيل ١٢٦/٢، شرح عمدة الحافظ ١٨٥، ١٨٦ وانظر الهمع ٢٦٧/٢-٢٦٩.

(٦) ج: والتصرف بالظرف.

وجُلِس أمامك». و﴿لما سُقِط في إيديهم﴾[١] ، ﴿فإذا نُفِخَ في الصور نَفْخَةٌ واحدةٌ﴾[٢] .

فلا يجوز: «صيم زمنٌ»، ولا «اعتُكِفَ[٣] مكانٌ»، ولا «مُرَّ بأحدٍ»، ولا «ضُرِب ضَرْبٌ» لعدم الاختصاص. ولا «سبحانُ الله» بالرفع على أنه نائب فاعل فعل مقدَّرٍ والأصلُ: يُسَبَّحُ سبحانُ اللهِ، ولا «مُرَّ منذ أمسٍ»، ولا «يُجاءُ إذا جاءَ زيدٌ» على أن «إذا» نائبةٌ عن الفعل؛ لعدم التصرف.

تنبيهان: الأولُ: ما أفهمه كلامُ المصنف من عدمِ جوازِ نيابةِ غيرِ المفعولِ به مع وجودِهِ هو رأيُ جمهورِ البصريين، وجزمَ به ابنُ الحاجب وغيره[٤] .

الثاني: ظاهرُ كلامه أَنْ لا أولويةَ في النيابة لشيءٍ من الثلاثةِ، وبه صرَّح الجزوليُّ وابنُ الحاجب وغيرُهما[٥] .

ويُضَمَّ وجوبًا **أَوَّلُ الفعلِ مطلقًا**، أي سواءٌ كانَ ماضيًا أو مضارعًا وسواءٌ كانَ الأَوَّلَ في نحو «تعلم» ونحو «انطلق» أم في غيرهما.

---

(١) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٣) ج: اعتكفت مكان.

(٤) الكافية ٧٢، شرح الوافية نظم الكافية ١٦٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٨-٥٩، وانظر شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٧٤-٣٧٥، شرح عمدة الحافظ ١٨٦، شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩، شرح التسهيل ٢/١٢٨، شرح ابن الناظم ٢٣٥، الارتشاف ٢/١٩٤، الهمع ٢/٢٦٥-٢٦٦.

(٥) الكافية ٧٢، المقدمة الجزولية ١٤٢، هذا وقد اختلف في هذه الأولوية. انظر: الجمل للزجاجي ٨٠، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٣٩، والمقرب ١/٨١، وأسرار العربية ٩٥ وشرح ابن جمعه ١/٦٢٤، والارتشاف ٢/١٩٤، والهمع ٢/٢٦٩.

ويُشارِكُهُ، أي يشاركُ أَوَّلَ الفعلِ في الضمِّ وجوبًا، **ثاني نحوِ** «**تعلم**» من كُلِّ فعلٍ (ماض)[١] مبدوء بتاء زائدة معتادة،وإن لم تكن للمطاوعة.

ويشاركه أيضا في ذلك **ثالث نحو** «**انطلق**» من كلِّ فعلٍ ماضٍ مبدوءٍ بهمزةِ وصلٍ.

ويُكْسَرُ ما أي الحرفُ الذي وقعَ، **قبلَ** الحرفِ **الآخِرِ** وجوبًا **في الماضي** نحو «ضُرِب عمرٌو»، (**ويفتَحُ**، أي الحرفُ)[٢] الذي وقَعَ قبلَ الآخِرِ وجوبًا **في المضارع** نحو «يُضْرَبُ عمرٌو».

و يجوزُ، أو جائزٌ، **لَكَ** يا متعلِّمًا **في نحو** «**قال**» من كُلِّ فعلٍ ماضٍ ثلاثيٍّ مُعْتَلِّ العينِ بالألِفِ المنقلبةِ عن الواو، **و** في نحو «**باع**» من كل فِعْلٍ كذلك أَلِفُهُ عن الياءِ ثلاثةُ أوجُهٍ:

الكسرُ للأولِ حالَ كونه **مُخْلَصًا**، أي غيرَ مُشَمٍّ ضَمًّا، نحو «قِيل» و «بِيع» والأصلُ: «قُوِلَ» و «بُيِعَ» نُقِلَتْ كسرةُ الواوِ والياءِ إلى ما قبلَهُمَا[٣] بَعْدَ سلبِ حركتِهِ[٤]، فَقُلِبتِ الواوُ في الأوّلِ ياءً لسكونِهَا وانكسارِ ما قبلَهَا، وبقيتِ الياءُ في الثاني بحالِهَا.

و الكسرُ له حالَ كونِهِ (**مُشَمًّا ضَمًّا**، وحقيقةُ هذا الإشمامِ ضمُّ الشفتَيْنِ مَعَ

---

(١) سقطت من ج، وفي ب: مضارع.

(٢) ص: (ويجوز أو جائز)، ولا يستقيم السياق.

(٣) ب: قبلهما.

(٤) ج: حركتهما.

النطق بحركة الفاءِ بين حركتي الضمِّ والكسرِ ممتزجةً منهما.

والضمُّ لَهُ حالَ كونه)[١] **مُخْلَصًا**، أي غيرَ مُشَمٍّ كسرًا، نحو «قُول» و «بُوع»، والأصل «قُوِلَ» و «بُيِعَ» حُذِفَتْ كسرةُ العين تخفيفًا، وبقيت الواوُ بحالها في الأول، وقُلِبَتِ الياءُ في الثاني واوًا لسكونِهَا وانضمامِ ما قبلَها.

تنبيهات: الأولُ ظاهرُ كلامِ المصنفِ جوازُ الأوجهِ الثلاثةِ فيما ذُكِرَ مطلقًا. ولا يَرِدُ (عليه جزمه بتقييد)[٢] ذلك بعدم اللبس في الجامع[٣] وغيره، كابنِ مالك[٤]، احترازًا عن نحوِ «عِقْتُ» و «بُعْتُ»، فلا يجوز الكسرُ في هذا والضمُّ في الأول؛ لئلا يلتبسَ بفعل الفاعل؛ لاحتمال ذهابه هنا إلى تعميمِ الجوازِ، كما عليه سيبويه[٥].

الثاني: الأفصحُ في هذه الأوجه هو الأول، ويليه الثاني، وأما الثالثُ فلغةٌ ضعيفةٌ، وسياقُ[٦] كلامِ المصنفِ قَدْ يشيرُ لذلك.

والثالثُ: مثلُ «قالَ» و «باعَ» -في الأوجه الثلاثةِ- «اختارَ» و «انقادَ»، ويُنْطَقُ بالهمزةِ فيهمَا على حَسَبِ ما يُنْطَقُ بالحرفِ الثالثِ، كما قالَهُ ابنُ مالك[٧] وغيرُه.

---

(١) ساقط من ب.

(٢) ب: على جزم التقيد.

(٣) الجامع ص ٨٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/١٣٠-١٣١.

(٥) انظر الكتاب ٤/٣٤٢-٣٤٣، وشرح الكافية ٢/٢٧١، الأوضح ٢/١٥٧، المغني ٧٧٩.

(٦) ص ، ب: وسيأتي.

(٧) انظر شرح التسهيل ٢/١٣١.

الرابعُ: أفهمَ اقتصارُهُ في النيابةِ على الأربعةِ عدمَ نيابةِ غيرِهَا، وهو كذلك مُطْلَقًا على الأصحِّ[1]. / [٣٩]

---

(١) قال الرضيُّ: «لأنَّ النائبَ منابَهُ -أي الفاعل- ينبغي أَنْ يكونَ مثلَهُ في كونِهِ من ضروريّاتِ الفعلِ من حيثُ المعنى» شرح الكافية ١/٨٤. هذا وقد نُقِلَ عن الكسائيِّ وهشامٍ إجازتُهُمَا نيابةَ التمييزِ، وعن الفراءِ نيابةَ خبرِ كان، وعن الأخفشِ نيابةَ الظرفِ الذي لا يتصرَّفُ، وقالَ بعضُهُم: ينوبُ المفعولُ لهُ إذا كانَ مجرورًا بحرفِ جَرٍّ.

انظر: شرح التسهيل ٢/١٢٨-١٣٠، الارتشاف ٢/ ١٩٢-١٩٣، الهمع ٢/٢٦٧-٢٦٩.

[الاشتغال]

هذا **بابُ الاشتغالِ**، أي اشتغالِ العـاملِ عـن نصـبِ الاسـمِ السـابقِ بضمـيرِهِ أو ملابِسِهِ بحيثُ لو سُلِّطَ عليهِ هو أو مناسِبُهُ لنصبَهُ.

يجوز في نحو «**زيدٌ ضربتُهُ**»، **أو** «زيد **ضربتُ أخاه**»، **أو** «زيدٌ **مررتُ به**»، والمراد بنحو ذلك ما لم يَتَّصِفْ فيه الاسمُ بشيء مما يأتي، **رفعُ زيدٍ** -مثلا- **بالابتداء**، أي بالتجرد[1] عن كلِّ عامل لفظـيٍّ غـيرِ زائـدٍ[2] أو شـبهِهِ للإسـناد. والبـاءُ للسـببية، أو للاستعانةِ، تنزيلًا لَهُ منزلةَ الآلة.

فالجملةُ الواقعةُ **بَعْدَهُ**، كجملةِ «ضربتُهُ» و «ضربتُ أخاه» و «مررتُ به» في هـذه الأمثلة، **خبرٌ** له.

و يجوز أيضا **نصبُه** مفعولا به **بإضمـارِ**، أي تقديـرِ[3]، «**ضربـتُ**» في الأول، **و** «**أهنتُ**» في الثاني: لأن من ضربتَ أخـاه فقـد أهنتَـهُ، ولا تضمـرُ «ضربـتُ»؛ لأنـك لم تضربْ إلا أخاه، **و** «**جاوزتُ**» في الثالث، لأن من مررتَ به فقد جاوزتَـه، ولا تضمـرُ «مررتُ»؛ لأنه لا يصلُ إلى الاسم[4] بنفسه. حـالَ كونِهَـا **واجبـةَ الحـذفِ**، لأنهـا قـد

---

(١) انظر ما مضى ص ١١٩.

(٢) ج: غير الزائد.

(٣) ب: بتقدير.

(٤) ب: اسم.

فُسِّرَتْ بالمذكورات، ولا يجوزُ الجمعُ[١] بين المفَسِّرِ والمفَسَّرِ، **فلا موضعَ للجملةِ** الواقعةِ **بعدَهُ** من الإعراب؛ لأنها مستأنفةٌ.

وقول المصنف «رحمه الله تعالى» في الشرح[٢] وغيره: لأنها مُفَسِّرَةٌ، لا يخلو عن مسامحة[٣].

تنبيه: يترجَّحُ الرفعُ في هذه المسألة على النصبِ، والمصنفُ لم يصرحْ بذلك لظهوره.

ويترجَّحُ النصبُ، أي نصبُ زيد -مثلا- **في نحو** «**زيدًا اضْرِبْهُ**» مما وقع فيه الاسمُ قبلَ الطلب، لأن الرفعَ يستلزمُ الإخبارَ بالجملةِ الطلبيةِ عن المبتدأ، وهو قليلٌ. وإلى هذا أشار المصنفُ بقوله: «**للطلب**» والمرادُ بالطلبِ هنا الأمرُ كما مُثِّلَ، والنهيُ، والدعاءُ نحو «زيدًا لا تُهِنْهُ» و «اللهمَّ عبدَكَ ارحَمْهُ».

ونحوُ قولِهِ تعالى ﴿**والسارقُ والسارقةُ فاقطعُوا أيدِيَهُمَا**﴾[٤] مما ظاهرُه مخالفةُ هذه القاعدة **مُتَأَوَّلٌ**، إما بأن التقديرَ: مما يتلى عليكم حكمُ السارقِ والسارقةِ فاقطعوا أيديَهما، والسارقُ[٥] والسارقةُ مبتدأٌ ومعطوفٌ عليه والخبرُ محذوفٌ وهو الجارُّ والمجرورُ، و «اقطعوا» جملةٌ مستأنفةٌ، وهذا قولُ سيبويهِ[٦]، أو بأنَّ «أل» موصولةٌ بمعنى

---

(١) ج: ولا يجوز أن يجمع.

(٢) شرح المصنف ٢٦٨، المغني ٥٢٦.

(٣) ج: تسامح.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٥) ب: فالسارق.

(٦) الكتاب ١/١٤٢-١٤٤.

الذي والتي[١]، والفاءُ جيءَ بها[٢] لِتَدُلَّ على السببيةِ، (كما في قولِكَ «الذي يأتيني فَلَهُ دِرْهَمٌ» وفاءُ السببية)[٣] لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها.

وشرطُ العامل[٤] في هذا الباب صلاحيةُ العمل في الاسم السابق، كما مر، وهذا قول المبرد[٥].

و يترجَّحُ النصبُ أيضًا **في نحو** قوله تعالى ﴿خَلَقَ الإنسانَ من نطفةٍ فإذا هو خصيمٌ مبينٌ * **والأنعامَ خَلَقَهَا لَكُم**﴾[٦] مما وقَعَ فيه الاسمُ بعد عاطفٍ على جملةٍ فعليةٍ؛ لأنكَ إذا نصبتَ كانتِ الجملةُ المعطوفةُ على الجملة الفعلية -أعني «خَلَقَ الإنسانَ»- فعليةً، لأنَّ التقديرَ: وَخَلَقَ الأنعامَ، فإذا رفعتَ كانتِ الجملةُ المعطوفةُ عليها اسميةً، والتناسبُ بين[٧] الجملتين في العطف أَوْلى من التخالفِ. وإلى ذلك هنا أشارَ بقوله: **للتناسُبِ**.

---

(١) ج: الذي أو التي.

(٢) ج: به.

(٣) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٤) ج، ب: العمل.

(٥) انظر: شرح الكافية ١/١٦٧، ١٧٨، الارتشاف ٢/٦٧.

(٦) من الآيتين ٤، ٥ من سورة النحل.

(٧) ج: والتناسب في الجملتين.

و يترجَّحُ (النصبُ)[١] أيضًا في **نحوِ** قولِهِ تعالى ﴿**أَبَشَرًا مِنَّا واحدًا نَتَّبِعُهُ**﴾[٢] مما وَقَعَ فيه الاسمُ[٣] بعد همزةِ الاستفهامِ خاصَّةً، إذْ ما عداها من بقيةِ أدواتِ الاستفهامِ يجبُ أن يليَهُ صريحُ الفعلِ، والاشتغالُ بعدَهُ[٤] ضرورةٌ.

و في[٥] نحو «**ما زيدًا رأيتُهُ**» مما وَقَعَ فيه الاسمُ بَعْدَ حرفِ النفيِ مِنْ «ما» أو «إنْ» أو «لا» نحو «إنْ زيدًا رأيتَهُ»، و «لا زيدًا تَضْرِبُهُ» **لغلبةِ الفعلِ** بعدهن.

ويَجِبُ[٦] أي النصبُ، **في نحو**[٧] «**إن زيدًا لقيتَهُ فَأَكْرِمْهُ**» مما وَقَعَ فيه الاسمُ بعد «إنِ» الشرطيةِ، والفعلُ ماضٍ، ومثلُها «إذا» الشرطيةُ (نحوُ)[٨] «إذا زيدًا لقيتَهُ، أو تلقاهُ فَأَكْرِمْهُ»، وأَمَّا بقيةُ أدواتِ الشرطِ فيجبُ أَنْ يليَهَا صريحُ الفعلِ، والاشتغالُ بعدها ضرورةٌ كالاشتغالِ بعد «إنْ» والفعلِ المضارعِ.

و في نحو «**هلَّا** -بالتشديدِ- **زيدًا أكرمتَهُ** مما وَقَعَ فيه الاسمُ بعد «هَلَّا» من

---

(١) سقطت من ص.

(٢) من الآية ٢٤ من سورة القمر.

(٣) ب: الاسم السابق.

(٤) ص، ب: بعد.

(٥) ج: في نحو.

(٦) ج: ويجب.

(٧) ج: في نحو قوله.

(٨) سقطت من ج.

حروف التحضيض، ومثلُها في هذا الحكم بقيةُ حروفِه[1]: / «أَلَّا» بالتشديدِ[2] و «لَوْلَا» و «لَوْمَا». [٤٠]

لوجوبِه، أي الفعلِ، بَعْدَهُنَّ.

ويَجِبُ الرفعُ، أي رفعُ زيدٍ -مثلًا- بالابتداءِ **(في)**[3] **نحوِ: خرجتُ فإذا زيدٌ يضْرِبُهُ عمرٌو** «مما»[4] وَقَعَ فيه الاسمُ بعد «إذا» الفجائيةِ لاختصاصِها بالاسمِ. ومثلُها في هذا الحكم «ليت» المكفوفةُ بـ «ما» نحو «ليتما زيدٌ لقيتُهُ»، **لامتناعِه**، أي امتناعِ الفعلِ. وإنما لم يُقُلْ:لوجوبِ الاسمِ، كما قال في نظيره:لوجوبه، لتضمُّنِ ما عَبَّرَ به لذلك، مع الاختصارِ والاشتمالِ على الطباقِ.

تنبيه: قد يُتَنَاقَشُ[5] في سَوْقِهِ هذا الوجهَ مساقَ الأوجُهِ السابقةِ، قالَ في موضح[6] الألفية -وعبارتها كهذه-: «(ليس)[7] من أقسامِ مسائلِ البابِ ما[8] يَجِبُ فيه الرفعُ، كما

---

(١) ج: بقية الحروف.

(٢) ص: بتشديد. وانظر في هذا:شرح المفصل ١٤٤/٨، شرح الكافية ١٧٦/١، الأزهية ١٦٩، شرح العصام ١١٩. وانظر كذلك رأي من يرى أن التخفيف فيها هو الوجه: البسيط ٦٣٦/٢، وانظر بهامشه تعليق أستاذنا الدكتور عياد الثبيتي.

(٣) سقطت من ب، ج.

(٤) ب: ومما.

(٥) ج، ب: يناقش.

(٦) ج: توضيح الألفية. وانظر الأوضح ١٧٠/٢.

(٧) سقطت من ب.

(٨) ص، ج: مما يجب.

في مسألة «إذا» الفجائية، لعدم صِدْقِ ضابطِ البابِ عليها، وكلامُ الناظمِ مُوهِمٌ لذلك».

انتهى.

فائدةٌ: الفاءُ في نحو «خرجتُ فإذا الأسدُ» زائدةٌ لازمةٌ عند الفارسيِّ والمازنيِّ وجماعةٍ، وعاطفةٌ عند مبرمان[1] وأبي الفتح، وللسببية المحضة عند أبي إسحاق، قاله في المغني[2].

ويستويان، أي النصبُ والرفعُ[3]، **في نحو** «**زيدٌ قامَ أبوه وعمرٌو أكرمتُه**» مما وقعَ فيه الاسمُ بعد عاطفٍ مسبوقٍ بجملةٍ فعليةٍ خبرٍ عن اسمٍ قَبْلَهَا، لأنَّ «زيدٌ قامَ أبو» جملةٌ كبرى ذاتُ وجهين، أي اسميةُ الصدرِ فعليةُ العجُزِ، فإنْ[4] راعيْتَ صَدْرَهَا رفعتَ، وكنتَ قد عطفتَ جملةً اسميةً (على جملة اسمية)[5]، وإن راعيتَ عجُزَهَا نصبتَ وكنت قد عطفتَ جملةً فعليةً على جملة فعلية، فالمناسبةُ حاصلةٌ على كلا التقديرين، فاستوى الوجهان. وإلى هذا[6] أشارَ المصنفُ بقوله: «**للتكافئ**» أي لتكافؤ وجهي

---

(١) هو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أخذ عن المبرد وطبقته، وأخذ عنه النحو جماعة من العلماء الصدور كأبي على الفارسي، والسيرافي وغيرهما، توفي سنة ٣٢٦هـ وقيل سنة ٣٤٥هـ انظر: الإنباه ١٨٩/٣-١٩٠.

(٢) المغني ٢٢١، وانظر شرح الرعيني ٦٠٦/٢ -٦٠٨، شرح المفصل ٣/٩، ٤، شرح الكافية ١٠٤/١، الأشباه والنظائر ٤٥٧/١.

(٣) ج: الرفع والنصب.

(٤) ب: وإن، ج: وإذا.

(٥) سقطت من ص.

(٦) ب: هذه.

النصبِ والرفعِ.

تنبيهان: الأولُ: الذي رأيتُهُ فيما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب رسمَ التكافؤ بصورة الياء، والصوابُ فيه رسمُهُ بصورة الواو، ولعلَّ رسمَهُ بصورة الياء تحريفٌ من النساخ.

(الثاني)[١]: لا يخفى أن وجهَ النصب إنما يتأتى إذا اشتملت جملة «عمرٌو أكرمتُهُ» على رابطٍ (يربطها بزيد لأن المعطوفَ في حكمِ المعطوفِ عليه، والمعطوفُ عليه هنا خبرٌ، كما تقرَّرَ، والخبر إذا كان جملةً يجبُ اشتمالُه على رابطٍ)[٢] يربطُهُ بالمبتدأ، فإذًا لابُدَّ من ذكرِ نحوِ: لَهُ، أو عندَهُ، والمصنفُ لم يأتِ بذلك اعتمادًا على ظهورِه، كذا اعتذرَ السيرافي (عن)[٣] سيبويه، وقد مَثَّلَ للمسألةِ بنحوِ هذا المثالِ، وارتضى هذا الاعتذارَ الرضيُّ وغيرُه[٤].

وليسَ منه، أي من بابِ الاشتغالِ، قولُه تعالى ﴿**وكلُّ شيءٍ فعلُوه في الزُّبُرِ**﴾[٥]، أي الكتبِ، (و «**أَزَيدٌ ذُهِبَ)**[٦] **بِه**»، بالبناءِ للمفعولِ، وإن كانَ قد يُتَوَهَّمُ في كلٍّ منهما كونُهُ منه، ومن ثَمَّةَ تصدى المصنفُ لنفيه.

---

(١) ساقط من ب.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ساقط من ب.

(٤) شرح الكافية ١٧٦/١، وانظر شرح العصام على الكافية ١١٨.

(٥) الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٦) ص: فأزيد نصب.

وإنما لم يَكُنْ شيءٌ منهما منه لأنَّهُ لابُدَّ في هذا البابِ[١] مِنْ (صِحَّةِ)[٢] نصبِ الاسمِ المتقدِّمِ بالعاملِ المشتغلِ عنه بضميره أو ملابسه[٣] أو بِمُناسِبِه، كما مَرَّ.

فهذا الشرطُ[٤] منتفٍ في المثال، لأنَّ «ذهبَ» لا يعمـلُ النصبَ، ولا مناسبُه، وهـو «أُذْهِبَ»[٥].

وفي الآيةِ لأنَّ المعنى (أَنَّ)[٦] كلَّ شـيءٍ مفعـولٍ لَهُـمْ ثـابتٌ في الزبُـرِ، فـالفعلُ صفـةٌ لقولِهِ: ﴿كُلُّ شيءٍ﴾، والصفةُ لا تعمَلُ في الموصوفِ[٧].

---

(١) ص: الكتاب.

(٢) مطموسة في ص.

(٣) ج: أو بملابسه.

(٤) ج: وهذا الشرط.

(٥) قال الفاكهي «إذ لو سلط العامل على ما قبله لا متنع إعماله النصب فيه، فرفع زيد واجب، إما على الابتداء، أو على إضمار فعل تقديره «أذهب زيد فذهب به»». مجيب الندا ٨٨/٢، ٨٩، وانظر حاشية يس بهامشه، شرح العصام على الكافية ١١٩.

(٦) سقطت من ج.

(٧) قال المصنف في شرحه ص٢٧٣: «وليس منه قوله تعالى: ﴿وكل شـيء فعلـوه في الزبـر﴾ لأنّ تقديـر تسليط الفعل على ما قبله إنما يكون على حسب المعنى المراد، وليس المعنى هنا أنهم فعلوا كـل شـيء في الزبر، حتى يصح تسليطه على ما قبله، وإنما المعنى: وكل مفعول لهم ثابت في الزبر، وهـو مخـالف لذلك المعنى، فالرفع هنا واجب، لا راجح، والفعل المتأخر صفة للاسم؛ فلا يصح له أن يعمل فيه».

[التنازع]

هذا **بابُ التنازع**، ويسمَّى بابَ الإعمالِ أيضا، وبابَ عطفِ الفعلِ على الفعلِ. وضابطُهُ أَنْ يتوجَّهَ عاملانِ للعمل في اسمٍ ظاهرٍ بعدهما.

يجوزُ إجماعًا **في** (نحو)[(١)]: «**ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زيدًا**» مما توجَّهَ فيه عاملان، لما ذُكِرَ، **إعمالُ** العاملِ **الأوَّلِ** في ذلك الاسم. **واختارَهُ**، أي إعمالَ الأولِ، **الكوفيون**، لِسَبْقِهِ على الثاني، **فـ**حينئذٍ **يُضْمَرُ في الثاني كلُّ ما**، أي معمولٍ، **يحتاجُهُ** وجوبًا، سواءٌ كانَ مرفوعًا (بِهِ)[(٢)]، أو منصوبًا بِهِ، أو مجرورًا بجارٍّ مُتَعَلِّقٍ بِهِ، (نحو)[(٣)] «قَامَ وقَعَدَا[(٤)] أَخَوَاكَ»، و «قامَ وضربتُهما أخواك» و «قام ومررتُ بهما أخواك».

وشذ:

بعكاظَ يُعْشِي النَّاظِرِ يـــ ـــنَ إذا هُمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ[(٥)]

ضرورةً.

---

(١) عن ب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ج.

(٤) ص ، ب: وقعد.

(٥) من مجزوء الكامل لعاتكة بنت عبد المطلب، انظر المقرب ٢٥١/١، شرح ابن عقيل ٥٥٣/١، شرح الأشموني ١٠٥/٢.

و إعمالُ العامل **الثاني، واختارَهُ**، أي إعمالَ الثـاني، **البصريـون**، لِقُرْبِـهِ مـن المعمول. وقد نَقَل[١] سيبويهِ[٢] عن العربِ أَنَّ إعمالَهُ هو الأكثرُ وأَنَّ إعمـالَ الأولِ قليـلٌ. قال ابنُ مالك[٣]: «مع قِلَّتِهِ لا يكَادُ يُوجَدُ / إلا في الشـعرِ». **فــ**حينئذٍ **يُضْمَـرُ في** العـاملِ **الأوَّلِ مرفوعُهُ** وجوبًا. [٤١]

تنبيه: ما ذكره المصنفُ من وجوبِ الإضمارِ مَحَلُّهُ إذا كانَ رافعُ الفاعلِ غيرَ مصـدرٍ، كما في المثال المذكور، أما إذا كان الرافعُ له مصدرًا فلا مانعَ مـن الحـذفِ، علـى مـا هـو مُقَرَّرٌ في بابه، نحو «أعجبني قيامٌ وقعودٌ الزيدان» قاله الدماميني في المنهل[٤]، فليتأمل.

فقطْ، أي دونَ غيره. فلا يُضْمَرُ فيه، بل يُحذفُ، **نحوُ** قولِهِ:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إِنَّنِي ... لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلَيَّ مُهْمَلُ[٥]

ونحو: «قامَـا وقعـدَ أخـواك»، و «ضربـتُ وضربـني أخـواك»، و «مـررتُ ومـرَّ بـي أخواك». ولا تَقُلْ: ضربتُهما، ولا مررتُ بهما، لأنَّ عودَ الضميرِ على المتأخرِ لفظًا ورتبـةً إنما اغتُفِرَ في المرفوعِ، لأنَّهُ غيرُ صالحٍ للسقوطِ، بخلافِ المنصوبِ والمجرورِ. ونحوُ:

---

(١) ص: يحكي.

(٢) الكتاب ١/٧٤-٧٩.

(٣) شرح التسهيل ٢/١٦٧، وانظر شرح الكافية ١/٧٩.

(٤) المنهل الصافي ورقة ٥٠.

(٥) من الطويل، لا يعرف له قائل، انظر شرح اللمحـة ٢/٩٢، شـرح التصريـح ٢/١٧٠، ١٧١، شـرح الأشموني ٢/٥٦.

إذا كُنْتَ تُرْضِيه وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ[١] ....

ضرورةً.

تنبيه: محلُّ حذفِ غيرِ المرفوعِ حيثُ استُغْنِيَ عَنْهُ، وإلا وجبَ إثباتُه ضميرًا مؤخرًا، كما جزم به في الشذور[٢] وغيره، كـ «رغبتُ ورغبَ فيَّ زيدٌ عنه»، و «كنتُ وكانَ زيدٌ صديقًا إياهُ».

وليس منه. أي من باب التنازع، قولُ امرئ القيس:

ولو أَنَّ ما أَسْعَى لأدنى مَعِيشَةٍ **كَفَاني ولم أطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ**[٣]

لفسادِ المعنى المرادِ على تقديرِ كونِهِ (منه)[٤]، لأنَّ غَرَضَ الشاعرِ ليسَ توجيهَ «أطلُبْ» إلى (قليلٌ من المالِ)[٥]، (كما)[٦] وجَّهَ «كفاني» إليه، بل توجيهَهُ إلى غيره. أي ولم أطلب المجدَ المؤثَّلَ، (بدليلِ قولِهِ:

---

(١) صدر بيت من الطويل، مجهول القائل، وعجزه:

جِهارًا فكنْ في الغيبِ أحفظَ للوُدِّ

ويروى: «جهارًا فكن في الغيب أحفظ للعهد». انظر التسهيل ١٧١/٢، تلخيص الشواهد ٥١٤، شرح شواهد المغني ٧٤٥/٢.

(٢) شرح الشذور ٤٢٣-٤٢٤، الجامع ٨٥، الأوضح ٢٠٢/٢-٢٠٣.

(٣) من الطويل. انظر ديوانه، الكتاب ٧٩/١، الإيضاح في شرح المفصل ١٦٩/١، ١٧٠.

(٤) ساقط من ب.

(٥) ص ، ج: القليل.

(٦) ساقط من ب.

ولكنَّما أسعى لمجدٍ مُؤَثَّلٍ   وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤَثَّلَ)[١] أمثالي

فإذن لم يتوجَّهِ العاملان إلى شيءٍ واحدٍ بِحَسَبِ المعنى، وانتفى[٢] التنازعُ لانتفاءِ شرطِهِ.

---

(١) ساقط من ب.

(٢) ب: فانتفى.

[المفعول]

هذا **بابٌ** في بيانِ المنصوباتِ. وبدأ منها بالمفاعيل؛ لأنَّها الأصلُ، فقال: **المفعولُ**،أي كُلُّ مفعولٍ، **منصوبٌ** وجوبًا، لفظًا أو تقديرًا أو محلًّا، نحوُ «رأيتُ زيدًا»، و «رأيتُ موسى»، و «رأيتُ هذا».

تنبيهٌ:لا يَرِدُ على هذا الحكمِ ما جاءَ في كلامِهِم[١] من رفعه[٢]، لأنَّهُ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

وهو، أي المفعولُ (**خمسةٌ**، بدليلِ الاستقراءِ. أحدُها: **المفعولُ بِهِ** ويُقَالُ لَهُ المفعولُ)[٣] أيضًا بِحَذْفِ الصلَةِ تخفيفًا لكثرةِ الاستعمالِ.

تنبيهٌ: بدأَ به من بين المفاعيل؛ لأنه الذي يلتبسُ بالفاعلِ، ولأنَّهُ أكثرُ استعمالاً.

تنبيه آخر: لا ضميرَ في لفظ «المفعول»، وضميرُ «به» راجعٌ إلى «أل»، وكذا المفعولُ فيه والمفعولُ لأجله والمفعولُ معه.

ومَنْ قال إنَّ (في)[٤] لفظِ المفعولِ ضميرًا مستترًا راجعًا إلى الفعلِ، أي الذي (فُعِلَ)[٥]

---

(١) ج: قولهم.

(٢) نحو قولهم «خرق الثوب المسمار» برفع الثوب، ونصب المسمار، وقد نقل عن ابن الطراوة القول بجواز ذلك إذا فهم المعنى. انظر البسيط ١/٢٦٢.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ساقط من ب.

(٥) ساقط من ب.

فِعْلٌ به، أو فيه، أوله، أو معه، فيتجه عليه أنَّ المسندَ إليه على (هذا)[١] صفةٌ جَرَتْ على غيرِ من هي[٢] له فيجبُ إبرازُ الضمير، وأَنْ يُقالَ:المفعولُ هُوَ به، (و)[٣] المفعولُ هو فيه، والمفعولُ هو لأجله، والمفعولُ هو معه.

ويتَّجِهُ على كونِ الضمائر الأربعةِ راجعةً إلى «أل» أنه لو كان كذلك لما جاز حذفُ «أل»، مع أنَّهُ أيضًا يُستعمل: مفعولٌ به، ومفعولٌ فيه، ومفعولٌ لأجله، ومفعولٌ معه، كثيرًا[٤] بلا نكرٍ.

والتحقيقُ أنَّ الضمائرَ الأربعةَ راجعةٌ إلى موصوفاتٍ مقدَّرةٍ، أي:الشيءُ المفعولُ به أو شيءٌ مفعولٌ به، وكذا الباقي، لأنَّ «أَلْ» ليستْ موصولةً، بلْ حرفُ تعريفٍ؛ لعدم قصدِ الحدوثِ بالصفةِ.

قال معنى هذا كله مولانا عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية[٥].

وهو، أي المفعول، (**ما**، أي مفعولٌ،)[٦] **وقَعَ عليه فِعْلُ الفاعلِ**. والمرادُ بوقوعِه عليه تعلُّقُهُ به بحيثُ لا يُعْقَلُ بدونه. وبهذا القيدِ خرجَ بقيَّةُ المفاعيل.

تنبيهان: الأولُ: إنَّما أضافَ المصنفُ الفعلَ إلى الفاعلِ لِيَصْرِفَهُ عنِ الفعلِ

---

(١) ساقط من ب.

(٢) ج: غير من هو له.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ص: كثير.

(٥) شرح العصام على الكافية ٩٣، وانظر مجيب الندا ٢/٩٧.

(٦) ساقط من ب.

الاصطلاحي، فيصيرُ إسنادُ الوقوع إليه (مُغْنِيًا)[١] عن ثُبُوتِ التَّجَوُّزِ، وشمولُ التعريفِ لمفعولِ غيرِ الفعلِ عن كُلْفَةِ التَّكَلُّفِ، وليفيدَ عمومَ الفعلِ، إذ تقييدُ الشيءِ بما يَعُمُّ جنسَهُ يفيدُ العمومَ، ولا فِعْلَ يخلو عن فاعلٍ، أي وقعَ عليه الفعلُ، أيَّ فعلٍ كانَ.

الثاني: المرادُ بوقوعِ الفعل عليه كونُه مما وقع عليه الفعلُ عبارةً[٢]، فيدخُلُ فيه «ضربَ زيدٌ عمرًا» (مع)[٣] / كَذِبِه، و «ما ضربَ زيدٌ عمرًا»؛ لأنَّ العبارةَ دلَّتْ على [٤٢] وقوعِ الضربِ على عمرٍو، ولولا دلالتُها عليه لم يُفِدْ دخولُ حرفِ النفيِ (نفيَ)[٤] الوقوعِ.

ويخرجُ «زيدٌ ضربتُهُ»، لأنَّ زيدًا وإنْ وقَعَ عليه فِعْلُ الفاعلِ، لكنَّ العبارةَ لم تُفِدْهُ، بل أفادَتْ كونَهُ محكومًا عليه بالمضروبيةِ، ولَزِمَ من ذلِكَ كونُهُ مما وَقَعَ عليه الفعلُ.

أفادَ مضمونَ كلٍّ من التنبيهين مولانا[٥] عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية[٦].

---

(١) عن ج.

(٢) انظر: أسرار العربية ٧٩، التبصرة والتذكرة ١/١٠٧، البسيط ١/٢٦١، ٢٦٢.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ج: قاله مولانا.

(٦) شرح الكافية للعصام ٩٤.

[المنادى]

ومنه، أي من المفعولِ به، أي من أقسامه **المنادى**.

وهو المطلوبُ مسمَّاهُ بحرفٍ نائبٍ عن «أنادي»، إنشاءً، وذلك لأنَّ الأصلَ في «ياعبدًا لله» مثلا: «أنادي عبدًا لله» فَحُذِفَ الفعلُ وأُنيب عنه حرفُ النداء[١].

وإنما يُنْصَبُ، أي ما يُنْصَبُ، يعني لفظًا، كما أفْصَحَ بِهِ في الشذور[٢]، حيثُ (قال)[٣]: «وإنما يظهر نصبه»، وإلا فهو مطلقًا لا ينفَكُّ عن أصلِ النصبِ، كما هو ظاهر مما مر آنفًا، إلا **مضافًا**، أي ذا[٤] إضافةٍ **كـ «يا عبدَ اللهِ»** عَلَمًا، أو مركبًا إضافيا **أو شبهَهُ**[٥]، وهو ما اتَّصَلَ به شيءٌ من تمام معناه، ولا فرقَ في هذا الذي به التمامُ بين أنْ يكونَ اسمًا مرفوعًا بالمنادى **كـ «يا حسنًا وجهُهُ»، و** أن يكونَ منصوبًا به كـ **«يا طالعًا جبلًا»** وفي إعمالِ «طالعًا» في («جبلًا»)[٦] بحثٌ ذكرتُهُ في

---

(١) وقيل إن ناصبه معنوي وهو القصد، وذهب قوم إلى أن الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابة، والعِوَضِ عن الفعل، وقيل على أنَّ حروفَ النداءِ أسماءُ أفعالٍ بمعنى «أنادي»، وليس ثمة فعل مقدر، وقيل بل حروف النداء أفعال لا أسماء أفعال. انظر الهمع ٣/٣٢-٣٤.

(٢) شرح الشذور ٢١٥، وقال مثل ذلك في الجامع أيضاً ص٩٣.

(٣) سقطت من ص.

(٤) ص: إذا.

(٥) ص: مشبهه.

(٦) سقطت من ب.

الحاشية[١]، **وأنْ يكونَ مجرورًا بجارٍّ متعلّقٍ بهِ كـ «يا رفيقًا بالعبادِ»**، وأنْ يكونَ معطوفًا عليه قبلَ النداءِ كـ «يا ثلاثةً وثلاثين» في رجلٍ اسمُهُ ذلك.

تنبيه: كذا اقتصرَ المصنفُ في شرحِهِ على هذه الأربعةِ، وزادَ[٢] جَمْعٌ، منهم مولانا عصامُ[٣] الدين «رحمه الله تعالى»، الموصوفَ بالجملةِ نحوَ:

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى[٤] ....

والموصوفَ بالظرفِ نحوُ:

---

(١) هذا المبحث في الجزء الذي لم أعثر عليه من الحاشية، لكن قال الشارح في شرحه على الشذور ورقة ٥٦: «تركيب (طالعا جبلا) من المزالق النحوية؛ لأنه لا معتمد لقوله (طالعا) حتى يعمل، وتقدير الموصوف مشكل؛ لأنه إذا قدر لم يكن شبه مضاف؛ لأنه موصوف بمفرد، اللهم إلا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر، لكن يبقى أن «طالعا جبلا» يجوز أن يكون معرفة، ولهذا يوصف به المعرفة، فكيف يصح أن يقدر الموصوف نكرة؟ اللهم إلا أن يقال: إن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه، كذا قيل. وقال الرضي: «عمل اسم الفاعل واسم المفعول من غير اعتماد على الأشياء الخمسة، أي الموصوف وذي الحال والمبتدأ والنفي والاستفهام، مذهب الأخفش والكوفيين، دون البصريين وأما قول البصريين: «يا ضاربا غلامه، ويا حسنا وجهه» بالإعمال، ورجوع الضمير إلى مقدر، فمثال لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به، ولا يقال في السعة: «جاءني الحسن وجهه»، بلى قد يقع في الشعر». هذا كلامه، وقد عرفت منه لتقدير الموصوف محذورا آخر». وانظر شرح العصام على الكافية ٩٩.

(٢) ص، ب: زاد.

(٣) شرح العصام على الكافية ٩٨-٩٩.

(٤) من بيت من الوافر لجرير، والبيت بتمامه:

أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبَى غَرِيبًا ... أَلُؤْمًا لا أَبَا لَكَ واغْتِرَابَا

انظر ديوانه، الكتاب ١/٣٣٩، ٣٤٤، معجم البلدان «شعبى».

ألا يا نخلةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ[(١)] ....

وزادَ الرضيُّ[(٢)]، في بحثِ نداءِ[(٣)] المعرَّفِ باللام؛الموصولَ[(٤)]، قالَ مولانا عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية[(٥)]: «وكلامُ المصنفِ في إيضاحِ المُفَصَّلِ يَدُلُّ عليه».

أو نكرة غير مقصودة بالنداء **كقول الأعمى**، أي:مقولِهِ، والأعمى صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مُشْتقةٌ من العمى وهو عَدَمُ البصرِ عَمَّا من شأنِهِ أَنْ يكونَ بصيرًا: «**يا رجلًا خُذْ بِيَدِي**»: بَدَلٌ من القولِ أو عطفُ بيانٍ لَهُ.

وصرَّحَ بقولِهِ: «غير مقصودة» (مع)[(٦)] أَنَّ النكرةَ لا تكونُ إلا كذلك، إذْ[(٧)] لو كانت مقصودةً لكانت مَعْرِفَةً لا نكرةً، دفعًا لِتَوَهُّمِ دخولِ النكرةِ التي صارَتْ مَعْرِفَةً

---

(١) صدر بيت من الوافر، ينسب للأحوص الأنصاري، ويقال لغيره، وهو في هامش ديوانه، وعجزه:
عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ
وروايته في مجالس ثعلب ١٩٨: (برود الظل شاعكم السلام). وانظر شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢٣٠.

(٢) شرح الكافية ١٤٧/١.

(٣) ص: النداء.

(٤) ص ، ب: الموصولة، ج: «أي» الموصولة، وكذلك هي في حاشية السويدي، والصحيح ما أثبت.

(٥) شرح العصام على الكافية ص ٩٩، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٤٩/١، وحاشية يس على مجيب الندا ١٠١/٢.

(٦) سقطت من ص.

(٧) ب: ولو.

بكونها مقصودةً في كلامهم[1]؛ نظرًا إلى أنها قد يُطلق عليها اسمُ النكرةِ مجازًا مرسَلًا، أو[2] استعارة.

و المنادى **المفردُ**، والمرادُ به هنا ما ليس مضافًا (ولا)[3] شبهَهُ، **المعرفـةُ** بأن كان المرادُ به معيّنًا، سواءٌ كان تعريفُه قبلَ النداء كما في أوَّلِ الأمثلة الآتية، أو بعدَ النداء كما في بقية الأمثلة **مبنيٌّ** وجوبًا لفظًا، كما يأتي، أو تقديرًا كـ «يا موسى»، أو محلًّا كـ «يا هذا» **على ما**، أي حركةٍ أو حرفٍ، **يُرْفَعُ** أي المنادى، **بِهِ** لو كانَ مُعْرَبًا. أما البناءُ فلمشابهتِهِ كافَ «ذلك» إفرادا[4] وخطابا، وأما كونُه على حركةٍ فإشعارًا بأنَّ الأصلَ فيه الإعرابُ، وأما كونُها ضمةً ونحوَهَا[5] فجبرًا لما لَحِقَهُ من الوَهْنِ بحذفِ عامِلِهِ لزُومًا.

كـ «يازيدُ» بالبناء على الضم.

تنبيه: في التمثيل به إشارةٌ لردِّ ما ذهبَ إليه المبردُ من أن العلمَ لا يجوزُ نداؤه[6]؛ لأنه يلزَمُ عليه اجتماعُ تعريفين وهو ممتنعٌ. ووجهُ الردِّ كما قال مولانا عصامُ[7] الدين «رحمه

---

(١) ص ، ب: كلامه.

(٢) ب: واستعارة.

(٣) سقطت من ب.

(٤) في الأصل: إقرارا، ج: إفرادا أو خطابا.

(٥) ص: أو كونها.

(٦) قال المبرد في المقتضب ٤/٢٠٥ «وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف» وانظر الأصول ١/٣٣٠-٣٣١، شرح الكافية للرضي ١/١٤١-١٤٢.

(٧) شرح العصام على الكافية ٩٧.

الله تعالى» أن النداءَ لا يفيدُ التعريفَ مطلقًا، وإنما[1] يفيدُه إذا قُصِدَ به.

و «**يازيدان**» بالبناء على الألف نيابة عن الضم[2]، **و** «**يازيدون**» بالبناء على الو و كذلك.

تنبيه: مَثَّلَ لما يُرفع بالألف والواو بهذين دون «يارجلان» و «يا مسلمون» تنبيهًا على أنَّ تثنيةَ العلمِ أو جَمْعَهُ لا توجِبُ «أل» في النداء، لأنَّ تعريفَ النداءِ يغْني عنها.

و «**يارجلُ**» بالبناء على الضم كـ «يازيدُ» حال كونه مقولا **لِـ**رجلٍ **مُعَيَّنٍ**. وهذا من المصنف توقيتٌ لضمِّ «رجل» لا تقييدٌ له، إذ لا احتمالَ في «رجل» مع كونه مضموما لكونه (لغير)[3] معين.

تنبيه: مثل المصنفُ بهذا المثال لما بُنِي على ما يرفع به لكونه مفردا، و[4] معرفة بعد النداء. (وانظر)[5] لم (لم)[6] يكتفِ بتمثيل[7] «يازيدان» و «يازيدون» لهذا الغرض / إذ كلٌّ منهما نكرةٌ في الأصل وصار معرفةً بعد النداء؟ فلم يلُحْ لي في ذلك ما يُعْتَدُّ بِهِ[8]. [٤٣]

(١) ب: إنما.

(٢) ج ، ب: الضمة.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ص: أو معرفة.

(٥) سقطت من ص.

(٦) سقطت من ب.

(٧) ج: بالتمثيل.

(٨) قال السويدي في الحاشية ورقة ٢٠٢: «ولعل وجهَهُ المعتدَّ به التمثيلُ لما صار معرفة بالنداء، سواءٌ كان مفردا في هذا الباب فقط كالمثالين الأولين، أو في جميع الأبواب كالثالث».

تنبيه آخر: ما جزمتُ به من جعلِ قولِه «لمعين» راجعًا إلى قوله «رجل» خاصَّةً تبعتُ فيه بعضَ الشراح[١]، وهو ظاهرُ (تعبيرِ المصنفِ في المتن كما ترى بـ «معين»)، وظاهرُ[٢] كلامه في شرحه[٣]، لكنَّ قضيتَه[٤] -ما تقرَّر آنفا- عودُهُ لـ «الزيدان» و «الزيدون» أيضًا، وعليه فيُقَدَّرُ موصوفُ قولِهِ «لمعين» اسمَ جمعٍ كلفظِ«جمع» ليستقيمَ تعبيرُه به مع كونه مفردًا.

تنبيهٌ ثالثٌ: لا يَرِدُ (عليه)[٥]، على ما قرَّرَهُ من وجوبِ بناءِ المفردِ المعرفةِ على الضمِّ أو نائبِهِ، نحوُ «يازيدَ بْنَ عمرٍو» و «ياهندَ ابْنَةَ بِشْرٍ»، بالفتحِ، لأنَّ المنادى في ذلك مبنيٌّ على الضمِّ تقديرًا، والفتحةُ فتحةُ إتباعٍ، وكذا الكلامُ في نحو:

..... يا أميمةَ[٦] ....

بالفتحِ، على أحد الرأيين في ذلك، وهو المختارُ[٧].

---

(١) هو الفاكهي. انظر مجيب الندا ١٠٣/٢.

(٢) ساقط من ص.

(٣) شرح المصنف ٢٨٤.

(٤) ب: قضية.

(٥) سقطت من ب ، ج.

(٦) من بيت من الطويل، للنابغة، والبيت بتمامه:

كِلِينِي لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصبٍ ... وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكبِ

انظر ديوانه ، الكتاب ٢٧٧/٢، اللامات ١٠٢.

(٧) اختار الشارحُ أن تكونَ الفتحةُ فتحةَ إتباعٍ لما قبلها، وهو اختيارُ ابنِ مالكٍ، أما سيبويهِ وأكثرُ النحويين فعلى أنه مرخم، فصار في تقدير «يا أميم» ثم أُقحمت التاء، غيرَ مُعْتَدٍّ بها. انظر الكتاب ٢٠٧/٢، النكت في تفسير الكتاب ٥٥٦/١، شرح التسهيل ٤٢٨/٣، شرح الكافية الشافية

ولا يَرِدُ على ما قَرَّرَهُ أيضًا نحوُ:

.... يا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[1]

بالنصبِ مُنوَّنًا؛ لأنَّهُ ضرورةٌ.

= ١٣٦٩/٣، الأزهية ٢٣٧، توضيح المقاصد ٣٧/٤-٣٨.

(١) عجُزُ بيتٍ من الخفيفِ، لمهلهل بن ربيعة، وصدره:

رَفَعَتْ رأسَهَا إليَّ وَقَالَتْ

ويروى «ضربت صدرها إلي وقالت». انظر: المقتضب ٢١٤/٤، سمط اللآلئ ١١١/١ اللسان «وقى».

[المنادى المضاف للياء]

هذا **فصلٌ** في الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف للياء أولما أُضيف إليها.

وتقولُ، أي العربُ، أو أنت على منهاجهم[١]، في «**يا غلامِ**» بحذفِ الياءِ حالَ كونه ملتبسًا **بـ** الحركاتِ **الثلاثِ**: الضمةِ تشبيهًا لَهُ بعدَ حذفِ الياءِ بالمنادى المفرد المعرفة، والفتحةِ بقلبِ الكسرةِ[٢] (فتحةً والياءِ ألفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها ثُمَّ حذفِهَا مبالغةً في التخفيف، والكسرةِ)[٣] لمناسبةِ الياءِ المحذوفةِ تخفيفًا.

و تقول فيه أيضا: يا غلامِيْ **بالياءِ** حالَ كونِهَا مفتوحةً **فتحًا**، **و** مُسَكَّنَةً **إسكانًا**، وهل هو الأصلُ أمِ الفتحُ؟ قولان، اختارَ[٤] الرضيُّ منهما الأولَ، ومولانا عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» الثانيَ. وقد يكونُ في تقديم المصنفِ لَهُ إشارةٌ لاختياره[٥].

وبالألِفِ مكان الياءِ بقلبِ الكسرةِ فتحةً، ثم الياءِ ألفًا، لتحركها وانفتاحِ ما قبلها.

تنبيه: إنما تجوزُ هذه الأوجهُ إنْ لم تكنْ الإضافةُ لفظيةً، وإلا تَعَيَّنَ إثباتُ الياءِ

---

(١) ج: مناهجهم.

(٢) ج: والفتحة بقلب الفتحة كسرة.

(٣) ساقط من ب.

(٤) شرح الكافية للرضي ١/١٤٧، وشرح الكافية لعصام الدين ١٠٤.

(٥) ج: إشارة في اختياره.

مفتوحةً أو ساكنةً، كما في غير المنادى، تقول «يا ضاربيْ» كما تقول «ياغلاميْ».

ومتى كان المضافُ (معتلًّا فالفتحُ، لا غيرُ، كـ «يافتايَ» و «ياقاضِيَّ».

وتقول في الأبِ والأمِّ مضافًا)[١] للياء «يا أبِ» و «يا أمِّ» بالحركاتِ الثلاث، و «يا أبيْ» و «يا أميْ» بالياء فتحا وإسكانا، وبالألف، كما أفهمه كلام المصنف المذكور آنفا.

و تقول أيضًا «**يا أَبَتَ**» **و** «**يا أُمَّتَ**» بإبدال الياء تاء تفخيمًا[٢] للأبِ والأمِّ، لأنهما مظنة التفخيم، لا سيما في مقام النداء، فالتاءُ فيهما كتاءِ«علّامة».

تنبيه: طُوِّلَتِ التاءُ في الخطِّ كتاءِ أخت تنبيهًا على أنها ليستْ متمحضةً للتأنيث، بل مبدلةً من ياءِ الإضافة، لكن لا يُوقَفُ عليها بالهاءِ، بخلاف تاءِ «أبت» لفتح ما قبلها، دون تاءِ أخت، ولكونها عِوَضًا عما ليس من الكلمة، بخلاف أخت، لكنَّهُ خلافُ قاعدةِ الخط من أن مبناه على الوقف، فالأظهرُ ما قاله[٣] الرضي: الأرجحُ الوقف بالهاء فيُكتب بالهاء، (وجاز الوقفُ بالتاء)[٤]، لكنه يلزمُ حينئذٍ كتابةُ المتن على خلافِ الأرجح. قاله مولانا عصام الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية[٥].

وتقولُ في ابن الأُمِّ وابنِ العَمِّ مضافًا للياءِ «يا ابنَ أمِّيْ» و «يا ابن عمِّيْ» بالفتح والإسكانِ، كما أفهمَهُ[٦] أيضًا كلامُ المصنفِ السابقُ.

---

(١) ساقط من ب.

(٢) ب: فتحها.

(٣) انظر شرح الكافية ١/١٤٨.

(٤) سقطت من ج.

(٥) شرح العصام على الكافية ١٠٥.

(٦) سيأتي الحكم على ذلك بأنه ضعيف، غير فصيح.

و تقولُ أيضًا «**يا ابنَ أمَّ**» **و** «**يا ابنَ عَمَّ**». حال كـون الأربعة مُلْتَبِسَـةً **بفتـحٍ** للتاءِ في الأولين وللميمِ في الآخَرين، **وبـكَسْرٍ** لهما.

وإلحاقُ الألفِ المنقلبةِ عن الياء **أَوِ الياءِ** نفسِـهَا[١] **لـ** لاسمـينِ[٢] **الأَوَّلَـيْنِ**، أي «أبت» و «أمت»، فيقال «يا أبتا و يا أمتا». و «يا أبتي ويا أمتي» **قبيحٌ**، والثاني أقبحُ مـن الأول. **و** إلحاقُهما **لـ** لاسمين **الآخَرَينِ**[٣]، أي «ابن أم» و «ابن عم» فيقال «يـا ابـنَ أمـا ويا ابنَ عما» و «يا ابنَ أمي ويا ابنَ عمي» **ضعيفٌ**، غيرُ فصيح.

تنبيه: لا يخالِفُ ما هُنا ما في الشرح من أنه قليلٌ[٤]؛ إذ لا منافاةَ بين الضعفِ والقلَّةِ، وهو ظاهرٌ جدًّا، وإنْ خَفِيَ على بعضِهِم.

---

(١) ص ، ب: نفسهما.

(٢) ب: الاسمين.

(٣) ج: الأخيرين.

(٤) انظر شرح المصنف ٢٨٩.

[أحكام توابع المنادى]

هذا **فصلٌ** في أحكام توابع المنادى.

ويجري ما، أي تابع، **أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ** حالَ كونِهِ **مَقْرُونًا بـ** «**أَلْ**»، وبين ذلك التابع بقوله: **من نعتِ** المنادى **المبنيّ**، على ما يُرفَعُ به لكونِهِ مُفْرَدًا (معرِفَةً)[1]، وإن لم يكنْ عَلَمًا ولا نَكِرَةً مقصودةً، كأن يكونَ اسمَ إشارةٍ، **وتأكيدِهِ**/، **وبيانِهِ**، [٤٤] **ونسقِهِ** أي المعطوفِ عليهِ بالحرفِ (**المقرونِ بـ** «**أَلْ**» مُعَرَّفَةً كانتْ أَمْ لا.

تنبيه: عَبَّرَ ابنُ الحاجبِ في الكافيةِ بَدَل)[2] قولِ المصنفِ «ونسقِهِ المقرونِ بـأَلْ» بقوله[3]: «المعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه، فقال مولانا عصام الدين «رحمه الله تعالى» في شرحها[4]: اختارَهُ على المعطوفِ بحرفٍ مع اللام؛ لئلا يدخُلَ[5] فيهِ «الله» فإنه لا يمتَنِعُ دخولُ «يا» عليه، وكذا نحو «الرجلُ منطلقٌ» علمًا، ونحو «الأسد» مجازًا عن الرجلِ الشجاعِ، فإنَّهُ لا يمتنِعُ دخولُ «يا» عليهِمَا[6] على ما في

---

(١) عن ج.

(٢) سقط من ب.

(٣) الكافية لابن الحاجب ٨٩.

(٤) العصام على الكافية ١٠٠.

(٥) ص، ب: ليدخل فيه.

(٦) ب: عليها.

التسهيل[١]، فمَنْ قالَ: أطالَ بلا طائل، فهو (بيانْ)[٢] أجهلِ قائل انتهى. وإدخالُ ما لا يمتنع دخول « يا » عليه، وجعلُه كالخارج عنها في الحكم، مُتَّجِهٌ ظاهر، فيتوجَّهُ[٣] القدحُ بذلك في عبارة المصنف، وإن كانَ التعبيرُ بها كالمجمع عليه، فتدبر.

(على)[٤] **لفظِهِ**، فيكونُ مرفوعًا، لأن بناءَ المنادى عارضٌ فيشبهُهُ الإعرابَ، فيجوز أن يكونَ تابعُهُ تابعًا للفظه، ولأن بناءَه مُطّردٌ كاطرادِ رفعِ الفاعلِ، إلى آخر ماذُكر، وفي كلٍّ من التوجيهين نظرٌ لا يخفى[٥].

أو على **محلِّهِ** لكونهِ مفعولًا به، كمامَرَّ، فيكونُ منصوبًا.

نحو «يازيد الظريفُ بالرفع، والظريفَ بالنصبِ».، و «يازيد الحسنُ الوجهِ، والحسنَ الوجهِ»، و «يازيد الحسنُ وجهُهُ، والحسنَ وجهُهُ»، و «ياتميم أجمعون، وأجمعين»، و

---

(١) التسهيل ١٨١.

(٢) عن ب، مطموسة في ص، ج.

(٣) ب فيتجه.

(٤) سقطت من ب.

(٥) قال عصام الدين في شرح الكافية ١٠٠-١٠١: «واختلفوا في وجه تنزيل حالته البنائية منزلة الإعراب، فقيل: لعروضها بعروض «يا» كعروض الإعراب بعروض العامل.
وقيل: لا طرادها كا طراد الإعراب، وزيَّفَهُ الرضيُّ بالنقض باطراد كسرة «هؤلاء» مع أنها لم تنزل منزلة الإعراب.
ويُرَدُّ عليه بأنَّ معنى الاطراد والحكم الكلي كقولنا: كل منادى مبني على مايرفع به،وذا لا يتحقق في «هؤلاء» . ويَرِدُ أنه يتحقق في الظروف المقطوعة عن الإضافة مع أنه لم ينزل منزلة الإعراب. وقد قدمنا لك ما يرشدك إلى أنه بمنزلة رفع الفاعل» .

«ياسعيد كرزٌ، وكرزًا»، و «يازيد والرجلُ، والرجلَ، والضحاكُ، والضحاكَ»[(١)].

تنبيه: المنقول أن جريان التابع على لفظ المنادى ومحله ليس مقصورا على المفرد، بل هو جارٍ[(٢)] في المضاف إضافة لفظية، وفي شبه المضاف، فليُحملْ قولُ المصنف « أفرد » على معنى «جعل مفردا حقيقة أو حكما، ليكون شاملا لشبه المضاف، إذ هو في حكم المفرد. ويُحملْ قوله «أو أضيف » على معنى: أضيف إضافة لفظية، كما أشرت لذلك سابقا بالأمثلة.

و يجري **ما**، أي تابعٌ، **أضيف** من المذكورات حال كونه **مجردًا** من «أل» **على محلِّهِ**، وهو النصبُ، كما مَرَّ، فيكونُ منصوبًا نحوُ «يازيد صاحبَ عمرٍو»، و «يا تميم كلَّكُم، أو كلَّهُم»، و «يازيد أبا عبدِ الله، ويازيد وأبا عبدِ الله».

و يجري **نعتُ** «**أيٍّ** » يعني المقطوعةَ عن الإضافةِ في النداء، ومثلُهُ «أيةُ»، **على لفظِهِ**، أي لفظ هذا الاسم، فيكونُ مرفوعًا البتةَ، لا جائزَ الرفع والنصب، وإن كان من قبيل المنادى المفرد المعرفة، وحكمُ نعتِه جوازُ الوجهين كما عُلم، (نحو)[(٣)] «يا أيها الرجلُ » و «ياأيتها المرأةُ».

تنبيه: في حكمه بوجوب رفعِ نعتِ «أيٍّ» ردٌّ لما ذهب إليه المازنيُّ[(٤)] من جواز

---

(١) ب: يازيد والرجل والضحاك.

(٢) ب: جائز.

(٣) سقطت من ب.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، شرح التسهيل ٤٠٠/٣، أسرار العربية ٢٢٨- ٢٢٩. النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٤٣/١، شرح الكافية للرضي ١٤٢/١.

نصبه، قياسًا على النعت في نحو «يازيد العاقلَ»، ووجهُ (الردِّ)[1] أنَّهُ قياسٌ مع الفارق، لأنَّ نَعْتَهَا هو المقصودُ بالنداءِ، بخلافِ نعتِ غيرِهَا، وما سُمِعَ من نصبِهِ شاذٌ لا يُقاس عليه[2]، وعزَوا هذا المذهبَ إلى الزجاجِ[3] أيضاً، كما وَقَعَ لجماعةٍ قَلَّدُوا فيه ابنَ مالكٍ، وهو سَهْوٌ[4] منه، نَبَّهَ على ذلك المصنفُ في حاشيةِ التسهيلِ.

تنبيهٌ ثانٍ: كنعتِ «أيٍّ» فيما تقرَّرَ نعتُ اسمِ الإشارةِ في نحوِ «ياهذا الرجلُ»، إذا قُصِدَ باسم الإشارة التوصُّلُ إلى نداءِ الرجلِ، ولا تَرِدُ هذه المسألةِ على عموم كلام المصنفِ، لأنَّ للبيانِ فيها تفصيلًا، كما سبق إليه قولي: « إذا قُصِدَ، إلى آخره ».

والبدلُ والمنسوقُ، أي المعطوف بالحرف، وعبر به دون «النسق»، المعبر به آنفًا، تفننًا في التعبير، أو إشارةً لكونه يُسمَّى بكلٍّ منهما، **المجردُ** من «أل» **كالمنادى المستقِلِّ**، أي:الذي باشرَهُ حرفُ النداءِ، **مطلقًا**، أي:هذا الحكمُ ثابتٌ لهما حالَ كونِهِ مطلقًا، أي:غيرَ مُقيَّدٍ بحالةِ كونِهِمَا مفردَين، أو مضافَين، أو كونِ المنادى مبنيًّا أو مُعْرَبًا.

---

(١) عن ب، وفي ج: ووجهه أنه قياس.

(٢) قال المصنف في شرح الشذور ٤٥٠: «وعن المازني إجازة نصبه، وأنه قرئ ﴿قل يا أيها الكافرين﴾ وهذا إن ثبت فهو من الشذوذ بمكان».

(٣) ج: الزجاجي، وهو خطأ.

(٤) عزا ابن مالك إلى الزجاج القول بما ذهب إليه المازني من جواز النصب في شرح الكافية الشافية ١٣١٨/٣، وقد حكم عليه الشارح بأنه سهو منه؛ لأنه نقل في شرح التسهيل عن الزجاج أنه رد على المازني إجازته النصب، قال: « قال الزجاج: ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحد بعده، فهذا مطروح مردود؛ لمخالفته كلام العرب. ذكر هذا الزجاج في كتاب المعاني ». شرح التسهيل ٣/٤٠٠.

نحو «ياسعيدُ كرزُ» (بالضم)[1]، و «يازيدُ أبا عبد الله» بالنصب، كما تقول (ياكرزُ)[2]، ويا عبدا لله». و «يازيدُ وعمرُو » بالضم، و «يازيدُ وأبا عبدا لله»[3] بالنصب، و «يا عبدَ الله بشرُ»، و «يا عبدَا لله أخا زيد». و «ياعبدا لله وعمرو»، و «ياعبدا لله وأخا زيد».

و جائز، أو يجوز **لك** يامتعلما **في نحو** قوله:

يا زيدُ زيدَ اليعملاتِ الذُبَّلِ

تطاولَ الليلُ عليكَ فانـــــزِلِ[4]

«اليَعْمَلاتُ» جمعُ يَعْمَلَةٍ، بفتح الميم، وهي[5] الناقة (الصُلْبَةُ)[6]، النجيبةُ القويةُ على السيرِ والعملِ.

والمرادُ بنحوه كل (ما وَقَعَ)[7] فيه (المنادى)[8] / مُكَرَّرًا، ووقعَ بعد الثاني مضافٌ [٤٥ ـ]

---

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ب، ج.

(٣) ص: يازيد أبا عبد الله.

(٤) البيتان من الرجز لعبدا لله بن رواحة، ونسبه سيبويه إلى بعض ولد جرير. الكتاب ٢٠٦/٢، المقتضب ٢٣٠/٤.

(٥) انظر اللسان: عمل.

(٦) عن ج.

(٧) سقطت من ب.

(٨) في النسخ الثلاث: حرف النداء، وهو خطأ.

إليه، **فتحُهما**، أي الاسمين، **وضمُّ** الاسمِ **الأَوَّلِ** مع فتحِ الثاني.

أما ضمُّ الأول فلأنه منادًى مفردٌ معرفةٌ، وحينئذ[1] (يكونُ الثاني إما منادى حُذف منه حرفُ النداء، أو مفعولًا لأعني مقدرا)[2]، أو عطفَ بيان، أو بدلًا، قال ابنُ مالك[3]: أو توكيدًا، قال ابنُ عقيل[4]: وفيه نظرٌ، انتهى، ووجهُهُ أنَّ التوكيدَ اللفظي لابد فيه من اتحاد المفهوم[5]، وهو منتفٍ هنا ضرورة. وأما فتحُ الأول فعلى نية الإضافة لمثلِ ما أُضيف إليه الثاني، والأصلُ: يازيدَ اليعملاتِ (زيدَ اليعملاتِ)[6]، وهذا قولُ المبرد[7]، والثاني حينئذ منصوبٌ على أنه توكيدٌ أو عطفُ بيان أو بدلٌ أو منادى، كما مر. أو على أن الأول مضافٌ (إلى اليعملات المذكورة، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف)[8] إليه. والاعتراضُ بلزوم الفصل بينهما في السعة بغير الظرف مندفع بأنه لما تكرر المضاف بلفظه

---

(١) سقطت من ب.

(٢) ج: مقدما.

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/٤٠٥.

(٤) المساعد ٢/٥١٨.

(٥) ص: المظهور.

(٦) سقطت من ب.

(٧) انظر المقتضب ٤/٢٢٧-٢٣٠، وقد حقق الشيخ عضيمة أن المبرد بدأ بتخريج سيبويه في المقتضب، واقتصر عليه في موضعين من الكامل. انظر الكامل ٢/٦٦٩، ٣/١١٤٠.
وانظر في نسبة الرأيين لسيبويه والمبرد: الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٧٦، ٢٧٧، التوطئة ٢٦٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٠-١٣٢٢، شرح ابن الناظم ٥٧٩، شرح الكافية ١/١٤٦-١٤٧.

(٨) سقطت من ص.

وحركته صار كأن الثاني هو الأول، ولا فصلَ، كما في قولك «إنَّ إنَّ زيدًا قائمٌ»، مع امتناع الفصل بين إنَّ واسمِها بغير الظرف، ووجهُ حذف التنوين من «زيد» الثاني أنه توكيد لفظي، وهو في الأغلب حكمُه حكمُ الأول، وحركتُهُ حركتُهُ، إعرابيةً كانت، أو بنائيةً، وكأنَّهُ باشرَهُ حرفُ النداء، وهذا قولُ سيبويه[1]. قال المصنف[2]: «وكلٌّ من القولين فيه تخريجٌ على وجه ضعيف. أما قولُ سيبويه ففيه الفصلُ بين المتضايفين، وهما كالكلمة الواحدة، وأما قولُ المبرد ففيه الحذفُ من الأول لدلالة الثاني.».

تنبيه: في كلام (المصنف)[3] مسامحةٌ، إذ الحركة على تقدير فتحهما معًا إعرابٌ لا بناءٌ، كما عُلم مما تقرر، وإنما يطلق الفتح كأخويه على حركة الإعرابِ مجازًا، لا حقيقة.

---

(١) الكتاب ٢/٢٠٦، والنكت على الكتاب ١/٥٥٥. وأجاز السيرافي أن تكون فتحة الأول فتحة إتباع، لنصب الاسم الثاني، كما في «يازيدَ بنَ عمرٍو» . انظر شرح الكافية ١/١٤٦-١٤٧.

(٢) انظر شرح المصنف ٢٩٦.

(٣) سقطت من ج.

[الترخيـــــــــم]

هذا **فصلٌ** في الترخيم.

ويجوزُ ترخيمُ الاسمِ **المنادى**، فلا يُرَخَّمُ غيره[(١)]، ونحو:

.... طَرِيفُ بنُ مالٍ[(٢)] ....

و .... وأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[(٣)]

ضرورةٌ.

المعرفةِ، فلا يُرَخَّمُ النكرةُ.

وهو[(٤)]، أي الترخيمُ، **حَذْفُ آخِرِه**، أي الاسم، **تخفيفًا**، أي لمجرد التخفيف من

---

(١) ج: فلا يجوز ترخيم غيره.

(٢) من بيت من الطويل، لامرئ القيس. والبيت بتمامه:

لَنِعْمَ الفتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ طريفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ والخَصَرْ

انظر ديوانه، شرح التسهيل ٤٢٩/٣، توضيح المقاصد ٥٧/٤.

(٣) عجز بيت من الوافر، لابن حبناء التميمي، وقيل لجرير، وصدره:

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا

وهو في ديوان جرير برواية أخرى هي:

وأصبحَ حَبْلُ وَصْلِكُمُ رِمَامَا وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يا أُمَامَا

والبيت من شواهد سيبويه ٢٧٠/٢، وانظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩١.

(٤) ج: وهي.

غيرِ اقتضاءِ قاعدةٍ تصريفيةٍ أو سماعٍ لحذفِهِ، والحـذفُ[(١)] للتخفيـفِ اصطـلاحٌ،[(٢)] في هـذا المعنى كالحذفِ اعتباطا. وخرجَ به الحذفُ في نحو «يد»، لأنَّهُ لمتابعةِ الاستعمالِ، فلا حاجةَ إلى زيادةِ قيد: «حذفًا جائزًا» كما في الرضي[(٣)]، ولا قيد: «(بعـد)[(٤)] الـتركيب» كمـا في الهندي[(٥)]، وحذفُ آخر (يد)[(٦)] قبل التركيب، كذا قال مولانـا عصـــامُ الديـن[(٧)] «رحمه الله تعالى».

وأنت خبيرٌ بأنَّ خروجَ الحذفِ في نحو «يـد» بـالقيدِ المذكـورِ إنَّمـا يظهَـرُ بـالنظرِ إلى استعمالِنا دونَ العربِ، إذ لم يتابعوا فيه استعمالَ أحدٍ، فيكونُ الحذفُ منه بالنسبةِ إليهم لمجردِ التخفيفِ، فينتَقِضُ به التعريفُ (والتفريعُ في قوله: فلا حاجةَ.. إلى آخره.

---

(١) ص، ب: الحذف.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية ١/١٤٩: « يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب: كما كان في باب « قاض »، و «عصا» ، و إلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضاً: حذف بـلا علة، وحذف الاعتباط، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف، وهو العلـة، فهـذا اصطـلاح منهم».

(٣) شرح الكافية ١/١٤٩.

(٤) سقطت من ب، وفي شرح الهنـدي ورقـة ٧٣: « قبـل الـتركيب » نسـخة دار الكتـب المصريـة رقـم ١٦٩٢.

(٥) هو شرح الهندي على الكافية المسمى «الهندية» ، ويسمى «المعافية في شرح الكافية» .
والهندي هو: شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي الدواني الدولة آبادي (ت ٨٤٨ هـ).
انظر: كشف الظنون ٥/١٢٧، بروكلمان ٥/٣١٤، مقدمة شر ح الوافية نظم الكافية ٣٢.

(٦) عن ب.

(٧) شرح العصام على الكافية ١٠٦.

فـ المنادى **ذو التاء**، أي صاحبها)[١] بأن يكونَ مُؤنَّثًا بها، يُرَخَّمُ **مطلقا** عن التقييد بما يأتي، فلا فرقَ بين أن يكونَ علما زائدا على ثلاثة أحرف **كـ** «**ياطَلْحَ**» في «ياطلحة»، **و** ألا يكون كذلك كـ «**ياثُبَ**» في «ياثبة» مرادًا بها جماعةٌ معينةٌ.

تنبيه: قد يوهم قولُ المصنف: «مطلقا» عدمَ اشتراط الضم في ذي التاء، لأنه في مقابَلَةِ قولِهِ الآتي بالإِثْر: «وغيرُه بِشَرْطِ ضَمِّهِ وعلميتِهِ ومجاوزتِهِ ثلاثةَ أحرُفٍ»، وليس الأمر كذلك. ولو عبر سابقا بدل قوله «المعرفة» بالمضموم، وغَيَّرَ قولَهُ الآتي «وغيرُه بشرطِ ضمِّهِ وعلميتِهِ ومجاوزتِهِ ثلاثةَ أحرُفٍ»، فَعَبَّرَ[٢] بلفظِ «وغيرُه بشرطِ علميتِهِ ومجاوزتِهِ ثلاثةَ أحرفٍ» بحذف قوله «ضمه» لَسَلِمَ (من)[٣] ذلك.

تنبيه آخر: قالَ ابنُ عقيل في شرح التسهيل[٤]، وعبارتُهُ كعبارة المصنف: «يَرِد عليه «فُلَة» فإنه لا يرخم كغيره من المختص بالنداء.» انتهى.

وغيرُهُ، أي غير ذي التاء، يرخم **بشرطِ ضَمِّه**، أي بقائِهِ على الضمِّ حقيقةً أو حكمًا، بأن يكونَ مفردًا معرفةً، فدخل فيه نحوُ: «يازيدان» و «يازيدون». وخرج عنه المضافُ وشبهُ المضافِ، ونحو:

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ[٥] ....

---

(١) ساقط من ب.

(٢) ص: وتعبر.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) المساعد ٢/٥٤٧.

(٥) من الطويل، لا يعرف قائله، والبيت بتمامه:

ضرورة.

وعلميتِهِ، أي كونِهِ عَلَمًا، فلا يُرَخَّمُ غيرُه من المعارف. ونحو «ياصاحِ» في «ياصاحب»[١] شاذ لا يقاس عليه.

ومجاوزةِ حروفِهِ **ثلاثةَ أحرفٍ**، وذلك **كـ «ياجعفَ»** في ترخيم «ياجعفر».

يضم **ضما** بنائيا، تنزيلا له منزلة ما لم يحذف منه شيء أصلا، **ويفتح** / **فتحًا** أيضا على نية ذلك المحذوف، وتُسمى هذه اللغةُ لغةَ من ينتظر، وتلك اللغةُ لغةَ من لا ينتظر، ولغةُ الانتظارِ هي الفصحى. [٤٦]

تنبيه: صورةُ اللفظ في نحو «يامنصُ» على[٢] اللغتين واحدة، لكن تعتبر الضمة على اللغة الأولى ضمة بناء، وعلى (اللغة الثانية ضمة)[٣] هيئة.

ويُحذَف في الترخيم وجوبا **من نحو «سلمان» و «منصور» و**

=

أبا عُرْوَ لا تبعَدْ فكُلُّ ابنِ حُرَّةٍ سيدعُوهُ داعي مَوْتِهِ فَيُجِيبُ

انظر: الإنصاف ٣٤٨/١، التبصرة ٣٧٣/١، النكت ٩٥٩/١.

(١) وقيل هو مرخم يا صاحبي المضاف، وترخيم المضاف شاذ أيضاً. انظر الكتاب ٢٥٦/٢، المقتضب ١٤٣/٤-٢٤٤ «وانظر الهامش» ، الإنصاف ٣٤٧/١ فما بعدها، شرح الكافية ١٥١/١، اللسان « صحب» .

(٢) في ص: إلى اللغتين.

(٣) ج: الثاني.

«**مِسكين**، بفتح[1] الميم[2] وكسرها » أعلامًا. والمرادُ بنحوهِنَّ كُلُّ ما كانَ (ما)[3] قَبْلَ آخرِه حرفَ مَدٍّ زائدًا مسبوقاً بأكثرَ من حرفين، ألفًا أَوْ واوًا أو ياءً، **حرفان** وهما الآخِرُ والمدَّةُ، فيقال: «ياسلمُ» و «يامنصُ» و «يا مِسْكُ»، بخلاف نحو «سفرجل» و «دلامص» و «فرعون» و «مختار» و «سعيد» و «عماد» و «ثمود» فَيُحْذَفُ منهنَّ حرفٌ واحدٌ.

و يُحذف في الترخيم **من نحو** «**مَعْدِ يكَرِب**»، من كُلِّ مُرَكَّبٍ مزجيٍّ، كـ«سيبويه»، **الكلمةُ الثانيةُ**، فيقال «يامعدي» و «ياسيب».

تنبيه: في قولِ المصنفِ: «الكلمةُ الثانيةُ» تَسَامُحٌ؛ لأنَّ (نحوَ)[4] «معد يكرب» اسمٌ قطعًا، وكلُّ اسمٍ فهوَ كلمةٌ واحدةٌ بالضرورةِ، فالمحذوفُ إذًا جزءُ كلمةٍ لا كلمةٌ.

تنبيهٌ آخرُ: قضيةُ كلام المصنف انحصارُ ما يُحْذَفُ للترخيم (في الأقسامِ الثلاثةِ، وليس كذلك، فَقَدْ صَرَّحَ في التوضيح)[5] كالنحاةِ[6] بأَنَّ الذي يُحْذَفُ (للترخيم)[7] في نحوِ «يا اثنا عشر» و «يا اثنتا عشرة» مجموعُ الكلمةِ الثانيةِ والألفِ قَبْلَهَا؛ لأنَّ الكلمةَ الثانيةَ

---

(١) انظر شرح الفصيح ٣١٠، والقاموس «سكن» .

(٢) ج: اللام.

(٣) سقطت من ج.

(٤) سقطت من ج.

(٥) سقط من ب.

(٦) الأوضح ٤/٦٥، وانظر الكتاب ٢/٢٦٩.

(٧) سقطت من ج.

منزلة منزلة النون من «اثنان» و «اثنتان»، فيقال[1] في ترخيمهما «يا اثن» و «يا اثنة»، كما يقال ذلك في ترخيم «اثنان» و «اثنتان»، ومن ثمة لم يجز إضافة «اثنا عشر» و «اثنتا عشرة»، كما تضاف «ثلاثة عشر» وأخواتها.

وقد يُجابُ باحتمال أن يكون عدمُ تعرضه لهذا النوع من الترخيم لقلة استعماله، أو يكون جرى في هذا الكتاب على أن الذي يحذف للترخيم في ذلك إنما هو الكلمة الثانية فقط، على ما ذكرها ابن الحاجب[2]، وإن شذَّ بذلك عن القوم.

---

(١) ج: ومن ثمة فيقال.

(٢) انظر: الكافية ٩٤، وشرح الوافية نظم الكافية ٢٠٠، الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٣/١، شرح الكافية للرضي ١٥٣/١.

[المستغاث]

هذا **فصلٌ** في المستغاث. وهو المنادى لِيُخَلِّصَ من شدَّةٍ أو يعين على مشقة. والمندوب، وهو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه، كما أشار إليهما بقوله: **ويقول** الشخص **المستغيث**، وهو المنادي من يخلِّصُه[1] من شدة أو يعينه على مشقة: **يا لَلّهِ لِلْمُسْلِمِين بفتح لام المُسْتَغَاثِ** كـ «ا لله» فيما ذكر، لتنزله منزلة الضمير.

قال المصنف في المغني[2] ما معناه مع الاختصار: «هل هي زائدةٌ ؟ أو متعلقة بـ «يا»؟ أو بفعل النداء المحذوف ؟. أقوالٌ، الأكثرون على الأخير، واختاره ابنُ الضائع وابنُ عصفور ونسباه لسيبويه. واعتُرِضَ بأنه متعد بنفسه، فأجاب ابنُ أبي الربيع بإنه ضُمِّنَ معنى الالتجاء في نحو «يازيد»، والتعجب في نحو «ياللدواهي»[3]. وأجاب[4] ابنُ عصفور وجماعة بأنه ضَعُفَ بالتزام الحذف فَقَوِيَ بتعدِّيهِ باللام. واقتصر أبو حيان[5] على إيراد هذا الجواب، وفيه نظر؛ لأن اللامَ المقويةَ زائدةٌ كما تقدم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة» انتهى.

---

(١) ص: يخلص.

(٢) المغني ٢٨٨-٢٨٩، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٠٩، الارتشاف ٣/١٤٠.

(٣) ج: في نحو يا لله وياللدواهي.

(٤) انظر شرح الكافية ١/١٣٣.

(٥) انظر التذييل والتكميل ٥/٥٦٦-٥٦٧.

إلا في المستغاث **المعطوف الذي لم تُكَـرَّرْ**[1]، أي لم تُعَدْ **معـه** بعدهـا كلمـةُ («يا»)[2]، فليس هو حينئذ بفتحها، بل بكسرها نحو «يا لَلّهِ ولِلنبيِّ لِلْمسلمين».

وخرج بقوله «الذي لم تُكَرَّرْ[3] معه يا» ما كُرِّرَتْ معه، فهو بفتح اللام أيضا **نحـو** «يا لَلّهِ ويا لَلنبيِّ لِلْمسلمين».

تنبيه: كما كُسرتْ لامُ المستغاث فيما ذُكِرَ تُكْسَرُ أيضًا فيما إذا كان ضميرَ متكلم، نحو «يالي».

وتقول أيضا «**يازيدَا لعمرٍو**» بألفِ الاستغاثة بدل لامها، فَيُبنى على الفتح[4].

ونحو قول الشاعر:

أَلَا يَاقَوْمِ لِلعَجَبِ العَجِيبِ ... ولِلْغَفَلَاتِ تَعْرِضُ للأريبِ[5]

بتجريده عن اللام والألف معا، وحينئذٍ يجري عليه حكمُ المنادى، فَيُبنى على ما يُرفـع بـه إن كان مفردًا معرفةً كما في «يازيدُ لعمرٍو»، وينصب إن كان مضافًا أو شـبهَه كمـا في البيت، إذ «قومِ» فيـه مضـافٌ ليـاءِ المتكلـمِ محذوفـةً، اجـتزاءً عنهـا بالكسـر، وكمـا في

---

(١) ج: تتكرر.

(٢) سقطت من ب.

(٣) ج: تتكرر.

(٤) لم أجد من نَصَّ على أنه مبني على الفتح صريحاً إلا ابنَ الحاجب، حيث قال في الإيضاح ٢٥٩/١: «وأمَّا الموضعُ الذي يبنى على الفتح فيه فأنْ تدخلَ ألفُ الاستغاثةِ»، وأكثرُهم يَعُدُّ الفتحَ حركة مناسبة للألف، وحركة البناء مقدرة، انظر مثلاً توجيه الشيخ محي الدين لإعـراب الشـاهد رقـم ٩٦ بهـامش شرح المصنف ص ٣٠٧.

(٥) من الوافر، مجهول القائل، انظر الجامع ٩٩، وشرح التصريح ١٨١/٢.

«يا رفيقًا (بالعباد)[1] لِلْمَسَاكين».

تنبيه: قضيةُ تعبيرِ المصنفِ بالمستغاثِ لَهُ في الأمثلةِ المذكورةِ مكسورَ السلامِ، وجوبُ [كسرِ][2] لامِ المستغاثِ لَهُ، وهو كذلك، لكنَّ محلَّهُ[3] إذا كانَ ظاهرًا، (كما)[4] مَرَّ، أو ياءَ[5] متكلمٍ / كـ «يالَزيدٍ لِي»، فلو كان ضميرَ غيرِ متكلمٍ وَجَبَ فتحُها (نحوُ)[6] [٤٧] «يالَزيدٍ لَكَ، (أو)[7] لَهُ».

تنبيه: لا يُستَعملُ من حروف النداء في الاستغاثة إلَّا «يا» خاصةً، وقد يُقالُ إنَّ في كلامِهِ[8] ما يُشِيرُ إلى ذلك.

---

(١) سقطت من ص.

(٢) زيادة يقتضها السياق.

(٣) ص: فعله، ب: رفعه فعله.

(٤) سقطت من ص.

(٥) ب: ياء محله.

(٦) سقطت من ج.

(٧) سقطت من ب.

(٨) ج: كلامهم.

[الندبـــــــة]

و يقولُ الشخصُ **النادبُ**، وهو من ينادي مُتَفَجِّعًا عليه أو مُتَوَجِّعًا منه: «**وازيدا**»[(١)]، «**وا أمير المؤمنينا**»، «**وا رأسا**»، بإلحاق الألف فيهن لمد الصوت. وظاهرُ[(٢)] أنَّ الأولَ مفردٌ، والثاني مضافٌ، والثالثَ نكرةٌ مقصودةٌ.

ولك إلحاقُ الهاءِ بالألفِ حالَ كونِكَ[(٣)] واقِفًا **وقفًا**، (أو وَقَفْتَ وَقْفًا)[(٤)].

تنبيهان: الأولُ: لا يتعينُ على النادب أن يقولَ «وا زيدا[(٥)]» بالواو، بل له أن يقول» يا زيدا»، «يا أمير المؤمنينا»، «يا رأسا»، فتعبيرُ المصنف في الثلاثة بـ «وا» لإنها الأصلُ في الندبة.

الثاني: أفهم قولُ المصنف «وقفًا» عدمَ جوازِ إلحاقها بهنَّ وصلًا، وهو كذلك، وما جاء بخلاف ذلك ضرورةٌ. ويجوزُ فيها حينئذ الضمُّ تشبيهًا لها بهاء الضمير، والكسرُ على أصلِ التقاءِ الساكنين.

---

(١) ج: وازيداه.

(٢) ج: وظاهره.

(٣) ج: حال كونه.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ص، ب: وازيد.

[المفعول المطلـــــــق]

و الثاني: **المفعولُ المطلقُ**، وَيُسَمَّى أيضًا مصـدرًا، **وهـو المصـدَرُ**، وهـو كمـا يأتي[1] اسمُ الحدث الجاري على الفعل، والمرادُ:المصدر (حقيقةً أو حكمًا، فيتنـاولُ[2] مـا بمعنى المصدر)[3] مما يأتي في كلامه: ونحوه، **الفضلةُ**، هي[4] ما زادَ على ركني الإسنادِ. **المُسَلَّطُ عليهِ عامِلٌ**، وهو[5] ما (به)[6] يَتقوَّمُ المعنى المقتضي للإعرابِ، أَو مَا أَوْجَبَ كونَ آخرِ الكلمةِ على قَصْدِ (وَجْهٍ)[7] مخصوصٍ.**مِـن لفظِـه**، أي ومعنـاهُ، كمـا هُـو ظاهر.والمرادُ باللفظِ هُنا مجردُ المادةِ، لا المادةُ مع الهيئةِ، وإنْ كانَ هو المتبادر منـه؛ لظهـور فسادِه. **كـ «ضربتُ ضربًا»، أو من معناه** فقط، كما عليـه المـازنيُّ وغـيرُه[8]، وَإِنْ

---

(١) انظر ما يأتي ص ٣١٤.

(٢) ص، ب: فيتأول.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ج: هو.

(٥) انظر ما سبق ص ١٤.

(٦) سقطت من ص.

(٧) سقطت من ص.

(٨) نقل عن المازني تجويز الوجهين: هذا الوجه المنسوب إليه، والآخر، وهو قول سيبويه، واختـار الأول أيضا المبرد والسيرافي وأبو علي. انظر المقتضب ٢٠٣/٣ -٢٠٤، الإيضاح العضدي١٩٤/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٨٩/١-٣٩٠، شرح الكافية ١١٦/١.

كان سيبويهِ والجمهورُ على منعه[١]، حتى إنهم جعلوا ما كان في الظاهر منصوبا بما (هو)[٢] معناه فقط، كـ «**قعدتُ جلوسًا**». منصوبا بمحذوف من لفظه، وقالوا: التقديرُ في هذا قعدتُ وجلستُ (جلوسًا)[٣]. قال الرضي[٤]: «والأوَّلُ أَوْلى؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التقدير، ولا ضرورةَ إليه».

وخرج بالفضلةِ نحو «جَدَّ جِدُّهُ»، وبما بعده بقيةُ المنصوبات.

تنبيه: يُقالُ هذا الحدُّ غيرُ صحيح؛ لأنَّهُ غيرُ مانع، إذ يدخُل فيه «كراهتي» في: «كَرِهْتُ كَراهَتي»، إذا أعرب «كراهتي» مفعولا به لـ «كرهت».

ويُجاب بالمنعِ[٥]، (فإنه)[٦] إذا أُعرب كذلك كانت الكراهةُ التي هي معنًى تضمُّنيٌّ لـ «كرهتُ» واقعةً عليه وقوعَ الفعل على المفعول به، فلم يكُنْ (مُشْتَمِلًا)[٧] عليها، فلم يصدُقْ على «كراهتي» في ذلك أنه سُلِّطَ عليه عاملٌ من معناه، فافهم.

تنبيهٌ ثانٍ: في جَعْلِ المصنفِ عاملَ النصبِ في المفعول في المثال المذكور من معناه بحثٌ، فقد صَرَّحَ بعضُ الأئمة[٨] بأنَّ الجلوسَ ما كانَ عن قيامٍ، والقعودَ ما كان عن

---

(١) انظر شرح اللمع ١/١٠٤، ١٠٥ شرح ابن الناظم ٢٧٠، الارتشاف ٢/٢٠٣.

(٢) عن ج.

(٣) سقطت من ب.

(٤) شرح الكافية ١/١١٦.

(٥) انظر شرح الكافية ١/١١٤.

(٦) سقطت من ب.

(٧) سقطت من ب.

(٨) انظر: الصاحبي لابن فارس ١١٦.

اضطجاع، فلا يَصِحُّ التمثيل به.

وأُجيب أولا بمنع التغاير بينهما، وثانيًا بعد تسليم التغاير، بمنع عدم صحة التمثيل إذْ يكفي فيه الغرضُ؛ ومن ثمة تسمَعُهُم يقولون: المناقشةُ في المثالِ ليستْ من دَأْبِ المحصلين.

وقد ينُوبُ عنه، أي عن المصدر، (في الانتصاب على المفعوليةِ المطلقةِ **غيرُه**، أي غير المصدر)[1]، من اسمِ آلة، **كـ «ضربتُه سَوْطًا»**، واسمِ عددٍ، كقوله تعالى **﴿فاجْلِدُوهُمْ ثمانينَ جَلْدَةً﴾**[2]، و «كلٍّ» مضافٍ إلى المصدرِ، كقوله (تعالى)[3] **﴿فلا تميلُوا كلَّ الميلِ﴾**[4]، و «بعضٍ» كذلك، كقولِهِ (تعالى)[5] **﴿ولَوْ تقَوَّلَ علينا بعضَ الأقاويلِ﴾**[6]، ومن غيرِ ذلك (مما)[7] بَيَّنُوهُ في المطولاتِ.

تنبيه: لِيُتَفَطَّنْ لإسقاطِهِ العاملَ في المفعولِ المطلقِ هُنا، وإثباتِهِ فيما قبله.

وليس منه، أي من غير المصدر النائب عنه، أي ليس من أنواعه، (نحوُ)[8] قولِهِ

---

(١) سقطت من ب.

(٢) من الآ ية ٤ من سورة النور.

(٣) سقطت من ج.

(٤) من الآية ١٢٩ من سورة النساء.

(٥) عن ج.

(٦) الآية ٤٤ من سورة الحاقة.

(٧) ساقط من ب.

(٨) سقطت من ج.

تعالى ﴿وكلا منها رَغَداً﴾[١]، فليس الأصلُ: فَكُلا منها أَكْلاً رغداً، فَحُذِفَ[٢] المصدرُ الموصوفُ ونابتْ عنه صِفَتُهُ في الانتصابِ على المفعوليةِ المطلقةِ، خلافاً للمعربين، بل ذلك من بابِ الحالِ، والأصلُ: فكلاه رغداً، أي فكلا الأكلَ حالَ كونِهِ رغداً، فَحُذِفَ الضميرُ المنصوبُ على المفعوليةِ المطلقةِ، وهذا مذهبُ سيبويه[٣]، قال المصنف في شرحِهِ[٤]/ ويَدُلُّ على هذا أنَّهُمْ يقولون: ((سِيرَ عليهِ طويلاً))، فيقيمون الجارَّ والمجرورَ مُقَامَ الفاعلِ، ولا يقولون)[٥]: ((طويلٌ)) بالرفع، فَدَلَّ على أنَّهُ حالٌ، لا مصدرٌ، وإلَّا لجازت[٦] إقَامَتُهُ مُقَامَ الفاعلِ؛ لأنَّ المصدرَ يقومُ مقامَ الفاعلِ باتفاقٍ)). انتهى. وفي هذا الاستدلالِ بحثٌ ذكرتُهُ في الحاشيةِ[٧] التي كتبتُهَا عليه. [٤٨]

---

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) ج: محذوف.

(٣) انظر: البحر المحيط ١/٢٥٥، المغني ٨٥٥-٨٥٦، ابن كيسان النحوي ١٣٤، ١٣٥.

(٤) شرح المصنف ٣١٤-٣١٥.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ب: جازت.

(٧) هذا الجزء مما لم أعثر عليه من الحاشية، لكن لعل وجه البحث في هذا الاستدلال ما وجه به المصنف المانع من رفع ((طويل)) بجواز أن يكون: ((كراهية اجتماع مجازين: حذف الموصوف، وتصيير الصفة مفعولاً على السعة، ولهذا يقولون ((دخلت الدار)) بحذف ((في)) توسعا، ومنعوا ((دخلت الأمر))؛ لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: سير عليه زمن طويل، فإذا حذفوا الزمان قالوا: طويلاً، بالنصب، لما ذكرنا)) المغني ٨٥٦.

[المفعـــــــــــــول له]

و الثالث: **المفعولُ لَه**[١] ويقالُ المفعولُ لأجْلِهِ، والمفعولُ من أجله. **وهو المصدَرُ المعلِّلُ** بكسر اللام **لحَـدَثٍ**، وهـو ماقـامَ بغـيره مـن حيـثُ إنَّهُ قـائمٌ بغـيره، أي المبـينُ عِلَّتَهُ. ونسبةُ التعليلِ إلى المصـدرِ مـن قبيـلِ المجـاز العقلـيِّ، والإسـنادُ إلى الآلـةِ، والمعلِّـلُ في التحقيقِ هو المتكلمُ، كما هو ظـاهرٌ. **شـارَكَهُ**، أي (شـاركَ المصـدرُ الحـدثَ، أو شـاركَ الحدثُ المصدرَ)[٢]، **وقتًا وفاعلًا**، نصبٌ على التمييز، أي من حيثُ الوقـتُ والفـاعلُ، بأن يكون وقتُهُما وفاعلُهما واحدًا.

تنبيه: المرادُ بالمشاركةِ وقتًا أَنْ يَتَّحِدَ وقتُ وجودهما كما في مثـال المصنـف الآتـي، نحو «قمتُ إجلالًا»، إذْ وقتُ القيامِ والإجلالِ واحدٌ، أَوْ يكونَ وجودُ أحدهما بعضًا من وقتِ وجودِ الآخَرِ، نحوُ «قعدت عن الحَرْبِ جُبْنًا»، فإنَّ (وقتَ)[٣] الفعـلِ، أعـني القعـودَ، بعضُ وقتِ الآخرِ، أعني الجبنَ، ونحوُ «شَهِدتُ الحربَ إيقاعًا للصلحِ بين الفريقـين» فـإنَّ وقتَ المصدرِ، أعني إيقاعَ الصلحِ، بعضُ وقتِ الفعلِ، أعني شهودَ الحربِ.

فخرجَ بالمعللِ لحدثٍ بقيةُ المفاعيل، إذ لا تعليلَ فيها، وبالمشاركةِ في الوقتِ والفاعلِ ما خالفَهُ في الوقتِ كـ «تَهَيَّأْتُ اليـومَ للسـفرِ[٤] غـدًا». وفي الفـاعلِ كـ «قُمْـتُ لأمـرِكَ

---

(١) ب: به.

(٢) ب: شاركه المصدر الحدث المصدر.

(٣) ساقطة من ب.

(٤) ب: للنصر.

إياي»)، أو فيهما كـ ﴿أَقِمِ الصلاةَ لدلوكِ الشمسِ﴾[١]، لانتفاءِ المشاركة فيهما.

تنبيهٌ: هذا الحدُّ صادقٌ على نحو «إجلال»[٢] من قولك: «قُمْتُ لإجلالِكَ» مع أنَّهُ ليس مفعولًا له، بل مفعولٌ به بواسطةِ حرفِ الجرِّ، كما صرَّحُوا به. وقد يُجاب باحتمال ذهابه لما عليه ابنُ الحاجب[٣] من أنه مفعولٌ (له)[٤]، لا به.

كـ «**قمتُ إجلالا لك**» فـ «إجلالا» مفعول له)[٥]؛ لأنه مصدرٌ مُعلِّلٌ لحدثٍ، وهو القيامُ، مُشَارِكٌ له وقتًا؛ لوقوعِهِمَا[٦] في زمنٍ واحدٍ، وفاعلًا؛ لأنَّ فاعلَهُمَا واحدٌ، وهو المتكلمُ.

فَإِنْ فَقَدَ اللفظُ **المعلِّلُ** للحدثِ، دونَ غيرِ المعللِ، فَلا يَجِبُ، بَلْ لا يجوزُ جَرُّهُ بحرفِ التعليلِ، كما هو ظاهرٌ، **شرطًا** من الثلاثةِ، وأرادَ بالشرطِ مالا بُدَّ منهُ، **جُرَّ**، أي المعلِّلُ، وجوبًا **بِحَرْفِ التعليلِ**، **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**خَلَقَ لَكُمْ**﴾[٧].

---

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء.

(٢) في جميع النسخ: إجلالاً.

(٣) يرى ابنُ الحاجب أن تعدي الفعل إلى المفعول به لا بد فيه من تحقق إفادة التصيير، وليس كذلك الفعلُ مع حرف التعليل، وبُني على هذا خلافُهم في نيابة المجرور بحرف التعليل عن الفاعل. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥٠-٥١، وانظر ما سبق ص ٢٠١ هامش رقم ٤.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ساقط من ج.

(٦) ب: لوقوعها.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

قال المصنفُ[(١)]: «فإنَّ المخاطبين هُمُ العلَّةُ في الخَلْقِ، وَجُرَّ ضميرُهم بحرفِ التعليلِ، وهو اللامُ؛ لأنَّهُ ليسَ مصدرًا». و قولِهِ:

وَإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[(٢)]

فإنَّ الذكرى، وإنْ كانتْ مصدرًا معلِّلًا للحدثِ، وهو عُرُوُّ الهِزَّةِ، ووقتُهما واحدٌ، لكنَّ فعلَيْهما مختلفٌ؛ لأنَّ فاعلَ العروِّ هوُ الهِزَّةُ، وفاعلَ الذكرى هو المتكلمُ، فإنَّ المعنى: لذكري إياك، فمن ثمة جُرَّ بحرفِ التعليل.

وأمَّا قولُه تعالى ﴿يُرِيكُمُ البَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[(٣)] فوجهُهُ أَنَّ «يريكم» بمعنى: يجعلُكم ترون، والتعليلُ باعتبارِ الرؤيةِ لا الإراءةِ، أَوِ الأصلُ[(٤)]: إخافةً وإطماعًا وحُذِفَتِ الزوائدُ، قالَه المصنفُ في المغني[(٥)].

وَ قولِهِ:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَومٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ[(٦)]

فإنَّ النومَ وإنْ كان مصدرًا معلِّلًا للحدثِ وهو نضوُّ الثوبِ، أيْ خلعُهُ، وفاعلُهما

---

(١) شرح المصنف ٣١٦.

(٢) من الطويل، لأبي صخر الهذلي. انظر البسيط ١/٥٥٥، شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧، ورواية الصدر فيه: «إذا ذُكرت يرتاح قلبي لذكرها» .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٤) ج: والأصل.

(٥) المغني ٧٣٠.

(٦) من الطويل، لامرئ القيس. انظر ديوانه، المقرب ١/١٦١.

واحدٌ، وهو المرأةُ المحكيُّ عنها، لكنَّ وقتَهُمَا مختلفٌ؛ لأنَّ وقتَ نُضُوِّ التوبِ[1] سابقٌ على وقتِ النوم، فَمِنْ ثمةَ جُرَّ بحرفِ التعليل.

تنبيه: حروفُ السببِ سبعةٌ: اللامُ نحْوُ قوله تعالى ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا في الأرض جميعًا﴾[2]. والباءُ نحْوُ قولهِ تعالى ﴿فبظُلْمٍ من الذين هادُوا حَرَّمْنَا عليهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾[3]. و «في» نحوُ قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[4] أي بسببِهِ، وفي الحديثِ[5] أنَّ امرأةً دخلتِ النارَ في هِرَّةٍ (حَبَسَتْهَا، أي بِسَبَبِ هِرَّةٍ)[6]، و «من» نحو قوله تعالى ﴿الذي أَحَلَّنَا دارَ المُقَامَةِ من فَضْلِهِ﴾[7] أي بِسَبَبِ فَضْلِهِ، لا بأعمالِنَا./ وهذه [٤٩] الأربعةُ يجوزُ دخولُها على المفعولِ له. و «حتى» نحو «أَسْلِمْ حتى تدخلَ الجنةَ»، والكاف، نحو قوله تعالى ﴿واذكروه كما هداكُم﴾[8] أي لهدايته إياكم، و «كي»[9] نحو جئتك كي تكرمَني». وهذه الثلاثةُ لا تدخُلُ عليه؛ لأنَّهَا لا تكونُ للتعليلِ إلَّا مع الفعلِ المقرونِ

---

(١) ج: الثياب.

(٢) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة النساء.

(٤) من الآية ١٤ من سورة النور.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ١٥٨/٤: كتاب بدء الخلق.

(٦) سقطت من ب لانتقال النظر.

(٧) من الآية ٣٥ من سورة فاطر.

(٨) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٩) ب: في.

بالحرف المصدري، قاله المصنفُ في شرح اللمحة[1].

تنبيهٌ ثانٍ: استثنى ابنُ مالكٍ في العمدة من المعلَّلِ ما إذا كانَ («أَنْ»)[2] أو «أَنَّ» وصِلَتَهُمَا[3] زادَ في شرحها: «فلا يَجِبُ حرفُ التعليل معها. نحو «جِئتُكَ أَنْ رغبتَ، وَأَنَّكَ رَغِبْتَ» و «جئتُكَ الساعةَ أَنْ رَغِبْتَ أمسِ»؛ لأنَّ («أَنْ»)[4] و «أَنَّ» قَدِ اطَّرَدَ فيهما[5] جوازُ الاستغناءِ عن حرفِ الجرِّ في هذا البابِ وغيره»[6]. انتهى. وينبغي أَنْ يَضُمَّ إليهما في الاستثناءِ «كي» المصدريةَ؛ لِنَصِّهِمْ على اطِّرادِ حذفِ لامِ التعليلِ مَعَهَا[7]، نحوُ «جاءَ زيدٌ كي أُقْرِئَهُ» أي:لكي أُقْرِئَهُ.

---

(١) شرح اللمحة ٢/٢٠٩.

(٢) سقطت من ب، وفي ج: إذا كان أن وأن.

(٣) ب: وصلتها.

(٤) سقطت من ب.

(٥) ب: فيها.

(٦) شرح عمدة الحافظ ٣٩٥،٣٩٦.

(٧) انظر ما سبق ص ١٤٣.

[المفعول فيــــــــــه]

و الرابع: **المفعولُ فيه**، ويسمى ظرفًا، **وهو ما**، أي مفعولٌ، **سُلِّطَ عليهِ عاملٌ على نيةِ معنى «في»** الظرفيةِ. وخرجَ بهذا القيدِ بقيةُ المفاعيل. **مِنَ اسمِ زمانٍ**. قَدَّمَهُ على المكان؛ لأَنَّهُ أقْعَدُ في البابِ منه[١] **كـ «صُمْتُ يومَ الخميسِ، أو حينًا، أو أسبوعًا»**.

وفي تمثيلِ المصنفِ بهذهِ الأمثلةِ الثلاثةِ إشارةٌ إلى أَنَّ اسمَ الزمانِ يقعُ مفعولًا فيه مطلقًا، سواءٌ كانَ مختصًّا، وهو ما يقعُ في جواب «متى» كالأوَّلِ، أو معدودًا وهو ما يقع في جواب «كم» كالثالثِ، أو مبهمًا[٢]، وهو مالا يَقَعُ (في)[٣] جوابِ شيءٍ منهما[٤] كالثاني.

أو مِنَ اسمِ مكانٍ مُبْهَمٍ، وهوَ أي المكانُ (المبهم)[٥] ثلاثةُ أنواع: أحدُها[٦] **الجهاتُ الستُّ كالأمامِ والفوقِ واليمينِ، وعكسِهِنَّ**، أي عكسِ الثلاثِ،

---

(١) ج: أقعد منه في الباب.

(٢) ب: بهما.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ب: منها.

(٥) سقطت من ص.

(٦) ص، ج: أحدهما.

فهو[1] الوراءُ والخلفُ والتحتُ والأسفلُ والشمالُ واليَسَارُ. **ونحوُهنَّ**، أي نحوُ الجهاتِ السِتِّ في شِدَّةِ الإبهام، **كـ** «**عندَ**» المكانيةِ.

تنبيه: في «عند» ثلاثُ لغاتٍ[2]: ضَمُّ العين، وفتحُها، وكسرُها وهو الأشْهَرُ.

و «**لدى**» بمعنى «عند»، وفيها ثمانُ[3] لغاتٍ[4] ذكرتُها في الحاشية.

و الثاني: **المقاديرُ**، جمعُ مقدارٍ، **كالفرسخِ**، وهو ثلاثةُ أميالٍ.

و الثالثُ: **ما**، أي اسمُ[5] مكانٍ، (**صِيغَ**، أي اشْتُقَّ، **مِنْ مصدرِ عامِلِهِ** الناصبِ لَهُ، **كـ** «**قعدتُ مَقْعَدَ زَيدٍ**»، فالمقعدُ اسمُ مكانٍ)[6] مُشْتَقٌّ من القعودِ الذي هو مصدرٌ لعامِلِهِ، وهو «قَعَدَ».

---

(١) ج، ب: وهو.

(٢) انظر: الصحاح، والمصباح المنير: «عند» .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ١٥٢/٢: «وقد يحذف الياء في ثماني في غير التركيب أيضا، ويجعل الإعراب على النون، قال:

لها ثنايا أربع حسان وأربع فثغرها ثمان.

وفي الحديث «صلى ثمان ركعات» بفتح النون، وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما» . انتهى. هذا وقد عد بعضهم ذلك من اللحن. انظر درة الغواص ١٦٤.

(٤) قال ابن مالك في التسهيل ٩٧: « ولَدُنْ لأولِ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ، وقَلَّما تَعَدَمُ « مِنْ »، وقد يُقَال: لَدَنْ لَدَنْ ولَدْن ولُدْن ولُدُن ولُدْ ولَدْ ولَدًا ولُدُن »، لكن قال: « وليست «لدى» بمعناها، بل بمعنى «عند» على الأصح ».

(٥) ب: الاسم.

(٦) سقط من ب لانتقال النظر.

تنبيه: كلامُ المصنفِ لا يشمَلُ مثلَ «أعجَبَني قعودُكَ مَقْعَدَ (زيدٍ» ؛ لأنَّ المقعدَ)[١] لم يُصَغْ[٢] من مصدرِ عاملِهِ، إذْ لا عاملَ لَهُ هُنَا لَهُ مصدرٌ، وإنما صِيغَ من نفسِ عامِلِهِ، وهُـوَ القعودُ، كما عرفتَ، فكان ينبغي له التعبيرُ مثلا بقوله:وما مادَّتُهُ مادَّةُ عامِلِهِ، كما عَبَّرَ بِـهِ في غيرِ هذا الكتاب[٣].

وقد يُمْنَعُ عدمُ شمولِ كلامِ المصنف للمَقْعَدِ فيما ذَكَرَهُ، إذْ[٤] يصـدُقُ عليـه أَنَّـهُ مبـنِيٌّ من مصدَرِ عامِلِهِ؛ نظرًا لِوُقُوعِهِ في قَوْلِكَ «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زيدٍ»، فتدبَّرْ.

---

(١) سقطت العبارة من الأصل، وفي ب: (زيد لأن المقدر).

(٢) ج: لا يصغ.

(٣) انظر شرح شذور الذهب ٢٣٠، ٢٣٤، والجامع ١١١، والمغني ٧٥٠.

(٤) ب: لا.

[المفعول معه]

و الخامسُ: **المفعولُ مَعَهُ، وهو اسمٌ فَضْلَةٌ بعدَ واوٍ أُرِيدَ بها التنصيصُ على المعيةِ**، أي:المصاحبةِ، كما عَبَّرَ به في الكافية[١].

قال الرضيُّ في شرحها[٢]: «معنى المصاحبةِ المشاركةُ في الفعلِ في وقتٍ واحدٍ».

واعترضَهُ مولانا عصامُ[٣] الدين «رحمه اللهُ تعالى» بأنَّهُ لا يُقالُ:«سِرْتُ وزيدًا»، و «جئتُ وزيدًا» لمجرد توافقِ سيرِهِمَا ومجيئهما في الزمانِ، بَلْ لا بُدَّ من ألا[٤] يتفارقا في السير والمجيء، نعم قد يُكتفى في (المعيةِ)[٥] بالزمانِ[٦]، نحو «وُلِدَ زيدٌ وعمرًا» و «ماتَ زيدٌ وعمرًا»، فلمعنى المصاحبة غَرَضٌ تغنيكَ فطانَتُكَ عن الغرضِ. انتهى.

واعترضَهُ الدماميني بِوَجْهٍ آخرَ فقالَ[٧]: «يَرِدُ عليه نحُو: «سِرْ والطريقَ»، فإنَّهُ من صُوَرِ المفعولِ مَعَهُ بلا نِزَاعٍ، وليستِ الطريقُ مشاركةً للمخاطبِ في السيرِ المأمورِ به. وقد صَرَّحَ بعضُهم بأنَّ المرادَ بالمصاحبةِ هُنَا المصاحبةُ المطلقةُ، سواءٌ لم يَكُنْ ثَمَّ تَشْرِيكٌ في

---

(١) الكافية ١٠٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٩٤.

(٣) شرح عصام الدين على الكافية ١٢٧.

(٤) ب: أن يتفارقا.

(٥) عن: ج.

(٦) في جميع النسخ: الزمان.

(٧) المنهل الصافي ورقة ١٠٧.

الحكم، كالمثالِ الذي أوردناه، أو ثَمَّ تشريكٌ لكنَّهُ غيرُ مقصودٍ، بَلِ القصدُ إلى مُطْلَقِ المصاحبةِ، نحو «جئتُ وزيدًا» انتهى.

حالَ كونِهَا **مسبوقةً بفعلٍ**، ولو متعدِّيًا، كما اقتضاهُ كلامُ غيرِه، وإنْ نَقَلَ غيرُ واحدٍ / إجماعَ النحاةِ على أنَّ «ضربتُ زيدًا وعمرًا» من قبيلِ العطفِ لا غيرِ، **أو بـما**، [٥٠]
أي باسمٍ، **فيه حروفُهُ**، أي: حروفُ الفعلِ، **ومعناهُ**، يعني التضمنيَّ الذي هو الحَدَثُ.

فخرج بقوله «فضلةٌ» مثلُ «زيد» في «جاءَ زيدٌ»، وبقوله: «بعدَ واوٍ» مثلُ «عمرًا» في: «رأيتُ[١] زيدًا ثُمَّ عمرًا»، وبقوله: «أُريد بها التنصيصُ على المعيةِ» مثلُ «عمرًا» في «رأيتُ زيدًا وعمرًا» إذا جَعَلْتَ الواوَ عاطفةً، وأردتَ بالواو مُجَرَّدَ الجمعِ، [لا][٢] الجمعَ على وجْهِ المعيةِ، بقرينةٍ **كَـ «سِرْتُ والنيلَ»**. فقولُه «والنيلَ» مفعولٌ معه؛ لأنَّهُ اسمٌ فضلةٌ بعد واوٍ، وأُريدَ بها التنصيصُ على المعيةِ، مسبوقة بفعل وهو «سرتُ»، أي سرت مع النيل، **و «أنا سائرٌ والنيلَ»**، فقولُهُ «والنيلَ» مفعولٌ معه؛ لأنه اسم فضلة بعد واو أريد بها ما ذكر مسبوقة باسم فيه حروفُ الفعل، وهي[٣] السين والباء والراء، إلا أنَّ الياءَ أُبْدِلَتْ همزةً لِعِلَّةٍ تصريفيةٍ، وفيه أيضًا معناه التضمنيُّ، وهو الحَدَثُ الذي هو السيرُ، أي أنا سائرٌ مع النيل.

وقد يَجِبُ، أي المفعولُ معه[٤]، وذلك إذا كانَ العطفُ ممتنعًا لمانعٍ معنويٍّ أو

---

(١) ج، ب: اضرب.

(٢) ب: والجمع، ص،ج: أو الجمع.

(٣) ج: وهو.

(٤) ج: وقد يجب النصب، أي نصب المفعول معه.

صناعيٌّ.

فالأوَّلُ **كقولـك**، أي مقولِك، وبَيَّنَهُ على وجه الإبدالِ أو العطفِ البيانيِّ له بقوله[١]: «**لا تَنْهَ عن القبيحِ وإتيانَهُ**» أي: مع إتيانِك إياه؛ لأنَّ إتيانَ القبيحِ مطلقًا قبيحٌ، ومع النهي عن إتيانه أقبحُ. وإنما وجبَ المفعولُ معه في ذلك؛ لأنه لو قيل: وإتيانِه)[٢] بالعطف لكان المعنى: لا تنه عن القبيحِ وعن إتيانِه، وهذا يُناقِضُ معنى الأولِ كما ترى.

والثاني كالذي تضمنه قوله: **ومنه**، أي من المفعولِ مَعَهُ الواجبِ، نحوُ «**قُمْتُ وزيدًا**»، و «**مررتُ بـك وزيـدًا**»، إذ لو عُطف زيد فيهما مثلًا، لَزِمَ في الأول العطفُ على الضميرِ المرفوعِ المتصلِ من غيرِ فصلٍ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، وفي الثاني العطفُ على الضميرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارِّ، وكلاهُمَا ممتنعٌ[٣].

على المذهبِ **الأصحِّ (فيهِمَا**، أي في «قمتُ وزيدًا» وفي «مررتُ بِكَ وزيدًا».

ومقابلُ الأصحِّ)[٤] جوازُ العطفِ فيهما، بناءً على جوازِ ذلك.

تنبيهٌ: ما ذكره المصنفُ، من وجوب المفعولِ معه في هاتين الصورتين قد قالَهُ غيرُه أيضًا، لكن نقل الرضيُّ وغيرُه[٥] أنَّ مذهبَ البصريين في الصورة الأولى جوازُ العطفِ بلا

---

(١) في الأصل: بقول.

(٢) ساقط من ب.

(٣) انظر الهامش الآتي رقم (٣).

(٤) ساقط من ب لانتقال النظر.

(٥) شرح الكافية ١/١٩٦-١٩٧، ٣١٩-٣٢٠، وانظر في العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير =

فصلٍ مع القبحِ، ومذهبَ الكوفيين جوازُهُ بلا قُبْحٍ. وأنَّ مذهبَ البصريين في الصورة الثانية تخصيصُ وجوب إعادةِ الجارِّ بالاختيار، وعدمُ وجوبها بالضرورة، ومذهبَ الكوفيين عدمُ وجوبها مطلقًا.

ويترجَّحُ، أي المفعولُ مَعَهُ **في نحوِ «كُنْ أَنْتَ وزيدًا كالأخِ»**. قالَ المصنفُ في شرحه[(١)]: «لأنَّكَ لو عطفتَ زيدًا على الضميرِ المستترِ في «كُنْ» لَزِمَ أن يكونَ مأمورًا، وأنت (لا)[(٢)] تريدُ أن تأمرَهُ، وإنما تريدُ أَنْ تأمرَ مُخاطَبَكَ بأنْ يكونَ مَعَهُ كالأخِ». انتهى. فتدبرْ.

تنبيهات: الأولُ: قد يُوهِمُ تمثيلُ المصنف بهذا المثال أَنَّ زيدًا معطوفٌ على الضمير المستترِ في «كُنْ»، ولا نظرَ[(٣)] فيه نظرًا

= توكيده: الكتاب ٣٨٠/٢، الأصول ٢١١/١، ١١٩/٢، شرح ابن الناظم ٥٤٢، النكت ٦٦٧/١ وانظر في قضية العطف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار: الكتاب ٣٨١/٢-٣٨٢، الأصول ٧٨/٢، ٧٩، ١١٩، الإنصاف ٤٦٣/٢ فما بعدها، شرح الكافية الشافية ٦٩٢/٢- ٦٩٣، ١٢٤٦/٣-١٢٥٥، البسيط ٣٤٥/١-٣٤٧، التبصرة والتذكرة ١٤١/١، الهمع ٢٦٨/٥ -٢٦٩.

(١) شرح المصنف ٣٢٥.

(٢) سقطت من ص.

(٣) الشارح يرد بهذا على اعتراض الفاكهي على المصنف بأن هذا المثال ليس مما يجوز فيه العطف، إذ لو جعل من قبيل عطف المفردات لخالف أصلا مقررًا عند النحاة، وهو صحة مباشرة المعطوف للعامل، وهو ما قرره المصنف في المغني والأوضح متابعا لابن مالك في تقدير فعل في قوله تعالى ﴿اسكن أنت وزوجك﴾ فيصير التقدير فاسكن أنت وليسكن زوجك.
هذا وقد تكفل الشارح بالرد على هذا بما فيه كفاية.
انظر: شرح الفاكهي ١٣٢/٢، وانظر للمصنف المغني ٥٥٧ -٥٥٨، والأوضح ٣٩٧/٣، ٢٤٩/٢، =

لمخالفته[١] لما نَصَّ عليه في المغني موافقًا لابن مالك من جعلِ ذلك من قبيل عطف الجمل، وأن[٢] التقديرَ: وليكن زيد كالأخ؛ لاحتمالِ ذَهَابِهِ في هذا الكتابِ إلى ما[٣] عليه عامَّةُ النحويين من كونه من باب عطف المفردات. واختلافُ كلامه في كتبه مما لا يُنكرُ، بل هو كثيرٌ[٤]، كما لا يخفى على المتتبعِ. ولا لعدمِ صحة تِسلطِ «كن» على زيد، فيقال «كُنْ زيدٌ» [٥]؛ لأنه يُغتفرُ في الثواني مالا يُغتفرُ في الأوائل؛ كما هو شائعٌ ذائعٌ.

الثاني:قال المصنف في شرحه[٦]: «استُفِيدَ من تمثيلي بـ «كُنْ أَنْتَ وزيدًا كالأخِ» أن ما بعد المفعولِ معه يكونُ على حسب ما قبله فقط، لا[٧] على حسبهما، و إلا لقال: كالأخوين، هذا هو الصحيحُ. وممن نصَّ عليه ابنُ كيسان، والسماعُ والقياسُ يقتضيانه. وعن الأخفش إجازةُ مطابقتهما معا، قياسًا على العطف، وليس بالقوي»./ انتهى. [٥١] فتأمل.

= وشرح شذور الذهب ٢٤٣. وانظر كذلك شرح التسهيل ٣/٣٧١،

(١) ص: نظر المخالفة.

(٢) ب: وإذ.

(٣) ج: لما عليه عامة النحويين.

(٤) ب: منكر.

(٥) ب: كن زيدا.

(٦) شرح المصنف ٣٢٦.

(٧) ص: إلا.

الثالث: في تمثيله بالمثال المذكور إشارةٌ[1] لردِّ القولِ بأنَّ عاملَ المفعولِ مَعَهُ لا يكونُ ناقصًا، كما عليه جماعةٌ، قال أبو[2] حيان: الصحيحُ الذي عليه الجمهور الجوازُ.

ويضعُفُ، أي المفعولُ معه، **في نحو** «**قامَ زيدٌ وعمرٌو**» من كلِّ ما أمكن فيه العطفُ من غيرِ ضعفٍ في اللفظِ ولا في المعنى؛ لأنَّهُ الاصلُ ولا مُضَعِّفَ لَهُ، فتَرَجَّحَ.

---

(١) ص: وإشارة.

(٢) الارتشاف ٢/٢٨٥، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٣٥٩، وحاشية يس على مجيب الندا ٢/١٣٢.

[الحـــــال]

ولما أنهى المصنفُ الكلامَ على المفاعيل أخذَ في الكلام على المحمولاتِ عليها[1] من بقية المنصوبات، فقال:

الحالُ، من حالَ الشيءُ إذا انقلبَ، سُمِّيَ به هذا النوعُ لانقلابه غالبًا. (ثُمَّ هُوَ)[2] يُذَكَّرُ ويُؤنَّثُ، (وهو الأفصحُ[3]، فيُقالُ: حالٌ حسنٌ وحالٌ حسنةٌ، وقد يؤنث)[4] لفظها[5]، فيقال حالة.

وهو وصفٌ، وهو ما دلَّ على حدثٍ وصاحبه.**فضلةٌ، يقع في جواب «كيفَ»**.

فخرج بالفضلةِ العمدةُ، مثلُ «قائمٌ» في «زيدٌ قائمٌ»، وبما بعده بقيةُ المنصوبات.

كـ «ضَرَبْتُ اللِّصَّ، بتثليثِ[6] اللام، أي السارقَ، **مكتوفًا** «فمكتوفًا حالٌ من

---

(١) في ب: عليه.

(٢) عن ب.

(٣) قال الفراء في المذكر والمؤنث ٩٣: «الحال أنثى، وأهل الحجاز يذكرونها، وربما أدخلوا فيها الهاء».

(٤) ساقط من ج.

(٥) ص: لفظهما.

(٦) ص، ب: بتثنية اللام، وسيأتي للمصنف التعبيرُ بذلك قاصدًا مجيءَ الحرف محركا بحركتين، وهو خلاف اصطلاحهم، إذ يعبرون عن المحرك بثلاث حركات بقولهم: مثلث. انظر ما سيأتي ص ٢٧٧. وفي نسخة عند السويدي: «بتثليث اللام» . قال: «قوله: بتثليث اللام، أي بالحركات الثلاث،

اللصَّ؛ لأنه، كما تَرَى، وصفٌ فضلَـةٌ يقـعُ في جـوابِ كيـفَ، إذ يُقـالُ: كيـف ضربـت اللصَّ؟ فَيُقالُ في جوابه ذلك.

تنبيهاتٌ[(١)]: الأولُ: هـذا الحـدُّ مُنْتَقِـضٌ بمثـل «ثبـاتٍ» (مـن قولـهِ تعـالى ﴿فـانفِرُوا ثباتٍ[(٢)]﴾)[(٣)]، فإنَّ «ثباتٍ» حالٌ وليسَ بوصْـفٍ. وأجـابَ المصنـفُ في شـرحه[(٤)] عـن ذلك بأنَّ ثُبَاتٍ)[(٥)] في المعنى[(٦)]: متفرقين، فهو وَصْفٌ تقديرًا. وهذا الجوابُ إنما يأتي على القولِ بلزومِ كونِ الحالِ وصفًا، ولو بالتأويلِ، كما عليه بعضُهم، والأصحُّ[(٧)] أَنَّ ذلكَ غيرُ

= والكسر هو الأشهر والأكثر، ثم الضم، وأما الفتح فلغة نـادرة، ولـذا لم يحكهـا صـاحب الصحـاح» حاشية السويدي ورقة ٢٢٢. هذا وجاء في الصحاح واللسان الكسـر والضـم، وفي المعجـم الوسـيط الكسر والفتح، ولم يذكر لغة الضم، ونص ابن دريد في الجمهـرة والفـيروز أبـادي في القـاموس علـى التثليث فيها.

(١) ب: تنبيه.

(٢) من الآية ٧١ من سورة النساء.

(٣) ساقط من ب.

(٤) شرح المصنف ٣٢٩.

(٥) ساقط من ج، ب.

(٦) ب: معنى.

(٧) يشترط بعض النحويين اشتقاق الحال، أو تأولها بالمشتق، ومنهم ابن بابشاذ في شـرح المقدمـة المحسبة ٣١٢/٢-٣١٣، وابن أبي الربيع في البسيط ٥٢٠/١ -٥٢١. أمـا أكـثر النحويـين فمذهبهـم جـواز مجيئها جامدة، وهو اختيار الشارح. انظر: الكتاب ٣٩٦/١، شرح الكافية الشـافية ٧٢٨/٢-٧٣٢، شرح التسهيل ٣٢٢/٢-٣٢٤، شرح عمدة الحافظ ٤٤١، التوطئة ٢٠٠، نتائج الفكر ٤٠٢، شـرح الكافية للرضي ٢٠٧/١، الارتشاف ٣٣٤/٢.

لازم، وأنه يكون اسمًا جامدًا محضًا، كما جرى عليه في المغني، وعبارته:[١] «كثيرٌ يَتَوَهَّمُ[٢] أنَّ الحالَ الجامدةَ لا تكونُ إلا مؤولة بالمشتقِّ[٣]، وليس كذلك».

الثاني: أنه منتقِضٌ بنحو «راكبًا» من قولك «جاء زيدٌ راكبًا»، فإنَّهُ لا يصدُقُ عليه أنه يقعُ في جواب «كيف»، إذا[٤] لا يقعُ في جوابها إلا ما لا اختيارَ للعبد[٥] فيه، كالصحة والمرض؛ لأنها إنما يُسألُ بها عَمَّا هو كذلك، كما قاله المحقق التفتازانيُّ في بعض تصانيفه.

ويُجاب بأَنْ لا مانعَ من استعمالها في مطلق السؤالِ عن الأحوالِ مجازًا.

الثالث: لا يَرِدُ على هذا الحدِّ مثلُ ﴿ولا تعثَوا في الأرضِ مُفْسِدِين﴾[٦]؛ (لأنَّ «مفسدين»)[٧] لا يَصِحُّ وقوعُهُ جوابًا لقولنا: كيفَ تعثون[٨] (في الأرض)[٩]؟ لأنَّ هذا الحدَّ للحالِ المبينة، لا لمطلقِ الحالِ[١٠].

---

(١) المغني ٦٠٥.

(٢) ص، ج: وعبارة كثير توهم.

(٣) ب: المشتقة.

(٤) ب،ج: إذ.

(٥) ج: ما للعبد اختيار فيه.

(٦) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٧) سقطت من ج.

(٨) في جميع النسخ: تعثوا.

(٩) عن ج.

(١٠) ج: لأن هذا الحال مبينة لا مطلق الحال.

وشرطُهَا، أي الحالِ، **التنكيرُ**؛ لأنَّ الغرضَ منها بيانُ الهيئة، وهو حاصلٌ بالنكرة، فيقعُ التعريفُ ضائعًا.

ونحوُ «ادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ»[1]، و:

.... أرْسَلَهَا العِراكَ[2] ....

و «اجتهِدْ وحْدَكَ» مُتأوَّلٌ[3].

وصاحِبِهَا، بالجرِّ عطفًا على الهاءِ، بناءً على جوازِ العطفِ على الضميرِ المجرورِ من غير إعادةِ الجارِّ، وإنْ كانَ الذي عليه المصنفُ منعُه[4]، والمرادُ بصاحِبِهَا من هي وصفٌ له في المعنى، **التعريفُ، أوِ التخصيصُ** بإضافةٍ أو نعتٍ أو معمولٍ، **أوِ التعميمُ** كـأنْ يَقَعَ في حَيِّزِ نفيٍ أو شِبْهِهِ، **أو التأخيرُ** لَهُ عنها.

ثُمَّ أخَذَ في ذكر أمثلتها نَشْرًا على طِبْقِ اللَّفِّ، فقال: **نحْوُ** قولِهِ تعالى

---

(١) انظر الكتاب ٣٩٨/١شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٢٧/٢.

(٢) من بيت من الوافر للبيد بن ربيعة، والبيت تاما:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

انظر: الكتاب ٣٧٢/١، إصلاح الخلل ١٠٦.

(٣) تأويله في الأول: ادخلوا مرتبين، وفي الثاني: أرسلها معتركة، وفي الثالث: اجتهد منفردا.

(٤) انظر ما سبق ص ٢٦٢.

﴿خاشعًا[١] أبصارُهُمْ يَخْرُجون﴾[٢]، ﴿في أربعةِ أيّامٍ سواءً للسائلين﴾[٣]، ﴿وما أَهْلَكْنا مِنْ قَرْيَةٍ إلّا لَها مُنْذِرونَ﴾[٤].

«لا يَبْغِ امرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا»[٥]

....هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا[٦] ....

وقولِ الشاعرِ:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ يلوحُ كأنَّهُ خِلَلُ[٧]

فـ «خُشَّعًا»[٨] حالٌ من الضمير في قوله «يخرجون»، والضميرُ معرفةٌ، بل أعرفُ

---

(١) كذا في ص، ب وهي قراءة البصريين وحمزة والكسائي وخلف. انظر روح المعاني ٢٧/٨٠، النشر ٢/٣٨٠ هذا وسيعيد الشارح هذه الكلمة بلفظ «خشعا» وفي ج: «خاشعة» في الموضعين.

(٢) من الآية ٧ من سورة القمر.

(٣) من الآية ١٠ من سورة فصلت، وفي ص، ب: ﴿في أربعة أيام سواء﴾.

(٤) الآية ٢٠٨ من سورة الشعراء.

(٥) من كلام ابن مالك في الألفية، قال في باب الحال:

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِبًا ذو الحـال، إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبِنْ

مِنْ بَعْدِ نفيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ، كـ «لا يَبْغِ امرُؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلا»

(٦) من بيت من البسيط، ينسب لرجل من طيئ، لا يعرف اسمه على التحديد، والبيت بتمامه:

يا صاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ العذرَ في إِبْعَادِهَا الأَمَلا

انظر: شرح التصريح ١/٣٧٧، شرح الأشموني ٢/١٨٢.

(٧) من مجزوء الوافر، قيل إنه لذي الرمة، وقيل لكثير، وهو في ديوانه. انظر الكتاب ٢/١٢٣، مجالس العلماء ١٣١.

(٨) ج: فخاشعة. انظر التعليق السابق رقم ١.

المعرف. «وسواء» حال من «أربعة»[1]، وهي نكرةٌ مخصَّصةٌ بالإضافةِ إلى «أيام». وجملة «لها منذرون» حالٌ من «قرية»، وهي نكرةٌ عامَّةٌ لو قوعِهَا في سياقِ النفي. و «موحشا» حالٌ من «طلل»، (وهي نكرةٌ متأخرةٌ عنها.

تنبيهات: الأولُ: القولُ بأنَّ «موحشا» حالٌ من «طلل»)[2]، كما أفهمَهُ كلامُ المصنفِ، إنما يأتي على القولِ بجوازِ مجيءِ الحالِ من المبتدأ، كما عليه سيبويهِ وابنُ مالك. أما على القول بمنعه كما هو المشهورُ، وجزم به المصنفُ[3] في بعض كتبه، فهو حالٌ من الفاعلِ أعني الضميرَ المستترَ في قوله «لمية» العائدَ على «طلل» وإنْ تأخَّرَ في اللفظِ؛ لأنَّهُ / [٥٢] متقدِّمٌ عليه رتبةً؛ لكونِهِ مبتدأً، كما تقرَّرَ، و «لمية» خبرهُ.

الثاني: لو مَثَّلَ المصنفُ لمجيء الحال من النكرة لتأخُّرِهَا عنها بنحو: «جاءَ راكبًا رجلٌ» لكان أولى؛ لأنَّ الحالَ فيما مَثَّلَ به حالٌ من نكرةٍ مُخَصَّصَةٍ؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ الظرفِ على المبتدأ يفيدُ التخصيصَ، كما هو المشهورُ.

الثالثُ: تأخُّرُ صاحبِ الحالِ عَنْهَا معدودٌ عندهم من نوعِ التخصيصِ، فَذِكْرُهُ بَعْدَهُ مُسْتَدْرَكٌ. وقد يُجابُ بأنه إنَّما ذَكَرَهُ لأنه قد يَخْفَى شمولُهُ لَهُ.

---

(١) ج: الأربعة.

(٢) سقط من ص.

(٣) المغني ٨٦٥، ٨٦٦، وانظر تفصيل الخلاف في ذلك: شرح التسهيل ٢/٣٥٤، ٣٥٥، البسيط ١/٣١٥، ٥٢٧، ٥٢٨، شرح الكافية ١/٢٠٤، نتائج التحصيل ٢/٧٠١.

الرابع: لا يَرِدُ على ما تقرَّرَ نحوُ «وصلَّى وراءَهُ رجالٌ قيامًا»[١]؛ لأنــه شـاذٌّ لا يُقـاسُ عليهِ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ٢/٢٧٩، ٣٠٩، وهو من كلام لعائشة «رضـي الله عنها»، ونصـه فيـه: «وصلى وراءه قوم قياماً».

[التمييـــــــــــــز]

والتمييزُ، **و** يقال له المميِّزُ، والمبيِّنُ والتبيينُ، والتفسيرُ. **وهو**(١) **اسمٌ** بالمعنى المقابلِ للفعلِ والحرفِ، **فضلةٌ**، **نكرةٌ** لما مَرَّ في الحالِ. ونحوُ

.... طِبْتَ النفسَ(٢) ....

مُتأوَّلٌ.

جامدٌ، بالمعنى المقابل للمشتَقِّ، **مُفَسِّرٌ**، أي مُبَيِّنٌ، **لما انبهَمَ**(٣) واختفَى **من الذواتِ**، جمعِ «ذاتٍ»(٤)، وفُسِّرَتْ هُنا بالجنسِ.

فخرجَ بالفضلةِ العمدةُ، مثل «جاءَ رجلٌ»، وبالنكرةِ المعرفةُ، مثلُ «زيدٌ حسنٌ وجهَهُ» بالنصبِ، وبقولِهِ «جامدٌ» المشتقُّ مثلُ «رأيتُ(٥) عالمًا»، وبما بعدَهُ بقيَّةُ

---

(١) ج: هو اسم.

(٢) من بيت من الطويل لراشد بن شهاب اليشكري، وقيل اسمه رشيد، والبيت بتمامه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا   صَدَدْتَ وَطِبْتَ النفسَ يَاقَيْسُ عَنْ عَمْرِو

والشاهد فيه مجيء التمييز وهو «النفس» معرفة، وخرج على زيادة الألف واللام، فهو نكرة، والتقدير» طبت نفسا. انظر شرح عمدة الحافظ ٤٧٩، شرح ابن جمعة ٥٨١/١، شرح بانت سعاد ٢٧٣.

(٣) ب: انبهم.

(٤) ب: ذوات.

(٥) ص: إن عالما.

المنصوبات.

تنبيهان: الأوَّلُ: هذا الحدُّ غيرُ جامعٍ؛ لخروجِ التمييزِ الذي هو مُشْتَقٌّ مثل «لله دَرُّهُ[1] فارسًا».

وقد يجابُ بأنَّ مجيئه مشتقًّا قليلٌ مُنَزَّلٌ لِقِلَّتِهِ منزلةَ العدمِ.

الثاني: لا يَرِدُ على الحدِّ نحوُ «نفسًا» في «طابَ زيدٌ نفسًا» كما يُوهِمُ كلامُ بعضِ الشراحِ[2]؛ لأنَّ المرادَ بالذاتِ أعَمُّ، [يَشْمَلُ][3] المذكورةَ، كما فيما يأتي بالإثر، والمقدرةَ كما في المثال المذكور، إذِ المعنى طابَ شيءٌ منسوبٌ إلى زيدٍ، وهو نفسُهُ.

(**وأكثرُ وقوعِهِ**)[4]، أي التمييزِ، **بَعْدَ** أسماءِ **المقاديرِ**، جمعِ مقدارٍ، وهو ثلاثةُ أقسامٍ: المساحةُ، **كـ** «**جريبٍ** قيلَ[5] هو مساحةُ عَشْرِ قصباتٍ في مثلِهَا، والقصبةُ ستةُ أذرعٍ، فالجريبُ إذًا ستُّون ذراعًا طولًا في مثلها عرضًا، ومبلغ مساحته ثلاثةُ آلاف وستمائةِ ذراعٍ **نَخْلًا**».

و الكيلُ، كـ «**صاعٍ** وهو أربعةُ أمدادٍ **تمرًا**». **و** الوزنُ كـ «**مَنَوَيْنِ** تثنيةِ «منا»[6]

---

(١) ص: لله در فارسا.

(٢) قال الفاكهي ٢/١٣٩ بعد قول المصنف (مفسر لما انبهم من الذوات): أو النسب.
وقال يس في الحاشية: (قوله: أو النسب): الذي دل عليه كلام ابن الحاجب أن التمييز دائما إنما يفسر الذوات، غايته أن الذات إما مذكورة وإما مقدرة. وانظر الكافية ١٠٧، وشرحها للرضي ١/٢١٦.

(٣) في جميع النسخ: أعم من المذكورة، وبما أثبتناه يستقيم الكلام.

(٤) ساقط من ب.

(٥) انظر المصباح المنير «جرب».

(٦) قال الفاكهي ٢/١٤١: «وهو آلة الوزن، يعرف بها مقادير الموزونات». وفي الصحاح: «المنا: الذي

كعصا، بمعنى المنِّ وأفصحُ منه[1] **عَسَلًا**».

و[2] بعدَ اسمِ **العددِ**، وهو ما صَحَّ وقوعُهُ جوابًا لـ «كم»، وهو، أي:اسمُ العدد، **نحو** قوله تعالى﴿(إني)[3] رأيتُ **أَحَدَ عَشَرَ كوكبًا**﴾[4]، **و** ما فوقها إلى ﴿**تسعُ وتسعون نعجةً**﴾[5] بالضمةِ والواوِ، على سبيلِ الحكايةِ، وبإدخالِ الغايةِ.

تنبيه: في هذا التعبير مسامحةٌ، والمراد: وهو أحدَ عشرَ، (نحوُ ﴿أحدَ عشرَ)[6] كوكبًا﴾[7]، إلى تسعةٍ وتسعين، نحوُ ﴿لَهُ تِسْعٌ وتسعون نعجةً﴾[8].

تنبيهٌ ثانٍ: فُهِمَ من عطفِ العددِ على المقادير أنَّهُ ليس من جملتها.، وهو قول المحققين؛ لأنَّ المرادَ بالمقدارِ ما لم تُرَدْ حقيقتُهُ، بَلْ مقدارُه حتى إنَّهُ يَصِحُّ إضافةُ المقدارِ إليه، والعددُ ليس كذلك؛ ألا ترى أنَّكَ تقولُ: «عندي مقدارُ رِطْلٍ زيتًا»، ولا تقولُ:

= يكال به سمن وغيره، وقيل: الذي يوزن به رطلان، والتشديد لغة تميم».

(١) انظر شرح الفصيح للزمخشري ٢/٤٥٣.

(٢) ب: بعد اسم، وسقطت الواو.

(٣) ساقط من ب.

(٤) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٢٣ من سورة ص.

(٦) ساقطة من ب، ج.

(٧) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٨) من الآية من سورة ص.

«عندي مقدار عشرين رجلًا» إلّا على معنًى آخَرَ، قاله في الشرح[(١)].

ومنه، أي من تمييز العدد، **تمييزُ** «**كـم**» **الاستفهامية**. ومعناها: «أيُّ عدد». ولما كانت «كم» كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار عدَّ المصنفُ تمييزَها من تمييز العدد تَسَمُّحًا، **نحوُ** «**كمْ عبدًا ملكتَ**» بفتح التاء.

فأما تمييز «كم» **الخبرية**، ومعناها: «عدد كثير» **فـ**هو **مجرور** وجوبًا مطلقًا؛ لإضافتها إليه مفردًا، أي غيرَ جمع، **كتمييزِ المائةِ فما فوقَها** من تثنيتِها وجمعِها[(٢)]، وألفٍ وتثنيتِهِ وجمعِهِ، تقولُ: «كَمْ عبدٍ ملكتَ»، كما تقول: مائةَ عبدٍ ملكتَ و مائتي عبد وألفَ عبدٍ ملكتَ وألفي عبدٍ، ونحوُ[(٣)]: «مائةُ رجالٍ»[(٤)].

و:

............مائتين[(٥)] عاما[(٦)] ....

---

(١) شرح المصنف ٣٣٥.

(٢) ب: أو جمعها.

(٣) ب: نحو.

(٤) يبدو أن قوله «مائة رجال» من الشواهد النثرية، ولم أعثر عليه، لكن قال السويدي في تخريج الشاهدين ورقة ٢٢٥: «وغيرُ الشارحِ خَرَّجَ الأوَّلَ على الشذوذِ والثاني على الضرورة».

(٥) في النسخ الثلاث: مائتي.

(٦) من بيت من الوافر، للربيع بن ضبع الفزاري. والبيت بتمامه:

إذا عاشَ الفتى مائتينِ عامًا فقدْ ذَهَبَ المسرَّةُ والفتاءُ

ويروى «اللذاذة»، و«البشاشة» بدل «المسرة»، كما يروى «أودى» مكان «ذهب». والبيت من شواهد سيبويه ١/٢٠٨، ٢/١٦٢، والأصول ١/٣١٢، والتبصرة ١/٣١٧، ٤٩٠.

شاذٌ.

أو **جمعٌ، كتمييز العشرة**، مفردةً، كذا قيَّدَ بعضُ الشراح[١]، ولا حاجـةَ إليـه؛ لأنَّ التمييزَ في نحو «أحدَ عشرَ عبدًا» ليس تميـيزَ العشـرة. **فمـا دُونَهَـا** مـن التسـعةِ إلى الثلاثة، ولا يُميَز «واحدٌ» و «اثنان»، تقولُ «كم عبيدٍ ملكتَ»، كما تقول «عشرةَ أعبـدٍ ملكتَ»، (و «ثلاثةَ أعبدِ ملكتَ».)[٢] / [٥٢]

تنبيهات: الأول: يَرِدُ على كلام المصنف أنه إذا كان التمييزُ لفظَ المائةِ لم يَجُزْ جمعُـه، بل يتعيَّنُ إفرادُهُ كـ «ثلاثمائة».

الثاني: يَرِدُ على كلام المصنف، أيضًا، أنه يجوزُ أنْ يكونَ تميـيزُ العشـرة فمـا دونَهـا اسمَ جنسٍ كالتمر والعسل، وأنْ يكونَ اسمَ جمعٍ كالرهط والقوم، والغالبُ فيهما الجرُّ بـ «مِنْ».

وقد يُجَابُ بحملِ الجمعِ في كلامه على الجمعِ من حيثُ المعنى، بأن[٣] يدُلَّ علـى مـا فوقَ اثنين، سواءٌ كان جمعًا في اللفظِ أم لا. وعلى هذا فالجرُّ في كلامـه بالنسـبة إلى تميـيز العشرة فما دونها أعمٌّ من أنْ يكونَ بالإضافة أو بمن، تأمل.

و يجوز **لكَ في تمييزِ** «كم» **الاستفهاميةِ المجرورةِ** محلًّا **بـالحرفِ**، إنْ كـانَ التمييزُ متصلًا بها، **جَـرٌّ** لَـهُ بـ «مِـنْ» مضمـرةً وجوبًـا، لا بالإضافـةِ خلافًـا للزجـاج[٤]،

---

(١) هو الفاكهي. انظر مجيب الندا ٢/١٤٣.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ب: بل.

(٤) انظر الكتـاب ٢/١٦٠، شـرح التسـهيل ٢/٤١٩،٤٢٠، شـرح الكافيـة الشـافية ٤/١٧٠٥، شـرح الألفيـة لابـن النـاظم ٧٤٠، التبصـرة والتذكـرة ١/٣٢٥، المقـرب ١/٣١٢، إصـلاح الخلـل ٢٢٩،

بخلاف ما إذا لم تُجَرَّ بحرفٍ، أَوْ جُرَّتْ بِهِ وكانَ التمييزُ مفصولًا عنها، فالنصبُ لا غيرُ.

تنبيه: قضيةُ إطلاقِ المصنفِ أَنَّهُ لا فرقَ في الحرفِ المذكورِ بينَ الباءِ وغيرِهَا من حروفِ الجرِّ، وهُوَ كذلك، وما وقعَ في بعضِ الشروحِ [(١)] من تقييدِهِ بالباء وَهَمٌ مَحْضٌ، فاحذرْهُ.

ونصبٌ له. تقولُ: «على كَمْ شيخٍ قَرَأْتَ ؟» بجرِّ «شيخ» ونصبِهِ.

تنبيه: أَخَّرَ المصنفُ النصبَ عن الجرِّ مع أنه (هو) [(٢)] الغالبُ اهتمامًا بشأنِ الجرِّ فقد ذهبَ بعضُهم إلى منعه [(٣)].

تنبيه ثان: أشارَ بقوله «وأكثرُ وقوعه بعد المقادير، إلى آخره» إلى أنَّ التمييزَ المفردَ لا يختصُّ بالوقوع بعد المذكورات، فيكونُ بعدَ غيرِها أيضًا، كالدالِّ على مماثلةٍ نحو ﴿ولو جِئنا بمثلِهِ مَدَدًا﴾ [(٤)]، أو مغايرةٍ نحو: «إنَّ لَنَا غيرَهَا إبلًا وشاءً» [(٥)].

هذا **و** كما يكونُ التمييزُ مُفَسِّرًا لِلْمُفْرَدِ، كَمَا في المذكوراتِ **يكونُ التمييزُ**

= التوطئة ٢١٦، شرح الكافية للرضي ٢/٩٦، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ٢١٦، المغني ٢٤٥، ٣٩٥، توضيح المقاصد ٤/٣٣٦.

(١) ب: الشراح.

(٢) عن ج.

(٣) انظر شرح الأشموني ٤/٥٨.

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

(٥) شاهدٌ من أقوال العرب. انظر شرح التسهيل ٢/٣٨٠.

أيضا **مفسِّرًا للنسبةِ**، حالَ كونه (إمّا)[1] **مُحَوَّلًا**[2]، وهو ثلاثةُ أقسام؛ لأنَّهُ إما محولٌ[3] عن الفاعل **كـ** قوله تعالى﴿و **اشْتَعَلَ الرأسُ شَيبًا**﴾[4]، أصلُه: اشتعلَ شيبُ الرأسِ، فجُعِلَ المضافُ إليه فاعلًا والمضافُ تمييزًا، أو محوّلٌ عن المفعولِ، كقوله تعالى(﴿**وفَجَّرْنَا الأرضَ عُيونًا**﴾)[5]، أصلُهُ: وفجّرْنَا عيونَ الأرضِ، فَفُعِلَ به (نظيرُ)[6] ما ذُكِرَ، أو محوَّلٌ عن مضافٍ غيرِهما، وذلكَ بعدَ «أفعلِ» التفضيلِ المُخْبَرِ به عما هو مُغَايرٌ للتمييزِ، كقوله[7] تعالى﴿**أَنَا أكثرُ مِنْكَ مالًا**﴾[8] أصلُه: مالي أكثرُ من مالِكَ. فإنْ كانَ الواقعُ بعدَ «أفعلِ» التفضيلِ هو عينَ المُخْبَرِ عنه[9] وجبَ خفضُه بالإضافةِ نحو «مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ»، بخلافِ ما إذا كانَ «أفعلُ» مضافًا إلى غيره فيُنْصَبُ نحوُ «مالُ زيدٍ أكثرُ الناسِ مالًا». **أو غيرَ محوَّلٍ** عن شيءٍ **نحوُ**: «**امتلأَ الإناءُ ماءً**»،

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) ص، ب: محمولا.

(٣) ص، ب: محمول.

(٤) من الآية ٤ من سورة مريم.

(٥) من الآية ١٢ من سورة القمر، وقد كُتب بدلا عنها في ب.: واشتعل الرأس شيبا، وهو سهو من الناسخ.

(٦) سقطت من ج.

(٧) ج: نحو قوله تعالى.

(٨) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٩) ب: به.

وهذا قليلٌ.

والأصلُ في الحال والتمييز أَنْ يكونا مبينَين للهيئةِ والذاتِ، **وقد يؤكِّدان**[1]، أي الحالُ، إجماعًا، والتمييزُ على ما جرى عليه (هنا)[2] مخالِفًا لما عليه الجمهورُ، وجزمَ به في المغني[3] من نفيِ ذلك، **نحوُ** قوله تعالى ﴿**وَلَا تَعْثَوْا**﴾[4] أي لا تُفسِدُوا ﴿**فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾[5]، ﴿لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[6]، (ونحوُ)[7] «زيدٌ أبوكَ عطوفًا»، **والثاني** نحوُ قول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا[8]

---

(١) في الاصل: يؤكد.

(٢) سقطت من ج.

(٣) المغني ٦٠٣-٦٠٤. هذا وفي مجيءِ التمييز مؤكداً ثلاثةُ أقوال: الأولُ: المنعُ، وهو ما نَسَبَهُ الشارحُ للجمهور، وهو قولُ سيبويه والسيرافي، واختاره المصنفُ في المغني، كما قال الشارحُ.
الثاني: الجوازُ، وهو قولُ المبرد وابنِ السراج والفارسي، واختاره ابنُ مالك وابنه وجماعة.
الثالث: الجوازُ إنْ أفاد التمييزُ ما لم يُفِدْهُ الفاعلُ.
انظر: الكتاب ١١٠٦/٢-١١٠٧، شرح ابن الناظم ٤١٧، المقرب ٦٨/١، الخصائص ٨٤/١، شرح المفصل ١٣٢/٧-١٣٣، الهمع ٣٥/٥-٣٦، شرح الأشموني مع الصبان ٢٦/٣.

(٤) من الآية ٦٠من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٩٩من سورة يونس.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) من الكامل. انظر شرح التسهيل ١٥/٣، شواهد التوضيح ١٠٩.

ومنه، أي ومن التمييز المؤكِّدِ، (لا من غيرِه)[1]، قولُ الشاعر:

والتَّغْلِبِيُّونَ **بِئسَ الفحلُ فَحْلُهُم** **فحلًا** وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ[2]

خلافًا لسيبويه، فإنّهُ مَنَعَ أنْ يُقالَ «نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ»؛ لاستغناءِ (الفاعلِ)[3] بظهورِهِ عن التمييزِ المبيِّنِ لَهُ، وتأوَّلُوا قولَهُ «فحلًا» في البيت على أنَّهُ حالٌ مؤكِّدةٌ، قالَ المصنفُ في الشرح[4]: والشواهدُ[5] على جوازِ المسألةِ كثيرةٌ، فلا حاجةَ إلى التأويل.

فائدةٌ: دخولُ التمييزِ في بابِ «نِعْمَ، وَبِئسَ» أكثرُ من دخولِ الحالِ.

---

(١) سقطت من ج.

(٢) من البسيط لجرير. انظر ديوانه، شرح الكافية الشافية ٢/١١٠٧.

(٣) ساقط من ب.

(٤) شرح المصنف ٣٤١.

(٥) ج : والشاهد.

[المســــــــــتثنى]

والمستثنى، وهو المُخْرَجُ من مُتَعَدِّدٍ، حقيقةً أو حكمًا، بـ «إلَّا» أو إحدى أخواتِهَا، ولما فيه من معنى الإخراج تَعَلَّقَ به الظرفانِ من قوله: «**بإلا**» **من كلامٍ تامٍّ**: هو ما ذُكِرَ فيه المستثنى منه، **مُوجَبٌ**، بفتح الجيم، وهو ما لم يقعْ بعدَ نفيٍ، ولا نهيٍ، ولا استفهامٍ إنكاريٍّ، **نحوُ** قوله تعالى / ﴿**فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا**﴾[1]، وأَمَّا قراءةُ بعضِهم: «إلا قليلٌ» بالرفع فمتأول[2]. [٥٤]

فإنْ فُقِدَ الإيجابُ، أي كونُ الكلام موجبًا، بأنْ وقعَ (بعدَ أحدِ)[3] الثلاثةِ، مع كونِ الاستثناءِ بإلا من كلامٍ تامٍّ، **تَرَجَّحَ البَدَلُ** ومن حيثُ إنه بَدَلٌ، أي الإبدالُ من المستثنى منه، بدلَ بعضٍ من كلٍّ على النصبِ على الاستثناءِ **في** المستثنى **المتصلِ**، وهو ما يكونُ داخلًا في المستثنى منه. وإنما فَسَّرْتُه بهذا، ولم أُفَسِّرْهُ بما كانَ من جنسِ المستثنى

---

(١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٢) قال الزمخشري «وقرأ أبي والأعمش «إلا قليل» بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانبا، وهو بابٌ جليلٌ من علم العربية، فلما كان معنى «فشربوا منه» في معنى: فلم يطيعوه حُمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليلٌ منهم» الكشاف ٣٨١/١. وانظر البحر المحيط ٥٨٩/٢.

(٣) مطموسة بالأصل، والعبارة في ب: «بأن الرفع بعد أحد الثلاثة الجر» ، ولا معنى لها.

(من)[1]، كما وَقَعَ في بعضِ الشروح[2]؛ لانتقاضِه بالمستثنى في «جـاءَ النـاسُ إلا زيـدًا»، مشيرًا إلى ناسٍ خالين عن زيد، فإنَّهُ منقطعٌ، مع أَنَّـهُ مـن جنـس المستثنى منـه الـذي هـو «النَّاسُ» كما ترى.

تنبيه: في قول المصنـف: «تَرَجَّـحَ البـدلُ» ردٌّ لمـا ذَهَـبَ (إليـه)[3] الكوفيـون[4] مـن (أَنَّ)[5] المستثنى (في هذه الصورة)[6] ليس بدلًا من المستثنى منه، وإنما هو معطوفٌ (عليه عطـفَ)[7] (نسـقٍ، و «إلا»حـرفُ)[8] عطـفٍ. **نحوُ** قولِـهِ تعـالى ﴿**مـا فَعَلُـوهُ إِلَّا قليلٌ**﴾[9]، قرأ[10] السبعةُ غيرَ ابنِ عامرٍ (بالرفعِ على الإبدالِ من الواوِ)[11] في «فعلـوه»، وقرأَ ابنُ عامرٍ وحدَهُ بالنصبِ على الاستثناءِ.

---

(١) سقطت من ج.

(٢) انظر مجيب الندا ٢/١٥٢، وانظر بهامشة حاشية يس، فقدِ اعْتَرَضَ يس على عبارة الفـاكهي بمثـل مـا اعترضَ به الشارحُ.

(٣) سقطت من ص.

(٤) انظر ائتلاف النصرة ٧١، شرح المفصل ٢/٨٢، المغني ٩٨-٩٩.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) مطموسة بالأصل.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) مطموسة بالأصل.

(٩) من الآية ٦٦ من سورة النساء.

(١٠) انظر الحجة في القراءات السبع ١٢٤.

(١١) مطموسة بالأصل.

و ترجَّحَ **النصبُ** على الاستثناء علـى البـدلِ **في** المستثنى **المنقطـعِ**، وهُـوَ مـا لا يكونُ داخلًا في المستثنى منه[١]. وإنما فسرتُه بهذا و لم أفسِّرْه بما ليس مـن جنـس المستثنى منه، كما وقع في بعض الشروح[٢]؛ لأنه منقوضٌ بنحو زيد، في المثال السابق أعني «جاءَ الناسُ إلا زيدًا»، مشيرًا إلى ناسٍ خالين عن زيدٍ لأنَّهُ منقطعٌ، كمـا مَـرَّ، ولا يصـدُقُ عليـه أنه ليس من جنس المستثنى منه كما عرفتَ.

عند تميمٍ، المرادُ القبيلةُ تسميةً[٣] لها باسمِ الأبِ، أو هُـوَ بتقديـرِ مُضَـافٍ أي عنـدَ (بني)[٤] تميم.

وَوَجَبَ[٥]، أي النصبُ، في المنقطع **عند الحجازيين، نحوُ** قوله تعالى ﴿**مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتباعَ الظنِّ**﴾[٦]، بنصب «اتباع الظن»؛ لأنـه مستثنى منقطـعٌ، إذْ ليس داخلًا في المستثنى منه، وهو العِلْمُ.

تنبيه: ليس ترجُّحُ النصبِ في المنقطع عندَ تميمٍ على إطلاقِهِ، كما قد يُتوَهَّمُ من كلام المصنفِ، بَلْ هو مُقَيَّدٌ[٧] بأنْ يكونَ بحيثُ يَصِحُّ وقوعُهُ مَوْقِعَ المستثنى مِنْـهُ، كمـا في هـذِهِ

---

(١) ج : المستثنى منه المنقطع.

(٢) مجيب النداء ١٥٢/٢.

(٣) ب: تسمية نسبة، ج: نسبة تسمية.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ب: وجب.

(٦) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٧) انظر شرح المفصل ٨٠/٢-٨١، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦٦/٢-٢٦٨.

الآية، إذ لو قيل: مالهم إلا اتباعُ الظنِّ لصَحَّ، بخلاف: «ما زادَ هذا المالُ إلا النقصَ»، إذ لا يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: ما زادَ إلا النقصُ، فيجبُ فيه النصبُ عند تميم، كالحجازيين.

مالم يتقدَّمْ، أي المستثنى، على المستثنى منه، أي مُدَّةَ عدمِ تَقَدُّمِهِ عليه **فيهما**، أي في صورتي[١] كونِهِ متصلًا وكونِهِ منقطعًا. أي في حالِ كونِهِمَا من كلامٍ تامٍّ غيرِ مُوجَبٍ، تَفَطَّنْ. **فالنصبُ** لَهُ حينئذٍ واجبٌ، **نحوُ** قولِ الكميتِ[٢] يمدَحُ أهلَ البيتِ:

وَمَالِيَ إلَّا آلَ أحمدَ شِيعَةٌ ... ومالِيَ إلَّا مَذْهَبَ الحقِّ مَذْهَبُ[٣]

وإنما وَجَبَ النصبُ في ذلك لأنَّ التابعَ لا يتقدَّمُ على المتبوعِ.

(أو)[٤] **فُقِدَ التمامُ**، وهو كونُ الكلام مذكورًا فيه المستثنى منه، **فـ**هو، أي المستثنى، حينئذٍ كائنٌ **على حَسَبِ** مقتضى **العواملِ** من رَفْعٍ **نحوُ** قولِهِ تعالى ﴿**وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ**﴾[٥]، أو نصبٍ، نحوُ قوله تعالى ﴿ولا تَقُولُوا على اللهِ إلا الحقَّ﴾[٦]،

---

(١) ب: صورة.

(٢) هو الكميت بن زيد الأسدي، ويُكَنَّى أبا المستهل، كانَ مشهورًا بالتشيُّعِ لبني هاشِمٍ، وقصائدُهُ فيهم تُسَمَّى الهاشميات، وهي من جَيِّدِ شعره، أدرك الفرزدقَ، وعرضَ عليه شعرَهُ. توفي سنة ١٢٦هـ انظر الشعر والشعراء ١٣٩-١٤٠، الخزانة ١/١٤٤-١٤٧.

(٣) من الطويل. والبيت في الإنصاف ١/٢٧٥، مجالس ثعلب ٤٩.

(٤) سقطت من ب.

(٥) من الآية ٥٠ من سورة القمر.

(٦) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

أو جرٍّ، نحوُ قوله تعالى ﴿ولاتُجادِلُوا أهلَ الكتابِ إلّا بالتي هي أحسنُ﴾[١].

تنبيه: اقتصرَ المصنفُ على مثالٍ واحـدٍ اختصـارًا، وجعلَـهُ للمستثنى المرفوع؛ لأنـه أشرفُ من أخويه.

ويسـمى، أي المستثنى، (حينئـذٍ **مفرغًـا**، لأنَّـهُ فُرِّغَـتِ العوامـلُ عـن العمـلِ في المستثنى)[٢] منه للعملِ فيه، فهو مُفَرَّغٌ له، لكنَّهُ خُفِّفَ بحذْفِ الـلام واتصـالِ الضمـير بـ «مفرغ» اختصارًا، كذا قالَ غيرُ واحدٍ، وفيه بحثٌ.

تنبيه: إنْ أرادَ المصنف بقوله: «فإن فُقد التمام»[٣] فقدَهُ فقطْ اقتضى أنَّ التفريـغَ لا يتأتَّى إلا إذا كان الكلامُ موجبًا، وهو باطلٌ قطعًـا. وإنْ أرادَ بـه فقـدَ التمـامِ مطلقًـا، أي سواءٌ فُقِدَ الإيجابُ أم لا، اقتضَى جوازَ التفريغِ حينئذٍ، كما إذا كـانَ غـيرَ موجَـبٍ، وهـو رأيٌ لبعض النحويين، منهم ابنُ الحاجب[٤]، والذي عليه المصنفُ، وهو المشهور، امتنـاعُ التفريغ / حينئذٍ، فكانَ ينبغي للمصنفِ أنْ يقولَ: (فإنْ)[٥] فُقِدَ، أي الإيجابُ والتمامُ[٦]. [٥٥]

ويُستثنى، أي يُوقعُ الاستثناءُ، **بـ** «**غير**» **و** «**سوى**» حـالَ كونِهِمَـا **خـافضَين**

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.

(٢) سقطت من ب.

(٣) عبارة المتن كما وردت عند الشارح: «أو فقد التمام»، وكذلك هي في نشرة الشيخ محي الدين.

(٤) انظر شرح الكافية ١/٢٣٤، ٢٣٧، الارتشاف ٢/٢٩٧، ٢٩٨.

(٥) سقطت من ب.

(٦) قال الفاكهي ٢/١٥٥: «فلو قال:» أو فقد «أي التمام والإيجاب لكان أولى».

للمستثنى بإضافتهما إليه، إذ كل مضاف خافض[(١)] للمضاف إليه، وحال كونهما **معربين**، الأول لفظا، والثاني تقديرا، **بإعراب الاسم الذي** استقر **بعد** «**إلا**»، فتقول: «قام القوم غير زيد» بنصب «غير»، كما تقول: «قام القوم إلا زيدا» بنصب زيد، وتقول: «ما قام القوم غير زيد، وغير زيد» بالرفع والنصب، كما تقول: «ما قام القوم إلا زيد، وإلا زيدا»، وتقول: «ما قام القوم غير حمار» بالنصب (عند الحجازيين)[(٢)]، (وبالنصب)[(٣)] والرفع عند تميم، (كما تقول: «ما قام القوم إلا حمارا» بالنصب عند الحجازيين وبالنصب والرفع عند تميم)[(٤)]. وتقول «ما قام غير زيد (القوم» بالنصب، كما تقول: « ما قام إلا زيداً القوم»، و «ما قام غير زيد» بالرفع، و «ما رأيت غير زيد»)[(٥)] بالنصب، و «ما مررت بغير زيد» بالجر، كما تقول «ما قام إلا زيد» بالرفع، و «ما رأيت إلا زيدا» بالنصب، و «ما مررت إلا بزيد» بالجر، وقس على ذلك أمثلة «سوى».

تنبيه: كـ «غير» في جميع ما تقرر فيها «سوى» كهدى، و «سواء» كبناء، و «سواء» كسماء. وقال[(٦)] المصنف في شرح اللمحة[(٧)]: «الذي يظهر من كلام النحويين أن

---

(١) انظر ما يأتي ص ٢٩٢، ٣٠٤، ٣٠٧.

(٢) سقطت من ص.

(٣) عن ب.

(٤) سقط من ب، ج.

(٥) سقط من ج.

(٦) ب: قال.

(٧) شرح اللمحة ٢/١٧٦-١٧٧.

الاستثناءَ بهذه اللغات الأربع مسموع. وزعمَ ابنُ عصفور في شرح الجمل الصغير أنه لم يُشْرَبْ من هذه اللغات معنى «إلا»[١] سوى المكسورة السين، يعني المقصورة -فإنَّهُ هو وأكثرهم لم يذكروا الكسرَ مع المد- فإنِ استثني بما سواها فبالقياس عليها». انتهى.

وقال (ابنُ عقيلٍ في شرح الألفيةِ[٢]: «المشهورُ[٣] في سوى كسرُ السين والقَصْرُ، ومن العربِ من يفتحُ سينَها ويمُدُّ، ومنهم من يضمُّ سينَها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويمد، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقلَّ من ذكرها، وممن ذكرها الفاسيُّ[٤] في شرح الشاطبية». انتهى.

ولعلَّك[٥] تتلمَّحُ[٦] مما[٧] أوردتُه وجهَ اقتصار المصنف على «سوى» بالكسر والقصر.

و يستثنى بـ «خلا» و «عدا»[٨] و «حاشا».

---

(١) ص : لم يشرب من هذه اللغات سوى المكسورة السين، ج: لم يشتهر من هذه اللغات إلا سوى المكسورة السين.

(٢) ب: «أبو حيان في شرح الشذور المشهورة» .

(٣) شرح ابن عقيل ٦١١/١.

(٤) ص، ج: الفارسي.

(٥) ص، ب: لعلك.

(٦) ص: تتلجج.

(٧) ص، ب: ما.

(٨) ب: وهو.

قال الرضي[(١)]: «إذا استُعمل[(٢)] «حاشا» في الاستثناء وغيره، فمعناه تنزيهُ[(٣)] الاسم الذي بعدَهُ من سوءٍ ذكرٍ فيه أو في غيره، فلا يُستثنى به إلا في هذا المعنى، وربما أرادوا تنزيهَ شخص من سُوءٍ، فيبتدئون[(٤)] بتنزيهِ اللهِ «سبحانَهُ وتعالى» من السوءِ، ثم يُبَرِّئون[(٥)] مَنْ أرادُوا تبرئتَهُ على معنى أنَّ اللهَ مُنَزَّهٌ عن ألَّا يُطَهِّرَ ذلك الشخصَ مما يَعِيبُهُ». انتهى.

حالَ كونِهِنَّ **نواصبَ** للمستثنى على أنَّهُ مفعولٌ بهِ وأمَّا فاعلُهن فضميرٌ مستترٌ وجوبًا، تقديرُه هو، عائدٌ[(٦)] على البعضِ المفهومِ من الكلِّ السابقِ أَوْ إلى المصدرِ، أَوْ إلى اسمِ الفاعلِ المفهومِ منه، فإذا قلتَ: «جاءُ الناسُ خَلا زيدًا»، فالمعنى: «جاءَ الناسُ خلا بعضُهم، أو مجيؤهم، أو الجائي منهم زيدًا». وجملةُ الاستثناء، هل هي حالٌ فمحلُّها النصبُ؟ أو مستأنفةٌ، فلا محلَّ لها؟ قولان، صحَّحَ ابنُ عصفور[(٧)] منهما الثاني، قال المصنفُ: «وهذا مذهبُ الجمهورِ[(٨)] في جميع أفعالِ الاستثناءِ».

أو حالَ كونهنَّ **خوافِضَ** لَهُ على أنَّهُنَّ حروفُ خفضٍ. وهلْ تتعلَّقُ بشيءٍ أَمْ

---

(١) شرح الكافية ١/٢٤٥.

(٢) ج : إذا استعملت.

(٣) ج : أرادوا بهٔ تنزيه الاسم.

(٤) ص، ب: فيتبدل.

(٥) ص، ب: فيبدلون، ج: ثم يبدلون، وما أثبته في شرح الكافية.

(٦) ص : ما يدل.

(٧) انظر شرح الجمل ٢/٢٦١، المغني ٥٠٥ وعزا القول بالحالية إلى السيرافي.

(٨) انظر شرح الكافية ١/٢٣٠.

لا؟ قولان، رجَّحَ المصنفُ [1] منهما الثاني.

تنبيه: ليست هذه الثلاثةُ في النصب والخفض على حدٍّ واحدٍ، كما قد يُتوَهَّمُ من كلامِهِ، بلِ الغالبُ في «خلا» و «عدا» النصبُ، حتى إنَّ سيبويه [2] لم يحفظْ غيرَهُ، وفي [3] «حاشا» الخفضُ. ووقعَ في بعض الشروح [4] ما يقتضي خلافَ ذلك فاحذره.

و يُستثنى **بـ «ما خلا» و «ما عدا» و «ليس» و «لا يكونُ»**، حال كونهن **نواصبَ** له، على أنه مفعولٌ به في الأولين، والفاعلُ على ما عُرِفَ، وعلى أنه خبرٌ في الأخيرين، وأَمَّا اسمُها فضميرٌ مستترٌ على ما عُرِفَ أيضا، سوى كونِهِ راجعًا إلى المصدرِ، ومحلُّ ما وصلتِهَا نصبٌ إجماعًا، فقيل: على الحالية [5] على التأويل باسم الفاعل، وقيل: على الظرفية على حذف مضاف، فمعنى «قاموا ما عدا زيدًا، وما خلا زيدًا» : قاموا مجاوزين زيدًا، أو وقتَ مجاوزتهم زيدًا، وقيل: على الاستثناء، قال المصنفُ [6] : «وهو غلطٌ، لأنَّ معنى الاستثناءِ قائمٌ بما بعدَهُما، لا بهما، والمنصوبُ / على معنًى لا يَليقُ ذلك [٥٦]

---

(١) المغني ٥٧٨، وانظر الهمع ٥/١٣٤.

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٤٨ - ٣٥٠. هذا ونقل سيبويه عن بعض العرب الجر بـ «خلا» . قال «وبعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبدالله،فيجعل «خلا» بمنزلة «حاشا» وانظر ما مضى في الدراسة ص ٤٨

(٣) ب: أو في.

(٤) انظر شرح الفاكهي ٢/١٥٨.

(٥) انظر شرح التسهيل ٢/٢٧٨، وشرح ابن الناظم ٣٠٨، الارتشاف ٢/٣١٩، المغني ١٧٩، ٩٠٨.

(٦) المغني ٩٠٨.

المعنى بغيره)). انتهى.

تنبيهان، الأَوَّلُ: أَفْهَمَ كلامُ المصنفِ عدمَ جوازِ الخفضِ بعدَ ((ما خلا)) و ((ما عدا))، وهو كذلك؛ لأنَّ ((ما)) معهما مصدريةٌ، ولا تدخُلُ المصدرية على الحروف[1]، وما سُمِعَ من الجرِّ[2] معها شاذٌّ لا يُقاسُ عليه.

الثاني: أَفْهَمَ كلامُهُ أيضًا عدمَ الاستثناءِ بـ ((ما حاشا))، وهو كذلك، وأَمَّا قوله:

رَأَيتُ الناسَ مَا حَاشَا قُرَيشًا[3] ....

فنادرٌ.

---

(١) ج: على الحرف.

(٢) انظر المغني ١٧٩، شرح الجمل ٢/٢٦٠.

(٣) صدر بيت من الوافر، ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وعجزه:
فإنا نحن أفضلهم فعالا
انظر الجنى الداني ٥٦٥، شرح ابن عقيل ١/٦٢٣.

[المخفوضات]

هذا **بابٌ** (في)[1] المخفوضات.

وهي ثلاثةُ أقسام: مخفوضٌ بالحرف، ومخفوضٌ بالمضاف، ويرجعُ إليهما المخفوضُ من التوابعِ، ومخفوضٌ بالمجاورة، وأسقطَهُ لشذوذِهِ، كالمرفوعِ بها. كذا في بعض الشروح[2].

ووجْهُ رجوع المخفوض من التوابع إليهما أنَّ العاملَ في التابع[3] هو العاملُ في المتبوع مطلقًا، أو إلَّا البدلَ[4]، فالعاملُ فيه مُقَدَّرٌ من جنسِ العاملِ في المبدل منه.

والاعتذارُ عن إسقاط المجرور بالمجاورة بالشذوذ إنما يُحتاج إليه إذا كانَ الجرُّ بها إعرابًا، أَمَّا إذَا كانَ الجَرُّ بها حركةَ مناسبةٍ، كما هو التحقيقُ[5]، فلا، والقولُ[6] بالرفع بالمجاورة ضعيفٌ لا يُعَوَّلُ عليه، والصحيحُ أَنَّهُ لا وُجُودَ لَهُ أصلًا، فلا اعتذارَ.

يُخْفَضُ الاسمُ إمَّا بحرفٍ، وقدَّمَهُ لأنَّهُ الأصلُ، **مُشْتَرَكٌ**، أصلُهُ: مشتركٌ فيه،

---

(١) سقطت من ص.

(٢) مجيب الندا ٢/١٦٠، ١٦١.

(٣) ج: التوابع.

(٤) يشير بقوله «أو إلا البدل» إلى الخلاف في العامل في البدل، فمنهم من يرى أنه العامل في المبدل منه، ومنهم من يرى أنه مقدر من جنس العامل في المبدل منه. انظر شرح المفصل ٣/٦٧-٦٨.

(٥) انظر ما يأتي ص ٣٥٠.

(٦) ب: فالقول.

فَحُذِفَ الجارُّ وأُوصِلَ الضميرُ فاستترَ، كذا قِيلَ، والوجهُ[١] أَنَّهُ اسمُ مكانٍ، فلا حذفَ ولا اتصالَ، (**وهو**)[٢] أي الحرفُ المشتركُ أربعةَ عشرَ حرفًا.

الأَوَّلُ منها «**مِنْ**»، بدأَ بها لأنَّها أمُّ حروفِ الجرِّ، وهي لابتداءِ الغايةِ[٣]، نحو ﴿مِنَ المسجدِ الحرامِ﴾[٤]، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَومٍ﴾[٥]، «مِنْ محمدٍ رسولِ الله»[٦]، والتبعيضِ، نحوُ ﴿حتى تُنفِقُوا مما تُحِبُّونَ﴾[٧]، والبيانِ، نحوُ ﴿مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[٨]، والبدلِ، نحوُ ﴿أَرَضِيتُمْ بالحياةِ الدنيا من الآخرةِ﴾[٩]، والظرفيةِ نحوُ ﴿ماذَا خَلَقُوا مِنَ الأرضِ﴾[١٠]،

---

(١) ص، ج: فالوجه.

(٢) سقطت من ب.

(٣) ظاهر من تمثيل الشارح أنه جار على مذهب الكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه من أنها لابتداء الغاية مطلقا، ومذهب البصرين أنها لا تكون لابتداء الغاية الزمانية، ويتأولون الشواهدَ الدالةَ على ذلك. انظر: الكتاب ٢٢٤/٤، الإنصاف ٣٧٠/١-٣٧٦، شرح المفصل ١٠/٨، ١١، شرح الكافية للرضي ٣٢٠/٢-٣٢١، الارتشاف ٤٤١/٢، المغني ٤١٩-٤٢٠.

(٤) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ١٠٨من سورة التوبة.

(٦) جاءت هذه العبارة في كثير من كتب النبي ﷺ إلى الدول والقبائل، انظر مثلاً رسالته ﷺ إلى بني زهير بن أقيش في سنن أبي داود ٤٠٠/٣.

(٧) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران.

(٨) من الآية ٣١ من سورة الكهف.

(٩) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(١٠) من الآية ٤٠ من سورة فاطر.

﴿(من)[(١)] يوم الجمعة﴾[(٢)]، والتعليل، نحو ﴿مما خطيئاتهم[(٣)] أُغرقوا﴾[(٤)]، والتنصيص على العموم، أوتوكيد التنصيص عليه، وهي الزائدة، نحو «ما جاءني من رجل، أو من أحد».

والثاني: «**إلى**»، وهي لانتهاء الغاية نحو ﴿إلى المسجد الأقصى﴾[(٥)]، ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾[(٦)].

والثالث: «**عن**» وهي للمجاوزة نحو «سِرْتُ عنِ البلدِ»، والبعدية، نحو ﴿لتركبُنَّ طبقًا عن طَبَقٍ﴾[(٧)]، أيْ:حالًا بعدَ حالٍ، والاستعلاء نحو ﴿فإنما يبخَلُ عن نفسه﴾[(٨)] أي عليها، والتعليل، نحو ﴿وما نحنُ بتاركي آلهتنا عن قولك﴾[(٩)] أي لأجله.

والرابع: «**على**»، وهي للاستعلاءِ نحوُ ﴿وعليها وعلى الفُلْكِ تُحمَلُونَ﴾[(١٠)]،

---

(١) سقطت من ب.

(٢) من الآية ٩ من سورة الجمعة.

(٣) في ب: خطاياهم، وهي قراءة أبي عمرو. انظر الإقناع في القراءات السبع ٧٩٤/٢.

(٤) من الآية ٢٥ من سورة نوح.

(٥) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٦) من الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٨) من الآية ٣٨ من سورة محمد.

(٩) من الآية ٥٣ من سورة هود.

(١٠) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.

والظرفيةِ، نحوُ ﴿على حينِ غَفْلَةٍ﴾[١]، أي في حينِ غفلة، والمجاوزةِ، نحوُ قولِهِ:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرٍ[٢] ....

أي عني، والمصاحبةِ، نحو﴿وإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ للناسِ على ظُلْمِهِمْ﴾[٣]،أي مع ظلمهم.

والخامسُ: «في»، وهي للظرفيةِ، نحوُ ﴿في أَدْنَى الأرضِ﴾[٤]، ﴿في بِضْعِ سِنينَ﴾[٥]، ﴿لقدْ كانَ في يوسُفَ﴾[٦]، والسببيةِ، (نحو)[٧] ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فيهِ عذابٌ عظيمٌ﴾[٨]، والمصاحبةِ، نحو ﴿قالَ ادْخُلُوا في أُمَمٍ﴾[٩]، والاستعلاءِ، نحوُ ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ في جُذُوعِ النخلِ﴾[١٠]، والمقايسةِ، نحوُ ﴿فما متاعُ الحياةِ الدنيا في الآخرةِ إلا قليلٌ﴾[١١]، وبمعنى الباءِ، نحوُ:

---

(١) من الآية ١٥ من سورة القصص.

(٢) صدر بيت من الوافر للقحيف العقيلي، وعجزه: لعمر الله أعجبني رضاها انظر: معاني القرآن للأخفش ٤٦/١، النكت ١٤٩/١، أمالي ابن الشجري ٢٦٩/٢.

(٣) من الآية ٦ من سورة الرعد.

(٤) من الآية ٣ من سورة من سورة الروم.

(٥) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٦) من الآية ٧ من سورة يوسف.

(٧) سقطت من ج.

(٨) من الآية ١٤ من سورة النور.

(٩) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف.

(١٠) من الآية ٧١ من سورة طه.

(١١) من الآية ٣٨ من سورة التوبة.

.... بَصيرُونَ في طعنِ الكُلَى والأباهِرِ[1]

والسادسُ[2]: «**اللامُ**»، وهي للمِلْكِ، نحوُ ﴿للهِ ما في السمواتِ﴾[3]، ولشبهِ (الملك نحو «السرجُ للدابَّةِ»، والتعديةِ نحو «ما أضربَ»[4] زيدًا لعمرٍو»، والتعليل نحو:

وَإنِّي لَتَعْرُونِي لذكراكِ هِزَّةٌ[5] ....

والتوكيدِ، نحو:

.... مُلْكًا أجارَ لِمُسْلِمٍ[6] (وَمُعَاهِدِ)[7]

وتقويةِ العملِ نحوُ ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾[8]، ﴿إِنْ كنتم للرؤيا تعبُرُونَ﴾[9]، وانتهـاء الغايـة

---

(١) عجز بيت من الطويل، لزيد الخير، وصدره: «ويركب يوم الروع منا فوارس» انظر: ديوانه، أمالي ابن الشجري ٢/٢٦٨، الأزهية ٢٧١.

(٢) ب: السادس.

(٣) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٤) ساقط من ب.

(٥) سبق الاستشهاد به ص ٢٥٤.

(٦) من بيت من الكامل، لابن ميادة الرماح بن أبرد، والبيت بتمامه:

وملكتَ ما بينَ العراقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أجارَ لِمُسْلِمٍ ومُعَاهِدِ

انظر: ديوانه، شرح ابن جمعة ١/٣٩٣، الجنى ١٠٧.

(٧) سقطت من ج.

(٨) من الآية ٩١ من سورة من سورة البقرة.

(٩) من الآية ٤٣ من سورة يوسف.

نحوُ ﴿كلٌّ يجري لأجلٍ مُسَمًّى﴾[١]، والقسمِ نحوُ «للهِ لا يُؤَخَّرُ الأجلُ»[٢]، والتعجُّبِ نحوُ «للهِ دَرُّكَ»، والصيرورةِ نحوُ:

لِدُوا للموتِ وابنُوا للخرابِ[٣] ....

والتعديةِ نحو ﴿أَقِمِ الصلاةَ لدلوكِ الشمسِ﴾[٤] أي بعدَهُ، والاستعلاءِ نحوُ ﴿وَيَخِرُّونَ للأذقانِ﴾[٥] أي عليها.

والسابعُ: **الباءُ**، وهي[٦] كائنةٌ **لقسمٍ** نحوُ ﴿فبعزتك لأغوينهم﴾[٧]، «وا للهِ أُقسِمُ بهِ» **وغيرِه**، أي غيرِ القسمِ، وهوَ[٨] الإلصاقُ نحوُ «أَمْسِكْ[٩] بِزَيدٍ»، والاستعانةُ نحوُ

---

(١) من الآية ٢ من سورة الرعد.

(٢) شاهد من أقوال العرب. انظر شرح الكافية ٣٢٩/٢، الدرر ٣٠/٢.

(٣) صدر بيت من الوافر، لأبي العتاهية، وعجزه: فكلكم يصير إلى ذهاب
وقيل: بل هو عجزُ بيتٍ لعليِّ بن أبي طالب، كرم الله وجهه. وصدره:
لكم مَلَكٌ ينادي كلَّ يوم
انظر: ديوان أبي العتاهية، وديوان الإمام على ٤٤، وانظر: الجنى الداني ٩٨، الحيوان ٥١/٣، الخزانة ٥٣٠/٩.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء.

(٥) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء.

(٦) ص : أي.

(٧) من الآية ٨٢ من سورة ص.

(٨) ب: وهي.

(٩) ج، ب : أمسكت.

«كتبتُ بالقلم»، والتعديةُ نحوُ ﴿ذَهَبَ اللهُ بنورهم﴾[١]، (أي أَذْهَبَ اللهُ نورَهُم)[٢]، والتعويضُ، كـ «بِعْتُكَ هذا بهذا»، والتبعيضُ نحو ﴿عيناً يشربُ بها عبادُ اللهِ﴾[٣]، أي منها، والمصاحبةُ نحوُ ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بالكُفْرِ﴾[٤]، أي معه، والمجاوزةُ / (نحو)[٥] ﴿فاسأَلْ به خبيرًا﴾[٦]، أي عنه، والظرفيةُ نحو ﴿ولَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ ببدْرٍ﴾[٧]، ﴿نجّيناهم بِسَحَرٍ﴾[٨]، والبدلُ نحو «ما يَسُرُّني أنّي شَهِدْتُ بدرًا بالعَقَبَةِ» أي بَدَلَهَا، والاستعلاءُ نحو ﴿مَنْ إنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾[٩]. أي على قنطار، والسببيةُ نحو ﴿فَبِمَا نقضِهِم مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾[١٠]، والتوكيدُ، وهي الزائدةُ، نحو ﴿كَفَى باللهِ شَهِيدًا﴾[١١]. [٥٧]

---

(١) من الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٢) سقطت من ج.

(٣) من الآية ٦ من سورة الإنسان.

(٤) من الآية ٦١ من سورة المائدة.

(٥) سقطت من ج.

(٦) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان.

(٧) من الآية ١٢٣ من سورة آل عمران.

(٨) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٩) من الآية ٥٧ من سورة آل عمران.

(١٠) من الآية ١٣ من سورة المائدة.

(١١) من الآية ٧٩ من سورة النساء.

ويُخْفَضُ[(١)] بحرفٍ **مُخْتَصٍّ بـ** الاسمِ **الظاهرِ**، مقابلِ الضميرِ، **وهُوَ** سبعةُ أحرُفٍ.

أحدُها: **رُبَّ**، بضمِّ الرَّاءِ[(٢)] وفتحِ الباءِ المشدَّدَةِ على الأعرفِ[(٣)]. ولا يَجُرُّ من الظاهرِ إلا النكرةَ، وهي عند المصنفِ[(٤)] للتكثيرِ كثيرًا وللتقليلِ قليلًا، نحو «يا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ يومَ القيامةِ»[(٥)]،

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وليسَ لَهُ أبٌ ... وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[(٦)]

أرادَ عيسى وآدمَ[(٧)]، على نبيِّنا وعليهما الصلاةُ والسلامُ.

تنبيهٌ: تَجُرُّ «رُبَّ» الضميرَ أيضًا (نحوُ)[(٨)]:

رُبَّهُ فِتْيَةً[(٩)] ....

---

(١) ب: يختص.

(٢) ص : المشدودة.

(٣) انظر في اللغات في رب ما سبق ص ٢٠.

(٤) انظر فيما مضى التعليق رقم ١ ص ١٩.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه في باب التهجد ٢/٢٨٢.

(٦) من الطويل، لرجل من أزد السراة، لم يعين اسمه، وقيل اسمه: عمرو الجنبي. انظر: الكتاب ٢/٢٦٦، ٤/١١٥ شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/١٠٤٠، شواهد التوضيح ١٠٥.

(٧) ب: أو آدم.

(٨) سقطت من ص.

(٩) من بيت من الخفيف، لا يعرف قائله، والبيت بتمامه:

رُبَّهُ فتيةً دعوتُ إلى مَا ... يُورِثُ المجدَ دائبًا فَأَجَابُوا

انظر: الارتشاف ٢/٤٦٣، الأوضح ٣/١٩.

ولا يَرِدُ ذلكَ على كلامِ المصنفِ، لأنَّهُ شاذٌّ (لا يُقاسُ عليه)[1].

والثاني والثالث، مُذْ ومُنْذُ، ولا يَجُرَّانِ مِنَ الظاهرِ إلا الزمانَ، أي غيرَ[2] المستَقْبَلِ وهما لابتداء الغاية، إنْ كانَ ماضيًا، نحوُ:

.... أَقْوَيْنَ مُذْ حِجَجٍ وَمُذْ دَهْرِ[3]

، .... وَرَبْعٍ عَفَتْ آثارُهُ مُنْذُ أزمانِ[4]

أي: من حِجَجٍ، ومن دهرٍ، ومن أزمانٍ، وللظرفيةِ، إنْ كانَ حاضرًا نحوُ «ما رأيتُهُ مذ، أو منذ يومِنَا»[5]، أي في يومِنا، وبمعنى «مِنْ» و «إلى» معًا، إنْ كانَ معدودًا، نحوُ «ما رأيتُهُ مُذْ، أو مُنْذُ يومين»، أي من ابتداءِ هذه المدةِ إلى انتهائها.

= ووجه الاستشهاد به هنا هو دخول رب على الضمير في ندور، كما قال ابن مالك:

وما رَوَوا من نَحْوِ «رُبَّهُ فَتًى» نَزْرٌ كذا «كها» ونحوُهُ أَتَى

(١) عن ج.

(٢) ص : فيه.

(٣) عجزُ بيتٍ من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، وصدرُه:

لِمَنِ الديارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ

ويروى «من حجج ومن دهر» فلا شاهد فيه. انظر ديوانه، وروايته فيه «من حجج ومن شهر»، وانظر الإنصاف ١/٣٧١، شرح عمدة الحافظ ٢٦٤.

(٤) عجز بيت من الطويل، لامرئ القيس، وصدره:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرفَانِ.

انظر ديوانه، المغني ٤٤١، شرح شواهد المغني ١/٣٧٤، ٢/٧٥٠.

(٥) ج : يومان.

والرابعُ: **الكافُ**. ونحوُ:

وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا[1]

ضرورةٌ. وهي للتشبيهِ، نحوُ ﴿فكانَتْ وَرْدَةً كالدِّهَانِ﴾[2]، والتعليلِ، نحوُ ﴿واذكرُوهُ كَمَا هداكُم﴾[3]، أي لهدايته إياكم، والاستعلاءِ، كقول رؤبةَ - وقد قيل له: كيفَ أصبحتَ؟ - كخيرٍ[4]، أي على خير.

والخامسُ: **حتَّى**. ونحوُ:

أَتَتْ حَتَّاكَ[5] ....

ضرورةٌ. ولا تجُرُّ من الظاهرِ، حيثُ كانَ مسبوقًا بذي أجزاءٍ، إلَّا ما كانَ آخِرًا، نحوُ

---

(١) رجز، للعجاج، وقبله:

خلى الذنابات شمالا كثبا

انظر ديوانه، الكتاب ٢/٣٨٤، الدرة الفاخرة ٢/٤٨١.

(٢) من الآية ٣٧من سورة الرحمن.

(٣) من الآية ١٩٨من سورة البقرة.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٦٩، ٢/٤١٣.

(٥) من بيت من الوافر، مجهول القائل، وهو بتمامه:

أَتَتْ حتَّاك تَقْصِدُ كلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنْكَ أَنْهَا لا تَخِيبُ

والشاهد فيه دخول حتى الجارة على الضمير، وهو مذهبُ الكوفيين والمبرد، ومنعه البصريون، وخرجوا البيتَ على الضرورةِ. انظر الكتاب ٢/٣٨٣، الأصول ٢/٢١٨، النكت ١/٦٧٠، شرح المفصل ٨/١٦، أمالي السهيلي ٤٢، وشرح الكافية ٢/٣٢٦، المغني ١٦٦ -١٦٧.

«أكلتُ السمكةَ حتى رأسِهَا»، أو ملاقيًا له نحوُ ﴿سلامٌ هِيَ حتى مطلعِ الفجرِ﴾[(١)].

والسادسُ: **واوُ القسم**، أي واوه الدالةُ عليه (نحوُ ﴿والقرآنِ الحكيمِ﴾[(٢)].

والسابع: **تاؤه**، أي التاءُ الدالَّةُ عليه)[(٣)]، ولا تَجُرُّ من الظاهرِ إلا «الله»، أو «الربَّ» مضافًا إلى الكعبةِ أو الياءِ، نحوُ ﴿تاللهِ لقدْ آثرَكَ اللهُ علينا﴾[(٤)] و «تَرَبِّ الكعبةِ» و «تربِّي لأفعلنَّ». وندر «تَالرحمنِ» و «تَحياتِكَ».

تنبيه: إنما لم يذكرِ المصنفُ «خلا، وعدا، وحاشا، ولعلَّ، ومتى، وكي، ولَوْلا» لأنَّ الثلاثةَ الأُوَلَ قَدْ ذكرَهُنَّ في بابِ المستثنى، والأربعةَ الباقيةَ شاذَّةٌ؛ فإنَّ «لعلَّ» لا يُجُرُّ بها إلا عُقَيلٌ، قال شاعرُهُم:

.... لعلَّ أبي المغوارِ مِنْكَ قَرِيبُ[(٥)]

و «متى» لا يُجُرُّ بها إلا هُذَيلٌ. قالَ شاعرُهم:

.... مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[(٦)]

---

(١) من الآية ٥ من سورة القدر.

(٢) من الآية ٢ من سورة يس.

(٣) ساقط من ب لانتقال النظر.

(٤) من الآية ٩١من سورة يوسف.

(٥) عجز بيت من الطويل، لكعب بن سعد الغنوي، وقيل لسهم الغنوي، وصدره: «فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جَهْرَةً»انظر:المسائل البصريات ١/٥٥٢، أمالي ابن الشجري ١/٢٣٧.

(٦) عجز بيت من الطويل، لأبي ذؤيب الهذلي، وصدرُه:
شَرِبْنَ بِماءِ البحرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

و «كي» لا يُجَرُّ بها إلا «ما» الاستفهاميةُ، أو «مَا»، أو «أَنْ» المصدريةُ وصلتُها، كقولهم في السؤال عن عِلَّةِ الشيءِ: «كيمه» وقوله:

.... يُرَجَّى الفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ[1]

وقوله: «جئتُ كي (أَنْ)[2] أقرأَ». و «لولا» لا يُجَرُّ بها إلا الضميرُ كقولِ بعضِهم: «لولاي، ولولاك، ولولاه»، وهو نادر[3].

فائدةٌ: في بعضِ الشروحِ، نقلاً عن الخَبِيصِيِّ[4]، أَنَّ اللامَ جاءتْ فِعْلاً في قولك «لِ زيدًا»، و «مِنْ» كذلك، إذَا كانتْ أَمْرًا مِنْ مَانَ، أَيْ: كَذَبَ، يَمِينُ، و[5] «إلى» اسمًا،

= انظر ديوانه، المساعد ٢/٢٦٤، الأزهية ٢٠١، ٢٨٤.

(١) عجز بيت من الطويل، لقيس بن الخطيم، وهو في ديوانه، وقيل للنابغة الذبياني، وقيل بل للنابغة الجعدي، وهو مفرد في ديوانه، وصدره:

إِذَا أنتَ لَمْ تنفَعْ فَضُرَّ فَإنَّمَا

انظر: شرح الكافية ٢/٢٤٠، تذكرة النحاة ٦٠٩.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) قال سيبويه ٢/٣٧٣ «... وذلك لو لاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿ولولا أنتم لكنا مؤمنين﴾، ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا» . وانظر أيضا الإنصاف ٢/٦٨٧» المسألة رقم ٩٧، المغني ٥٧٦، ٧٥٢، ٣٦١، الإعراب عن قواعد الإعراب ٥٧-٥٨.

(٤) هو شرح الخبيصي على الكافية واسمه «الموشح» . والخبيصي هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محرز بن محمد الخبيصي توفي سنة ٧٣١هـ، وقيل: بل توفي سنة ٨٠١ هـ. انظر كشف الظنون ٦/١٤٨، بر وكلمان ٥/٣١١، مقدمة شرح الوافية ٢٩-٣٠.

(٥) ص : أو إلى.

بمعنى النعمة، و «في» فعلَ أمرٍ لمؤنثٍ، مِنَ وَفَى يَفِي، واسمًا من الأسماءِ الستةِ. انتهى.
وفيما قالَهُ فيهنَّ وفي [في][1] اسمًا نظرٌ ظاهرٌ[2]، اللهم إلَّا أنْ يُحْمَلَ على المسامحةِ.

أو يُخْفَضُ بإضافةِ اسمٍ، بالمعنى المقابلِ للفعلِ (والحرفِ، فيتناولُ الوصفَ، والمرادُ[3]: غيرُ العاملِ[4] في المضافِ إليه، بقرينةِ)[5] ما يأتي في كلامه.

والإضافةُ نسبةٌ بين كلمتين تقتضي جَرَّ أُخراهُمَا.

إليه، أيْ:إلى الاسمِ المذكورِ في قوله أولا: «يُخْفَضُ الاسمُ».

تنبيه: لا ينافي هذا التعبيرَ ما رجَّحَهُ المصنف في المغني[6]، كغيره، مِنْ أنَّ عاملَ الخَفْضِ في المضافِ إليه هو المضافُ، لأنَّ الباءَ فيه للسببيةِ، وهي لا تُوجِبُ كونَ العاملِ الإضافةَ، كما عليه بعضُهُم، بَلْ تصدقُ بكونِ العاملِ المضافَ. وما أحسنَ قولَ العلامةِ

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال السويدي في الحاشية ورقة ٢٣٤: «قوله: اللام جاءت فعلا، و «في» اسما ليس بصحيح، لأن اللام جزء الفعل كما علمت و «في» ليس باسم، بل جزء اسم وعلامة جر».

(٣) ص، ب: من المراد.

(٤) ص : الفاعل.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) المغني ٦١٠، الأوضح ٣/٨٤. وفي عامل الجر في المضاف إليه ثلاثة أقوال: الأول: أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهو اختيار الشارح، وهو مذهب سيبويه، واختاره المصنف في المغني والأوضح، وابن مالك في التسهيل. الثاني: أن العامل الإضافة، والثالث: أنه حرف جر مقدر. انظر الكتاب ١/٤١٩-٤٢٠، شرح التسهيل ٣/٢٢١، الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٠٠-٤٠١، البسيط ٢/٨٨٦، شرح الكافية ١/٢٥، ٢٧٢، الارتشاف ٢/٥٠١، النكت الحسان ١١٧.

زينِ الدين عُمَرَ بنِ الورديِّ[1] «رحمه الله تعالى» مُوَرِّيًا:

ولا تكُ في الدُّنْيَا مُضَافًا وَكُنْ بِهَا ... مُضَافًا إليه إنْ قَدَرْتَ عَلَيهِ

فَكُلُّ مُضَافٍ للعواملِ / عُرْضَـــةٌ ... وَقَدْ خُصَّ بالخفضِ المضافُ إليهِ[2] [٥٨]

فَإِمَّا[3] **على معنى اللامِ** التي للاختصـاصِ، **كـ** «**غـلام زيـدٍ**»، **أو** (علـى)[4] معنى «**مِنِ**» البيانيةِ، **كـ** «**خاتم حديدٍ**»، **أو** معنى «**في**» الظرفية، **كـ**قوله تعالى ﴿**بَـلْ مَكْرُ الليلِ**﴾[5] و «عالمُ المدينةِ».

تنبيه: ضابطُ هذه الإضافةِ أَنْ يكونَ المضـافُ إليـه ظرفًـا للمُضَـافِ، والـتي بمعنـى («من» : أن يكونَ المضافُ إليه كُلًّا للمضافِ، وَيَصِحُّ الإخبارُ به عنه. والتي بمعنى الـلام: ألا يكونَ المضافُ شيئًا منهما)[6] .

---

(١) هو زين الدين عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن الوردي، كان إماما في الفقه والنحو والأدب. مـن تصانيفه النحوية: شرح ألفية ابن مالك، وضوء الدرة على ألفية ابن معط، ومختصر الملحة نظما. توفي سنة ٧٤٩ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) انظر ديوانه ص ٢٠٣.

(٣) ب: وإما.

(٤) عن ج.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٦) جاء في ب بدل ما بين القوسين عبارة مضطربة، فيها سقط وتكرار: «اللام ألا يكـون المضـاف شيئا ويصح الإخبار به عنه والتي بمعنى اللام ألا يكون المضاف شيئا منهما» .

تنبيهٌ (آخرُ)[١]: أَخَّرَ المصنفُ هذا القسمَ؛ لِقِلَّتِـهِ في نفسِـهِ، وقلـةِ القـائلِ (بـهِ)[٢]، إذْ جَماهيرُ النحاةِ على نَفْيِهِ، وأَنَّ الإضافةَ فيه بمعنى اللامِ[٣].

وتُسَمَّى، أي هذه الإضافةُ، (إضافةً)[٤] **معنويةً**، نسبةً إلى المعنـى، **لأنَّهـا** كائنـةٌ **للتعريفِ** للمضافِ بالمضافِ إليه، إنْ كانَ المضافُ إليه معرفةً، و لم يَكُنِ المضافُ عريقًـا في الإبهامِ، ولا حقُّهُ التنكيرُ. **أو التخصيـصِ**[٥] للمضـافِ (بالمضـافِ)[٦] إليـهِ (إنْ)[٧] كانَ نَكِرَةً، وكذا إنْ كانَ المضافُ أحدَهُما.

تنبيهٌ: كما تُسَمَّى هذه الإضافةُ بما ذَكَرَ تُسَمَّى أيضًا محضَةً؛ لأنَّها خالصةٌ من شَـوْبِ الانفصالِ، والمصنفُ اقتصرَ علـى أحـدِ الاسمـين اختصـارًا، وآثَـرَ منهمـا اسـمَ «المعنويـةِ» بالذِكرِ؛ لأنَّهُ أَشْهَرُ.

---

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ممن أثبتها ابنُ مالك، وأكثرُ النحويين على أنَّ الإضافةَ لا تعدو أن تكـونَ بمعنـى الـلام أو بمعنـى مِـنْ، وزاد الكوفيون: الإضافة بمعنى عند، نحو: ناقة رقود الحلب، أي عند الحلب.
انظر: الكافيـة لابـن الحـاجب ١٢١، وشـرحها لـلرضي ٢٧٣/١، ٢٧٤، شـرح التسـهيل ٢٢١/٣، شـرح الكافيـة الشـافية ٩٠٦/٢، شـرح ابـن النـاظم ٣٨٠-٣٨٣، المســاعد ٣٢٩/٢، الارتشـاف ٥٠٢/٢.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ج : أو للتخصيص.

(٦) عن ج.

(٧) سقطت من ب.

أو يُخفضُ[1] **بإضافةِ الوصفِ**، وهو ما دلَّ على حَدَثٍ وصاحبِهِ، والمـرادُ بـه في خصوص هذا المقامِ اسمُ الفاعلِ، ومنه المثالُ، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهةُ، كما يُشـير إلى ذلك تمثيلُه الآتي بالإثْرِ.

إلى معمولِهِ، أي إلى ما هو معمولٌ له قَبْلَ الإضافةِ، وإنَّمـا حملنـاهُ علـى ذلـكَ لأنَّ كلَّ اسمٍ مضافٍ فَهُوَ مضافٌ إلى معمولِهِ[2] بعدَ الإضافةِ لا محالةَ، فَيُوجِـبُ كلامُـهُ علـى هذا أنْ تكونَ الإضافةُ في «زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمسِ» لفظيةً، مع أنَّها معنويةٌ قطعًا.

كـقوله تعالى ﴿هَدْيًا **بالغَ الكعبـةِ**﴾[3]، **و** «زيـدٌ **معمـورُ الـدارِ** الآنَ، أو غدًا»، **و** «زيدٌ **حسنُ الوجْهِ**».

وتُسَمَّى، أي هذه الإضافةُ، إضافةً **لفظيةً**، نسبةً إلى اللفظِ؛ **لأنَّها** كائنـةٌ **لمجردِ التخفيفِ**، أي للتخفيفِ المجَرَّدِ عن التعريفِ والتخصيصِ.

وكما تُسَمَّى هـذه الإضافـةُ بما ذُكِرَ تُسَمَّى أيضًـا (غـيرَ)[4] مَحْضَـةٍ؛ لأنَّهـا في نِيَّـةِ الانفصالِ، ووجْهُ الاقتصارِ والإيثارِ هُنا كما مَرَّ.

تنبيهان: الأولُ: لا يَرِدُ على قضيةِ كلامِ المصنـفِ أنَّ الإضافـةَ اللفظيـةَ تكـونُ لمجـرد إزالةِ القبحِ، كما في «زيدٌ الحسنُ الوجهِ» فإنَّ في جَرِّ الوجهِ تَخَلُّصًا مـن قُبْـحِ (رفعِهِ بِخُلُوِّ

---

(١) ب: يختص.

(٢) انظر ما سبق ص ٢٨٧، ٢٩٢، ٣٠٤.

(٣) من الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٤) سقطت من ب.

الصفةِ لفظًا من ضميرٍ يعودُ إلى الموصوف، ومن قبح)[١] نصبـه بـإجراءِ الوصـفِ القـاصرِ مُجْرَى المتعدِّي؛ لأنَّ مجيئها لمجردِ (التخفيفِ هُوَ الأصلُ، ومجيئها لمجردِ)[٢] إزالةِ القبحِ شاذٌّ.

الثاني: يُؤخَذُ من قولِ المصنفِ هُنا: «لمجرد التخفيفِ» أَنَّ التخفيفَ جارٍ في الإضافةِ المعنويةِ أيضًا، وقد أفصحَ بذلك حيثُ قال:

ولا تُجَامِعُ الإضافةُ، سواءٌ كانتْ لفظيةً أو معنويةً، كما اقتضاهُ إطلاقُهُ، **تنوينًا** ملفوظًا ولا مُقَدَّرًا[٣]، **ولا نونًا تاليــةً للإعـرابِ**، أي واقعـةً بعـدَهُ، وهـي النـونُ في المثنى والجمعِ على حدِّهِ، وما أُلحِقَ بأحدِهِمَا، نحوُ «جاءني غلامُ زيدٍ، وجاريتاه، ومُحِبُّوهُ، في سِنِي الجَدْبِ، (قِلَّةِ المطرِ)[٤]، وكلٌّ يَنْشِدُ[٥]:

....فيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ[٦]

---

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ب.

(٣) ج : ولو تقديرا.

(٤) ساقطة من ب، ج.

(٥) قال السويدي في حاشيته، ورقة ٢٣٤: «قوله «وكلٌّ يَنْشِدُ» : أي كلٌّ من غلام زيد وجاريتيه ومحبيه حيث جاؤوه في سني الجدب ناسب أنْ يُنشدوه ما يدلُّ على فراغ الظرف عن المأكول، وهـذا معنى مستظرف عند أهل الأدب. وفي بعض الهوامش: «قوله «وكل» : أي كل من النحويين ينشد، أي يمثل» وفيه من البرودة ما فيه» .

(٦) من بيت من الرجز، ينسب لخطام المجاشعي، وقيل لجندل بن المثنى، وقيل لسلمى الهذلية، وقيل لشماء الهذلية، وقيل لبعض السعديين، والبيت بتمامه مع الذي قبله:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ

ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ

وإنما لم تجامعْهُمَا لأنَّ كُلًّا منهما علامةُ تمامِ ما هي فيه، ولما أرادُوا مزجَ الكلمتين مَزْجًا يَحْصُلُ به التخفيفُ والتعريفُ أوِ التخصيصُ، حذفُوا من الأُوْلَى تمامَها.

وَظَرَّفَ بعضُهُم حيثُ قالَ مُلَمِّحًا:

وَكُنَّا خَمْسَ عَشْرَةَ[1] في التآلُفْ ... عَلَى رَغْمِ الحسودِ بغيرِ آفَهْ

وَقَدْ أصبحتُ تنوينًا وأضحَى ... حبيبي لا تُفَارِقُهُ الإضَافَــهْ[2]

واحترز المصنفُ بقولِهِ: «تاليةً للإعرابِ» عنِ النونِ في نحوِ «سلطان» و «سلاطين» ؛ لأنها متلوَّةٌ بالإعرابِ، لا تاليةٌ لَهُ، فلا تُحْذَفُ للإضافةِ.

مُطْلَقًا، أَيْ من غيرِ تقييدٍ بشيءٍ ، كَمَا في عديلِهِ الآتي بالإِثْرِ.

تنبيهان: الأولُ: أفهمَ قولُ المصنفِ: «ولا نونًا تاليةً للإعرابِ» أَنَّ[3] الحركةَ بَعْدَ الحرفِ،وهذا هو الأصَحُّ[4] .

الثاني: لا بأسَ بِذِكْرِ التنوينِ مَعَ شُمُولِ النونِ التاليةِ للإعرابِ لَهُ؛ لأنَّ ذلكَ من بابِ

= انظر الكتاب ٣/٥٦٩، المقتضب ٢/١٥٦، المنصف ٢/١٣١.

(١) ص، ج : خمسة عشر.

(٢) لم أعثر عليه.

(٣) ج : التالية للإعراب لأن الحركة.

(٤) هو مذهبُ سيبويه، واختاره ابنُ جني، وقال بعضُهم: الحركةُ قبلَ الحرفِ، وآخرون منهم الفارسيُّ والعُكْبَرِيُّ وأبو حيانَ: الحركةُ مع الحرفِ لا قبلَهُ ولا بعدَهُ. انظر الكتاب ٤/٢٤١، الخصائص ٢/١١٢، ٣٢٣-٣٢٩، وسر الصناعة ١/٢٨-٣٣، شرح الرعيني ١/٢٥٨-١٦٠، شرح الكافية ١/٢٣، ٢٤، الارتشاف ١/٤١٣، الهمع ١/٥٨-٦٠، الأشباه والنظائر ١/٣٢٩ فما بعدها، نتائج التحصيل ١/٢٦١.

إغناءِ المتأخِّرِ عن المتقدِّمِ، ولا خدشَ فيه، كما هو مشهورٌ.

ولا تُجامِعُ، أي الإضافةُ، «**أَلْ**» / مُعَرِّفَةً كانت، أو موصولةً، أو زائدةً، في مَوضِعٍ [٥٩] من المواضعِ، **إلَّا في نحوِ** «**الضاربا زيدٍ والضاربو زيدٍ**»، بالألِفِ والواوِ، على[1] سبيلِ الحكايةِ، و «**الضاربُ الرجلِ**»، و «**الضاربُ رأسِ الرجلِ**»، و «مررتُ **بالرجلِ الضاربِ غُلامِهِ**»، من كلِّ ما وَقَعَ فيه المضافُ مثنًّى أو جمعًا على حدِّهِ مطلقا، أو مضافًا إلى (المحلَّى بأَلْ، أو مضافًا إلى المضافِ إلى المحلَّى بها[2]، أو مضافًا إلى)[3] المضافِ إلى ضميرِ المحلَّى بِهَا.

وانظرْ ما النكتةُ في إتيانِ المصنفِ بالباءِ في قوله: «وبالرجلِ الضاربِ غلامِهِ»؟ فَلَمْ يَلُحْ لي (في)[4] ذلك ما يُعتَدُّ بِهِ.

---

(١) ص، ب : وعلى.

(٢) ج : بأل.

(٣) ساقط من ب.

(٤) سقطت من ب، ج.

[الأسماء التي تعملُ عملَ الفعلِ - اسم الفعل]

(هذا)[١] **بابٌ** في بيان الأسماء التي تعملُ عملَ الفعل.

يعملُ عَمَلَ فِعْلِهِ المناسبِ لَهُ، أي مثلَ عَمَلِهِ، أسماءٌ **سبعةٌ** فقطْ بدليلِ الاستقراءِ.

أحدُها: **اسمُ الفعلِ**، قَدَّمَهُ لكمالِ اتصالِهِ بالفعلِ من جِهَةِ أَنَّ مُسَمَّاهُ لفظُ الفعلِ.

كـ «**هيهاتٌ**» مُثَلَّثًا، وفيه نَيِّفٌ وأربعون لُغَةً بينتُهـا في شـرحِ الشـذور[٢]. **و كـ** «**صه**» **و** «**وي**»، **بمعنـى** «**بَعُدَ**» بضـمِّ العـين، **و** «**اسـكُتْ**» بضـم الهمـزة، **و** «**أَتَعَجَّبُ**» بفتحها. أشارَ بالأمثلةِ الثلاثةِ مع تفسيرِهَا بالأفعالِ الثلاثةِ - نَشْرًا على طِبْقِ اللفِّ - إلى أَنَّ اسمَ الفعلِ على ثلاثةِ أنواعٍ: (ما وُضِعَ للماضي، وما وُضِـعَ للأمـرِ، ومـا وُضِعَ للمضارِعِ)[٣].

---

(١) سقطت من ج.

(٢) قال الشارح في شرحه على الشذور «شفاء الصدور بشرح الشذور» ورقة ١٧١: «وفي الهمع: حكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان، وهايهات، وأيهـاه، كـل واحـدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منونة وغير منونة، وحكـى غيره: أيهاك، وأيها، وإيها، وهيهاتا بالألف، وأيهاء بالمد، وهيها، فزادت على الأربعين» وانظر الهمع ٥/١٢٢-١٢٣.

(٣) عن ب.

ولا يُحْذَفُ، (أي)[1] اسمُ الفعلِ، خلافًا لابنِ مالكٍ[2]؛ لأنَّهُ اختصارٌ للفعلِ[3]، والحذفُ اختصارٌ، واختصارُ المختَصَرِ لا يجوزُ.

ولا يَتَأَخَّرُ، أي اسمُ الفعلِ، **عنْ**[4] **معمولِهِ** لضعفِهِ، خلافًا للكسائيِّ[5].

وقولُه تعالى ﴿**كتابَ اللهِ عليكُمْ**﴾[6] مما ظاهرُهُ تأخُّرُ اسمِ الفعلِ عَنْ معمولِهِ، وأنَّ المعنى: عليكم كتابَ الله، أي: الزموه، **مُتَأَوَّلٌ** بأنَّ «كتاب»[7] مصدرٌ محذوفُ العاملِ، و «عليكم» جارٌّ ومجرورٌ متعلِّقٌ بِهِ، أو بالعاملِ المقدرِ، والتقديرُ: كَتَبَ اللهُ ذلك كتابًا عليكُم. ودَلَّ على ذلك المقدرِ قولُه تعالى ﴿حُرِّمَتَ عليكُمْ﴾[8]؛ لأنَّ التحريمَ مُسْتَلْزِمٌ من الكتابةِ.

ولا يبرُزُ ضميرُهُ، فلا يكونُ إلا مُسْتَتِرًا.

---

(١) عن : ج.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٣٩٥/٣. هذا وأكثرُ النحويين على مَنْعِ الحذف. انظر: المغني ٨٨/٤، توضيح المقاصد ٨٨/٤، والأشباه والنظائر ٧٤/١.

(٣) ص، ب : الفعل.

(٤) ب : على.

(٥) ونُسِبَ إلى الكوفيين، ونَسَبَهُ بعضُهُم للبغداديين. انظر الأصول ١٤٢/١، أسرار العربية ١٦٥-١٦٧، المرتجل ٢٥٥ -٢٥٧، التبصرة والتذكرة ٢٥٠/١، شرح الكافية الشافية ١٣٩٤/٣، البسيط ٦٢٦/٢، شرح الكافية للرضي ٦٨/٢، توضيح المقاصد ٨٧/٤، الأشباه والنظائر ٥٤٩/١-٥٥٠.

(٦) من الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٧) ب: كتاب الله.

(٨) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

ويجزم المضارعُ[1]، **في جوابِ الطلبِ** أي الدَّالِّ على طلبِ الفعلِ **منه**، أي من اسم الفعلِ، كما يُجْزَمُ في جوابِ الطلبِ من الفعلِ، **نحوُ** قولِهِ:

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَاشَتْ **مَكَانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي**[2]

فـ «مكانَكِ» في الأصل ظرفُ مكانٍ، ثُمَّ نُقِلَ من ذلك المعنى وجُعِلَ اسمًا للفعلِ، ومعناه: «اثبتي»، وقولُه «تُحْمَدِي» مضارعٌ مجزومٌ في جوابه، وعلامةُ جزمِهِ حذفُ النونِ.

ولا يُنْصَبُ، أي:المضارعُ في جوابه[3] كما يُنْصَبُ في جوابِ الفعلِ، لا يُقَالُ مثلًا: مَكَانَكِ فَتُحْمَدِي، ولا نَزَالِ فَنُحَدِّثَكَ، (كَمَا يُقَالُ: اثبتي فَتُحْمَدِي، وانزِلْ فَنُحَدِّثَكَ)[4].

---

(١) في جميع النسخ: أي المضارع، ويظهر لي أن (أي) مقحمة، لأنه لم يتقدم للمضارع ذكر، وفي نشرة الشيخ محي الدين «ويجزم المضارع» .

(٢) من الوافر، لعمرو بن الإطنابة. انظر، شرح اللمع ٢٢٠/١، المقرب ٢٧٣/١.

(٣) أجاز الكسائي نصب المضارع في جواب الطلب باسم الفعل مطلقا، سواء كان فيه لفظ الفعل أم لا، ووافقه ابن جنى وابن عصفور فيما فيه لفظ الفعل كـ «نزال» و «تراك» ونحوهما. انظر: الخصائص ٥١/٣ شرح التصريح ٢٤٣/٢، وانظر ما مضى من ص ٨٠.

(٤) سقط من ب.

[المصدر]

و الثاني من الأسماء العاملةِ عملَ الفعلِ **المصدرُ**، وهو[1] اسمُ الحدثِ الجاري على الفعلِ. وقد بسطتُ الكلامَ على هذا الحدِّ في شرح الشذور[2].

كـ «ضربٍ» و «إكرامٍ»[3]. أشارَ بالمثالين إلى أنَّـهُ لا فَـرْقَ في عمـلِ المصـدر بين أن يكونَ ثلاثيًّا مجردًا كالأول، وأن يكونَ غيرَه كالتالي.

إنْ حلَّ محلَّهُ، أي محلَّ المصدرِ، **فِعْلٌ** كائنٌ **مَـعَ «أَنِ»** المصدريـةِ، إنْ أُريـدَ بـِهِ الماضي أو الاستقبالُ، نحوُ «أعجبَني (ضربُكَ زيدًا أمْـسِ)»، أو «يُعجبـني[4] ضربُـكَ زيـدًا غدًا»، إذْ يَصِحُّ أَنْ يُقَـالَ في الأَوَّلِ[5] «أعجبَـني)[6] أَنْ ضَرَبْـتَ زيـدًا أمـسِ». وفي الثـاني

---

(١) انظر شرح الكافية ٢/١٩١.

(٢) فسر الشارحُ في شرحه على الشذور الجريانَ على الفعلِ بالاشتمال على جميع حروفه لفظاً أو تقديراً، ثم قال: «ما ذكرتُهُ في تفسير الجريان تَبِعتُ فيه ظاهرَ شرح المصنف وصريـحَ بعـضِ الشـروح، ويَـرِدُ على الحدِّ أنه منقوضٌ بالصفات كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة؛ فإنها جاريةٌ على الفعل بالمعنى المذكور، لاشتمالها على جميع حروف أفعالها، فالأَوْلى أنْ يُفَسَّرَ الجريانُ هنا بما قاله غيرُ واحـد من أنه إيرادُ اسمِ الحدَثِ بعدَ ما اشتُقَّ منه منصوباً بِهِ على أنه مفعولٌ مطلق، وحينئذٍ تخرُجُ المذكوراتُ قطعاً». ورقة ١٥٨-١٥٩.

(٣) في الأصل: أكرم.

(٤) ج : ويعجبني.

(٥) ج : فإنه يصح أن يقول مكان الأول.

(٦) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

«يُعجِبُني أَنْ تضربَ زيدًا غدًا». **أو** فعلٌ **مع «ما»** المصدريةِ، إنْ أُريدَ به الحالُ، نحوُ «يعجِبُني ضربُكَ زيدًا الآنَ»، إذْ يَصِحُّ أَنْ يُقالَ: «يعجبني ما تضربُ زيدًا الآنَ»، مُريدًا بـ «ما» المصدريةَ.

تنبيهاتٌ: الأوَّلُ: لا حاجةَ إلى ذكرِ المصنفِ (لـ «أَنْ» ؛ لأنَّ «مَا»)[1] كما تُسْتَعْمَلُ (مع الحالِ تُسْتَعْمَلُ)[2] أيضًا مَعَ الماضي والمستقبل.

الثاني: فُهِمَ من كلامِ المصنفِ[3] أنَّهُ لا يجوزُ في نحوِ «مَرَرْتُ بِهِ فإذا لَهُ صوتٌ صوتُ حمارٍ»[4] أَنْ يُنصَبَ «صوت» الثاني بـ «صوت» الأول؛ لأنه لا يَحِلُّ محَلَّ الأولِ فِعْلٌ، لا مع حرفٍ مصدريٍّ، ولا بدونِهِ؛ لأنَّ المعنى المرادَ أنَّكَ مررتَ بِهِ وهُوَ في حالِ التصويتِ، (لا أنَّهُ أَحْدَثَ التصويتَ)[5] عِنْدَ مرورِكَ بِهِ.

الثالث: فُهِمَ من كلامه أيضًا أنَّهُ لا يجوزُ في نحو «ضربًا زيدًا» ؛ أَنْ يُجْعَلَ «زيدٌ» معمولًا لـ «ضَرْبٍ» ؛ لأنَّ المصدرَ هُنَا إنما يَحِلُّ محَلَّهُ فِعْلٌ واحدٌ بدونِ «أَنْ» أَوْ «مَا»، تقولُ: «اضْرِبْ زيدًا»، وإنما زيدًا منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ الناصبِ للمصدرِ خلافًا لقومٍ

---

(١) ب: لا ما.

(٢) سقط من ص.

(٣) بل هو صريح عبارة المصنف في شرحه ص ٣٦٧.

(٤) انظر شرح المصنف ٣٦٧، وشرح الشذور ٣٨٢. وانظر أيضا: الكتاب ١/٣٥٥ وما بعدها، والنكت على الكتاب ١/٣٨٨، التعليقة ١/٢٠٥.

(٥) سقط من الأصل لا نتقال النظر، وفي ب، ج: لأنه أحدث التصويت.

/ من النحويين، (منهم)[1] ابنُ مالك[2]. [٦٠]

ولم يَكُنْ مُصَغَّرًا، فلا يجوزُ «أعجبَني ضريبُكَ زيدًا» لِبُعْدِ شَبَهِهِ بالفعلِ، أي بالتصغير الذي هو من خواصِّ الاسم[3].

ولا مضمرًا فلا يجوزُ «ضربي زيدًا حسنٌ وهو عمرًا قبيحٌ» لأنَّهُ ليسَ فيه لفظُ الفعل.

تنبيه: لا حاجةَ لهذا الشرطِ؛ لأنَّ الكلامَ في المصدرِ، والضميرُ الراجعُ (إلى)[4] المصدرِ ليسَ مصدرًا كما هُوَ ظاهرٌ، وقد يُقالُ: إنما ذكرَهُ اهتمامًا بالردِّ لما عليه الكوفيون[5] من إعماله.

ولا محدودًا فلا يجوزُ: «أعجبني ضربتُكَ زيدًا» ؛ لأَنَّ صِيغةَ الوَحْدَةِ ليستِ الصيغةَ التي اشتُقَّ منها الفعلُ، وشَذَّ:

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) ما ذهب إليه ابنُ مالك هو مذهبُ سيبويه والأخفش والزجاج والفارسي، وذهبَ المبردُ والسيرافيُّ وجماعةٌ إلى أنَّ ناصبَه إنما هو الفعلُ المحذوف، كما هو اختيارُ المصنف والشارح.
انظر الكتاب ١/١١٥-١١٦، النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٢٤٩، والخصائص ١/٢٨٩، شرح التسهيل ٣/١٢٥-١٢٩، المساعد ٢/٢٤٣-٢٤٤، شرح الكافية ٢/١٩٧، شرح المفصل ٦/٥٩، الهمع ٥/٧٦، الأشباه والنظائر ١/٥٣٣.

(٣) ج : الأسماء.

(٤) سقطت من ص.

(٥) انظر الهمع ٥/٦٥، ٦٦، الخصائص ٢/٢١-٢٢. ونسب المصنف في المغني ١٤٤ ذلك للفارسي والرماني.

.... بِضَرْبَةِ كَفَّيهِ المَلَا[1] ....

(تنبيه)[2]: ظاهرُ إطلاقِ المصنفِ نفيَ عملِ المصدر المثنى والمجموع؛ لأنهما محدودان بالتثنية والجمع، فلا يجوز «أعجبني ضربتاك زيدا، ولا ضرباتك[3] زيدا». وبذلك صرح بعضهم، وجزم (به)[4] ابنُ مالك في بعض كتبه، قال[5]: «لأن لفظيهما مغايرٌ للفظ المصدر الذي هو أصلُ الفعل، وإنْ ظَفِرْنَا بإعمال شيءٍ من ذلك قُبِلَ و لم يُقَسْ عليه».

ولا منعوتًا قبلَ العمل، فلا يجوزُ: «أعجبني ضربُكَ الشديدُ زيدًا» ؛ لأنه مع معموله كموصول مع صلته، فلا يُفصلُ بينهما. و:

أَزْمَعْتُ يَأْسًا شَدِيدًا مِنْ نَوَالِكُمُ[6] ....

مؤول[7].

---

(١) من بيت من الطويل، مجهول القائل، والبيت بتمامه:

يحابي به الجَلْدُ الذي هو حازمٌ   بضربةِ كَفَّيهِ المَلَا نفسَ راكِبِ

انظر شرح التسهيل ١٠٨/٣، المساعد ٢٢٨/٢.

(٢) سقطت من ص.

(٣) ص : ضربتاك.

(٤) سقطت من ج.

(٥) شرح التسهيل ١٠٨/٣.

(٦) صدر بيت من البسيط، للحطيئة، وعجزه:

ولن ترى طارِدًا للحُرِّ كاليأسِ

انظر: ديوانه، شرح التسهيل ١٠٩/٣، المغني ٧٦٦.

(٧) وتأويله أن «من نوالكم» متعلق بـ «يئستُ» مضمراً.

واحترزَ بقولِهِ: «قبلَ العملِ»[1] عن المنعوتِ بعدَ العملِ، فلا مَنْعَ.

تنبيهٌ: كالنعتِ فيما ذكرَهُ بقيةُ التوابعِ فكانَ ينبغي له -كما قيل[2]- (أَنْ)[3] يقول «ولا متبوعًا قبل العمل».

ولا محذوفًا، قال في الشرح «[4]ولهذا رَدُّوا[5] على من قالَ في بسم الله الرحمن الرحيم إنَّ التقدير: ابتدائي[6] باسم الله ثابتٌ فَحُذِفَ المبتدأُ والخبرُ وأُبْقِيَ معمولُ المبتدأ، وجعلُوا من الضرورة (قولَهُ)[7]:

هَلْ تَذْكُرُونَ إلى الدَّيْرَيْنِ هِجْرَتَكُمْ ... وَمَسْحَكُمْ صُلْبَكُمْ رحمانُ قُرْبَانَا[8]

لأنَّهُ بتقديرِ: فقولُكم يا رحمانُ.

ولا مفصولًا من المعمول؛ لما مَرَّ، قالَ في الشرح[9]: «ولهذا رَدُّوا على مَنْ قَالَ[10]

---

(١) ج: بعد العمل.

(٢) القائل هو الفاكهي. انظر مجيب الندا ١٩٣/٢.

(٣) سقطت من ص.

(٤) شرح المصنف ٣٧٣.

(٥) ج: رد.

(٦) انظر ما سبق ص ٢.

(٧) سقطت من ج.

(٨) من البسيط، لجرير، في ديوانه، شرح القطر ٣٧٣، اللسان «رحم».

(٩) شرح المصنف ٣٧٤.

(١٠) انظر الكشاف ٢٤١/٤.

في قوله تعالى ﴿يوم تُبْلَى السرائرُ﴾[١] إنَّهُ معمولٌ لـ ﴿رَجْعِهِ﴾[٢]؛ لأنَّهُ قد فُصِلَ بينهما بالخبر.

تنبيه: تضمَّنَ هذا الشرطُ ما سبقَ من اشتراطِ عدمِ نعتِهِ قَبْلَ العملِ[٣]، (بل)[٤] واشتراطِ ألا يُتْبَعَ بغيرِهِ قبلَ العملِ أيضًا. ولا بأسَ في تضمُّنِهِ لذلكَ؛ لأنَّهُ من بابِ إغناءِ المتأخرِ عنِ المتقدمِ.

ولا مُؤَخَّرًا عنه، فلا يجوزُ «أعجبني زيدًا ضربُكَ»، ولا «أعجبني بزيدٍ مروري»؛ لما مَرَّ، و:

....للذلةِ إذعانُ[٥]

مؤول[٦].

تنبيهٌ: تكرَّرَ من المصنفِ في المغني وغيرِهِ أنَّهُ يجوزُ تأخيرُ المصدرِ عن معمولِهِ إذا لم يكُنْ مُنْحَلًّا إلى الفعلِ والحرفِ المصدريِّ. وقالَ في بعضِ كتبه: «كثيرٌ يَذْهَلُ عن هذا،

---

(١) الآية ٩ من سورة الطارق.

(٢) من الآية ٨ من سورة الطارق.

(٣) ب: المعمول.

(٤) سقطت من ب.

(٥) من بيت من الهزج للفند الزماني، والبيت تاما:

وبعضُ الحلمِ عندَ الجهـــلِ للذلَّةِ إذعانُ

انظر: شرح بانت سعاد ١٥١، أمالي القالي ١/٢٦٠.

(٦) تأويله أن «للذلة» معمولٌ لفعلٍ محذوفٍ.

فيمتنعُ[(١)] تقديمَ معمولِ المصدرِ عليه مطلقًا». انتهى.

وإعمالُه، أي المصدرِ حالَ كونه **مضافًا أكثرُ** من إعماله منوّنًا، سواءٌ كانتْ إضافتُه (إلى)[(٢)] الفاعل، **نحوُ** قوله تعالى ﴿**ولولا دَفْعُ الله النَّاسَ**﴾[(٣)]، أو إلى المفعولِ، نحوُ قوله تعالى ﴿لا يسأم الإنسانُ من دعاءِ الخيرِ﴾[(٤)]، **وقولِهِ:**

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ المرءُ بَيِّنٌ إِذَا لَمْ يَصُنْهَا عنْ هَوًى يَغْلِبُ العَقْلَا[(٥)]

تنبيهٌ: محلُّ أكثريةِ إعمالِ المصدرِ مضافًا إلى المفعولِ، إذا لم يُذْكَرِ[(٦)] الفاعلُ كما في الآيةِ، أما إذا ذُكِرَ، كما في البيتِ فإعمالُه مضافًا إلى المفعولِ حينئذٍ قليلٌ، كما نصُّوا عليه، ومنهم المصنفُ[(٧)] في غير هذا الكتاب، فما أفهمَهُ كلامُهُ هنا من أكثريةِ الإعمالِ حينئذٍ سهوٌ.

و إعمالُه حالَ كونِهِ **مُنَوَّنًا أَقْيَسُ** من إعمالِهِ مضافًا؛ لأنَّهُ يُشْبِهُ الفعلَ بالتنكيرِ،

---

(١) ص، ج : فيمتنع.

(٢) سقطت من ب.

(٣) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٤٩ من سورة فصلت.

(٥) من الطويل، مجهول القائل. انظر شرح التسهيل ١١٨/٣.

(٦) ب: يكن الفاعل.

(٧) المغني ٦٩٤، وشرح الشذور ٣٨٢، والأوضح ٢١٢/٣-٢١٤، وانظر أيضا: شرح ابن الناظم ٤١٩-٤٢٠، وشرح المفصل ٦٠/٦، المساعد ٢٣٦/٢.

نحو قوله تعالى ﴿**أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَةٍ * يتيمًا**﴾[(١)]، تقديرُه: أَوْ أَنْ يُطْعِمَ في يومٍ ذي مسغبةٍ يتيمًا.

و إعمالُه حالَ كونِهِ مُعَرَّفًا **بـ «أَلْ» شاذٌّ**، قياسًا واستعمالًا؛ لِبُعْدِهِ عن الفعلِ باقترانه بـ «أَلْ»، **نحوُ** قوله:

عَجِبْتُ من الرِّزْقِ - بكسرِ[(٢)] الرَّاءِ، مصدر رَزَقَ يَرْزُقُ -

المسيءَ إلهُهُ

وللتَّرْكِ[(٣)] بعضَ الصالحين فَقِيرًا[(٤)]

(أي: عجبتُ من أَنْ رزقَ المسيءَ إلهُهُ ومن أَنْ تَرَكَ بعضَ الصالحين فقيرًا)[(٥)].

---

(١) من الآيتين ١٤، ١٥ من سورة البلد.

(٢) قال صاحب المختار «والرِّزْقُ أيضًا العطاءُ، مصدرُ قولك: رَزَقَهُ اللهُ، يرزُقُهُ بالضم رِزْقًا. قلت: قال الأزهري: يقال: رَزَق اللهُ الخَلْقَ رِزْقًا. بكسرِ الراءِ،والمصدرُ الحقيقيُّ «رَزْقًا» ، والاسمُ يوضَعُ موضِعَ المصدرِ. «وانظر الصحاح والتهذيب: رزق» .

(٣) ج : ومن ترك.

(٤) من الطويل، لا يعرف له قائل. انظر: المساعد ٢/٢٣٦، شرح التصريح ٢/٦٣.

(٥) ساقط من ب.

[اسم الفاعل]

و الثالثُ من الأسماءِ العاملةِ عَمَلَ الفعلِ **اسمُ الفاعلِ**، ولو مثنًّى أو مجموعًا. وهو / ما اشتُقَّ من مصدرِ فعلٍ[(١)] لِمَنْ قامَ بِهِ، بمعنى الحدوثِ. وقد بَسَطْتُ الكلامَ على هذا الحدِّ في شرحِ الشذورِ[(٢)]. [٦١]

كـ «**ضاربٍ**» و «**مُكْرِم**». أشارَ بهذين المثالينِ إلى أَنَّهُ لا فَرْقَ في عملِ اسمِ الفاعلِ بينَ أَنْ يكونَ من ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ كالأوَّلِ، وبينَ أَنْ يكونَ من غيره كالثاني، وإلى أَنَّهُ إنْ كانَ من ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ كانَ على وَزْنِ «فاعِلٍ» كالأَوَّلِ، وإنْ (كانَ)[(٣)] من غيرِهِ كانَ على لفظِ المضارعِ المبنيِّ للفاعلِ مع إبدالِ حرفِ المضارعةِ ميمًا مضمومةً[(٤)] كالثاني.

فإنْ كانَ محلًّى **بألِ** الموصولةِ **عَمِلَ** عَمَلًا **مطلقًا**، أيْ: غيرَ مُقَيَّدٍ بما يأتي، نحو: «جاءني الضاربُ زيدًا أمسِ، أَوِ الآنَ، أو غدًا» ؛ لأنه حينئذٍ فعلٌ بالحقيقةِ عُدِلَ بهِ عن صيغةِ الفعلِ إلى صيغةِ الاسمِ؛ لكراهَتِهِمْ إدْخَالَ «(أَلْ)[(٥)]» على الفعلِ.

---

(١) ب: فعل المصدر.

(٢) أطال الشارح الكلام على حد اسم الفاعل في شرحه على الشذور بما يستحيل تلخيصه هنا. انظر شفاء الصدور بشرح الشذور ورقة ١٦١-١٦٣.

(٣) سقطت من ص.

(٤) في ص، ب: مضمونة، وهو تصحيف.

(٥) ساقطة من ب.

أو كانَ **مجردًا** من «أَلْ» يعملُ **بشرطين:**

أحدُهُمَا: **كونُهُ حالًا أو مُسْتَقْبلًا**، أي مُرادًا بِه زمانَ الحالِ أو زمانَ الاستقبالِ؛ لأنَّ عملَهُ لِشَبَهِهِ بالمضارعِ[(١)]، فَيَجِبُ ألا يخالفَهُ في الزمانِ.

و ثانيهما: **اعتمادُه على نفيٍ** بحرفٍ أَوِ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ، نحوُ «ما ضاربٌ، (أو غيرُ ضاربٍ، وليسَ ضاربٌ)[(٢)] زيدٌ عمرًا الآنَ، أَوْ غدًا»، (**أَوْ** على **استفهامٍ** بحرْفٍ أوِ اسمٍ، نحوُ «أضاربٌ، أو كيفَ ضاربٌ زيدٌ عمرًا الآنَ، أو غدًا»)[(٣)]، **أَوْ** على اسمٍ **مُخْبَرٍ عَنْهُ**، نحوُ «زيدٌ ضاربٌ عمرًا الآنَ أَوْ غدًا».

وإنما اشْتُرِطَ[(٤)] اعتمادُهُ على النفيِ أَوِ الاستفهامِ[(٥)] ليزدادَ بهما شَبَهُهُ[(٦)] بالفعلِ؛ لأنَّهُمَا بِهِ أَوْلَى، واعتمادُهُ على صاحِبِهِ[(٧)] أيضًا؛ لتقوَى فيه جهةُ الفعلِ[(٦)] من كونِهِ مُسْنَدًا

---

(١) انظر: الكتاب ١٧١/١، المقتضب ١٤٨/٤، الإيضاح العضدي ١٧٢/١، المرتجل ٢٣٦ - ٢٣٧، شرح الكافية الشافية ١٠٢٨/٢، ١٠٢٩ - ١٠٢٩، شرح المفصل ٧٦/٦-٧٧، شرح الكافية للرضي ١٩٩/٢.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) سقط من ص.

(٤) ب: اشتراط.

(٥) ب: والاستفهام.

(٦) انظر نتائج الفكر ٤٢٥، البسيط ١٠٠٠/٢، شرح الكافية ٢٠٠/٢، الأشباه والنظائر ٥١٥/١.

(٧) ب: صاحبهما.

إلى صاحبه.

أو على موصوفٍ، نحو «جاءني رجلٌ ضاربٌ[(١)] زيدًا الآنَ أو غدًا».

تنبيهٌ: كان ينبغي للمصنفِ أَنْ يَزِيدَ: «أَوْ ذي حالٍ» ؛ نحْوُ «جاءَ زيدٌ ضاربًا عمرًا الآنَ أو غدًا».

فإنْ قِيلَ: هو داخلٌ في الموصوفِ، كما أجابَ بِهِ بعضُهُم[(٢)].

قُلْنَا: كذلكَ المخبرُ عنه فلا حاجةَ إذًا إلى ذِكْرِهِ.

و قولُه تعالى ﴿وكلبُهُمْ **باسطٌ ذراعيهِ بالوصيدِ**﴾[(٣)] المشتملُ على إعمالِ اسمِ الفاعلِ، وهو «باسطٌ»، مع أنَّهُ بمعنى الماضي، لا بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ[(٤)]، مبنيٌّ **على حكايةِ الحالِ** الماضيةِ، ومعناها أَنْ يُقَدِّرَ المتكلمُ باسمِ الفاعلِ العاملِ كأنَّهُ موجودٌ في ذلكَ الزمانِ، أو يقدِّرَ ذلكَ الزمانَ كَأَنَّهُ موجودٌ الآنَ، فيكونُ اسمُ الفاعلِ في ذلك بمعنى الحالِ، لا الماضي، فلا يَرِدُ على ما تَقَرَّرَ.

خلافًا لـعليِّ بن حمزةَ **الكسائيِّ**، فَإِنَّهُ[(٥)] اعْتَقَدَ أَنَّ اسمَ الفاعلِ فيه بمعنى الماضي

---

(١) ج : جاءني الضارب زيداً.

(٢) قال يس في حاشيته على شرح التصريح ٢/٦٦ «قوله:(أو ذي الحال) لعل المصنف أدرجه في الموصوف، لأن الحال صفة في المعنى».

(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف، وفي ص ب: ﴿وكلبهم باسط ذراعيه﴾.

(٤) ب: والاستقبال.

(٥) في ص : قال.

الظَّرْفِ، فَذَهَبَ إلى جوازِ إعمالِهِ ماضِيًا مُطْلَقًا، كإعمالِهِ حالًا واستقبالًا[(١)].

تنبيهٌ: كالكسائيِّ فيما ذَهَبَ إليه هشامٌ[(٢)] وابنُ مَضَاءٍ[(٣)]. والاقتصارُ عليه[(٤)] للاختصارِ، مَعَ كونِهِ إمامَ نحاةِ الكوفةِ[(٥)].

وقولُ الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِيًا   مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ[(٦)]

محمولٌ **على التقديم** (لـ)[(٧)] «بنو لهب» **والتأخير** لـ «خبير»، فيكونُ بنو لهب مبتدأً، وخبير خبرَهُ، فلم يقعْ في البيتِ عملُ اسمِ الفاعلِ من غَيْرِ اعتمادِهِ على واحدٍ من الأسماءِ الأربعةِ فَلَمْ يَرِدْ على ما تَقَرَّرَ سابقًا.

---

(١) ج : أو استقبالا.

(٢) هو هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، صاحب الكسائي وأخذ عنه، له من التصانيف كتاب الحدود وكتاب المختصر وكتاب القياس. توفي سنة ٢٠٩هـ. انظر: الفهرست ٧٦، إنباه الرواة ٣٦٤/٣.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم المشهور بابن مضاء صاحب كتاب الرد على النحويين الذي نادى فيه بإلغاء العامل، ولد سنة ٥١٣هـ وتوفي عام ٥٩٢ هـ. انظر البغية ٣٢٣/١، مقدمة الرد على النحاة لشوقي ضيف ١٨-٢١.

(٤) اقتصر المصنف على ذكر الكسائي في المتن، وذكر الآخرين في الشرح ص ٣٨١.

(٥) ج : الكوفيين.

(٦) من الطويل، لرجل من طيئ، لم يعين اسمه. انظر شرح الكافية الشافية ٣٣٣/١، تخليص الشواهد ١٨٢، نتائج التحصيل ٩٥٨/٣.

(٧) سقطت من ب.

تنبيهٌ: قيلَ: تقديمُ «بنو لهب» على «خبير» مستلزِمٌ تأخيرَ «خبير» عن «بنو لهب» وبالعكسِ، فَلَوِ اكْتَفَى بأحدِهِمَا لكفى.

وأُجيبَ بأَنَّ ذِكْرَ التأخيرِ للتوكيدِ لا للتأسيسِ، علَى أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما، وإنْ لم ينفصِلْ عن الآخَرِ بالوجودِ، لكنَّهُ ينفصلُ عنه بالقَصْدِ، فلعلَّ المصنفَ اعْتَبَرَ القَصْدَ.

ولما استشعرَ المصنفُ أنه يستَشْكِلُ هذا التخريجُ بأنَّهُ يَلْزَمُ عليهِ الإخبارُ عن الجمعِ بالمفردِ أجابَ عنه بقوله: **وتقديرُ خبيرٍ كظهيرٍ**، أَيْ ومحمولٌ على تقديرِ «خبير» في البيت كـ «ظهير» في قوله تعالى ﴿والملائكةُ بعد ذلكَ ظهيرٌ﴾[(١)]، وقَدْ جاءَ[(٢)] أَنَّ فعيلًا قَدْ يُسْتَعْمَلُ للجماعةِ، **خلافًا للأخفش**، حيثُ ذَهَبَ إلى جَوازِ عَمَلِ[(٣)] اسمِ الفاعلِ من غيرِ اعتمادٍ[(٤)] على أحدِ تلك الأشياءِ مُحْتَجًّا على ذلك بهذا البيتِ زاعمًا أَنَّ «خبير» مبتدأٌ، و «بنو لهب» فاعلٌ (سَدَّ مَسَدَّ الخبرِ، وقدْ أشارَ (المصنفُ)[(٥)] إلى اندفاعِ الاحتجاجِ)[(٦)] بِهِ بما ذَكَرَ[(٧)] مِنَ التَّخريجِ.

---

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم.

(٢) ص، ب: وجاحد له أن.

(٣) ج : إعمال.

(٤) ج : اعتماده.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ساقط من ص.

(٧) ج : ذكره.

[المثال]

والنوعُ الرابعُ من الأسماءِ التي تعملُ عَمَلَ الفعلِ **المثالُ**، ولو مثنى أو مجموعا.

وهو ما، أي اسمٌ، **حُوِّلَ لـ**أجلِ إفـادةِ **المبالغـةِ** في الفعـلِ **مِـنْ** وزنِ «**فـاعلٍ**» **إلى** وزن «**فَعَّـالٍ**» بتشـديدِ العـينِ، / كـ «شَـرَّابٍ»، **أَوْ** «**فَعُـولٍ**»، بضـمِّ العـين كـ «ضَرُوبٍ»، **أَوْ** «**مِفْعَالٍ**» بكسر الميمِ، كـ «مِنْحَارٍ»، والتحويلُ إلى هـذه الثلاثـةِ ثـابتٌ **بِكَثْرَةٍ**، بتثنيةِ[1] الكافِ، **أَوْ** إلى وزنِ «**فَعِيلٍ**» بكسرِ العين بَعْدَهَا «ياءٌ»، كـ «سميـعٍ»، **أَوْ** «**فَعِلٍ**»، بِكَسْرِ العينِ من غـير يـاء، كـ «حَـذِرٍ»[2]؛ والتحويـلُ إلى هذيـن ثـابتٌ **بِقِلَّةٍ**، **نحوُ** قولِ بعضِهم «**أَمَّا العَسَلَ** - بالنصبِ على أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مقدمٌ لشراب مـن قولِه - **فَأَنَا شَرَّابٌ**»[3]، ونحوُ: [٦٢]

---

(١) قال السويدي في الحاشية، ورقة ٢٣٧ «قوله: «بتثنية الكاف» ، الظاهر أن هذه النسخة تحريف، وأن صوابها: بتثليث الكاف، أي بضمها وفتحها وكسرها، ولم يستعمل لفظ التثنية في وجـوه الحركـات ولئن سلم فمفاد قوله: بتثنية الكاف، أن الجائز فيها حركتان، ولم تعلـم عينهمـا، علـى أن الحركـات الثلاث واردة، غايةُ ما في الباب أنَّ الكسرَ لغةٌ رديئةٌ» . انتهى. هذا واقتصرت أكثر المعجمـات علـى لغتي الفتح والكسر، ووصف الأزهري والجوهـري لغـة الكسـر بـالرداءة. انظـر التهذيـب والصحـاح والقاموس واللسان: «كثر» .

(٢) قال الجوهري في الصحاح «حدث» : «ورجل حدُث وحـدِث بضـمِّ الـدال وكسـرها أي: حسـنُ الحديث، ورجلٌ حِدِّيثٌ مثال فسيق أي كثيرُ الحديث» . وانظر أيضا القاموس «حدث» .

(٣) انظر الكتاب ١/١١١.

ضروبٌ بِنَصْلِ السيفِ سُوقَ سِمَانِهَا (١) ....

و «إِنَّهُ لمنحارٌ بوائكَهَا» (٢) ، و «إنَّ اللهَ سميعٌ دعاءَ من دعاهُ» (٣) ، و:

حَذِرٌ أُمُورًا (٤) ....

تنبيه: اقتصرَ على مثالٍ واحدٍ اختصارًا، وَجَعَلَهُ من بابِ «فَعَّال» ؛ لأنَّهُ أشهرُ الخمسةِ.

(١) صدر بيت من الطويل، لأبي طالب بن عبدالمطلب، وعجزه:
إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ
انظر الكتاب ١/١١١، الأصول ١/١٢٤، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٧٦.

(٢) شاهد من أقوال العرب. انظر الكتاب ١/١١٢.

(٣) انظر شرح ابن الناظم ٤٢٧، وشرح القطر ٣٨٦.

(٤) من بيت من الطويل، للاحقي، والبيت بتمامه:
حذرٌ أمورًا لا تُخَافُ وآمِنٌ ... مَا ليسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدارِ
انظر الكتاب ١/١١٣، شرح الألفية لابن الناظم ٤٢٨، التبصرة ١/٢٢٧.

[اسم المفعول]

والنوعُ الخامس من الأسماءِ العاملةِ عملَ الفعلِ **اسمُ المفعول**، ولو مثنى أو مجموعا.

وهو ما اشتُقَّ من فعلٍ لمن وقعَ عليه، بمعنى الحدوث. وقد بسطتُ الكلام على (هذا)[1] الحد في شرح الشذور[2].

كـ «مضروبٍ» و «مُكرَمٍ» من الإكرام، أو التكريم، والأوَّلُ أنسبُ بما مَرَّ في المصدرِ من التعبير بالإكرام. وأشارَ بالمثالين هنا لنحو ما مرَّ، وإلى أنَّهُ (إنْ)[3] كانَ من ثلاثيٍّ مُجَرَّدٍ كانَ على وزن «مفعول» كالأول، وإنْ كانَ من غيره كانَ على لفظ المضارع المبني للمجهول، مع إبدال حرف المضارعة منه ميما مضمومة كالثاني.

ويعمَلُ عَمَلَ فعلِهِ، أي مثلَ عمله.

---

(١) ساقطة من ج.

(٢) قال الشارح في شرحه على الشذور ورقة ١٦٦: «تنبيهان: الأول: لم يذكر هنا قوله بمعنى الحدوث، كما ذكره في حد اسم الفاعل؛ لأنه إنما ذكره ثمة لإخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأن كلاً منهما لمن قام به، وهما هنا خارجان بقوله: «لمن وقع عليه»، كما علم، فلم يُحتج إلى ذكره. فإن قلت: قد جاء اسم التفضيل لمن وقع عليه، كـ «أعرف» و «أشهر» و «أشغل». قلنا: هو شاذ. الثاني: قيل يشكل الحد بخروج اسم المفعول في قولنا: «يوم الجمعة مضروب فيه»، و «التأديب مضروب له». إلا أن يقال: استعماله في ذلك خلاف وضعه بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول».

(٣) ساقطة من ب.

وَهُمَا، أي المثالُ واسمُ المفعولُ، كائنان[1] **كاسمِ الفاعل** في جميعِ مَا مَرَّ. تقولُ: «جاء المُعْطَى عبدُه درهمًا» فتنصبُ الدرهمَ بمعطَى، على أنَّهُ مفعولٌ، سواءٌ أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ[2] (أو الماضي[3]. وتقولُ «زيدٌ معطًى عبدُه درهمًا»)[4] (فتُعْمِلُه فيه إنْ أردتَ به الحالَ أو الاستقبالَ)[5]، (ولا تقولُ «زيدٌ معطًى عبدُهُ درهمًا»)[6] وأنتَ تريدُ الماضي خلافًا للكسائيِّ. وتقولُ «أمعطًى الزيدان درهمًا»، ولا تقول «معطًى الزيدان درهمًا» لعدمِ الاعتمادِ خلافًا للأخفشِ. وهكذا تقولُ في المثالِ.

---

(١) ص : لا ينال، ب: كائنا.

(٢) ب: والاستقبال.

(٣) ورد في الأصل بعد كلمة «الماضي» : خلافا للكسائي، وهي زيادة من الناسخ.

(٤) ساقط من ج.

(٥) ساقطة من ب، ج.

(٦) ساقطة من ب.

[الصفة المشبهة]

والنوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل **الصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ المتعدي لواحد** من حيثُ إِنَّها تُؤنَّثُ وتُثنى وتُجمع مثله، تقول في حسن: حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات، كما تقول في ضارب: ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات، وإنها لا تنصِبُ (إلا)[1] اسمًا واحدا مثله. كذا قاله المصنفُ في الشرح[2]، وقال[3] في غيره: «وجهُ تسميتها مشبهة أنها كاسم الفاعل واسم المفعول في أنها تُثَنَّى وتُجْمَعُ وتُذَكَّرُ وتُؤَنَّثُ، بخلافِ أفعل التفضيل، وليسَ المرادُ أنها شبيهةٌ بالفعل، كما غَلِطَ ابنُ مالك في التحفة[4]». انتهى.

وهي، أي الصفةُ المشبهةُ، **الصفةُ**، وهي ما دلَّ على حدثٍ وصاحبِه، **المصوغةُ لغيرِ تفضيلٍ لإفادةِ الثبوتِ**، فالصفةُ جنسٌ يشمَلُ الصفةَ المشبهةَ وغيرها.

وخرج بقوله: «المصوغةُ لغير تفضيل» اسمُ التفضيل، وبقوله: لإفادة الثبوتِ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ والمثالُ؛ لأنها للحدوثِ.

---

(١) سقطت من ب.

(٢) شرح المصنف ٣٩١.

(٣) ص، ب: قال.

(٤) لم أجده في التحفة.

كـ «**حسنٍ وظريفٍ وطاهرٍ**[1] **وضامرٍ**».

أشارَ المصنفُ بهذا التمثيلِ لها إلى أنَّ الصفةَ المشبهةَ تارةً تكونُ جاريةً على لفظِ المضارعِ[2] كما في هذين المثالين، إذْ هُمَا على وزنِ «يَطْهُرُ وَيَضْمُرُ» فإنَّ المعتبرَ في الوزنِ هُنَا مطلقُ الحركةِ، وتارةً تكونُ غيرَ جاريةٍ عليه، كما في المثالين الأولين، وهذا هو الغالبُ حتى ادَّعَى جماعةٌ منهم الزمخشريُّ وابنُ الحاجبِ وابنُ العِلْجِ أنَّهُ لازمٌ[3]، ولكونِهِ الغالبَ قَدَّمَهُ.

إنْ قلتَ: كانَ يكفي المصنفَ فيما قَصَدَهُ من الإشارةِ إلى الصفةِ[4] هنا مثالٌ[5].

قلتُ: نَعَمْ، إلا أنَّهُ قَصَدَ تمكينَ مجيءِ الصفةِ المشبهةِ على لفظِ المضارعِ بتعديدِ المثالِ؛ لمكانِ الخلافِ فيه، ثُمَّ جَرَى على ذلِكَ في مقابِلِهِ للمشاكلةِ.

ولا يتقدمها، أي الصفةَ المشبهةَ، **معمولُها**؛ لا يُقالُ: «زيدٌ وجهَهُ حسنٌ»، بنصبِ الوجْهِ؛ لضعفِهَا؛ لأنَّهَا / فرعُ اسمِ الفاعلِ الذي هُوَ فرعُ الفعلِ. [٦٣]

ولا يكونُ، أي معمولُها، **أجنبيًّا** فلا يُقَالُ: «مررتُ برجلٍ حسنٍ (عمرًا)»، بَلْ سببيًّا، والمرادُ بهِ ما يكونُ متصلًا بضميرِ الموصوفِ، نحوُ «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُهُ»،

---

(١) ص، ج: ظاهر.

(٢) ب: المضارعة.

(٣) انظر شرح المفصل ٦/٨١، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٤٤، الإيضاح العضدي ١/١٧٧، وانظر الرد عليهم في المغني ٥٩٨، المساعد ٢/٢١١، شرح الأشموني ٣/٣.

(٤) ب: الضمير.

(٥) ص، ب: فلان.

أو متصلًا بالقائم مَقَامَ ضمير، نحو «مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ»[1]؛ لأنَّ «أَلْ» قائمةٌ مَقَامَ الضميرِ، أو مُقَدَّرًا مَعَهُ ضميرُ الموصوفِ كـ «مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهًا» أي وجهًا) مِنْهُ، كذا في الشرح[2].

والقولُ بنيابةِ «أَلْ» عن الضميرِ مذهبُ الكوفيين[3] وبعضِ البصريين وكثيرٍ من المتأخرين، (وغيرُهُم)[4] على مَنْعِ ذلك.

تنبيه: لا يَرِدُ على ماقَرَّرَهُ المصنفُ ما قالَهُ بدرُ الدينِ بنِ مالكٍ إنّ: «بِكَ زَيدٌ فَرِحٌ» يُبْطِلُ عمومَ قولِهِمْ إنَّ المعمولَ الا يكونُ إلّا سببيًّا مؤخَّرًا؛ لما قاله في التوضيحِ: إنَّ ما قالَهُ مردودٌ؛ لأنَّ المرادَ بالمعمولِ ما عَمَلُهَا فيه بحقِّ الشبهِ، وإنما[5] عَمَلُها في الظرفِ بما فيها من معنى الفعلِ، وكذا عملُها في الحالِ والتمييزِ ونحوِ ذلك. انتهى.

وَيُرفَعُ، أي معمولُها، **على الفاعليةِ**، أي:كونِهِ فاعلًا، نحو «مررتُ برجلٍ حسنٍ الوَجْهُ» وهذا الوجْهُ متفقٌ عليه، فالصفةُ على هذا خاليةٌ من ضميرٍ، **أو**

---

(١) ساقط من ب لانتقال النظر.

(٢) شرح المصنف ٣٩٣.

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/١٠٢-١٠٣، شرح المفصل ٦/٦٠، شرح تحفة الطلاب ١/١٥، شرح الكافية ٢/١٣١، ٢١٠، المغني ٧٧ - ٧٨، ٦٥٢، ٢٥٨، الجامع ٣٨، الأشباه والنظائر ١/٤٤٦، نتائج التحصيل ٣/٩٢٤.

(٤) سقطت من ص.

(٥) في ص : إنما.

على **الإبدالِ** من ضميرٍ مستترٍ في الصفة، وهذا الوجْهُ أجازَهُ الفارسيُّ وتابعه المصنفُ[1]، ويَرِدُ[2] حكايةُ الفراءِ[3] «مررت بامرأةٍ حسنٍ الوجْهُ»، وحكايةُ الكوفيين «بامرأةٍ قويمٍ الأنفُ»، وأنه يجوز «برجل مضروبِ[4] الأبُ» بالرفع، وليس هذا (الإبدالُ)[5] كلًّا ولا بعضًا ولا اشتمالًا، كذا في التصريح[6]، فتأمَّلْ.

ويُنْصَبُ، أي معمولُها، **على التمييز** نحوُ «زيدٌ حسنٌ وجهًا»[7]، **أو على التشبيهِ بالمفعولِ به**، نحو «زيدٌ حسنٌ الوجهَ»[8]. وقدَّمَ وجهَ التمييزِ؛ لأنَّهُ الأرجحُ، كما جَزَمَ به في الشرحِ[9]. **والوجهُ الثاني** وهو النصبُ على التشبيه بالمفعول به[10]

---

(١) انظر الإيضاح العضدي ١/١٧٨-١٨٠، شرح الشذور ٣٩٨. وانظر أيضا شرح التسهيل ٣/١٠٣.

(٢) ج : ويرد عليه حكاية.

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٤٠٨ «والعرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة، فيقولون: «مررت على رجل حسنةٍ العينُ، قبيحٍ الأنفُ»، والمعنى: حسنة عينه، قبيح أنفه. ومنه قوله ﴿ فإن الجحيم هي المأوى ﴾، فالمعنى والله أعلم: مأواه».

(٤) في الأصل: ضروب.

(٥) عن ج.

(٦) التصريح ٢/٨٤.

(٧) ب: زيد رجل حسن وجها.

(٨) هذا التمثيل سهوٌ من الشارح، فالمصنفُ يجيزُ الوجهين مع ترجيح التمييز إذا كان معمولها، نكرة. وسيأتي للمصنف أنه يتعينُ عدُّهُ منصوبًا على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة.

(٩) شرح المصنف ٣٩٤، وانظر الجامع ١٥٩، ١٦٠، وشرح الشذور ٣٩٩.

(١٠) ج: على المفعول به.

متباين في معمولها **المعرفة**، فلا يجوزُ إعرابُها تمييزًا؛ لأن التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً.

تنبيه: أَفْهَمَ قولُ المصنف: «والثاني متعينٌ في المعرفة» جوازَ كونِ نصبِ معمولها النكرةِ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ كنصبِهِ على التمييزِ، وهو رأيٌ ذهبَ إليه بعضُ النحويين، والأصَحُّ[1] تعيُّنُ كونِ نصبِهِ على التمييزِ.

ويُخْفَضُ، أي معمولُها، **بالإضافةِ**، أي بإضافتها إليه، نحوُ «زيدٌ حسنُ الوجهِ»، وعلى هذا الوجهِ ووجهِ النصبِ ففي الصفةِ[2] ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ على الفاعليةِ.

تنبيه: أصلُ هذه الوجوهِ الرفعُ. وهو دونَهَا في المعنى ويتفرَّعُ عنه النصبُ، ويتفرعُ عن النصبِ الخفضُ[3].

---

(١) انظر في الأقوال في هذه المسألة:الأصول ١/١٣٤، شرح اللمع ١/٢١٥، المرتجل ٢٣٩، شرح ابن الناظم ٤٤٧، البسيط ٢/١٠٨١ -١٠٨٢، ١٠٩١، شرح الكافية ٢/٢٠٦-٢١٠، شرح جمل الزجاجي لابن هشام ١٧٨، ١٧٩، الهمع ٥/٩٥، شرح الفريد ٣٥٠، ٣٥١، حاشية الصبان ٣/٧.

(٢) ص : مع الصفة، ب: مع والصفة.

(٣) ب: والخفض.

[اسم التفضيل]

والسابعُ[١] من الأسماءِ العاملةِ عَمَلَ الفعلِ **اسمُ التفضيل**، ويُقالُ «أفعلُ التفضيل»، وأَخَّرَهُ من بينها[٢]؛ لأنَّهُ قَلَّمَا يرفعُ الفاعلَ الظاهرَ في اللغةِ العُليا.

وهو الصفةُ-بالمعنى السابقِ بيانُهُ[٣]- **الدالةُ على المشاركة**، أي مشاركةِ الذاتِ المفهومةِ من الصفةِ لغيرها في الفعلِ المشتقةِ هي منه، تحقيقًا، كما يأتي، أو تقديرًا، كما في «زيدٌ أفقهُ من الحمارِ».

وخرجَ بهذا القيدِ بقيةُ الصفاتِ، حتى المثالُ، وإنْ دلَّ على الزيادةِ، ونحو «زائدٌ» في «عمرو زائدٌ على بكرٍ في العلم»، وإنْ دلَّ على المشاركة والزيادة؛ لأنه (لا)[٤] يدُلُّ على المشاركةِ في الفعلِ المشتَقِّ هو منه، بل في فعلٍ غيرِهِ، فَتَأَمَّلْ. وعلى هذا فقولُه: «**وعلى الزيادةِ**»، أي زيادةِ تِلْكَ الذاتِ في الفعلِ المذكورِ على ذلكَ الغيرِ، قيدٌ واقعيٌّ لتحقيق الماهِيَّةِ، لا الاحترازِ عن شيء.

كـ «أكرم»، تقولُ «زيدٌ أكرمُ مِنْ عمرٍو» فَيُفِيدُ أَنَّ زيدًا مشاركٌ لعمرٍو في الكرم، وأَنَّهُ زائدٌ عليه في ذلك.

---

(١) ص : والسابعة، ب: أو السابع.

(٢) ص، ب: بينهما.

(٣) أي ما دل على حدث وصاحبه. انظر ما سبق ص ٣٣١.

(٤) سقطت من ب.

ويُسْتَعْمَل، أي اسمُ التفضيل حالَ كونه مقرونًا **بـ** «**مِن**» التي هي للابتداء عند سيبويه والجمهور، وللمجاوزة عندَ ابنِ مالك[(١)]. وقدَّمَ هذا الوجهَ؛ لأنَّهُ الأصلُ.

ومضافًا لنكرةٍ، أي إليها، **فيُفْرَدُ**[(٢)] **ويذكَّرُ** في الصورتين وجوبا، لكراهتهم / لحاق [٦٤] أدوات التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر ما هو في حكم الوسط، باعتبار اقترانه بـ «من» التفضيلية؛ لكونها الفارقةَ بينه وبين باب آخر، فكأنها تمام[(٣)] الكلمة، نحو «زيدٌ أفضلُ من عمرٍو» (و «الزيدان أفضلُ من عمرٍو» و «الزيدون أفضلُ من عمرٍو»)[(٤)] و «هندُ أفضلُ من دعدَ» (و)[(٥)] «الهندان أفضلُ من دعدَ» و «الهنداتُ أفضلُ من دعدَ» و «زيد أفضلُ رجلٍ» و «الزيدانِ أفضلُ رجلين» و «الزيدون أفضلُ رجال» و «هند أفضلُ امرأةٍ» و «الهندان أفضلُ امرأتين» و «الهندات أفضلُ نساءٍ».

لكنْ يجبُ المطابقةُ في النكرةِ المضافِ إليها لما قَبْلَ اسمِ التفضيل كما مثَّلْنَا.

وقوله تعالى ﴿ولا تكونُوا أوَّلَ كافرٍ به﴾[(٦)] فتقديرُه: أول فريق كافر. ولولاه لقيل:

---

(١) انظر الكتاب ٤/٢٢٥، وشرح التسهيل ٣/١٣٤-١٣٥، التبصرة والتذكرة ١/٢٩٣، وانظر هامشه لمحققه أستاذنا الدكتور فتحي على الدين، وحاشية الصبان ٣/٣٤، الأصول ٢/٧، شرح ابن الناظم ٤٨٠، شرح المفصل ٦/٩٥، شرح الكافية ١/٢٨٨، ٢/٣٢١، الارتشاف ٢/٤٤١، المغني ٤٢٣.

(٢) في الأصل: فيضربه، تحريف.

(٣) ب: إتمام.

(٤) ساقطة من ج.

(٥) ساقطة من ج.

(٦) من الآية ٤١ من سورة البقرة.

أول كافرين به، أو التقدير: ولا يكن[1] كلٌّ منكم أول كافر.

ويُستعملُ معرفًا **بـ** «**أَلِ**» العهديةِ[2]، **فيطابِقُ** موصوفَهُ وجوبًا إفرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتأنيثًا، نحوُ «زيدُ الأفضلُ» و «الزيدان الأفضلان» و «الزيدون[3] الأفضلون، أو الأفاضلُ» و «هند الفُضْلَى» و «الهندان الفُضْلَيَان» و «الهنداتُ الفضليات، أو الفضل»، وذلك للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم المانع.

ومضافًا لمعرفةٍ، أي إليها، **فـ** فيه **وجهانِ:** (أحدُهما)[4] الإفرادُ والتذكيرُ، إجراءً له مُجْرَى المقرونِ بـ «من»، لمشابهتهِ لَهُ في كونِ المُفَضَّلِ عليه مذكورًا مَعَهُ، والثاني: المطابقةُ إجراءً لَهُ (مُجْرَى)[5] المعرَّفِ بأل لمشابهته له في التعريف، وعلى هذا فكان الأنسبُ أن يقالَ: فالوجهان بـ «أل» التي للعهد الذكري. نحو «الزيدانِ أفضلُ القومِ، وإنْ شئتَ، أفضلا[6] القوم» وكذا الباقي.

تنبيهان: الأولُ: عدمُ المطابقةِ أفصحُ[7]، بل أوجَبَهُ ابنُ السَّراجِ، لكنْ رُدَّ بقولِهِ تعالى

---

(1) في جميع النسخ: يكون، وهو خطأ.

(2) ب: العهد.

(3) ب: الزيدان.

(4) ساقطة من ج.

(5) سقطت من ب.

(6) ب: أفضل.

(7) إذا قُصد بأفعل التفضيل الزيادة على من أضيف إليه فمذهب الجمهور جواز الوجهين، ثم اختُلف في أي الوجهين أفصح، فمن قائل إن عدم المطابقة أفصح، وهو اختيار الشارح، ومن قائل إن المطابقة أفصح، وعليه أبو منصور الجواليقي وأبو حيان، ومن قائل إن الوجهين سواء. وذهب ابن السراج

﴿وكذلك جعلنا في كُلِّ قريةٍ أكابرَ مجرميها﴾ (١) فطابقَ و لم يقُلْ: أكبر مجرميها.

الثاني: محلُّ جواز الوجهين حيثُ استعْمِل اسمُ التفضيل في حقيقةٍ (٢)، فلو استُعمل في أصل «أفعل» (٣) مجازا (٤) وجبت المطابقةُ، كما في قولهم «الناقصُ والأشجُّ أَعْدَلَا بني مروان» (٥)، أي عادلاهم، إذ ليس فيهم عادلٌ غيرهُما (٦).

ولا يَنْصِبُ، أي اسمُ التفضيل **المفعولَ**، أي المفعولَ به حالَ كونه **مُطْلَقًا**، أي غيرَ مُقَيَّدٍ بموضِعٍ كما في مقابله الآتي بالإِثْرِ.

= كما ذكر الشارح إلى منعه، ونقل أيضا عن ابن الدهان. انظر: الكافية ١٨٦-١٨٧، شرح التسهيل ٥٩/٣، شرح الكافية الشافية ١١٣٧/٢، ١١٤٣، البسيط ١٠٤١/٢، ١٠٤٢، الهمع ١١٢/٥-١١٣، شرح الاشموني ٣٦/٣، ٣٧.

(١) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٢) ج: حقيقته.

(٣) ج: أصل الفعل.

(٤) أي لغير تفضيل، وهو عند المبرد مقيس، وخرج عليه قوله تعالى ﴿ ربكم أعلم بما في نفوسكم﴾ وقوله عز وجل ﴿ وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ﴾، أي عالم، وهين. انظر شرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢، شرح ابن الناظم ٤٨٢، ٤٨٣.

(٥) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٤١١/١، المقرب ٢١٢/١.

(٦) ب غيرهم.

وحَكْيُ[1] المصنِّفِ الإجماعَ[2] على ذلك انتُقِدَ بأنَّ بعضَهُمْ ذَهَبَ إلى جوازِ نَصْبِهِ لَـهُ مطلقًا، وبعضُهُم إلى جوازِهِ إنْ أُوِّلَ بما لا تفضيلَ[3] فيه.

تنبيه: قالَ المصنفُ في الجامع[4] ما نصُّهُ: «يُعَدَّى قاصِرُهُ -يعني اسمَ التفضيلِ- بالحرف المعدِّي لفعله، ومتعديه باللام، و:

.... أَضْرَبَ مِنَّا بالسيوفِ القَوَانِسَا[5]

مُؤَوَّلٌ[6]. إلا إنْ أَفْهَمَ عِلْمًا أو جَهْلًا، فالباءُ، أو حُبًّا أو بُغْضًا، فبإلى للفاعلِ و باللامِ للمفعولِ». انتهى. ولا يَرِدُ شيءٌ من ذلك على كلامِ المصنفِ إمَّا لأنَّ المتبادرَ من المفعولِ المفعولُ بلا واسطةٍ، أَوْ أَنَّ[7] المتبادرَ من النصبِ النصبُ كذلكَ، وفيه بحثٌ.

تنبيهٌ: رُبَّمَا يُتَوَهَّمُ من كلامِ المصنفِ جوازُ نصبِهِ لما عدا المفعولِ به، وليسَ المرادَ.

---

(١) قال السويدي في الحاشية: «قوله (وحكيُ المصنف) هو بصيغة المصدر مبتدأ، خبره: «انتقد»»، والمراد: ما حكاه المصنف في الشرح». انظر الحاشية ورقة ٢٣٩. هذا ولم أجد في المعاجم التي بين يدي من ذكَرَ ورودَ المَصْدَرِ منه بهذه الصيغة.

(٢) شرح المصنف ٣٩٧، وانظر شرح الكافية ٢/٢١٩.

(٣) انظر شرح التسهيل ٣/٦٩، الهمع ٥/١١٠، وشرح الأشموني ٣/٤٢.

(٤) الجامع ١٦٤.

(٥) من بيت من الطويل للعباس بن مرداس،والبيت مع الذي قبله

فلم أرَ مثلَ الحيِّ حيًّا مُصَبِّحًا ... ولا مثلَنا يومَ التقينا فوارِسَا
أكرَّ وأَحْمَى للحقيقةِ مِنْهُمُ ... وَأَضْرَبَ مِنَّا بالسيوفِ القوانِسَا

انظر ديوانه، التبيين للعكبري ٢٨٧، شرح الكافية ٢/٢١٩.

(٦) بإضمار فعل، جعل أفعل دليلا عليه.

(٧) ج: وأن المتبادر.

وعبارتُهُ في الشذور[١]: «وَيَعْمَلُ في تمييزٍ وحالٍ وظَرْفٍ، لا في مصدرٍ[٢] ولا (في)[٣] مفعولٍ به أو له أو معه». انتهتْ. قالَ مولانا عصامُ[٤] الدين «رحمه الله (تعالى)»[٥]: «والظاهرُ أنَّ المستثنى كالحال والتمييز».

ولا يَرْفَعُ، أي اسمُ التفضيلِ **في** الاستعمالِ **الغالبِ** اسمًا **ظاهرًا**-بالمعنى اللغوي-سواءٌ كانَ ظاهرًا أو ضميرًا[٦] (بارزًا؛ لِشَبَهِهِ بأفعلِ التعجُّبِ وَزْنًا وأُصْلًا وإفادةً للمبالغةِ، بخلافِ الضميرِ)[٧] المستترِ، فَيَرْفَعُهُ مطلقًا، كما يرفَعُهُ فِعْلُ التعجُّبِ.

إلا في مسألةِ الكحلِ، استثناءٌ مُفَرَّغٌ، أي لا يرفعُ في الغالبِ ظاهرًا في مسألةٍ من المسائلِ إلا في مسألةِ الكحلِ، أي فيرفَعُهُ فيها، وهذا مما (لا)[٨] خِلافَ فيه. وضابطُها أَنْ يكونَ في الكلامِ نفيٌ،بعدَهُ / اسمُ جنسٍ موصوفٌ باسمِ التفضيلِ،بعدَهُ اسمٌ مُفَضَّلٌ على نفسِهِ باعتبارين، نحوُ «ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ»، [٦٥]

---

(١) شرح الشذور ٤١٤.

(٢) ب: المصدر.

(٣) عن ج.

(٤) قال العصام في شرح الكافية ٢٤٧: «ولا يعمل اسم التفضيل بنفسه عملا قويا، بخلاف نصب التمييز والظرف وما يشبهه من الحال، فإنه ينصب هؤلاء، كما صرحوا به، والظاهر أن المفعول والمفعول له والمستثنى في حكم هؤلاء».

(٥) سقطت من ب.

(٦) في الأصل: وضميرا.

(٧) سقطت من ب.

(٨) سقطت من ب.

ولاشتهار التمثيل لهذه[1] المسألة بهذا المثالِ المشتملِ على الكحلِ عُرِفَتْ بمسألةِ الكُحْلِ.

وكالنفي النهيُ والاستفهامُ على ما جَزَمَ به (المصنفُ)[2] في الشرح[3]، تَبَعًا لابنِ مالكٍ في شرح التسهيل[4]. قالَ أبو حيان[5]: «ولم يَرِدْ به سماع، فالأَوْلَى الاقتصارُ على ما قالته العربُ».

تنبيه: إنما قَيَّدَ المصنفُ بقولِ: «في الغالبِ» لأنَّهُ يرفعُ الاسمَ الظاهرَ مطلقًا في لُغَةٍ[6] حكاها يونس وغيرُه نحوُ «مررتُ برجلٍ خيرٍ مِنْهُ أَبُوهُ، أو أَنْتَ».

---

(١) في جميع النسخ: بهذه، وأثبت الصواب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) شرح المصنف ٣٩٩.

(٤) شرح التسهيل ٦٨/٣، وانظر شرح الأشموني ٤٢/٣.

(٥) التذييل والتكميل ٧٦٨/٤.

(٦) انظر الكتاب ٣٤/٢، شرح التسهيل ٦٥/٣.

[التوابـــــــع]

هذا **بابُ التوابعِ**، جمع تابعٍ، وهو ما يكونُ إعرابُه على سبيلِ التطفُّلِ على غيره. **يتبعُ ما قبْلَهُ**، من اسمٍ أو فعلٍ، **في إعرابه** حقيقةً أو حكمًا، أنـواعٌ **خمسـةٌ** بدليـل الاستقراءِ، وهي **النعتُ** وعطفُ البيان والتوكيدُ والبدلُ وعطفُ النسـق، وإذا اجتمعت في تركيب واحد رُتِّبَتْ هكذا كما جَزَمَ به في التسهيل والارتشاف[(١)]، فمن ثَمَّـةَ قيـل[(٢)]: كان ينبغي للمصنف أن يذكرَهَا على هذا المنـوال، وعدَّهَـا الزجـاجيُّ[(٣)] وجماعـةٌ أربعـةً، أدرجُوا عطفَ البيان وعطفَ النسق تحتَ قولهم العطف.

وهو، أي النعتُ، قال أبو حيان[(٤)]: «والتعبيرُ بـه اصطـلاح الكوفيـين، وربمـا قالـه البصريون، والأكثرُ عندهم الوصف والصفة». انتهـى. **التـابعُ، المشـتقُّ**، وهـو مـا دلَّ على حدثٍ وصاحبِهِ، كاسم الفـاعل، واسـم المفعـول، والمثـال، والصفـة المشـبهة واسـم التفضيل، **أَوِ المؤوَّلُ به**، كاسم الإشارة، و «ذي» بمعنـى صـاحب، وأسمـاء النسـب.

---

(١) التسهيل ١٧٣، والارتشاف ٢/٦٦٧، وانظر أيضا الهمع ٥/١٦٥، شرح الأشموني ٣/٤٥.

(٢) انظر شرح الفاكهي ٢/٢١٥.

(٣) في النسخ الثـلاث: الزجـاج، والصحيـح أنـه الزجـاجي. انظـر شـرح المصنـف ٤٠٠، وانظـر الجمـل للزجاجي ص ١٣.

(٤) التذييل والتكميل ٥/١٤٩.

تقول «مررتُ بزيدٍ هذا، وبرجلٍ[1] ذي مال، وبرجلٍ دمشقي»، أي الحاضرِ، وصاحبِ مالٍ، ومنسوبٍ إلى دمشق.

ومن المؤول به الجملةُ، وإنما يُنعت بها إذا كانت خبريةً، وكانَ المنعوتُ نكرةً، أو مُعَرَّفًا بـ «ألِ» الجنسيةِ، نحوُ قوله تعالى ﴿واتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فيهِ إلى اللهِ﴾[2]، ﴿كَمَثَلِ الحِمارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[3].

وَقَدْ يُعَدُّ من المؤول به، وليس منه على التحقيق، المصدرُ؛ قالوا «هذا رَجُلٌ عَدْلٌ، وَزَوْرٌ، وفِطْرٌ»، وذلك عند الكوفيين على التأويلِ بالمشتقّ، أي: عادِلٌ، وزائرٌ، ومفطرٌ، وعِنْدَ البصريينَ على تقديرِ مضافٍ، أي: ذو كذا[4]؛ ولهذا التُزِمَ إفرادُهُ وتنكيرُهُ، كما يُلتَزَمانِ لو صُرِّحَ بـ «ذو».

المباين للفظ متبوعه.

فالتابعُ جنسٌ يَشْمَلُ (جميعَ)[5] التوابعِ الخمسةِ. والمشتقُّ والمؤولُ[6] به مُخْرِجٌ لبقيةِ

---

(١) ص: أو برجل.

(٢) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٥ من سورة الجمعة.

(٤) وقيل: بل نعت بالمصدر على سبيل المبالغة والمجاز، فإذا قيل: هذا رجل عدل، فإنما أريد أنه صار كأنه متجسم منه، أو كأنه ذات العدل، مبالغة، فصارت المذاهب ثلاثة. انظر: الكتاب ١/٣٣٦-٣٣٧، المقتضب ٣/٢٣٠، الكامل ١/٣٧٤، ٣٧٥، الخصائص ٣/٢٦٢، ائتلاف النصرة ٧٤، شرح الكافية ١/٣٠٦، دلائل الإعجاز ٣٠٠ - ٣٠١.

(٥) عن ج.

(٦) ج: أو المؤول.

التوابع، فإنها لا تكونُ مشتقَّةً، ولا مؤولةً به؛ لأنَّكَ تقولُ في التوكيدِ المعنويِّ: «جاءَ القومُ أجمعون»، واللفظيِّ «جاءَ زيدٌ (زيدٌ)[1]»، وفي البيان والبدل «جاء زيدٌ أبو عبدِ اللهِ»، وفي عطف النسق «جاء زيدٌ وعمرٌو» فتجِدُها توابعَ جامدةً، وكذلك سائرُ أمثلتها. ولم يبقَ إلا التوكيدُ اللفظيُّ، فإنَّهُ قَدْ يجيءُ مشتقا نحو «جاء زيدٌ الفاضلُ (الفاضلُ)[2]»، (فالفاضل)[3] الأوَّلُ نعتٌ لزيدٍ، والثاني توكيدٌ لفظيٌّ للأوَّلِ، فلهذا أخرجتُهُ بقولي: «المباين للفظ متبوعه» كذا في الشرح[4].

ويَرِدُ على كلامِهِ هذا أنَّ من التوكيد اللفظيِّ ما يكونُ مباينًا للفظِ متبوعِهِ كـ «جاء زيدٌ الحبرُ العالِمُ»، فينتقِضُ به حدُّ النعتِ منعًا[5]، وعلى كلامِهِ أوَّلا أنَّ مِنَ النعتِ ما يكونُ بلفظِ متبوعِهِ كما في قوله[6]:

كَمْ عاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ ... وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا

(هذا الذي تَرَكَ الأوهامَ حائرةً ... وَصَيَّرَ العالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا)[7]

---

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ب.

(٣) سقطت من ج.

(٤) شرح المصنف ٤٠١.

(٥) الجمع والمنع من ألفاظ المنطقين، ويعنون بالحد الجامع ما يتناول جميع أفراده إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه آبيا دخول غيره فيه. انظر مفتاح العلوم ٢٠٥، الإرشاد إلى علم الإعراب ٦٧، ٦٨.

(٦) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق، المشهور بابن الراوندي الزنديق، والبيتان من الطويل. انظر: نتائج التحصيل ٣/١١١٠.

(٧) عن ب.

فينتقض به حَدُّهُ جمعًا[١].

وفي الشرح[٢]: «فإنْ قلتَ: قد يكون التابعُ المشتقُ (غيرَ)[٣] نعت، تقول في عطف البيان: قال[٤] أبو بكر الصديق وعمرُ الفاروق رضي الله عنهما، وفي عطف النسق: رأيتُ كاتبًا وشاعرًا. (قلتُ: الصديق والفاروق، وإنْ كانا مشتقين، إلا أنهما صارا لقبين)[٥] على الخليفتين «رضي الله عنهما» لاحِقَين ببابِ الأعلام، كـ «زيد، وعمرو». و «شاعرًا» في المثال المذكور نعتٌ[٦] حُذِفَ منعوتُه، وذلك المنعوت هو المعطوف، وكذلك «كاتبًا»[٧] ليس مفعولا في الحقيقة، وإنما هو صفةٌ للمفعول، والأصل: «رأيتُ رجلًا كاتبًا، ورجلًا شاعرًا»./ [٦٦]

واستُفيد من تخريجه لقوله «وشاعرا»، على ما ذكره، تقييدُ ما اشتَهَرَ من أنَّهُ لا يجوزُ حذفُ معطوفٍ[٨] بدونِ عاطِفِهِ، وحلُّ ما يُحاجَى به من قولنا: لنا صورةٌ يجوز فيها

---

(١) انظر الهامش رقم (٥) في الصفحة السابقة.

(٢) شرح المصنف ٤٠١، ٤٠٢.

(٣) ساقط من ب.

(٤) ج: جاء أبو بكر.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ص: ونعت.

(٧) في النسختين: كاتب.

(٨) ج: المعطوف.

حذف المعطوف[١] وحده فما هي ؟.

هذا وأنت خبير بأن ما ذكره من التخريج لا يأتي في نحو «رأيتُ كاتبًا وشاعرًا» إذا كانَ المرادُ بالكاتب والشاعر رجلًا (واحدًا)[٢]، فتأمَّلْ.

وفائدتُه، أي النعتِ، **تخصيصٌ** وهو تقليلُ الاشتراكِ في النكرات، نحو «مررتُ برجلٍ كاتب»، **أو توضيحٌ**، وهو رفعُ الاحتمالِ في المعارف نحو «مررتُ بزيدٍ العالِمِ» **أو مدحٌ**، وهذا كاللذَين بعدَهُ (حيثُ)[٣] استغنَى الموصوفُ في نفسه عن الصفة، **أو ذمٌّ** نحو «أعوذُ با لله العظيم من الشيطان الرجيمِ»، **أو ترحُّمٌ**، نحو «اللهم ارحَمْ عبدَكَ المسكينَ»، **أو توكيدٌ**، وهذا فيما إذا أفادَ بعض ما يُستفادُ من الموصوف، إمَّا نظرًا إلى وصفه، أو نظرًا إلى المَقَام، نحوُ قوله تعالى ﴿نفخةً واحدةً﴾[٤]، ﴿ومناةَ الثالثةَ الأخرى﴾[٥].

تنبيهان: (الأوَّلُ)[٦]: قال بعضُهم[٧]: وقد يكونُ النعتُ للتعميمِ نحوُ قوله: «إنَّ ا لله

---

(١) ب: النون.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ج.

(٤) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٥) الآية ٢٠ من سورة النجم.

(٦) سقطت من ج.

(٧) شرح الفاكهي ٢/٢١٨.

يرزُق الطائعين والعاصين»»، وللتفصيل نحوُ «مررتُ برجلين[1] عربيٍّ وعجميٍّ»»، وللإبهامِ نحوُ «تَصَدَّقْ بصدقةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ»[2]. انتهى.

قلتُ: إنْ أرادَ هذا القائل أنَّ كُلًّا من الطائعين والعاصين وكُلًّا من عربي وعجمي، (وكلًّا)[3] من قليلةٍ أو كثيرةٍ، التعميمُ والتفصيلُ والإبهامُ، فمجموعُ كلِّ اثنين[4] من هذه الثلاثة ليس بكلمةٍ، فَضْلًا عن كونه (اسما، فضلا عن كونه)[5] نعتا للتعميم أو التفصيل[6] أو الإبهام، فافهم.

الثاني: قال المصنف في حاشية التسهيل: «ما نصُّهُ في شرح الدرة[7] لابن الخباز[8]: «ويجيءُ النعتُ أيضًا لإعلام المخاطب بأنَّ المتكلمَ عالمٌ بحال من ذكره، يُقَال لك: «أرأيتَ قاضي بلدِنا؟» فتقول: «رأيتُ قاضيكُمْ الكريمَ الفقيهَ»».قال ابنُ هشام[9]: ولا

(١) في جميع النسخ: برجل، وما أثبته في شرح الفاكهي.

(٢) ب: وكثيرة.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ص: من اثنين.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ص: والتفصيل.

(٧) انظر شرح الدرة لابن الخباز ورقة ١٧٦، وانظر كذلك مجيب الندا ٢١٨/٢.

(٨) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي شمس الدين بن الخباز الموصلي النحوي الضرير. برع في النحو واللغة والفقه والفرائض، من مصنفاته: شرح ألفية ابن معط، والنهاية في النحو. توفي عام ٦٣٧هـ انظر البغية ٣٠٤/١.

(٩) هو محمد بن يحى بن هشام الخضراوي الأندلسي، ويعرف بابن البرذعي، تتلمذ على ابن خروف

يكون هذا للتوضيح؛ لأنَّ مرادهم بالتوضيح الإيضاح للمخاطب». انتهى.

ويتبَعُ، أي النعتُ **منعوتَه** وجوبًا.

تنبيه: عَبَّرَ به في «الجمع» بقوله: «ويوافِقُ متبوعَـهُ»، وقـالَ في شـرحِهِ «الهمـع»[١]: «سواءٌ كان معناه له، أو لما بعده، فهو -كما قال ابنُ مالك-[٢] أولى من التعبير بمنعوته[٣]؛ لأنه إنما يصدُقُ حقيقةً على الأوَّلِ، ولأنه يشمَلُ المقطوعَ، ولا يَجِبُ الموافقةُ فيه». انتهى.

وفي دعوى أَنَّ النعتَ إنما يصدق حقيقة على الأول، ودعـوى أنـه يشـملُ المقطـوعَ نظرٌ ظاهرٌ.

في واحدٍ من أوجُهِ الإعرابِ، وهي الرفعُ والنصبُ والجرُّ، **وفي** واحـدٍ **من التعريفِ والتنكيرِ، ثُمَّ إنْ رَفَعَ[٤] ضميرًا مستترا تبع** منعوتَه أيضًـا وجوبًـا **في واحدٍ من التذكير والتأنيث، وفي واحدٍ من الإفرادِ وفرعيـه**، وهمـا التثنيـةُ والجمعُ، فيكونُ تابعًا له في أربعةٍ من عشرةٍ، نحوُ «جاءَ زيدٌ العالمُ، ورجلٌ عالمٌ».

= وأخذ عن الشلوبين، له: الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، وفصل المقال، والنقض على الممتع. ولد سنة ٥٧٥هـ، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ.

(١) همع الهوامع ١٧٢/٥.

(٢) شرح التسهيل ٣٠٧/٣.

(٣) ب: بمتبوعه بمنعوته.

(٤) ب: وقع.

تنبيه: في الشرح[1]: «إنْ قلتَ: هذا منتقض بقولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[2]، فوصفوا المرفوعَ وهو الجحرُ بالمخفوض وهو خرب.

قلتُ: أكثرُ العرب يرفَعُ خَرِبًا، ولا إشكالَ فيه، ومنهم من يخفِضُهُ لمجاورتِهِ للمخفوض، كما قالَ الشاعر:

قَدْ يُؤْخَذُ الجارُ بِجُرْمِ الجارِ[3]

ومرادُهم بذلك أَنْ يُناسبوا بينَ المتجاورين في اللفظ، وإنْ كانَ المعنى على خلاف ذلك. وعلى هذا ففي «خرب» ضمة مُقَدَّرَةٌ منع من ظهورها اشتغالُ الآخر بحركة المجاورة، وليس ذلك بمخرج[4] له عما[5] ذكرنا من أنه تابعٌ لمنعوته في الإعراب». انتهى. وهو -كما ترى- ظاهرٌ في أن حركةَ جَرِّ الجُوَارِ حركةُ مناسبةٍ[6]، وبذلك صَرَّحَ في بعض كتبه، وهو مُتَّجِهٌ، وإنْ وقع في كلام بعض الأئمة أَنَّ حركتَهُ حركةُ إعرابٍ إجماعًا.

---

(١) شرح المصنف ٤٠٤-٤٠٦.

(٢) انظر الكتاب ١/٦٧، ٤٣٦، معاني القرآن للأخفش ١/٢٥٥.

(٣) يروى: قد يؤخذ الجار بذنب الجار. قال الميداني: «مثل إسلامي»، وذكره ابن جني ضمن أبيات أخرى في قصة، وقبله:

كَلَّا وَرَبِّ البيتِ ذِي الأَسْتَار
لأَهْتِكَنَّ حِلَقَ الحِتَارِ

انظر مجمع الأمثال ٢/١٠٩، الخصائص ٢/١٧٣، شرح مقامات الحريري للشريشي ٤/٣٤.

(٤) ب: مخرج.

(٥) ص، ب: كما.

(٦) انظر تخريج ابن جني لحركة جر الجوار في الخصائص ١/١٩٣.

وإلا، أي وإنْ لا يرفعْ ضميرًا مستترًا، بلْ رفَعَ ظاهرًا، أو ضميرًا بارزًا، **فهو**، أي النعتُ، (حينئذ)[1] **كالفعلِ** الذي حَلَّ هو مَحَلَّهُ، فيكونُ تذكيرُه وتأنيثُه على حَسَبِ الاسمِ الظاهر، أو[2] الضمير البارز، لا على حسب المنعوت. تقول «جاءني رجلٌ قائمةٌ أُمُّهُ» فتؤنِّثُ النعتَ لتأنيثِ الاسم، ولا يُلْتَفَتُ لكونِ المنعوتِ مذكرًا، كما تقول في الفعل («جاءني رجلٌ قامت أُمُّهُ»)، وتقول في عكسه: «جاءتني امرأةٌ قائمٌ أبوها» فتذكِّرُ النعتَ لتذكيرِ الاسمِ، ولا تَلْتَفِتُ لكونِ / الموصوفِ مؤنثا، كما تقولُ في الفعل)[3]: «قامَ أبوها». [٦٧]

ويَجِبُ إفرادُ النعتِ، ولو كانَ فاعلُه[4] مثنًّى أو جمعًا[5]، تقولُ «جاءني رجلان قائمٌ أبواهما، ورجالٌ قائم آباؤهم[6]»، كما تقولُ «جاءني رجلان (قام)[7] أبواهما، ورجال قام آباؤهم».

ومن قال من العرب: «قاما أبواهما» و «قاموا آباؤهم» ثنى النعتَ وجمعَهُ جَمْعَ السلامة؛ فقال: «قائمان أبواهما» و «قائمون آباؤهم».

وأجازَ الجميعُ أَنْ يُجْمَعَ النعتُ جَمْعَ التكسيرِ، إنْ كانَ الاسمُ جمعًا، فتقولُ: «جاءني

---

(١) سقط من ج.

(٢) ج، ب: والضمير.

(٣) سقط من ج.

(٤) ب: عامله، ج: فلو كان فاعله.

(٥) ج: مثنى أو مجموع.

(٦) ص: ثم آباؤهم.

(٧) سقطت من ص.

رجل قعود غلمانه»»، ورأوا أنَّ ذلك أحسنُ من الإفراد، الذي هو أحسنُ من جمع التصحيح. وإلى هذا كلِّه أشارَ المصنفُ بقوله: **والأحسنُ جاءني رجلٌ قعودٌ غِلْمَانُه، ثُمَّ** جاءني رجلٌ **قاعدٌ** غلمانه، **ثُمَّ** جاءني رجلٌ **قاعدون** غلمانُهُ.

ويجوزُ قَطْعُ الصفةِ. عَبَّرَ أولًا بالنعت، وهنا بالصفة؛ تفنُّنًا في التعبير، وإشارةً إلى ترادفهما. **المعلومِ** للمخاطب **موصوفُهَا** بدونها **حقيقةً أَوِ ادِّعَاءً**، نصبٌ على المفعولية المطلقة، أي عِلْمًا حقيقيًّا أو ادعائيًّا، أو بتقديرِ مضافٍ، أي عِلْمَ حقيقةٍ أو ادعاءٍ، فَحُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ. **رفعًا**، مفعولٌ مطلقٌ على نَسَقِ ما قبله، أي: قطعَ رفعٍ لها، [أو][1] قطعًا ملابسًا لرفعها، **بتقديرِ** لفظِ «**هُوَ**»، حتى تكونَ هذه الصفةُ خبراً له، **ونصبًا** لها **بتقديرِ** لفظِ «**أَعْنِي**» أي أُريدُ، **أَوْ** بتقديرِ[2] لفظِ «**أَمْدَحُ**» **أو** «**أَذُمُّ**» **أَوْ** «**أَرْحَمُ**»، فتكونُ الصفةُ في الجميع مفعولًا به.

نحو «مررتُ بزيدٍ العالِمُ» و «الحمدُ لله الحميدُ» و «أعوذ بالله العظيمُ من الشيطان الرجيمُ» و «مررت بزيدٍ المسكينُ»، فتجر الصفات في الجميع على الإتباع، أو ترفعها على القطع بتقدير «هو» أو تنصبها كذلك بتقدير «أعني» أو «أمدح» أو «أذم» أو «أرحم».

تنبيه: وقطعُ الصفة المعلوم موصوفها[3] بدونها حقيقةً مشهورٌ، وقد ذكرتُ أَمْثِلَتَهُ،

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ب: وبتقدير.

(٣) ب موصوفهما.

وأمَّا قطعُ المعلوم موصوفُهَـا بدونِهَا ادعـاءً فقـدْ نـصَّ عليـه سيبويهِ[(١)] في كتابـه، فقـال: «وَقَدْ[(٢)] يجوزُ أَنْ تقولَ «مررتُ بقومِكَ الكرامُ» -يعـني بـالنصب أو بـالرفع- إذا جَعَلْتَ المخاطَبَ (كأنَّهُ)[(٣)] قد عَرَفَهُمْ» ثُمَّ قال: «نَزَّلْتَهُمْ هذهِ المنزلَةَ، وإنْ كانَ لم يعرفْهُمْ». ذكـره المصنفُ في الشرح[(٤)].

فائدة: قطعُ النعوتِ في مقامِ المدحِ والذمِّ أبلغُ من إجرائها -نصَّ على ذلك الفارسيُّ، وَأَقَرَّهُ غيرُهُ[(٥)].

قال الله تعالى ﴿الحمـدُ للهِ ربِّ العـالمين﴾[(٦)] قُـرئ شـاذا[(٧)] برفـع «رب» ونصبـه. وقال تعالى ﴿حَمَّالَةَ الحَطَبِ﴾[(٨)] قرأ عاصم[(٩)] بنصب «حمالة».

---

(١) الكتاب ٢/٧٠.

(٢) ب: أو قد.

(٣) سقطت من ص.

(٤) شرح المصنف ٤٠٨.

(٥) انظر، الخصائص ١/٣٩٩ -٤٠٠، إصلاح الخلل ٨١، نتائج الفكر ٢٣٧، بدائع الفوائد ١/١٨٩.

(٦) الآية ٢ من سورة الفاتحة.

(٧) قرأ بالنصب زيد بن علي وطائفة، أما الرفع فلم أجد من نسب القراءة به لأحد من القراء، لكـن قـال القرطبي: «يجوز الرفع والنصب في «رب»، فالنصب على المدح، والرفـع علـى القطـع؛ أي: هـو رب العالمين». انظر تفسير القرطبي ١/١٣٩، معاني الزجاج ١/٤٦، الكشاف ١/٥٣، البحر ١/٣٤.

(٨) من الآية ٤ من سورة المسد.

(٩) انظر التيسير ٢٢٥، والحجة ٣٧٧.

[التوكيد]

والثاني من التوابع **التوكيدُ**، بالواو، أفصحُ من التأكيد، بالهمزة، والتاكيد، بإبدالها أَلِفًا على القياسِ في نحوِ «راس».

وهو، أي التوكيد، **إمَّا لفظيٌّ**، وهو تقويةُ اللفظِ بإعادتِهِ أو مرادِفِهِ.

وتعريفي له بهذا أولى[1] من تعريفِ المصنفِ لَهُ في الشرح[2] بقوله: إعادةُ اللفظ الأوَّلِ بعينه؛ لأنه مُنْتَقِضٌ بِحَسَبِ الظاهرِ جَمْعًا، بنحوِ «هذا ليثٌ أسدٌ»، ومَنْعًا، بنحوِ ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[3] في الآية.

هذا ثُمَّ إِنَّهُ لا فرقَ في اللفظِ المذكورِ بين أَنْ يكونَ اسْمًا أو فعلًا أو حرفًا أو مُرَكَّبًا.

فالأولُ **نحوُ** قوله[4]:

أخاكَ أخاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كساعٍ إِلى الهَيْجَا بِغَيرِ سِلَاحِ[5]

---

(١) ب: الأولى.

(٢) شرح المصنف ٤٠٩.

(٣) من الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٤) ب: قوله تعالى، وهو سهو من الناسخ.

(٥) البيت من الطويل، لمسكين الدارمي، وقيل لإبراهيم بن هرمة. انظر الكتاب ١/٢٥٦، الارتشاف ٦١٦/٢.

وانتصاب «أخاك»[1] الأول على أنه مفعولٌ به لاحفظْ أو الزَمْ أو نحوِهِما[2]. والثاني والرابع نحو قوله:

فأينَ إلى أينَ النجــــاءُ ببَغْلَتي أتاكِ أتاكِ اللاحقون احْبِسِ احْبِسِ[3]

والثالثُ نحوُ قوله:

لا لا أبوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وعُهُودَا[4]

وليس منه، أي من التوكيد اللفظي نحوُ قوله تعالى ﴿كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ **دَكًّا دَكًّا**﴾[5]، **و** (نحوُ قوله)[6] قوله تعالى ﴿وجاءَ ربُّكَ والمَلَكُ **صَفًّا صَفًّا**﴾[7]؛ لأنَّهُ جاءَ في التفسيرِ[8] أنَّ معنى «دكًّا دكًّا»: دكًّا بعد دَكٍّ، وأنَّ الدكَّ كُرِّرَ عليها حتى صارتْ هباءً

---

(١) ج: أخا.

(٢) ج: ونحوهما.

(٣) من الطويل، لا يعرف له قائل. ومحل الشاهد فيه عند الشارح هو أن قوله «أتاك أتاك» شاهد على توكيد الفعل، وقوله «احبس احبس» شاهد على توكيد الجملة، إذ في كل من الفعلين ضمير مستتر وجوبا هو الفاعل.
انظر: شرح ابن جمعة ١، ٧٥٥، شرح الكافية ٣٣٢/١، الارتشاف ٦١٦/٢.

(٤) من الكامل لجميل، وهو في ديوانه، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٧٧/٢، وأوضح المسالك ٣٣٨/٣.

(٥) الآية ٢١ من سورة الفجر.

(٦) عن ج.

(٧) الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٨) انظر تفسير الطبري ١٨٥/١٥.

منثورا، وأن معنى «صفا صفا» أنه ينزل ملائكة (كل)[١] سماء صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس. وعلى هذا فليس الثاني منهما توكيدا للأول، بل المراد به التكرير[٢] كما تقول «علمته الحساب (بابا بابا)، قاله)[٣] المصنف في شرحه[٤]. وعلى هذا فيكون كل من قوله تعالى «دكا دكا» وقوله «صفا صفا» منصوبا على الحالية»[٥].

وإنما قال: «وليس منه» ردا لما ذهب إليه كثير من النحويين[٦] من جعل / ذلك منه، ووجه الرد ظاهر مما قررته. [٦٨]

فائدة[٧]: في الشرح[٨]: «ليس من توكيد الجملة قول المؤذن: «الله أكبر، الله أكبر» خلافاً لابن جني[٩]؛ لأن الثاني لم يؤت به لتوكيد الأول، بل لإنشاء تكبير ثان، بخلاف قوله: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة»، فإنَّ الجملةَ الثانيةَ خبر جيء به لتوكيد الخبر

---

(١) سقطت من ب.

(٢) ج: التكرار.

(٣) ص: بابا قال بابا، ج، ب: بابا بابا قال، وأثبت مابه يستقيم النص.

(٤) شرح المصنف ٤١٢.

(٥) اختار أستاذنا الدكتور رياض الخوام أن تكون «دكا» الثانية، وكذلك «صفا» على العطف بفاء محذوفة، والتقدير: «دكا فدكا، وصفا فصفا»؛ فرارا من إعراب مجموع كلمتين إعراب كلمة واحدة. انظر إعراب الشواهد ٢٥١.

(٦) انظر شرح الكافية ٣٣٥/١، شرح ابن عقيل ٢١٤/٢.

(٧) ب: زائدة.

(٨) شرح المصنف ٤١٣.

(٩) انظر الخصائص ١٠٤/٣.

الأول». انتهى.

أو معنويٌّ، وهُوَ أي المعنويُّ حاصلٌ **بالنفسِ والعينِ**، وهُما لرفعِ المجازِ عن الذات. تقول «جاء زيدٌ (نفسُهُ)[١]»، حال كونها أعني كلمةَ العينِ **مُؤخَّرَةً عَنْهَا**، أي (عن)[٢] كلمة النفس، وجوبًا على الأصحِّ **إنِ اجْتَمَعَتَا** في الكلامِ، فيُقالُ «جاءَ زيدٌ نفسُهُ عينُهُ»؛ لأنَّ النفسَ هي الجملةُ[٣]، والعينَ مستعارةٌ لها من الجارِحَةِ المخصوصةِ.

وتُجْمَعَان، أي النفسُ والعينُ **على** وزن «**أَفْعُل**»، بِفَتْحِ الهمزةِ وَضَمِّ العينِ، وجوبًا حالَ كونهما كائنتين **مَعَ غيرِ المفرد**، أي الواحدِ، وهو الاثنانُ والجماعةُ، فيُقالُ: «جاءَ الزيدان أنفُسُهُمَا أعيُنُهُمَا»، و «الهندان أنفسهما أعينهما»، و «الزيدون أنفسهم أعينهم»، و «الهندات أنفسهن أعينهن».

وأما مع المفرد فيجبُ إفرادُهما فيقال «جاء زيدٌ نفسُهُ عينُهُ»، و «جاءَتْ هندُ نفسُهَا عينُهَا».

تنبيهان: الأولُ: عَبَّرَ ابنُ مالك في التسهيل[٤] بدلَ قول المصنف: «على أفعل» بقوله: جمع قلة، فاعتَرَضَ على عبارته هذه أبو حيان[٥] بأنه جاءَ جمعُ عينٍ على أعيانٍ، قال:

---

(١) سقطت من ب.

(٢) عن ج.

(٣) أي جملة الشخص.

(٤) انظر التسهيل ١٦٤.

(٥) انظر التذييل والتكميل ٥/٢٠٠-٢٠١.

فَيُولا أَرَاهَا كاللُيوثِ مُغِيرَةً   أُسَمِّلُ أَعْيَانًا لَهَا وَمَآقِيَا[(١)]

فكان حقه أن يقول على «أفعل». انتهى.

وحاصِلُ اعتراضه على ابنِ مالك أنَّ عبارتَهُ تتناولُ ما ليسَ مرادًا إذْ جمعُ القلةِ يَشْمَلُ أعيانًا وأعيُنًا، والمرادُ إنما هو أَعْيُنٌ فقطْ؛ لأنَّهُ الذي يدخُلُ في هذا البابِ دونَ أعيانٍ.

وتعقَّبَهُ المصنفُ في حاشية التسهيل؛ فقالَ: «ما نَصُّهُ في شرحِهِ للعمدةِ، وفي المفَصَّلِ وكفايةِ ابنِ الخبازِ جوازُ «أعيانٍ» في هذَا البابِ»[(٢)]. انتهى.

وحاصلُ كلامِهِ رَدُّ ما أشارَ إليه أبو حيان من الاعتراضِ بأنَّهُ إذا جازَ «أعيان» في هذا البابِ فينبغي التعبيرُ بما قاله[(٣)] ابنُ مالكٍ من جَمْعِ القِلَّةِ دونَ ما قاله[(٤)] أبو حيان من «على أفعل»؛ لأنَّ ذاك يتناوَلُ (ما هو المرادُ من أعينٍ وأعيانٍ، وهذا إنَّما يتناول)[(٥)] أعينًا فقطْ،فكانَ قاصِرًا، فافْهَمْ.

الثاني: ما جَزَمْتُ به من وجوبِ جمعِ النفس والعين مع المثنى هُوَ ظاهرُ كلامِ المصنفِ في المتن كما تَرَى، وصَرَّحَ به في شرحه[(٦)]، لكنَّ ظاهرَ كلامِهِ في التوضيح أنَّ

---

(١) من الطويل، للقعقاع بن عمرو، وقبله:

فإنْ كنتُ قاتلتُ العدوَّ بنِيَّةٍ   فَإنِّي لألْقَى في الحروبِ الدَّوَاهِيَا

انظر التذييل والتكميل ٥/ ٢٠١، البحر المحيط ١/٣٥٣.

(٢) انظر شرح عمدة الحافظ ٥٦١، المفصل ١٣٨.

(٣) ب: قال.

(٤) ب: قال.

(٥) ساقط من ب بسبب انتقال النظر.

(٦) شرح المصنف ٤١٤.

المنقولَ جوازُ الإفرادِ والتثنية، وعبارتُه أيضًا[1]: «وَيجِبُ اتصالُهُمَا بضميرٍ مُطَابِقٍ للمؤكَّدِ وأَنْ يكونَ لفظُهُمَا[2] طِبْقَهُ في الإفرادِ والجمعِ، وأمَّا في التثنيةِ فالأصحُّ جمعُهما على أَفْعُل، ويترجَّحُ إفرادُهما على تثنيتِهِمَا عند الناظم، وغيرُه بعكس ذلك». انتهى.

لكنْ في «الجمع» وشرحِهِ «الهمع»[3] ما نصُّهُ: «فإنْ أَكَّدَا[4] مُثَنًّى فَجَمْعُهُمَا[5] أفصحُ من الإفراد، كما تَقَدَّمَ، ويجوزُ: (الزيدان)[6] نفسُهُمَا، بالإفرادِ[7]، وجَوَّزَ ابنُ مالكٍ وولدُهُ تثنيتَهُمَا، فَيُقَالُ: نفساهما، وَمَنَعَ ذلك أبو حيان[8]، وقالَ إنَّهُ غَلَطٌ لم يَقُلْ به أحدٌ من النحويين[9]». انتهى.

---

(١) التوضيح ٣/٣٢٨.

(٢) ب: لفظها.

(٣) الهمع ٥/١٩٧.

(٤) ص: أكد.

(٥) ب، ج: فجمعها.

(٦) عن ب.

(٧) ص، ج: في الإفراد.

(٨) الارتشاف ٢/٦٠٨، التذييل والتكميل٥/٢٠٠-٢٠١.

(٩) نقلَ غيرُ واحدٍ أَنَّ ابنَ كيسان أجاز أن يقال (نفساهُما عيناهُما). هذا وقد حَقَّقَ أستاذُنا الدكتور محمد البنا أنَّ القولَ بتثنية النفس والعين منصوصٌ عليه، ثم قال: ولم يقع لي أن أحدا من النحاة قد نصَّ على جواز الإفراد سوى ما قاله ابن مالك. انظر ابن كيسان النحوي ١٩٤-١٩٧. وانظر شرح التسهيل ١/١٠٥، شرح الكافية ١/٣٣٤، الهمع ٥/١٩٧، شرح التصريح ٢/١٢١، شرح الأشموني ٣/٥٦، تعليق الفرائد ١/٢٨٨ -٢٨٩.

وحاصلٌ[(١)] **بـ** «**كلٍّ**»، وهي لرفعِ احتمالِ الخصوص مما ظاهِرُهُ العمومُ[(٢)]، يُقالُ «جاءَ القومُ» فيحتَمِلُ مجيءَ جميعِهِم ويحتَمِلُ مجيءَ بعضِهِم، وأنَّكَ عَبَّرْتَ باسمِ الكُلِّ عن البعضِ، فإذا قيلَ «كلهم» ارتفع هذا الاحتمالُ.

حال كونه كائنا **لغير مثنى**[(٣)] (يعني)[(٤)] لغةً: ما دلَّ على اثنين مطلقًا، مجازًا مُرْسَلًا، من قبيل إطلاقِ المقيدِ وإرادةِ المطلقِ. وبهذا التوجيهِ اندفَعَ اعتراضُ المصنف في حاشية التسهيل على ابنِ مالكٍ حيثُ قالَ-وَقَدْ عَبَّرَ ابنُ مالكٍ فيه[(٥)] عَمَّا دَلَّ على اثنين بلفظِ المثنى-: «والصوابُ[(٦)] ما دَلَّ على اثنين».

إِنْ تجزأ (أي)[(٧)] غيرُ المثنى **بنفسِهِ**، نحوُ «جاءَ القومُ كلُّهُمْ»، **أو بعامِلِهِ** نحوُ «اشتريتُ العبدَ كُلَّهُ»، فإنَّ العبدَ يتجزأُ باعتبارِ الشراء، وإنْ لم يتجزأْ باعتبارِ ذاتِهِ؛ فلا يجوزُ «جاءَ زيدٌ كُلُّهُ»؛ لأنَّهُ لا[(٨)] يتجزأُ لا بالذاتِ ولا بالعاملِ.

---

(١) ب: حاصل.

(٢) ب: والعموم.

(٣) ج: لغير المثنى.

(٤) سقطت من ص.

(٥) التسهيل ١٦٤.

(٦) ص، ب: الصواب.

(٧) سقطت من ص.

(٨) ب: إلا.

تنبيه: ها هنا نكتةٌ شريفةٌ نبه عليها مولانا عصام الدين[(١)] «رحمه الله تعالى» نقلا عن الرضي[(٢)]، وهي أن تجزؤ «اشتريت العبيد كلهم» لا يفيد إلا نفي تجزؤ العبيد باعتبار الذات بأن يكون الاشتراء متعلقا بالبعض دون البعض، ولا يفيد نفي التجزؤ باعتبار العامل؛ لأن المتبادر هو التجزؤ باعتبار الذات، فلا يُلتفت معه إلى التجزؤ باعتبار العامل. انتهى بالمعنى.

و[(٣)] **بـ «كلا» و «كلتا»**، وهما بمنزلة» كل «في المعنى، **له** أي المثنى بالمعنى الذي عرفته، **إن صح وقوع المفرد**، أي الواحد، **موقعه** أي المثنى، **واتحد معنى المسند** إلى المؤكد، فلا يجوز -على المذهب الصحيح- أَنْ يُقال «اختصم الزيدان / [٦٩] كلاهما»؛ لأنه لا يحتَمِلُ أَنْ يكونَ المراد: اختصم أحد الزيدين[(٤)]، فلا حاجة إلى التوكيد، ولا أَنْ يقال «ماتَ زيدٌ وعاش عمرٌو كلاهما»، لاختلاف معنى المسند.

تنبيهان: الأول: ما أفهمه كلام المصنف في المتن من عدم جواز التوكيد بـ «كلا وكلتا» حيث لم يصح حلولُ المفرد محلَّ الاثنين، وصححه في الشرح كما ترى، هو رأي[(٥)] الفراء وهشام والفارسي، قاله المصنفُ في حاشية التسهيل.

والجمهور، ومنهم المبرد، على الجواز، وحجتُهُم أنَّ التوكيدَ يأتي للتقويةِ، لا لدفع

---

(١) شرح العصام في الكافية ١٨١.

(٢) شرح الكافية ١/٣٣٥.

(٣) ب: بكلا.

(٤) في جميع النسخ: الزيدان.

(٥) انظر شرح الأشموني وحاشية الصبان ٣/٥٧، الارتشاف ٢/٦٠٨،٦٠٩.

الاحتمال، بدليل ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾[1]، قالَ: وقالَ ابنُ مالكٍ[2]: ولأنَّهُ قد يَتَوَهَّمُ السامعُ أنَّ الاثنين هُنا غلط، وأنَّ الموضعَ جمعٌ. قال المصنف: «قلتُ: إنما يرفع ذلك أنفسهما وأعينهما»[3]. انتهى.

وفي شرح الكافية[4] لمولانا (عصام)[5] الدين «رحمه الله تعالى»: لم يتعرضِ المصنفُ لعدم صحةِ التوكيد بـ «كلا» فيما لا يَحْتَمِلُ ثبوتَ الحكمِ لبعضٍ، نحو «اختصم الزيدان كلاهما»؛ لأنه تَبِعَ في ذلك الأخفشَ[6] حيثُ جوَّزَهُ، وما قاله[7] الرضيُّ[8] إنَّهُ بعيد[9] عن القياس ولا يساعده[10] السماعُ لم يَلْتَفِتْ إليه المصنفُ؛ لأنه لا يبعد عن القياس؛ لأنَّهُ

---

(١) الآية ٣٠ من سورة الحجر.

(٢) شرح التسهيل ٣/٢٩٠.

(٣) ج: أو أعينهما.

(٤) شرح العصام على الكافية ١٨١.

(٥) سقطت من ص.

(٦) اختلف في النقل عن الأخفش تجويزه ذلك، فقد نقل عنه المبرد المنع. انظر المقتضب ٣/٢٤٢، وانظر الارتشاف ٢/٦٠٨-٦٠٩.

(٧) ج: قال.

(٨) شرح الكافية ١/٣٣٥.

(٩) ص: جيد.

(١٠) في جميع النسخ: لا يساعد، والتصحيح من شرح العصام.

يرفع[1] توهُّمَ (السامعِ أنَّ)[2] المتكلمَ تلفَّظَ بالتثنيةِ مكانَ الجمع، ونفيُ سماعِ الأخفش من ثقةٍ دُونَهُ خَرْطُ القَتَادِ». انتهى.

وما ذكره في بيان فائدة التوكيد بـ «كلا» بعينه،كما لا يُخْفَى، فَكَأَنَّهُ[3] من بابِ التوارُدِ.

الثاني: قضيةُ قول[4] المصنف: «واتحد معنى المسندِ» أنه لا فرقَ بين أنْ يتَّحِدَ لفظُ المسند، كما في «جاء الزيدان كلاهما»، وبين أنْ يختلفَ[5] لفظه، كما في «انطلقَ زيدٌ، وذهبَ بكرٌ كلاهما»، وبذلك جزم ابنُ مالك[6] تبعا للأخفش، لكن قال أبو حيان[7]: «يُحْتَاجُ ذلك إلى سماعٍ من العربِ حتى يصيرَ قانونًا ينبني عليه، والذي تقتضيه القواعدُ (المنعُ)[8]؛ لأنَّه لا يجتَمِعُ عاملان على معمولٍ واحدٍ، فلا يجتمعان على تابِعِه». انتهى.

وَيُضَفْنَ، أي:النفسُ والعينُ وكُلُّ وكِلَا وكِلْتَا، **لضميرِ المؤكَّدِ**، أَيْ:إلى

---

(١) ب: لا يوقع، ص:يوقع.

(٢) ساقط من ب.

(٣) ب: وكأنه.

(٤) ب: كلام المصنف.

(٥) ب: يتحد.

(٦) شرح التسهيل ٣/٢٩٠.

(٧) التذييل والتكميل ٥/٢١٥-٢١٦.

(٨) ساقط من ب.

ضميرِ[1] المؤكَّدِ بِهِنَّ، وجوبًا، فليسَ من التوكيدِ قراءةُ[2] بعضِهِم ﴿إِنَّا كُـلًّا فيهـا﴾[3]، خلافًا للفراءِ والزمخشريِّ[4]، بل «كُلًّا» هنا بدلٌ من اسم إنَّ، وجازَ إبدالُ الظاهرِ مِنْ ضميرِ الحاضر بَدَلَ كُلٍّ؛ لأنه مفيدٌ للإحاطةِ،مثلُ «قُمْتُمْ ثلاثَتُكُمْ».

وخَرَّجَ ابنُ مالكٍ[5] الآيةَ على أَنَّ «كُـلًّا» حـالٌ، قـالَ المصنـفُ[6] في (المغـني)[7]: «وفيه ضعفان؛ تنكيرُ «كُلٍّ» بقطعِهَا[8] عن الإضافةِ لفظًا ومعنًى، وهـو نـادرٌ، كقـولِ بعضِهِم «مَرَرْتُ بهم كُلًّا» أي جميعًا، وتقديمُ الحالِ على عامِلِهَا الظرفِ».

تنبيه: لا يَرِدُ على ما قاله المصنفُ قولُه:

.... يا أَشْبَهَ الناسِ كُلِّ الناسِ بالقَمَرِ[9]

---

(١) ب: الضمير.

(٢) قرأ بالنصب ابن السميفع، وعيسى بن عمران. انظر البحر المحيط ٢٦٣/٩.

(٣) من الآية ٤٨ من سورة غافر.

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ١٠/٣، والكشاف ٤٣٠/٣. وانظر البحر المحيط ٢٦٣/٩.

(٥) شرح التسهيل ٢٩٣/٣.وأجاز ذلك المصنف في الأوضح ٣٢٨/٣.

(٦) المغني ٦٦٣، وانظر ص ٢٥٧.

(٧) ساقط من ب.

(٨) ج: بقطعهما.

(٩) عجز بيت من البسيط، يُنسب لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه، كما يُنسب لكثير عزة، وهو في ديوانه أيضا، وصدره:

كَمْ قَدْ ذكرتُك لو أُجْزَى بِذِكْرِكُم

انظر شرح التسهيل ٢٩٢/٣، المساعد ٣٨٧/٢، الارتشاف ٢١٠/٢.

لأنه شاذٌ، على أَنَّ أَبَا حيانَ قالَ[١] إِنَّ كُلًّا في البيتِ نعتٌ، مثلها في «أُطعمنا شاةً كل شاة»[٢]، وليست توكيداً.

وردَّه غيرُه بأنَّ التي يُنْعَتُ[٣] بها دالةٌ على الكمالِ لا على عُمُومِ الأفرادِ، والأَوَّلُ أَلْيَقُ بالمقامِ؛ لأنَّه أَمْدَحُ، إذِ التفضيلُ على أهلِ الكمالِ هو المُعْتَدُّ[٤] (به)[٥]، وإدخالُ ذوي النقصِ في التفضيلِ لَيْسَ (فيه)[٦] مَدْحٌ مُعْتَبَرٌ. وأنشد:

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امرأً ذَا نَبَاهَةٍ ... على ناقِصٍ كانَ المديحُ من الذَّمِّ[٧]

قال: ومن الأبياتِ المشهورة في هذا المعنى:

أَلم تَرَ أَنَّ السيفَ يَنْقُصُ قَدْرُهُ ... إذا قِيلَ هذا السيفُ خيرٌ مِنَ العَصَا[٨]

وحاصلٌ بـ «أجمع» و («جمعاء» وجمعهما)[٩]، وهو أجمعون، و«جُمَع»، حالَ

---

(١) الارتشاف ٢/٦١٠.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ١/٣٢٤.

(٣) ص، ب: نعت.

(٤) ج: المعتمد.

(٥) عن ب.

(٦) عن ب.

(٧) من الطويل، لا يعرف قائله، وليس به شاهد نحوي. ويروى «براعة» بدل «نباهة»، و «النقص» بدل «الذم». انظر المغني ٧١٠.

(٨) لم أهتد إليه.

(٩) ب: جميع وجمعها.

خَلَقَ فَسَوَّى * والذي قَدَّرَ فَهَدَى * والذي أَخْرَجَ المرعى﴾[١]، وأَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً، كما مَرَّ.

ولما جاءَ في كلامِ العربِ ما يُوهِمُ[٢] نَقْضَ ما قَرَّرَهُ من قاعدةِ عدمِ جوازِ (تبعيةِ المؤكداتِ للنكرةِ)[٣] أَوْرَدَهُ مجيبًا عنه بقولِهِ: **وَنَدَرَ** أي قَلَّ، نحوُ قولِ الشاعر:

لكنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ   **يا ليتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ**[٤]

والنادرُ لا يُقْدَحُ بِهِ في قاعدةٍ ولا حَدٍّ.

تنبيهٌ: ما جَزَمَ [به][٥] المصنفُ من عَدَمِ جوازِ توكيدِ النكرةِ مطلقًا خالفَ فيه الكوفيين فأجازُوهُ إنْ حَصَلَتْ به فائدةٌ[٦] بأَنْ[٧] يكونَ المؤكَّدُ محدودًا والتوكيدُ من ألفاظِ

---

(١) الآيات من ١ إلى ٤ من سورة الأعلى.

(٢) ص: لما يوهم.

(٣) ص: تبقية عدم المؤكدات.

(٤) من البسيط، لعبدالله بن مسلم بن جندب الهذلي. انظر الإنصاف ٤٥١/٢، أسرار العربية ٢٩٠، وشرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، وروايته فيه بنصب «رجب» الثانية.

(٥) زيادة بمثلها يلتئم المعنى.

(٦) انظر الكتاب ٣٩٦/٢، الأصول ٢١/٢، ٢٣، أسرار العربية ٢٨٩-٢٩٢، التبصرة والتذكرة ١٦٥/١، المقرب ٢٤٠/١، البسيط ٣٧٢/١-٣٧٧، شرح التسهيل ٢٩٦/٣، شرح الكافية الشافية ١١٧٧/٣، شرح ابن الناظم ٥٠٦، المساعد ٣٩٢/٢، شرح الكافية للرضي ٤٣/١، ٣٣٥، الهمع ٢٠٤/٥، ٢٠٥، الارتشاف ٦١٢/٢، ٦١٣، وشرح الجمل لابن هشام ١٢٠، التخمير ٨٣/٢-٨٤.

(٧) ص: أن.

الإحاطة، وصحَّحَهُ المصنفُ في التوضيح[١]، وقالَ مولانا عصامُ الدين[٢] «رحمه الله تعالى» :إنه الأظهرُ للحاجةِ إلى توكيدِ المُنَكَّرِ كالمعرف.

فائدتان: الأولى: أنشدَ المصنفُ البيتَ في التوضيح بلفظِ «حول» مكانَ «شهر»، ثم قالَ: ومن أنشد بلفظِ شهر[٣] مكانَ حول[٤] فقد حَرَّفَهُ.

الثانية: «رجب» منصرفٌ ،كما اقتضاهُ ظاهرُ حالِهِ في البيت، وجَزَمَ به غيرُ واحدٍ. وذكر الوالدُ «رحمه الله تعالى» في بعض تذاكره نقلًا عن بعض مشايخه: «قال مشايخُنا: ذكر المحقِّقُ التفتازانيُّ أَنَّ «رجب» غيرُ منصرفٍ للعلميةِ الجنسيةِ والعدلِ عن الرجبِ،ولم نَرَ ذلك لغيره». انتهى.

---

(١) الأوضح ٣/٣٣٢.

(٢) شرح العصام على الكافية ١٨٢.

(٣) ب: حول.

(٤) ب: شهر.

[عطف البيان]

والثالثُ من التوابع: **عطفُ البيانِ**.

العطفُ في اللغة: الرجوعُ إلى الشيءِ بعدَ الانصرافِ عنه. وفي الاصطلاح: ضربان، عطفُ نسق، (وسيأتي)[1] وعطفُ بيان، ويسميه الكوفيون (الترجمة)[2]، وهو ما ذكره بقوله: **وهو تابعٌ، موضِّحٌ**، من الإيضاح أو التوضيح[3]، والثاني أنسبُ بقوله: «**أو مُخَصِّصٌ**»، وقد عرفتَ التوضيحَ والتخصيصَ، **جامِدٌ** ولو تأويلًا.

والمرادُ بالجامد تأويلًا: العَلَمُ الذي كانَ أصلُهُ صِفَةً فَغَلَبَتْ[4]، كذا في الهمع[5].

والأَوْلى إبدالُ لفظِ العَلَم بلفظِ الاسمِ، قالَ المصنفُ في المغني[6]: «ومن الوَهَمِ في الأول- يعني اشتراطَهم الجمودَ لعطفِ البيانِ- قولُ الزمخشري[7] في ﴿مَلِكِ النَّاسِ * إِلَـٰهِ

---

(١) عن ب.

(٢) مكانها بياض في ص.

(٣) ب: والتوضيح.

(٤) ص: فقلبت.

(٥) الهمع ٥/١٩١.

(٦) المغني ٧٤٢.

(٧) الكشاف ٤/٣٠٢.

الناس﴾[١] إنَّهما عطفُ بيان، والصوابُ أنَّهما نعتان. وقد يُجابُ بأنهما[٢] جريا مَجْرَى الجوامدِ، ويستعملان [غيرَ][٣] جاريين على موصوفٍ وتجري عليهما الصفاتُ، نحوُ قولِنَا «إلهٌ واحدٌ» و «مَلِكٌ عظيمٌ». انتهى.

غيرُ مؤول بمشتق.

فخرج بقوله: «موضِّحٌ أو مخصِّصٌ» التوكيدُ والبدلُ وعطفُ النسق، وبقوله: «جامدٌ» النعتُ المشْتَقُّ، (في نحو «جاءَ زيدٌ العالمُ»، و «رجلٌ عالمٌ»)[٤]، (وبقوله «غيرُ مؤول» الجامدُ المؤولُ بالمشتقِّ)[٥]، نحو «مررتُ بزيدٍ هذا، وبقاعٍ عَرْفَجٍ[٦] (كُلُّهُ)»؛ لأنه في تأويلِ المشتق)[٧]، إذِ المعنى: مررتُ بزيدٍ المشارِ إليه، وبقاعٍ خَشِنٍ.

فَيُوافِقُ، أي عطفُ البيان، **متبوعَهُ** فيما مَرَّ في النعتِ، أعني الأربعةَ من العشرةِ[٨].

فعطفُ البيانِ الموضِّحُ لمتبوعِهِ كقول الراجز:

---

(١) الآيتان ٢، ٣ من سورة الناس.

(٢) ص: أنهما.

(٣) تكملة من المغني.

(٤) عن ب.

(٥) ب: وبما بعده النعت الجامد في.

(٦) انظر الكتاب ٢/٢٤، ٢٧.

(٧) عن ب.

(٨) ج: من عشرة.

أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ[(١)]

والمرادُ بعمر: عمر بن الخطاب «رضي الله عنه»، فعمرُ عطفُ بيانٍ لأبي حفص موضِّحٌ له، وقد تَبِعَهُ كما تَرَى في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف.

والمخصِّصُ له كـ «هذا خاتَمٌ حديدٌ»، فـ «حديدٌ» عطفُ بيانٍ لخاتم مخصِّصٌ لَهُ، وقد تَبِعَهُ في الثلاثةِ الأُوَلِ والتنكيرِ، كما تَرَى.

وَقَدَّمَ الموضِّحَ لأنَّهُ مُجْمَعٌ عليه، أو لأنَّهُ أَشْهَرُ[(٢)]، أو (لأنه أشرَفُ)[(٣)].

فائدةٌ: في الشرح[(٤)]: «لك في نحو «خاتم حديد» أوجُهٌ: الجرُّ بالإضافةِ على معنى «مِنْ»، والنصبُ على التمييزِ، وقيلَ على الحالِ، والإتباعُ، فَمَنْ خَرَّجَ النصبَ على التمييز قالَ: إنَّ التابعَ عطفُ بيانٍ، ومَنْ خَرَّجَهُ على الحالِ قَالَ: إنَّهُ صِفَةٌ، والأَوَّلُ أَوْلَى؛ لأنَّهُ جامِدٌ جمودًا محضًا؛ فلا يَحْسُنُ كونُهُ حالًا ولا صِفَةً». انتهى.

تنبيهٌ: ما أَفْهَمَهُ كلامُ المصنفِ من مجيءِ عطفِ البيانِ للتخصيصِ هو رأيُ[(٥)] الكوفيين وبعضِ البصريين وجماعةٍ من المتأخرين، والجمهورُ على أنَّهُ لا يكونُ إلَّا

---

(١) لعبد الله بن كيسبة. انظر شرح ابن جمعة ١/٧٦٩، شرح الكافية ١/٣٣١، ٣٤٣.

(٢) في الأصل: اشتهر.

(٣) ساقط من ب.

(٤) شرح المصنف ٤٢١.

(٥) حجة منكري مجيء عطف البيان نكرة أن النكرة لا تفيد بيانا، وأجاب مجيزوه بأن النكرات بعضها أعرف من بعض. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٤، النكت الحسان ١٢٦، الارتشاف ٢/٦٠٥، أوضح المسالك ٣/٣٤٨، المغني ٧٤٣، الهمع ٥/١٩٠.

للتوضيح. والصحيح-على ما قاله المصنفُ في الشرح[1] وغيرِه-هو الأوَّلُ، لكنْ قالَ أبوحيان[2]: «إنَّهُ لم يَقُمْ[3] على صِحَّتِهِ / دليلٌ». [٧١]

وَيُعْرَبُ، أي عطفُ البيان، جوازًا **بدلَ كُلٍّ من كُلٍّ، إنْ لم يَمْتَنِعْ إحلالُـهُ**، أَيْ جَعْلُهُ حالًّا **مَحَلَّ** الاسمِ **الأوَّلِ، كقوله** أي كمقول الشاعر، وَفَسَّرَ هذا المقولَ بما جعلَهُ عطفَ بيانٍ (لَهُ)[4]، أو بدلًا منه، من قوله:

أَنَا ابنُ التاركِ البكريِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا[5]

و**كقولِهِ**، أي مقولِ الشاعر:

أَيَا أَخَوَينَا عبدَ شمسٍ وَنَوْفَلا أُعِيذُكُمَا باللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[6]

مثالان لما (لا)[7] يجوزُ فيه إعرابُه بدلًا؛ لامتناعِ إحلالِهِ مَحَلَّ الأوَّلِ.

وبيانُ ذلك في الأوَّلِ (أنَّ)[8] قولَهُ «بشر» عطفُ بيانٍ على «البكري»، ولا يجوزُ

---

(١) شرح المصنف ٤٢١، وانظر أيضا: شرح الشذور ٤٣٤ - ٤٣٦، الجامع ١٩٢.

(٢) التذييل والتكميل ٢١٨/٥.

(٣) ب: يقل.

(٤) عن ب.

(٥) من الوافر، للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي. انظر الكتاب ١٨٢/١، الأصول ١٣٥/١، شرح الفريد ٣٨٦.

(٦) من الطويل، لطالب بن أبي طالب. انظر إصلاح الخلل ٧٠، الجامع ٩٦.

(٧) سقطت من ب.

(٨) سقطت من ب.

أن يكون بدلا منه؛ لأنَّ البدلَ في نِيَّةِ إحلالِهِ مَحَلَّ الأَوَّلِ، ولا يجوزُ أن يقالَ «أنا ابنُ التاركِ بشرٍ»؛ لأنه لا يجوزُ أَنْ يضافَ الوصفُ المحلَّى بأل (غيرُ المعرب بالحرف)[(١)] كـ «التارك» إلى المجردِ منها ومن الإضافةِ للمُحَلَّى بها كـ «بشر»، لا يقال «الضاربُ زيدٍ» مثلًا، كما[(٢)] مَرَّ في بابِ الإضافة.

وبيان ذلك في الثاني أَنَّ قولَهُ «عبد شمس ونوفلا» عطفُ بيان[(٣)] على قوله «أخوينا»، ولا يجوز أن يكون بدلا منه؛ لأنه حينئذ في تقدير إحلاله مَحَلَّ الأول، فكأنك قلت: «أيا عبدَ شمس ونوفلًا»، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ المنادى إذا عُطِفَ عليه اسمٌ مُجَرَّدٌ من «أل» وَجَبَ أنْ يُعطى ما يستحِقُّهُ لو كان منادًى، و «نوفلًا» لو كان منادى لقيل فيه «يا نوفلُ» بالضمِّ، لا «يا نوفلًا» بالنصبِ، فكانَ يَجِبُ (أنْ يُقالَ)[(٤)] هنا «يا أخوينا عبد شمس ونوفَلُ» بالضَمِّ.

تنبيهٌ: تَعَيُّنُ عطفِ البيان فيما ذُكِرَ (مبنيٌّ)[(٥)] على أَنَّ البدلَ لا بُدَّ[(٦)] أَنْ يكونَ صالحًا لإحلالِهِ مَحَلَّ الأَوَّلِ، وفي حاشيةِ التسهيلِ للمصنفِ[(٧)]: «فيهِ نظرٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَغْتَفِرُونَ في

---

(١) سقطت من ج.

(٢) انظر ما سبق ص٣١.

(٣) ص: بيان عطف، سهو من الناسخ.

(٤) سقطت من ص.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ج: على أنه يكون البدل لابد أن يكون.

(٧) وقد نقل هذا النص عنه أيضا السيوطي في الهمع ١٩٥/٥.

الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل. وَقَدْ أجازُوا في «إِنَّكَ أَنْتَ» كونَ «أَنْتَ» توكيدًا، وكَونَهُ بدلًا، مع أَنَّهُ لا يجوزُ «إِنَّ أَنْتَ»». انتهى.

[عطف النسق]

والرابعُ من التوابعِ **عطفُ النَّسَق** بفتح السين. قالَ المصنفُ في الشرحِ[(١)]: «لم أَحُدَّهُ بِحَدٍّ لوضوحِهِ، على أنني فَسَّرْتُه بقولي: **بالواو**...آهـ[(٢)]، فَإِنَّ معناهُ أَنَّ عطفَ النسقِ هو العطفُ بالواوِ والفاءِ وأخواتِهِمَا، واعترضتُ بعد ذِكْرِ كُلِّ حرفٍ بتفسيرِ معناه».

لِمُطْلَقِ الجمعِ: خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أَيْ: هي[(٣)] موضوعةٌ لمطلقِ الجمعِ، وَقِسْ عليهِ ما يأتي.

والمرادُ بالجمعِ التشريكُ في الحكمِ، فَإِذَا قِيلَ «جاءَ زيدٌ وعمرٌو» فمعناه أَنَّهُمَا اشتركا في المجيءِ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ الكلامُ أَنَّ يكونَا جَاءا معًا، وأَنْ يكونَ مجيؤهُمَا (على الترتيب، وأَنْ يكونَ مجيؤهما على)[(٤)] عَكْسِ الترتيبِ؛ فَإِنْ فُهِمَ أَحَدُ هذهِ الأمورِ بخصوصِهِ فمن دليلٍ منفصلٍ.

---

(١) شرح المصنف ٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) هكذا يكتب ناسخ الأصل اختصار «إلى آخره» وفي ب تكتب «إلخ». انظر ما سبق في التعريف بالرموز الواردة في النسخ ص١٤١ من قسم الدراسة.

(٣) ص: هو.

(٤) سقط من ب بسبب انتقال النظر.

تنبيه: عَدَلَ عن قولِ ابنِ الحاجبِ[(١)] وغيرِه: للجمع[(٢)] المطلـق، لما قـال في المغـني[(٣)] من أنَّهُ غيرُ سديدٍ لتقييدِ الجمعِ بِقَيْـدِ الإطـلاقِ، لكـنْ قَـدِ انتقـدَ[(٤)] مـا قالَـهُ غـيرُ واحـد، وحُقِّقَ[(٥)] أنْ لا فرقَ بين العبارتين، وقد بَيَّنْتُ ذلكَ في الحاشية.

وبـ**الفاء** لـالجمع-وهو التشريكُ في الحكـمِ-و **الترتيبِ والتعقيـب**. وتعقيـبُ كلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ، فإذا قيلَ «جاءَ زيدٌ فعمرٌو» فمعناه أنَّ زيـدًا وعمـرًا جـاءا، وأنَّ مجـيءَ عمرٍو بَعْدَ مجيءِ زيدٍ بغيرِ مُهْلَةٍ، فهي إذًا مفيدةٌ للأمـورِ الثلاثـة، والمصنـف لم ينبِّهْ علـى الأوَّلِ لوضوحِهِ.

تنبيه: تعقيبُ كلِّ شيءٍ بِحَسَبِهِ، فإذا قُلْتَ «دخلـتُ البصـرةَ فبغـدادَ» وكـانَ بينهمـا ثلاثةُ أيامٍ ودخلتَ بعد الثلاثةِ فذلكَ تعقيـبٌ [في][(٦)] مثـلِ هـذا عـادةً، فـإذا دَخَلْـتَ بعـد الرابـعِ مثلًا فليسَ بتعقيـبٍ، و[(٧)]لم يَجُـزِ الكـلامُ، قالـه[(٨)] المصنـفُ في

(١) انظر الكافية ٢٢٥، شرح الوافية نظم الكافية ٣٩٩، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٠٤، المفصل ٣٦٢.

(٢) ص: الجمع.

(٣) المغني ٤٦٤، وانظر أيضا الهمع ٥/٢٢٤.

(٤) ص: انعقد.

(٥) ممن حقق أن لا فرق بين العبارتين ابنُ الهائم في شرح تحفة الطلاب ٢/٣٩٠-٣٩٧،بل ذكر أن التعبير بالجمع المطلق أولى لوجوه أوردها،وانظر أيضا شرح التصريح ٢/١٣٥.

(٦) تكملة من شرح المصنف.

(٧) ص: لم يجز.

(٨) ب: قال.

شرحه[١]، وهو ظاهرٌ، سوى قوله: «ولم يجز الكلام»، إذ لا يُمْنَعُ من استعمالِ الفاءِ في معنى «ثم» مجازًا[٢]، اللهم إلا أنْ يُقالَ: مرادُهُ بنفيِ الجوازِ نفيُهُ[٣] على وجْهِ الحقيقةِ.

تنبيهٌ ثانٍ: للفاءِ معنًى آخرُ وهو السببيةُ.

اعتُرِضَ على المعنى الأوَّلِ أعني «الترتيبَ» بقولِهِ تعالى ﴿أهلكناها فجاءَها بأسُنا﴾[٤]، وبنحوِ «تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وجَهَهُ وَيَدَيه»[٥] الحديث.

والجوابُ[٦]: أَنَّ المعنى: أَرَدْنا إهلاكها، وأرادَ الوضوءَ[٧]، وعلى الثاني بقولِهِ تعالى ﴿فَجَعَلَهُ غُثاءً (أَحْوَى)[٨]﴾[٩].

والجوابُ: أَنَّ التقديرَ: فَمَضَتْ مُدَّةٌ فَجَعَلَهُ غُثَاءً، أَوْ[١٠] أَنَّ الفَاءَ

---

(١) شرح المصنف ٤٢٩.

(٢) انظر المغني ٤/٢.

(٣) ب: تعينه.

(٤) من الآية ٤ من سورة الأعراف.

(٥) أخرج مسلم في صحيحه عن حمران مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه «أن عثمان بن عفان دعا بوضوء، فتوضأ فغسل كفيه ثلاث مرات... الحديث» انظر مختصر صحيح مسلم للمنذري ص٤٤ «الحديث رقم ١٣٠».

(٦) ب: فالجواب.

(٧) ص: بالوضوء.

(٨) عن ب.

(٩) الآية ٥ من سورة الأعلى.

(١٠) ب: وأن الفاء.

نائبة[١] عن «ثم»، كذا يُستفاد من التوضيح[٢].

ولا يَرِدُ ما[٣] أفهمَهُ الجوابُ الأخيرُ من مجيءِ الفاءِ بمعنى «ثم» على كلام المتن (الظاهر؛ لأنَّهُ معنًى مجازيٌّ، ولا مجيء الفاء للسببية)[٤]؛ لأنه قليلٌ، وذلك غالبٌ في عطف الجمل نحو «سَهَا فَسَجَدَ» و «زنى فَرُجِمَ» و «سَرَقَ فقطع»، ولدلالتها على ذلك استُعيرت للربط في جواب الشرط نحو «مَنْ يَأْتِني فإني أُكرِمُهُ»، ولهذا (فإذا)[٥] قيل: «من دخَلَ داري فَلَهُ درهمٌ» أفادتِ الفاءُ استحقاقَ الدرهمِ بالدخولِ، ولو حُذِفَ الفاءُ احتَمَلَ ذلك واحتَمَلَ الإقرارَ بالدرهمِ لَهُ.

وقد تخلو الفاءُ العاطفةُ للجملِ مِنْ هذا المعنى، نحوُ قوله (تعالى)[٦] ﴿(الذي)[٧] خَلَقَ فَسَوَّى * والذي / قَدَّرَ فَهَدَى * والذي أَخْرَجَ المَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾[٨]، قالَهُ[٩] [٧٢
المصنفُ في شرحِهِ[١٠].

---

(١) ب: نائب.

(٢) انظر الأوضح ٣/٣٦١.

(٣) ص،ب: ولا يرد على ما أفهمه.

(٤) ساقط من ب.

(٥) سقطت من ج، وفي ب: إذا.

(٦) سقطت من ص.

(٧) عن ب.

(٨) الآيات ٢، ٣، ٤، ٥ من سورة الأعلى.

(٩) ص، ج: قال.

(١٠) شرح المصنف ٤٣٠.

فإنْ قلتَ: إذا كانتِ الفاءُ العاطفةُ تـأتي لمعنـى السـببيةِ، فكيـفَ صَحَّ للمصنـف أَنْ يقتصِرَ في بيانِ معنى الفاءِ علـى الثلاثـة المذكـورة، وقـد اشـتَهَرَ أَنَّ السـكوتَ في مَعْـرِضِ البيان يُفيدُ الحصرَ ؟.

قلتُ: غرضُهُ بيـانُ المعنـى المطـردِ في سـائر مـواردِ استعمالها، ومعناهـا السـببيُّ إنمـا تُستعمل فيه في بعض الموارد دونَ بعض، كمـا أفْصَـحَ بـه نفيُـه بقولـه: «وقـد تخلـو الفـاء العاطفة (إلخ)[١] »، وعلى هذا صَحَّ الحصرُ المستفادُ من السكوتِ في مَعْـرِضِ البيـان، غايـةُ ما فيهِ أَنَّهُ إضافيٌّ لا حقيقيٌّ[٢].

و بـ «**ثُمَّ**»، ويقالُ «فُمَّ»[٣] بـإبدالِ الثـاءِ فـاءً، و «ثُـمَّتَ» بإلحـاق تـاء التـأنيث مفتوحةً وساكنةً، والأَوَّلُ أكثر[٤]، لكنْ هذه تختصُّ بعطفِ الجمـلِ. للجمعِ **وللترتيبِ والتراخِي**، فإذا قيلَ: «جاءَ زيدٌ (ثم عمرٌو» فمعناه أَنَّهُمَا جاءا وأَنَّ مجـيءَ عمـرٍو بَعْدَ

---

(١) سقطت من ص.

(٢) الحصر الإضافي والحصر الحقيقي من اصطلاحات البلاغيين، ويقال: القصر الإضافي والقصر الحقيقي ويقصد بالأول ما كان المتخصص فيه بحسب النسبة إلى شيء معين، بـألا يتجـاوز المقصـور عليـه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر، نحو: «ما خالد إلا شـجاع»، أي أنـه لا يتجـاوز الشجاعة إلى الجبن، لا إلى صفة أخرى مثلاً. ويقصد بالثاني ما كان التخصيص فيـه بحسـب الحقيقـة والواقع بحيـث لا يتجـاوز المقصـور المقصـور عليـه إلى غـيره أصـلاً، نحـو «لا كـامل إلا الله». انظـر الكليات ٧١٧، التعريفات ١٧٦، قاموس المصطلحات ٣١٨.

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ١٠٥، الخصائص ٤٤٢/٢.

(٤) انظر شرح تحفة الطلاب ٤٩٨/٢، المغني ١٥٨.

مجيء زيد)[١] بمهلة، و لم ينبه على الأول أيضًا لما مر.

وأما قولُه تعالى ﴿ولَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُم ثُمَّ قُلْنَا للملائكةِ﴾[٢] (فقيلَ)[٣]: التقديرُ[٤]: خلقنا أباكم[٥]، ثم صورنا أباكم[٦]، فَحُذِفَ المضافُ منها[٧].

تنبيه: تأتي «ثم» بمعنى الفاء كقوله:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ ... جَرَى في الأنابيبِ ثُمَّ اضطَرَبْ[٨]

ولا يَرِدُ ذلك على المتن؛ لأنه قليلٌ.

فائدة: اعلَمْ أَنَّ الفاءَ و «ثُمَّ» قد يصلحانِ لتركيبٍ واحدٍ، وذلك حيثُ يكونُ المعطوفُ أمرًا ممتدا، ويكون انتهاؤه متراخيًا عن المعطوف عليه، وابتداؤه عَقِبَهُ بلا مُهْلَةٍ،

---

(١) ساقط من ب لا نتقال النظر.

(٢) من الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٣) سقطت من ب.

(٤) هذا التقدير نقله الشارح عن المصنف في شرحه ص ٤٣٠، وهو أحد أقوال ثلاثة للعلماء في توجيه هذه الآية، والثاني: أن الترتيب هاهنا في الخبر، والثالث: أن «ثم» بمعنى الواو.
انظر: معاني الحروف للرماني ١٠٥، جواهر الأدب ٤٥١، البحر المحيط ١٦/٥.

(٥) ص: خلقناكم أبا، ب: خلقناكم.

(٦) ص: صورناكم أباكم.

(٧) ص، ب: منها.

(٨) من المتقارب لأبي دؤاد الإيادي، في ديوانه، وقيل: بل لحميد بن ثور، وهو أيضا في ديوانه، وفي شرح الكافية الشافية ١٢٠٩/٣، وشرح ابن الناظم ٥٢٥، والارتشاف ٦٣٨/٢.

فَلَكَ أَنْ تَعْطِفَ بالفاء، نظرًا إلى (اتصالِ ابتدائه بالمعطوفِ عليه)[(١)]، وأَنْ تعطِفَ بـ «ثم» نظرًا إلى (بُعْدِ انتهائه وتراخيه)[(٢)]، قالَهُ مولانا عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» في حاشية الفوائد الضيائية[(٣)].

وبـحتى، للجمع، ولم يذكره[(٤)]؛ لما مَرَّ، **وللغايةِ والتدريجِ.** ومعنى الغايةِ آخِرُ الشيء، ومعنى التدريج أَنَّ (ما)[(٥)] قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يَبْلُغَ[(٦)] الغايةَ، وهو الاسمُ المعطوف، ولذلك وَجَبَ أَنْ يكونَ المعطوفُ بها جزءاً من المعطوفِ عليه، تحقيقاً نحوُ «أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها»، أو تقديراً نحو قوله:

أَلقَى الصحيفةَ كي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ والزادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[(٧)]

فعطفَ نعله بحتى، وليستْ جُزْءًا مما قبلها تحقيقًا، لكنها[(٨)] جزءٌ منه تقديرًا؛ لأنَّ معنى

---

(١) عن ج، وكذلك هي في حاشية العصام، وكتب في ص، ب بدلاً عنها: هذا التعقيب.

(٢) عن ج، وكذلك هي في حاشية العصام، وكتب في ص بدلاً عنها: ذلك التراخي، وفي ب: ذلك.

(٣) حاشية العصام على الفوائد الضيائية ٣٣٠.

(٤) ص، ج: يذكر.

(٥) سقطت من ب.

(٦) ص: تبلغ.

(٧) من الكامل، قيل إنه للمتلمس، وقيل بل هو من كلام أبي مروان النحوي، يقوله في قصة المتلمس وفراره من عمرو بن هند، والبيت من شواهد سيبويه ٩٧/١، والمسائل البصريات ٦٨٢/١، وشرح اللمع ١٨٦/١.

(٨) ج: لكن.

الكلام: ألقى ما يُثْقِلُهُ حتى نعلَهُ، قال معناه في الشرح[١].

ولا يخالفه اشتراطُهُ في التوضيح[٢] في المعطوف بها أَنْ يكونَ بعضًا من المعطوف عليه بالتحقيق أو[٣] بالتأويل (كما)[٤] في المثالين، أو يكونَ شبيهاً (بالبعض، نحوُ «أعجبتني الجاريةُ حتى كلامُها»)[٥]؛ نظرًا لعدمِ شمول كلامه هذا للأخير؛ لإمكانِ أَنْ يُحْمَلَ قولُه هنا: «أو تقديراً» على ما يتناولُه .قال المصنفُ في المغني[٦]: «والذي يَضْبِطُ ذلك أنها[٧] تدخلُ حيثُ يَصِحُّ دخولُ الاستثناءِ وتمتنعُ حيثُ يمتنعُ».

لا للترتيبِ، فلا تفيدُه، قال المصنفُ في الشرح[٨] تبعاً لابنِ مالكٍ[٩]: «ويَشْهَدُ لذلك قولُه صلى الله عليه وسلم «كلُّ شيءٍ بقضاءٍ وَقَدَرٍ حتى العَجْزُ والكَيْسُ»[١٠]، ولا ترتيبَ في القضاءِ والقدرِ، وإنما الترتيب في ظهور المَقْضِيَّاتِ». انتهى، فليُتَأَمَّلْ.

---

(١) شرح المصنف ٤٣١ -٤٣٢.

(٢) الأوضح ٣/٣٦٥-٣٦٧.

(٣) ب: وبالتأويل.

(٤) سقطت من ب.

(٥) ص: نحو أعجبتني بالبعض.

(٦) المغني ١٧١.

(٧) ص: أنهما.

(٨) شرح المصنف ٤٣٢-٤٣٣.

(٩) انظر شرح التسهيل ٣/٣٥٩.

(١٠) انظر الموطأ ٢/٨٩٩.

تنبيه: في هذا النفي، كما أشار إليه المصنفُ في الشرح[(١)]، ردٌّ لما قالَهُ بعضُهم[(٢)] من[(٣)] أنَّ «حتى» للترتيب كالفاء و «ثم».

تنبيهٌ ثانٍ: لا يذهَبُ عليكَ أَنَّ المتبادَرَ من الترتيبِ (الترتيبُ)[(٤)] الخارجيُّ. والذي حَقَّقَهُ بعضُ المحققين[(٥)] أَنَّ مُرادَ (مَنْ قَالَ إِنَّهَا للترتيبِ الترتيبُ)[(٦)] الذهنيُّ دونَ الخارجيِّ، والمفهومُ من كلامِهِ[(٧)] أنَّهُ لا نِزَاعَ في إفادتِهَا الذهنيَّ، فعلى هذا لا خلافَ في المعنى بين من أثبتَ معنى الترتيب ومن نفاهُ عنها، فالخلافُ إذن لفظيٌّ، فليُتَأَمَّلْ.

وبـ «أو» **لأحد الشيئين** نحوُ قوله تعالى ﴿لَبِثْنَا يومًا أو بعضَ يومٍ﴾[(٨)]، **أو لأحدِ الأشياءِ** نحوُ قولِهِ تعالى ﴿فكفَّارتُهُ إطعامُ عشرةِ مساكينَ من أوسطِ ما تُطْعِمُونَ أهليكُمْ أو كسوتُهُمْ أو تحريرُ رَقَبَةٍ﴾[(٩)].

---

(١) شرح المصنف ٤٣٢-٤٣٣.

(٢) قال الزمخشري في المفصل ٣٠٤: «والفاء و «ثم» و «حتى» تقتضي الترتيب»، وتبعه في ذلك ابنُ الحاجب. انظر الكافية ٢٢٥.

(٣) : إنه.

(٤) سقطت من ب.

(٥) انظر شرح الكافية للرضي ٣٦٩/٢، وشرح الكافية للعصام ٣٠٠.

(٦) ص: قال الترتيب، و ج، ب: من قال إنها للترتيب الذهني، وأثبتُّ ما به يستقيم النص.

(٧) ج: كلامهم.

(٨) من الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٩) من الآية ٨٩ من سورة المائدة.

فائدةٌ في الشرح[(١)] : لكونِ «أو» لأحد الشيئين أو الأشياءِ امتَنَعَ أنْ يقُـالَ «سـواءٌ عليِ أقمتُ أو قعدتُ»؛ لأنَّ «سواء» لا بد فيها من شيئين؛ لأنك لا تقول: «سواءٌ عليَّ هذا الشيءُ». انتهى. وفيه بحثٌ ذكرته في الحاشية.

حال كونها (**مفيدةً**)[(٢)] **بعـدَ الطلـبِ التخييـرَ** مـن المتكلـمِ للمخـاطَبِ نحـوُ «تَزَوَّجْ هِندًا أَوْ أُخْتَهَا»، **أو الإباحةَ** منه (له)[(٣)] نحو «جَالِسِ الحسنَ أَوِابْنَ سِيرِينَ».

والفرقُ بينهما أَنَّ التخييرَ يأبى جوازَ الجمعِ بين مـا قبلهـا ومـا بعدهـا، والإباحـةَ لا تأباه، ألا تَرَى أَنَّهُ لا يَجُوزُ لَهُ الجمعُ بين تَزَوُّجِ هِنْدٍ وأُخْتِهَا، ولَـهُ أَنْ يُجَـالِسَ الحسـنَ وابـنَ سيرينَ معًا.

ومفيدةً **بَعْدَ الخبرِ الشكَّ** من المتكلمِ كقولك «جاءَ زيدٌ أو عمرٌو» إذا لم تَعْلَمِ الجائيَ منهما.

أو التشـكيكَ[(٤)] مـن المتكلـم للمخـاطب، (أي إيقاعَـهُ في الشـكِّ، وَيُعَـبَّرُ عنـه بالإبهامِ، كقولـك «جـاءَ زيـدٌ أو عمـرٌو» إذا كنـتَ عالمًـا بالجـائي منهمـا، ولكنَّكَ[(٥)] أبهمتَ على المخاطبِ)[(٦)].

---

(١) شرح المصنف ٤٣٣.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ص.

(٤) في الأصل: والتشكيك.

(٥) في الأصل: ولكنه.

(٦) ساقط من ج.

تنبيه: التحقيقُ (أنَّ)[1] «أو» موضوعةٌ لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الـذي يقولـه المتندمون، وقد تخرجُ إلى معنى «بل» وإلى معنى[2] الواو، وأمـا بقيـةُ المعـاني فمسـتفادةٌ من غيرها، قاله المصنفُ في المغني[3].

(ولا)[4] يتوجَّهُ / الاعتراضُ بالأوَّلِ على كلامه؛ لاحتمالِ أَنْ يكونَ الذي ترجَّحَ في نظرِه حالَ[5] تأليفِهِ لهذا الكتـابِ خـلافَ التحقيـقِ المذكـورِ[6]، وأَنْ يكـونَ عـدمُ ذكـره للمعاني الثلاثة إمَّا لاقتضاءِ نظرِهِ في هذا الكتاب أيضًا عدَمَ القولِ[7] بها،أو شُذُوذَهَا. [٧٢]

و بـ «**أَمْ**» **لطلبِ التعيينِ بَعْدَ همزةٍ**، خبرٌ بَعْدَ خَبَرٍ، أو حالٌ من الفاعلِ-أعني الضميرَ المستترَ في الظرفِ-**داخلةٍ على أحدِ المُسْتَوِيَيْنِ**، كقولـك «أزيـدٌ عنـدك أم عمرٌو»، إذا كنتَ قاطِعًا بأنَّ أحدَهُما عند المخـاطَبِ، ولكنَّـكَ شـكَكْتَ في عينـهِ؛ ولهـذا يكونُ الجوابُ بالتعيينِ، (لا بـ«نَعَمْ»، ولا بـ «لَا»)[8].

---

(١) ساقطة من ب.

(٢) في جميع النسخ: وإلى ومعنى الواو، وما أثبت في المغني.

(٣) المغني ٩٥.

(٤) ساقطة من ب.

(٥) ص: وحال.

(٦) ص: بالمذكور.

(٧) ص، ج: القبول.

(٨) ص: لا بغيره ولا ببلى، ب، ج: لا بنعم ولا ببلى، وما أثبت في شرح المصنف.

وتُسَمَّى «أَمْ» هذه معادلةً؛ لأنها عادَلَتِ الهمزةَ في الاستفهامِ بِهَا، وتُسَمَّى[١] أيضًا متصلةً؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُستَغْنَى بأحدِهِمَا[٢] عنِ الآخَرِ، كذا في شرح المصنف[٣].

تنبيه: «أم» المعادلةُ كَمَا قَرَّرَ القومُ على ضربين[٤]: أحدُهما أنْ تكونَ لطلب التعيين، كما ذكره المصنف في المتن والشرح على ما ترى.

والثاني: أَنْ يُقْصَدَ (بها)[٥] وباهمزة التسويةُ، نحو «سواءٌ عليَّ أقمتُ أم قعدتُ»، وتُسَمَّى أيضًا في الوجهين مُتَّصِلَةً، كما تُسَمَّى معادِلَةً.

فهي: أَمَّا تسميتها بالأَوَّلِ فَلِمَا مَرَّ، وأما تسميتُها بالمعادلةِ فلمعادَلَتِها الهمزةَ في إفادةِ التسويةِ. واقتصارُ المصنفِ في المتن والشرح على الضرْبِ الأولِ منهما عجيبٌ، والظاهرُ أَنَّهُ وَقَعَ سَهْوًا.

وأَمَّا غيرُ المعادلةِ فهي الخاليةُ عَمَّا ذُكِرَ، وتُسَمَّى منقطعةً، ومعناها الإضرابُ، وقَدْ تُفِيدُ مع ذلك استِفْهَامًا حقيقيًّا نحو «إِنَّها لإبلٌ أَمْ شَاءٌ؟»[٦]، أي: بَلْ أَهِيَ شَاء؟[٧] وإنما

---

(١) ب: تسمى.

(٢) ب: لا يستغني أحدهما.

(٣) شرح المصنف ٤٣٥.

(٤) ص: خبرين.

(٥) ساقطة من ب.

(٦) شاهد من أقوال العرب. انظر الكتاب ٣/١٧٢، ١٧٤.

(٧) ص، ج: هي أشاء.

قُدِّرَ بعدَها[1] مبتدأٌ لأنَّهَا لا تدخلُ إلا على الجملةِ، وإنكاريًّا نحو (﴿أم له البنات﴾[2]، أَيْ: بل أله البناتُ ؟! وقد لا تفيده البته نحو)[3] ﴿أم هَلْ تستوي الظلماتُ والنورُ﴾[4]، (أي)[5] بَلْ هَلْ[6] تستوي ؟، إذ لا يدخُلُ استفهامٌ على استفهامٍ.

وللردِّ[7] من المتكلمِ للمخاطبِ **عنِ الخطأ في الحكمِ** إلى الصوابِ فيه كلمةُ «**لا**»، فهي لنفي[8] الحكم عن تاليها، وقصرِه على[9] متلوِّهَا قَصْرَ قلبٍ أو إفرادٍ[10] حالَ كونِهَا واقعةً **بعدَ إيجابٍ**، أي إثباتٍ، نحوُ «جاءني زيدٌ لا عمرٌو» ردًّا على من اعتقَدَ

(١) ص: قدرها.

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور.

(٣) سقط من ب من الآية إلى هنا.

(٤) من الآية ١٦ من سورة الرعد.

(٥) سقطت من ج.

(٦) ص: هي.

(٧) ص: المرد، ب: المراد.

(٨) ص: في النفي.

(٩) ص، ج: عن.

(١٠) قصر القلب والإفراد هما من أضرب القصر الإضافي، أما قصر القلب فهو تخصيص بشيء مكان شيء، ويُخاطب به من يعتقد عكسَ الحكم الذي أثبته المتكلم. وأمَّا قصرُ الإفراد فهو تخصيصُ بشيء دونَ شيءٍ ويُخاطب به من يعتقد الشركةَ في صفتين أو موصوفين. انظر الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ٧١.

أَنَّ عمرًا جاءك دونَ زيدٍ[١]، أو أنهما جاءاك.

تنبيهان: الأول: كما يُعْطَفُ بـ «لا» بعد الإيجابِ للغرض المذكور، وذلك مُجْمَعٌ عليه، يُعْطَفُ بها أيضًا لذلك بعد الأمر إجماعًا أيضًا، وبعد النداءِ خلافاً لابنِ سعدان[٢]، نحوُ «اضْرِب زيدًا لا عمرًا»، و «يا ابنَ عمّي لا ابنَ أخي»[٣]. فاقتصارُ المصنفِ على الإيجابِ مُنْتَقَدٌ[٤]، كذا يُتَلَمَّحُ من كلامِ بعضِهِم[٥] في هذا المَقَامِ، فَتَأَمَّلْ.

الثاني: يُشْتَرَطُ[٦] في العطفِ بها أمران:

أحدُهما: إفرادُ معطوفِهَا، والثاني: تعانُدُ مُتَعَاطِفَيهَا، فلا يجوزُ «جاءني رجلٌ لا زيدٌ».

و للردِّ[٧] عن الخطأ في الحكمِ أيضًا: «لكنْ»، و «بَلْ» حالَ كونِهِمَا واقعتين

---

(١) ج: أن زيداً جاءك دون عمرو.

(٢) أبو جعفر محمد بن يحيى بن سعدان الضرير، أحد علماء الكوفة من أصحاب الفراء، له كتاب مختصر النحو، وله قطعة حدود على مثال حدود الفراء. توفي سنة ٢٣١ هـ. انظر الفهرست ٧٦، طبقات النحويين واللغويين ١٣٩.

(٣) ج: لا يا ابن أخي.

(٤) انظر: شرح عمدة الحافظ ٦٣٣، شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣، شرح ابن الناظم ٥٣٩، التوطئة ١٨٥، نتائج الفكر ٢٥٨، البسيط ٣٣٨/١، إصلاح الخلل ٢٩٢، شرح تحفة الطلاب ٢٧٣/١، شرح الكافية للرضي ٣٧٨/٢، الارتشاف ٦٤٥/٢، المغني ٣١٨، الهمع ٢٦٠/٥، ٢٦١١، شرح الأشموني ٨٥/٢.

(٥) انظر الفاكهي ٢٤٥/٢.

(٦) ب: ضرب.

(٧) ص: والمرد، ب: للرد.

بعدَ نفيٍ، فهُما لتقرير حكمِ متلوِّهِمَا وإثباتِ نقيضِهِ لتاليهمـا؛ تقـول «ماجـاءني زيـدٌ لكنْ عمرٌو»، أو «بَلْ عمرٌو» ردًّا على من اعتَقَدِ العكسَ.

تنبيهٌ: هما بعد النهي مثلُهُما بعد النفي فيما تَقَرَّر، وإنْ كانَ كلامُهُ قَدْ يُوهِمُ خلافَ ذلك؛ تقولُ «لا تَضْرِبْ زيدًا لكنْ عمرًا»، أو «بَـلْ عمـرًا» ردًّا[1] علـى مـنِ اعتَقَـدَ أَنَّ المضروبَ زيدٌ لا عمرٌو، فهما في النفي والنهي لقصرِ القلبِ لا غيرُ.

تنبيهٌ ثانٍ: إنما يُعْطَفُ بـ «لكنْ» بشرطِ إفراد معطوفهـا، وأَنْ تُسْبَقَ بنفـي أو نهـي، وألا تقترنَ بالواو، وحينئذٍ فإنْ فُقِدَ شيءٌ من هذه الشروطِ كانتْ حرفَ ابتداءٍ.

ولصرفِ الحكمِ عَمَّا قبلَها **إلى ما بَعْدَهَا** حتى يَصِيرَ ما قبلَها كالمسكوتِ عنه، كلمةُ «**بَلْ**»، حالَ كونِها واقعةً **بعدَ إيجابٍ**، نحوُ «جاءَ زيدٌ بلْ عمرٌو»، و «اضْرِبْ[2] زيدًا بَلْ عَمْرًا»، فمفادُها نقلُ الحكمِ بالمجيءِ والأمرِ[3] بالضربِ عـن زيـدٍ، وإثبـاتُ ذلـك لعمرٍو.

(تنبيهٌ)[4]: لا يُعْطَفُ بـ «بَلْ» إلا بشرطين إفرادِ معطوفِهَـا، وأَنْ تُسْبَقَ بإيجـابٍ، أو أمرٍ أو[5] نفيٍ أو نهيٍ.

---

(١) ب: رادا.

(٢) ص: أو اضرب.

(٣) ب: في الأمر.

(٤) سقطت من ب.

(٥) ب: ونفي.

تنبيه: تَضَمَّنَ سكوتُ المصنفِ[1] عن «إِمَّا» أَنَّهَا غيرُ عاطفةٍ، وبهِ قالَ يونسُ والفارسيُّ وابنُ بَرْهَانَ وابنُ كيسانَ وابنُ مالكٍ، وادَّعَى ابنُ عصفور الاجماعَ عليه، وقال المصنفُ في شرحه: إنَّهُ (الحقُّ)[2]، وقال الجرجانيُّ: عَدُّهَا من حروفِ العطفِ سهوٌ ظاهرٌ[3].

---

(١) ص: المتكلم.

(٢) سقطت من ب.

(٣) ظاهر قول سيبويه أنها من حروف العطف، وتأول بعضُهم كلامَه بحمله على المجاز، وممن عدها عاطفةً ابنُ بابشاذ وابنُ الحاجب والصيمريُّ والجزوليُّ وغيرُهم.
أما المصنفُ فقد عدَّهَا في بعض كتبه عاطفة، كما في شرحه على جمل الزجاجي ص ١١٦، وأنكر في أخرى أن تكون عاطفة، كما في شرحه لهذا الكتاب ص ٤٣٨. هذا وعلةُ إخراجها من حروف العطف هو التخلُّصُ من دخولِ عاطفٍ على عاطفٍ. انظر: الكتاب ١/٤٣٥، شرح المقدمة المحسبة ١/٢٦٠، الكافية ٢٢٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢١٢، ٢١٣، التبصرة ١/١٣٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٧٣، أسرار العربية ٣٠٦، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٦، شرح عمدة الحافظ ٦٠٧، الإيضاح العضدي ١/٢٩٧، المقتصد ٢/٩٤٣ -٩٤٥، إصلاح الخلل ٨٧، ٨٨، المقرب ١/٢٢٩، شرح ابن الناظم ٥٣٥، البسيط ١/٣٣١، ٣٤٣، المغني ٨٤-٨٥، الارتشاف ٢/٦٢٩، ٦٣٠، الهمع ٥/٢٥٢، ٢٥٣، شرح الأشموني وبهامشه حاشية الصبان ٢/٨٤، ابن كيسان النحوي ١٤٩، ١٥٠.

[البدل]

والخامسُ من التوابعِ **البدلُ**، والتعبيرُ به اصطلاحُ البصريين. والكوفيون[(١)]، قال الأخفشُ: يسمونه التبيين، وقالَ ابنُ كيسان: التكرير، (قاله)[(٢)] في الهمع[(٣)].

وهو لُغَةً: العِوَضُ. قال الله تعالى: ﴿عسى ربُّنَا أَنْ يُبْدِلَنَا خيرًا مِنْهَا﴾[(٤)]،.

واصطلاحًا: **تابعٌ مقصودٌ بالحكمِ (بِلَا وَاسِطَةٍ.**

فقولُه: «تابعٌ» : جنسٌ يَشْمَلُ التوابعَ كُلَّهَا. وخرجَ بقوله: «مقصود بالحكم»)[(٥)]: النعتُ وعطفُ البيانِ والتوكيدُ؛ لأنها مُكَمِّلَةٌ للمتبوعِ المقصودِ بالحكمِ، (وليستْ مقصودةً بالحكمِ)[(٦)]، وبقوله: بلا واسطةٍ عطفُ النسقِ في نحوِ «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»، فإنَّهُ

---

(١) ج: والكوفيين، وقد وَهِمَ محقق الهمع فأثبت «والكوفيين»، وأشار إلى أن في نسخة عنده: «والكوفيون» وقال: تحريف. والمعروف أن التبيين والتكرير من اصطلاحات أهل الكوفة، قال الأشموني: «وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير». انظر شرح الأشموني ٣/٩٤-٩٥، مدرسة الكوفة ٣١٠.

(٢) سقط من ص.

(٣) الهمع ٥/٢١٢.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة القلم.

(٥) ساقط من ب.

(٦) سقط من ص.

وإنْ كانَ مقصودًا بالحكمِ، لكنْ بواسطةٍ وهي حرفُ[(١)] العطفِ.

وإنما قلتُ: في نحوِ جاءَ زيدٌ وعمرٌ، ولم أقل: نحوُ جاءَ زيدٌ وعمرٌو، كما عَبَّرَ به المصنفُ في شرحه[(٢)]؛ لأنه مُوهِمٌ.

قال المصنفُ في التوضيح[(٣)] -وقد أَحْسَنَ- ما لفظُهُ: «وأمَّا النسقُ فثلاثةُ أنواعٍ: أحدُها: ما ليسَ مقصودًا بالحكم كـ «جاء زيدٌ لا عمرٌو» و «ما جاءَ زيدٌ بل عمرٌ» و «لكنْ[(٤)] عمرٌو».

أما الأَوَّلُ فواضحٌ؛ لأنَّ الحكمَ السابقَ منفيٌّ / عنه، وأَمَّا الآخران فلأنَّ الحكمَ [٧٤] السابقَ هو نفيُ المجيءِ، والمقصودُ به إنما هو الأولُ.

النوع الثاني: ما هو مقصودٌ بالحكم هو وما[(٥)] قَبْلَهُ، فيصدُقُ عليه أَنَّهُ مقصودٌ بالحكم، لا أَنَّهُ[(٦)] المقصودُ، وذلك كالمعطوفِ (بالواو)[(٧)] نحو «جاءَ زيدٌ وعمرٌو» أو «ما[(٨)] جاءَ زيدٌ ولا عمرٌو»[(٩)].

---

(١) ص: عطف.

(٢) شرح المصنف ٤٣٩.

(٣) أوضح المسالك ٣/٤٠٠-٤٠١.

(٤) ج: أو لكن.

(٥) ب: ما قبله.

(٦) ص: لأنه المقصود، ب: لأنه المقصود به، وما أثبت في الأوضح.

(٧) سقط من ص.

(٨) ج: وما.

(٩) ب: ما جاء زيد بل عمرو.

وهذانِ النوعانِ خارجانِ بما خرجَ بِهِ النعتُ والتوكيدُ والبيانُ.

النوعُ الثالثُ: (ما هو مقصودٌ بالحكم)[١] دونَ ما قَبْلَهُ، وهذا هو المعطوفُ بـ «بل»[٢] (ولكن)[٣] بعد الإثباتِ، نحوُ «جاءَ زيدٌ بَلْ عمرٌو»[٤]، (و «لكنْ عمرٌو»)[٣].

وهذا[٥] النوعُ خارجٌ بقولنا: «بلا واسطةٍ». انتهى كلامُ المصنفِ في التوضيحِ.

واعلَمْ أَنَّ أصلَ (هذه)[٦] العبارةِ -أعني قولَ المصنفِ في المتن: «تابعٌ... آه»- هو قولُ ابنِ مالكٍ في أَلْفِيَّتِهِ:

---

(١) اضطرب ما بين القوسين في ب فجاء على النحو التالي «ما هو زيد بل هو زيد بل عمرو مقصود بالحكم».

(٢) ص، ب: بل، وسقطت الباء.

(٣) كذا في النسخ الثلاث، وليس في الأوضح، والمشهور أن هذا ممنوع عند البصريين، جائز عند أهل الكوفة، فيتعين على مذهب البصريين كونها حرف ابتداء، بعده جملة، فتقول «لكن عمرو لم يجئ»، فلعل الشارح هنا جرى على مذهب الكوفيين، أو أنها في نسخة من الأوضح لدى الشارح. وانظر: المغني ٣٨٥، الهمع ٥/٢٦٢.

(٤) ج: أو لكن.

(٥) ص: ولكن النوع.

(٦) سقطت من ص.

التابعُ المقصودُ بالحكمِ[١] بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ المُسَمَّى بَدَلَا

ففي كلامه من محاسن البديع صناعةُ حَلِّ العَقْدِ[٢].

وهو، أي البدلُ، أقسامٌ **ستةٌ**.

الأول: **بَدَلُ كُلٍّ** مِنْ كُلٍّ، وهو: مَا أُرِيدَ به عينُ ما أُرِيدَ به في الأَوَّلِ[٣].

تنبيه: في الشرح[٤]: «لم أَقُلْ بَدَلَ الكُلِّ (من الكُلِّ)[٥] حذَرًا مِنْ مَذْهَبِ مَنْ لا يُجِيزُ إدخالَ «أَلْ» على «كُلّ»، وقدِ استعمَلَهُ الزجاجي[٦] في جمله، واعتذَرَ عنه بأنَّهُ تسامَحَ فيهِ موافَقَةً للناسِ». انتهى.

وهذا المذهبُ هو الصحيحُ[٧]، كما يُشِيرُ إليه صنيعُهُ، وقولُهُ «حَذَرًا... آه».

---

(١) ص: في الحكم.

(٢) حل العقد هو تناول اللفظ الذي قيل شعرا في كلام منثور. انظر البديع في البديع ٣٦٣.

(٣) ب: غير ما أريد بالأول، ج: غير ما أريد به في الأول.

(٤) شرح المصنف ٤٣٩.

(٥) سقطت من ب، وفي ج: بدل كل من كل.

(٦) في النسخ الثلاث: الزجاج، وهو خطأ، وانظر الجمل للزجاجي ٢٤-٢٤.

(٧) قال البطليوسي في إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٩٧: (وقد يكون لـ «كل» و «بعض» حال ثانية يحسن فيها دخول الألف واللام عليهما، وهو أن يقول القائل: ابعث إلي بالكل من تلك الدراهم، وقد وجهت إليك بالبعض من تلك الثياب، إذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم، فيحسن دخول الألف واللام عليهما في هذا الوجه؛ لأنهما ليسا مضافين. ومع هذا فإن القائل قد يقول: النصف والثلث والربع والخمس، ونحو ذلك إلى العشر، فيدخل عليها الألف واللام وإن كانت لا تنفك من معنى الإضافة) هذا وسيأتي للشارح قريباً أن الأخفش والفارسي وابن درستويه

=

تنبيه ثان: قالَ بعضُ الأئمة: «قال ابنُ مالكٍ في شرح الكافية[(١)]: «ذِكْرُ المطابقةِ أَوْلى من قول النحويين: بدلُ الكلِّ من الكلِّ؛ لأنها عبارةٌ صالحةٌ لكلِّ بَدَلٍ يساوي المبدلَ منه في المعنى، بخلافِ العبارةِ الأخرى، فإنها لا تَصْدُقُ إلَّا على ذي أجزاء، وذلكَ غيرُ مُشْتَرَطٍ؛ للإجماعِ على صحة البدليةِ في أسماءِ الله تعالى». انتهى. وقد عَبَّرَ في التسهيل بعبارةِ الناس، وقال في شرحه[(٢)]: «جريتُ على عادةِ النحويين، والعبارةُ الجيدةُ أَنْ يُقالَ: بدلُ موافقٍ من موافقٍ». و[(٣)] قال أبو حيان[(٤)]: «عَبَّرَ بعضُ[(٥)] أصحابِنا لذلك بقوله: بدلُ الشيءِ من الشيءِ». انتهى كلامُ بعض الأئمة.

قلتُ: قولُ ابنِ مالك: «لأنها عبارةٌ صالحةٌ لكل بدل يساوي.. آه» المرادُ (به)[(٦)] أنها صالحةٌ لذلك صُلُوحًا ظاهرًا، وكذلك قولُهُ «فإنها لا تصدُقُ إلا على ذي أجزاءٍ»، المرادُ به أنَّها لا تصدُقُ بحسبِ الظاهر وبادي النظر إلا على ذلك. فبدلُ الكلِّ من الكلِّ اسمٌ في الاصطلاحِ لما يُساوي المبدَلَ منه في المعنى، سواءٌ كان (له)[(٧)] أجزاءٌ أم لا. ووجْهُ

= يجيزون إدخال «أل» على «كل» و «بعض» انظر ما سيأتي ص٣٩٨. وانظر أيضاً: الأمالي الشجرية ١/١٥٥، شرح الكافية ٢٩٣.

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٧٦-١٢٧٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٢٩، ٣٣٣.

(٣) ص: قال.

(٤) الارتشاف ٢/٦٢١.

(٥) ص: بهن.

(٦) عن ج.

(٧) سقطت من ص.

تسميتِهِ بذلك ثبوتُ معنَى الكليةِ في غالبِ أفرادِ هذا المعنى.

وبهذا الذي قررتُه في حلِّ عبارتيه المذكورتين ظَهَرَ وجهُ حكمِه بأنَّ ما قالَهُ[١] أَوْلى مما قاله النحويون، وعدمُ حكمه بأنَّ ما قاله هو الصوابُ، فافهمْ[٢].

نحو قوله تعالى ﴿**مفازًا * حدائق**﴾[٣]، فـ «حدائق» بدلٌ من «مفازا».

(ولا ينافي هذا)[٤] حكمَهُم بوجوبِ مطابقةِ بدلِ الكلِّ لمتبوعِهِ في الإفرادِ وفرعيه[٥]، كما يَجِبُ مطابقتُهُ لَهُ في التذكيرِ والتأنيثِ؛ لأنَّهُ لا تَجِبُ المطابقةِ في المصدرِ، قاله أبو حيان[٦] وغيرُه، وقال المصنفُ: إنه ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ المرادَ بالمطابقةِ المطابقةُ في المعنى، والمصدرُ يشتمل على الاثنينِ والجماعةِ؛ فلذلك[٧] أُبْدِلَ الجمعان[٨] من المفرد. انتهى.

والثاني: **بعضٌ**، أي بدلُ بعضٍ، (وهو)[٩] ما يكونُ بعضًا من الأَوَّلِ.

---

(١) ب: قال.

(٢) ص: وافهم.

(٣) من الآيتين ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

(٤) سقطت من ب، وفي ص: لا ينفي حكمهم.

(٥) ص: الإفراد فرعيه.

(٦) انظر الارتشاف ٦٢١/٢، التذييل والتكميل ٣٢٢/٥-٣٢٣.

(٧) ج: ولذلك.

(٨) يشير إلى قوله تعالى ﴿حدائق وأعنابا﴾.

(٩) سقطت من ب.

تنبيه: في الشرح[١]: «لَمْ أَقُلْ البعض، بالألف واللام، لما قدمتُ في «كل». انتهى.
ومَنْعُ إدخالِ «أَلْ» عليه هو المذهبُ الصحيحُ أيضًا، كما يشير إليه كلامُهُ، (نظيرَ)[٢] (ما مَرَّ في «كلٍّ».

ومقابلُ المذهبِ)[٣] فيهما جوازُ إدخالِ «أَلْ» على كلٍّ منهما، وهو مذهبُ الأخفشِ والفارسيِّ وابنِ دُرُسْتُويهِ[٤].

نحوُ قوله تعالى ﴿ولله على الناسِ حِجُّ البيتِ **مَنِ استطاعَ** إليهِ سَبِيلًا﴾[٥]، فـ «من استطاع» بدلٌ من «الناس» بدلَ بعضٍ من كُلٍّ.

تنبيهان: الأولُ: صدرُ الآية على هذا الوجْهِ عامٌّ خُصَّ بالبدَلِ، فهُوَ عامٌّ مخصوصٌ بالبعضِ.

ويحتَمِلُ أَنْ يكونَ المرادُ: مِنَ الناس مَنِ استطاعَ إليه سبيلًا، فيكونُ بدلَ كُلٍّ (من كُلٍّ)[٦]، وعلى هذا يكونُ صدرُ الآيةِ مُجْمَلًا مُبَيَّنًا بآخِرِهَا، قاله مولانا عصامُ الدين «رحمه الله تعالى».

ولا يُشْكِلُ هذا على تمثيلِ المصنفِ بالآيةِ لبدلِ البعضِ؛ إذْ لا يَجِبُ في المثالِ أَنْ

---

(١) شرح المصنف ٤٤٠.

(٢) عن ب.

(٣) ساقط من ج.

(٤) انظر ما مضى التعليق رقم ٧ ص٣٩٥.

(٥) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٦) سقط من ص.

يكن نصًّا في المقصود، كما مَرَّ التنبيهُ على ذلك غير مرة[١].

الثاني: قيل إنَّ «من استطاع» فاعلٌ بالحج، أي و لله على الناس أن يَحُجَّ[٢] مستطيعُهم، (ورده المصنف في شرحه[٣] بأنه يقتضي أَنْ يجبَ على جميعِ الناسِ أَنْ مستطيعُهُم)[٤] يَحُجَّ، وذلك باطلٌ باتفاقٍ. وفي هذا الردِّ بحثٌ ذكرتُهُ في الحاشية[٥].

والثالث: **اشتمالٌ**، أي بدلُ اشتمال. وهو ما كان بينَه وبين الأولِ ملابسةٌ بغير الكلية والجزئية.

نحو قوله تعالى ﴿يسألونَكَ عن الشهرِ الحرامِ **قتالٍ فيه**﴾[٦]، فـ «قتال» بدلٌ من الشهر بدلَ اشتمال.

تنبيه: قال المصنف في شرحه[٧]: «نبهتُ بالآياتِ الثلاثِ على أَنَّ البدلَ والمبدلَ منه

---

(١) انظر ما مضى ص ٢٢، ١٢٣، وما يأتي ص ٤٤٢.

(٢) ص: يحجج.

(٣) شرح المصنف ٤٤٠، وانظر أيضا المغني ٦٩٤.

(٤) سقط من ص.

(٥) قال في شرحه على الشذور ورقة ١٦١: «إنَّ ما استند إليه في دعوى فساد معنى الآية على تقدير جعلها من إضافة المصدر لمفعوله من أنه يلزمُ عليه تأثيمُ جميع الناس إذا لم يحج المستطيعُ لا يصلح؛ لأن حج المستطيع فرض كفاية على جميع المكلفين، ومعلوم أن المخاطبين بفرض الكفاية إذا لم يقم به أحد منهم فكلهم آثمون».

(٦) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٧) شرح المصنف ٤٤١.

يكونان نكرتين، نحوُ ﴿مفازًا حدائقَ﴾[1]، ومعرفتين مثلُ «الناس»، و «من»، ومختلفين[2] نحو «الشهر»، و «قتال». انتهى.

وقد يُؤخَذُ من التمثيل بالآيات الثلاث أَنَّهُ إذا أُبدل نكرةٌ من معرفةٍ وَجَبَ نعتُ النكرةِ[3].

والرابعُ والخامسُ والسادسُ: **إضرابٌ وغَلَطٌ ونِسْيانٌ**، أي بدلُ إضرابٍ - ويسمى أيضًا بدلَ بداءٍ- وبدلُ غَلَطٍ، وبدلُ نسيانٍ.

نحو «تصدقتُ بدرهمٍ دينارٍ» (بِحَسَبِ)[4] **قَصْدِ** الاسمِ **الأَوَّلِ**، وهو المبدلُ منه كالدرهم هُنا، **وقَصْدِ** الاسم **الثاني**، وهو البدلُ، كالدينارِ هُنَا (...........)[5] فيكونُ مثالًا لبدلِ الغَلَطِ.

أو قُصِدَ الاسمُ **الأَوَّلُ** خطأً من المتكلمِ، **وتَبَيَّنَ الخطأُ** في هذا القصدِ، وأَنَّهُ كانَ الصوابُ من أَوَّلِ الأمرِ ذكرَ الثاني / لا غيرُ، فيكونُ مثالًا لِبَدَلِ النسيانِ. [٧٥]

قالَ المصنفُ في الشرح[6]: «أَشْكَلَ على كثيرٍ من الطَّلَبَةِ الفرقُ بين بَدَلِ الغلطِ والنسيانِ، ويوضِّحُهُ أَنَّ الغلطَ في اللسانِ، والنسيانَ في الجنانِ».

---

(١) من الآيتين ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

(٢) ص، ج: مختلفين، ب: المختلفين، وما أثبته في شرح المصنف.

(٣) وذلك بتعليق «فيه» بصفة محذوفة لـ «قتال».

(٤) سقطت من ج.

(٥) سقط لا يعلم مقداره، وعبارة المتن التي سقطت هي «أو الثاني وسبق اللسان».

(٦) شرح المصنف ٤٤١ - ٤٤٢.

[باب العدد]

هذا **بابٌ** -بالتنوين- في بيانِ العددِ تذكيرًا، وتأنيثًا، وتمييزًا.

(**العددُ**: المرادُ به[1] اسمُ العددِ، وهو ما صَحَّ وقوعُه جوابا لـ «كم» الاستفهامية)[2].

وقضيةُ هذا الحد أنَّ كلًّا من الواحد والاثنين عدد، وبذلك صرحَ الرضيُّ، بل نقلَ إجماعَ النحويين على ذلك[3]، ووقعَ في كلام بعض الشراح[4] مايُوهِمُ خلافَ هذا، فاحذره.

من ثلاثةٍ فما فوقَها **لتسعةٍ**، أي إليها، **يُؤَنَّثُ مع** المعدودِ[5] **المذكَّرِ** تأنيثًا دائمًا، **ويذكَّرُ مع** المعدودِ **المؤنثِ**، ولو مجازًا، كما يُفْهَمُ تمثيلُه الآتي بالإثْرِ، تذكيرًا

---

(١) ص: المراد باسم.

(٢) سقط من ب.

(٣) شرح الكافية ١٤٥/٢. هذا وقد اختلف في الواحد عند أهل العدد والحساب، فأكثرهم على أنه مبدأ للعدد، وليس داخلاً فيه؛ لأن العدد عندهم ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين، فالواحد ليس له حاشية سفلى. انظر الملل والنحل ٤٧/١-٤٨، حاشية يس على مجيب الندا ٢٥٨/٢. ونقل الدماميني في المنهل أن بعضهم يخرج الاثنين أيضاً؛ لأن الزوج الأول ينبغي أن يكون كالفرد الأول. انظر المنهل ورقة ٢١٢.

(٤) انظر الفاكهي ٢٥٨/٢، وانظر ما مضى في الدراسة ص١٠٥.

(٥) ص: العدد.

دائما، ولم يكُنْ للمصنفِ حاجةٌ إلى ذكرِ هذا (الخلافِ)[1]؛ لأنَّ كُلَّ حُكْمٍ أطلقه المصنفون ينصرفُ للوجوب، ما لم تقم قرينةٌ على غيره.

نحوُ قوله تعالى ﴿سَخَّرَهَا عليهِم **سبعَ ليالٍ وثمانيةَ أيام**﴾[2].

وإلى هذا أشار الإمامُ أبو محمد القاسم بن علي الحريري[3] حيثُ قال[4]: «وأين تلبَسُ الذكرانُ براقعَ النِّسوان، وتبرزُ رباتُ[5] الحجال بعمائم الرجال؟».

وكذلك، أي مثلُ ما ذُكِرَ من الثلاثةِ[6] للتسعةِ[7] في الحكم المذكور **العشرةُ إنْ لم تُرَكَّبْ**، نحوُ «عندي عَشَرَةُ رجال، بالتأنيث، وعشرُ نساء، بالتذكير»، بخلاف ما إذا[8] رُكِّبَتْ، فإنَّها حينئذٍ تجري على القياس، نحو «عندي أحدَ عشرَ رجلًا»، و«إحدى عشرة امرأة».

---

(١) سقطت من ج.

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، صاحب المقامات المشهورة، له من التصانيف درة الغواص، وملحة الإعراب، وشرحها. ولد في حدود سنة ٤٤٦، وتوفي سنة ٥١٦ هـ. انظر إنباه الرواه ٣/٢٣-٢٧.

(٤) مقامات الحريري ٣/٢١ «المقامة الرابعة والعشرون»، ٣/٢٣٩.

(٥) ص: رايات.

(٦) في جميع النسخ: الثلاث.

(٧) ج: إلى التسعة.

(٨) ب: إذا ما.

تنبيهات: الأولُ: المعتبرُ مع[١] الجمع حالُ مفرده تذكيرًا أو تأنيثا[٢].

الثاني: لا يرد (على)[٣] ما تقرر: ﴿من جاءَ بالحسنةِ فَلَهُ عَشْرُ أمثالِهَا﴾[٤]؛ لأنَّ[٥] التقديرَ: عشرُ حسناتٍ أمثالها، فالمعدودُ في الحقيقة الموصوفُ المحذوفُ، وهو مؤنَّثٌ ويحتمِلُ[٦] أَنْ لا حذفَ، وأنَّ المعدودَ نفسُ الأمثال، وإنما أُنِّثَ العددُ لاكتسابِ الأمثالِ التأنيثَ من المضافِ إليه، كعكسه (بشرطِ)[٧] صلاحِيَةِ المضافِ للاستغناءِ عنهُ فلا يجوزُ «غلامُ هندٍ ذَهَبَتْ»، ولا[٨]: «أَمَةُ زيدٍ جاءَ»[٩].

وفي شرح الكافية[١٠] لمولانا عصامِ الدين «رحمه الله تعالى»: وإنْ قُلتَ[١١]: جاءَ:

---

(١) ج: المعتبر في الجمع.

(٢) ب: وتأنيثا.

(٣) سقطت من ص.

(٤) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

(٥) ص: لا أن.

(٦) انظر المغني ٦٦٦-٦٦٧.

(٧) ساقطة من ب.

(٨) ص: وإلا.

(٩) ص: لجاء.

(١٠) شرح العصام على الكافية ٢٢٥.

(١١) ج: إن قلت.

«عشر أمثالها» في النظم المعجز، والمِثْلُ مذكَّرٌ. قلتُ: المعدودُ هُنَا مُؤَنَّثٌ[1] (معنًى)[2]؛ لأنه في المعنى: الحسنة. وستعرفُ[3] أنه إذا كانَ المعدودُ مؤنَّثًا واللفظُ مذكرًا فوجهان» انتهى.

الثالث: حُكْمُ[4] ما تقرَّر إذا لم يُحْذَفِ المعدوُد، فإنْ حُذِفَ جازَ[5] حذفُ التاءِ مع المذكر فصيحا، إلا أَنَّ الإثباتَ أفصحُ، وزاد[6] بعضهم: وجازَ أيضًا إثباتُ التاء مع المؤنث (انتهى)[7]، ولم أَقِف على هذا المزيد لغيره.

وما، أي والعددُ الذي استقر، **دونَ الثلاثة**، وظاهرٌ[8] أنَّهُ الواحدُ والاثنان كـ «اثنان». **وفاعلٌ: كـ «ثالثٍ» و «رابعٍ»**، وما فوقَهُ[9] إلى «عاشر» **على مقتضى القياس**، فَيُذَكَّران مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث، يُقالُ في المذكر: «واحد، واثنان،

---

(١) ص: لمؤنث.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) في النسخ الثلاث: ويشعر في، والتصحيح من شرح العصام.

(٤) ج،ب: على ما تقرر.

(٥) انظر الهمع ٣٠٦/٥.

(٦) ص، ب: زاد.

(٧) ساقطة من ص.

(٨) ص: فظاهر أنه الواحد، ج: وظاهر أن الواحد.

(٩) ص: «ما فوقه» بحذف الواو.

وثان، وثالث، ورابع –إلى عاشر»، وفي المؤنث: «واحدة، واثنتان، وثنتان[1]، وثانية، (وثالثة)[2]، ورابعة–إلى عاشرة».

ويُفْرَدُ فاعلٌ، فيقال: «ثانٍ، ثالثٌ، رابعٌ، خامسٌ»، ومعناهُ: واحدٌ موصوفٌ بهذه الصفةِ.

أو يُضَاف إلى ما، أي اسمٍ، **هُوَ** أي الفاعلُ[3]. **مُشْتَقٌّ مِنْهُ**، أي من ذلك الاسم؛ فيُقَالُ: «ثاني اثنين، وثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ»[4]، ومعناه: واحدٌ من اثنين، وواحدٌ من (ثلاثةٍ، وواحدٌ من أربعةٍ.

أو يُضَافُ لما، أي لاسمٍ[5] (استقرَّ)[6] **دونَهُ**، أي)[7]: دونَ فاعلٍ، بمعنى أَنَّ العددَ المفهومَ منه، (يلي[8] العددَ المفهومَ)[9] (من)[10] فاعلٍ. نحو «ثالثُ اثنين، ورابعُ ثلاثة،

---

(١) في النسخ الثلاث: وثنتا.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) ص، ج: فاعل.

(٤) ب: أربع.

(٥) ص، ب: الاسم.

(٦) سقطت من ج.

(٧) ساقط من ب من قوله: ثلاثة وواحد من أربعة.

(٨) ص: أي العدد.

(٩) ساقط من ب.

(١٠) سقطت من ص.

وخامس أربعة». ومعناه: جاعلُ الاثنين بنفس ثلاثةً، وجاعلُ الثلاثةِ بنفسه أربعةً، وجاعل الأربعةِ بنفسه خمسةً.

ويتعيّنُ إضافتُهُ حيثُ لم يَعْتَمِدْ، أو كان[1] بمعنى الماضي، على ما هو المعهودُ في اسم الفاعل، إذ هُوَ من أفراده كما هو ظاهرٌ.

فإنْ قلتَ: تستحيلُ صيرورةُ الاثنين ثلاثةً، فكيفَ صَحَّ تفسيرُ «ثالث اثنين» بمصيرهما ثلاثة؟.

قلتُ: قال الرضي[2]: إذا انضَمَّ الثالثُ إلى الاثنين تَبَدَّلَ استعمالُ الاثنين في المقام بالثلاثة، فكأنه[3] صَيَّرَ الاثنين ثلاثةً، قالَه[4] مولانا عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» في شرح الكافية[5].

وقال الدماميني في المنهل[6]، ولم يُورِدِ الجوابَ عن الرضي على هذه الصورة، بل أورَدَهُ بهذه الصورة: «التأويلُ أَنَّهُ غُيِّرَ المجموعُ الأولُ بأَنْ ضَامَّ الواحدُ اسمَ الاثنين وصارَ يُطْلَقُ على المجموعِ الثاني اسمُ الثلاثةِ، فكأنَّهُ صارَ (المجموعُ الأَوَّلُ هو)[7] المجموعَ الثاني.

---

(١) ج: وكان بمعنى.

(٢) شرح الكافية ٢/١٥٨-١٥٩.

(٣) ص: فكأن.

(٤) ص: قال.

(٥) شرح عصام على الكافية ٢٢٩.

(٦) المنهل الصافي ورقة ٢١٨.

(٧) سقط من ب.

انتهى نصُّهُ[١]، ولم يَزِدْهُ التأويلُ غيرَ ادعاءِ أَمْرٍ لا يُتَصَوَّرُ، إذ[٢] المجموعُ الأول، وهو الاثنان، لا يُتَعَقَّلُ كونُه ثلاثةً أصلًا، كما اعترفَ به أَوَّلًا، فلا يكونُ كأنَّهُ صارَ إياها».

ثم أجابَ مولانا عصامُ الدين «رحمه الله تعالى» عن السؤالِ المذكور بقوله: «وأنا أقولُ فيه مسامحةٌ، والمرادُ مُصَيِّرُ الاثنين جزءَ الثلاثةِ.

وأجاب[٣] الدماميني («رحمه الله تعالى»)[٤] بقوله: «والذي يظهر (لي)[٥] أَنْ يُجْعَلَ اسمُ الفاعل هنا بمعنى التصييرِ[٦]، لا بمعنى مُصَيِّرٍ[٧] ما تحتَهُ عينَ[٨] ما اشتُقَّ هُوَ مِنْهُ، فإنه لا يُتَصَوَّرُ، بلْ على معنى أَنَّهُ يُصَيِّرُهُ[٩] (ملابِسًا لَهُ بوجْهٍ مَا مِنَ وُجُوهِ الملابسةِ، فمعنى «زيدٌ رابعُ ثلاثةٍ» : مُصَيِّرٌ)[١٠] الثلاثةِ مربوعةً، أي مجعولَةً ذاتَ رابعٍ، باعتبارِ[١١]

---

(١) في جميع النسخ: انتهى ما نصه لم يزده التأويل، وفي المنهل: هذا كلامه ولم يزد في التأويل.

(٢) ص: إن.

(٣) ص: فأجاب.

(٤) سقط من ص.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ص، ج: المصير.

(٧) ب: تصيير.

(٨) ج: غير.

(٩) في جميع النسخ: يصير.

(١٠) ساقط من ب إلى هنا من قوله: ملابسا له بوجه.

(١١) ص: فاعتبار.

كونِهِ رابعًا لها لا باعتبارِ أَنَّهُ صَيَّرَهَا عينَ[1] / الأربعةِ، ويَتَمَشَّى هذا في سائرِ الأمثلةِ، ولا [٧٦]
غُبَارَ عليهِ»[2]. انتهى.

أَوْ يَنْصِبُ ما، أي الاسمَ الذي استَقَرَّ، **دُونَهُ** بالمعنى المذكورِ، فيُقَالُ «رابعٌ ثلاثةً»، بتنوينِ رابع ونصبِ ثلاثة، كما يُقالُ «جاعلُ الثلاثةِ أربعةً».

وظاهرُ[3] مما مَرَّ أَنَّ هذا الوجهَ إنما يأتي على تقدير اعتمادِهِ، وكونِهِ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، ولا يجوزُ (مثلُ)[4] ذلك في المستَعْمَلِ مع ما اشْتُقَّ مِنْهُ، خلافًا لجماعةٍ، منهم الأخفشُ وثعلبٌ.

---

(١) في النسخ الثلاث: غير، والتصحيح من المنهل.

(٢) المنهل ورقة ٢١٨.

(٣) ص، ج: فظاهر.

(٤) سقطت من ص.

[الاسم الذي لا ينصرف]

هذا **بابٌ** -بالتنوين- في تحقيقِ غير المنصرف، وموانعِ الصرفِ.

اعلم أَنَّ الاسم إنْ أَشْبَهَ الحرفَ بُـنِي، كما مر، (وسمي غيرَ متمكن، وإلا أُعربَ وسمي[(١)] متمكنًا، ثـمَّ المتمكـنُ إنْ لم يشبِهِ الفعـلَ صُرِفَ)[(٢)] ويُسَمَّى أمكـنَ، وإلا مُنِعَ الصرفَ وسُمِّيَ غَيرَ منصرفٍ، وغيرَ أمكنَ.

والمعتَبَرُ فيه من شَبَهِ الفعلِ أنْ يكونَ على فرعيتين، إحداهُما لفظيةٌ والأخرى معنويةٌ، أو فرعيةٌ واحدةٌ تقوم مَقَامَهُمَا، وذلك أَنَّ في الفعلِ فرعيتين عنِ الاسمِ، إحداهما لفظيةٌ، وهي اشتقاقُهُ من المصدرِ، والأخرى معنويةٌ، وهي افتقارُهُ إلى الفاعلِ، وظاهرٌ أَنَّهُ لا يكونُ إلا اسمًا.

موانعُ صرفِ الاسمِ، وتُسَمَّى عِلَلًا وأسبابًا، **تسعةٌ**[(٣)]، بدليلِ الاستقراءِ، **يجمعُها**، أي التسع -آثره على «يجمعهن» مع أنه الأفصحُ، لأنه أخصرُ- قولُ (بعضِ)[(٤)] النحويينَ:

وزنُ المركبِ عجمةٌ تعريفُهَا عدلٌ ووصفُ الجمعِ زِدْ تأنيثَا

(«المركب» هنا مصدرميمي بمعنى التركيب.

---

(١) ج: ويسمى.

(٢) سقط من ص.

(٣) ج: أي التسعة.

(٤) سقط من ص.

والضميرُ في «تعريفها» [يعود][1] إلى العرب، ولك إعادتُه إلى العجمةِ، وعليه فالإضافةُ لأدنى ملابسةٍ.

فالوزنُ، والمرادُ به وزنُ الفعلِ؛ أَنْ يكونَ الاسمُ على وزنٍ خاصٍّ بالفعلِ أو يكونَ في أوله زيادةٌ كزيادة الفعل)[2] كشمَّرَ وأحمدَ من الاعلام، وأحمرَ من الصفات.

والتركيبُ، والمرادُ به التركيبُ المزجيُّ الذي لم يُختم بـ «ويه» كـ «بعلبك».

والعجمةُ وهي كونُ الكلمةِ من أوضاعِ العَجَمِ كـ «إبراهيمَ»، و «إسماعيلَ»، و «إسحقَ»، و «يعقوبَ».

فائدةٌ: «وزنٌ» وحُذِفَ[3] التنوينُ للضرورةِ. والمرادُ به وزنُ الفعلِ، وهو أَنْ يكونَ الاسمُ على وزنٍ خاصٍّ بالفعلِ، أو يكونَ في أولِهِ زيادةٌ كزيادةِ الفعلِ، وهو فرعُ وزنِ الاسمِ؛ لأنَّ الأصلَ في نوعٍ ألا يكونَ فيه الوزنُ المختصُّ بنوعٍ آخرَ، فإذا وُجِدَ فيه هذا الوزنُ كانَ فرعًا لوزنه الأصلِ[4].

«المُرَكَّبُ» هو -كالأسماءِ الخمسةِ بعدَهُ- معطوفٌ على «وزن»[5] بالواو، غيرَ أَنَّهُ أضمَرَهُ فيما عدا «الوصف» للضرورةِ، مصدرٌ ميميٌّ بمعنى: التركيبِ، والمرادُ به (التركيبُ)[6] المزجيُّ الذي لم يُختم بـ «ويه»، ولم يكن عددًا، ولا ظرفًا، ولا حالًا،

---

(١) زيادة بمثلها يستقيم النص، وما أثبت مأخوذ من كلام الشارح بعد ذلك ص ٤١٢.

(٢) عن ب.

(٣) ج: وبحذف.

(٤) أي الأصلي.

(٥) انظر ما مضى التعليق رقم ٢ ص٣٠.

(٦) سقطت من ب.

كبعلبك بخلاف الإضافي كـامرئ القيس؛ لأنَّ الإضافةَ تقتضي الانجرارَ بالكسرةِ، ولا تكونُ مقتضيةً للانجرارِ بالفتحةِ، والإسناديّ كتأبَّطَ شَرًّا، لأنَّهُ من بابِ المحكيِّ، والمختوم بويه، والعدديِّ، والظرفيِّ، والحاليِّ، كسيبويهِ، وأحدَ عشرَ، ويومَ يومَ، وبيتَ بيتَ؛ لأنَّ ذلكَ من بابِ المبنيِّ، والصرفُ وعدمُهُ إنَّما يكونُ في المُعْرَب.

تنبيهٌ: يجوزُ إضافةُ أوَّلِ جزأي المزجيِّ المذكورِ إلى ثانيهما، ويجوزُ أيضًا بناؤهما على الفتح، وعلى اللغاتِ الثلاثة فإنْ كانَ آخرُ الأول معتلًّا كمعدي كرب وَجَبَ سُكُونُهُ مطلقًا[(١)]، ولا يَردُ شيءٌ من الوجهَينِ على قضيةِ كلامِ المصنف؛ لأنه شاذٌّ.

وهو فرعُ الإفرادِ.

«عجمة»، وهو كونُ الكلمةِ من أوضاعِ غير العرب[(٢)]، سواءٌ كانَ من الفُرْسِ أَمِ الرومِ[(٣)] أَمِ الحبشةِ أَمِ الهندِ أَمِ البربَرِ أَمِ الإفرنجِ أَمْ غَيرِ ذلك، وهيَ في كلامِ العَرَبِ (فرعُ العربيةِ، إذِ الأصلُ في كلامِ العربِ)[(٤)] ألا يخالِطَهُ لسانٌ آخر.

تعريفُها، وهو كونُ الاسمِ معرفةً، وهو فرعُ[(٥)] التنكير؛ لأنَّكَ[(٦)] تقولُ رجلٌ، ثم الرجلُ.

---

(١) انظر تفصيل المذاهب في المركب المزجي: الكتاب ٢٩٦/٣، ٢٩٧، ٣٠٤-٣٠٦، الأصول ٩٢/٢،٩٣، شرح الكافية ٨٤/٢، ٨٥، الهمع ٢٤٥/١، نتائج التحصيل ٦٧٤/٢.

(٢) ج: من غير أوضاع العرب.

(٣) ج: أم من الروم.

(٤) سقطت من ص.

(٥) انظر الكتاب ٢٢/١.

(٦) سقطت من ج، وفي ص: الأول.

والضميرُ في «تعريفها» يعودُ إلى[1] العرب، ولكَ إعادتُهُ إلى العُجْمَةِ، وعليه فالإضافةُ لأدنى ملابَسَةٍ، وبالجملةِ فالمرادُ بالتعريفِ العلميةُ. قالَ المصنفُ[2]: «لأنَّ المضمرَ واسمَ الإشارةِ والموصولَ لا سبيلَ لدخولِ[3] تعريفِهَا في هذا الباب؛ لأنها كُلَّها مبنياتٌ، وهذا بابُ إعرابٍ، وأما ذو الأداةِ والمضافُ فإنَّ الاسمَ إذا كانَ غيرَ منصرفٍ[4] ثُمَّ دخته الأداةُ أو[5] أُضيفَ انجرَّ بالكسرةِ، فاستحالَ اقتضاؤهما الجرَّ بالفتحةِ، وحينئذٍ فلَمْ يَبْقَ إلا تعريفُ العلميةِ». انتهى.

«عدلٌ»، وهو تحويلُ الاسمِ من حالةٍ إلى حالةٍ أُخرى مع بقاءِ المعنى الأصليِّ. وهو فرعُ المعدولِ عنه.

«ووصفٌ»، وَحُذِفَ التنوينُ للضرورةِ، وهو كونُ الاسمِ دالًّا على ذاتٍ مبهمةٍ مأخوذةٍ مع بعضِ صفاتِهَا، سواءٌ كانتْ هذه الدَّلالَةُ بِحَسَبِ الوَضْعِ، مثلُ[6] «أحمر»، فإنه موضوعٌ لذاتٍ مَا أُخِذَتْ بعضُ صفاتِها، وهي (الحمرةُ)[7] والذكورةُ-أم (لا)[8]، مثل

---

(١) ب: على.

(٢) شرح المصنف ٤٤٦.

(٣) في جميع النسخ: لوصول تعريفها، وما أثبت من شرح المصنف.

(٤) ص، ب: إذا كان منصرفا.

(٥) ص، ب: وأضيف.

(٦) ج: نحو أحمر.

(٧) سقطت من ب.

(٨) سقطت من ب.

«أربع» في: «مررتُ بنِسْوَةٍ أربع»، فإنه موضوع لعدد مخصوص، فلا وصفيةَ فيه بحسب الوضع، لكنه لما جرى في هذا[(١)] المثال على النسوة التي هي من قبيل المعدودات، لا الأعدادِ، عُلِمَ أَنَّ معناه: مررتُ بنسوةٍ متَّصِفَةٍ بالأربعيَّةِ، وهذا معنًى وصفيٌّ عَـرَضَ[(٢)] له في الاستعمالِ الأصليِّ (بِحَسَبِ الوصفِ[(٣)] والمعنى، فَسَبَبُ منعِهِ الصرفَ هوالوصفُ الأصليّ)[(٤)] لِقُوَّتِهِ، لا العَرَضِيّ لِضَعْفِهِ. وهُوَ فَرْعُ الموصوفِ.

الجمعُ[(٥)] مُشْتَرَكٌ بين الاسمِ وَصِفَتِهِ[(٦)]، والمرادُ هنا الأولُ[(٧)]، وهو فَرْعُ الواحِدِ.

«زِدْ تأنيثًا» في هذا التعبيرِ مسامحةٌ، والمقصودُ بها الزيادةُ والتأنيثُ، والمرادُ بالزيادةِ زيادةُ الألِفِ والنونِ، وهي[(٨)] فرعُ المزيدِ عليهِ، وبالتأنيثِ كونُ الاسمِ مؤنَّثًا مُطْلَقًا، وهو فرعُ التذكير.

هذا وتَسْمِيَةُ كلِّ واحدٍ من العلتين مانعًا وسببًا وعلَّةً تجوُّزٌ، إذِ المانعُ التامُّ إنما هو مجموعُ العلتين أو الواحدةُ القائمةُ مَقَامَهُمَا، وههُنا بحثٌ ذكرتُه في شرحِ الشذور[(٩)].

---

(١) ص: هذه.

(٢) ج: عرضي.

(٣) ج: بحسب الوضعي.

(٤) سقطت من ب.

(٥) ص: للجمع.

(٦) ج: الاسم والصفة.

(٧) ص، ب: الثاني.

(٨) ج: وهو.

(٩) قال العصامي في شرح الشذور، ورقة ٢٤٠ «وتسمية كل واحد من المذكورات مانعاً وعلة مجاز، إذ

كأحمدَ[(١)] فيه الوزنُ والعلميةُ، **وأحمرَ** فيه الوزنُ والوصفيةُ، **وبَعْلَبَكَّ** فيه التركيبُ والعلميةُ، **وإبراهيمَ** فيه العُجْمَةُ و[(٢)] العَلَمِيَّةُ. ومثلُهُ / إسماعيلُ وإسحقُ ويعقوبُ. [٧٧ـ]

فائدةٌ: أسماءُ الأنبياءِ -عليهمُ الصلاةُ والسلامُ- أعجميةٌ إلا أربعةً[(٣)]: محمدٌ وهودٌ وصالحٌ وشُعَيبٌ.

وكلُّها ممتنعةٌ من الصرفِ إلا ستةً، الأربعةُ المذكورةُ ونوحٌ ولوطٌ: كذا قالَ غيرُ واحِدٍ، وردَّهُ مولانا عصامُ الدين[(٤)] ((رحمه الله)) بصرفِ شِيثٍ وعُزَيرٍ.

وَقَدَ نظمَ هذه الأسماءَ الثمانيةَ الوالدُ العزيزُ، نجح[(٥)] جده وسعد جده، فقال:

((دوبيت))[(٦)]:

= كل منها جزء مانع وجزء علة، والمانع والعلة مجموع اثنين منها أو واحد يقوم مقامهما، كذا قال غير واحد، قال مولانا عصام الدين رحمه الله تعالى: ((وفيه أن إطلاق العلة على العلة الناقصة حقيقة، بل التحقيق أنها العلة، وإطلاق العلة على مجموع الاثنين هو التجوز)) انتهى. قيل ووجهه أن التاء في العلة للوحدة، ولا وحدة في الاثنين)). وانظر شرح العصام على الكافية ٢٦.

(١) ج: وكأحمد.

(٢) ص: العجمة العلمية.

(٣) ص: الأربعة.

(٤) شرح العصام على الكافية ٥٦.

(٥) ص، ب: محيي جد جده.

(٦) الدوبيت نوع من النظم، يأتي بيتين بيتين، نشأ في الشعر العربي بتأثير الشعر الفارسي، فلفظ ((دوبيت)) مركب من ((دو)) ومعناها في الفارسية: اثنان، و ((بيت)) عربية، وهو أحد الفنون السبعة: المواليا، وكان وكان، والقوما، والسلسلة، والموشح، والزجل، والدوبيت. انظر قاموس المصطلحات ٣٠٨.

كلُّ أسماءِ الأنبياء منعت الصرف إلا الذي بنظمي تعددْ
صالح هود نوح لوط شعيب وعزير وشيث محمدْ

والعدلُ، وهو[١] تحويلُ الاسم من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى مع (بقاءِ)[٢] المعنى الأصليِّ، كـ «عمَر» من الأعلام، وعدلُهُ عن عامر، **وعمرَ**[٣]: فيهِ العدلُ والعلميةُ، والعدلُ فيه تقديريٌّ، فإنَّهُ لمَّا وُجِدَ غيرَ منصرفٍ، ولم يوجدْ لمنع صرفِه سببٌ ظاهرٌ إلا العلميةَ اعتُبِرَ فيه العدلُ، ولما توَقَّفَ اعتبارُ العدلِ على[٤] وجودِ أَصْلٍ، ولم يكنْ فيه دليلٌ على وجوده، قُدِّرَ أنَّ أصلَهُ عامر، عُدِلَ عنه إلى عمر.

وأُخَرَ، بِضَمِّ أوَّلِهِ وفتحِ ثانيهِ، فيهِ الوصفُ والعدلُ.

قال المصنف في شرحه[٥]: «وذلك في نحو » مررتُ بنسوةٍ أُخَرَ»؛ لأنها جمعُ لأخرى، وأخرى مؤنَّثٌ لآخَر، والقاعدةُ أنَّ كُلَّ «فُعْلَى» (مؤنثةِ «أَفْعَل» من التفضيلِ)[٦] فإنها لا تُستَعْمَلُ هي ولا جَمْعُهَا إلَّا بـ «أَلْ» أو الإضافةِ[٧]، كالكبرى

---

(١) ج: والعدل هو.

(٢) سقطت من ص.

(٣) معطوف على المجرور قبله، ونص المتن: «كأحمد و أحمر وبعلبل وإبراهيم وعمر.....».

(٤) ص: عن.

(٥) شرح المصنف ٤٤٩-٤٥١. وانظر أيضا المغني ٤٩٧-٤٩٨ هذا وقد أجاز قوم منهم ابن مالك ورود «فعلى» صفة من غير «أل» أو الإضافة، وخرجوا عليه بيت أبي نواس الآتي. انظر شرح التسهيل ٦١/٣.

(٦) ب، ج: يعنى للتفضيل.

(٧) ج: والإضافة.

والصغرى، والكبر والصغر، ولا يجوزُ أَنْ يقالَ كبرى (ولا صغرى ولا كبر)[(١)] ولا صغر، ولهذا لحنوا العروضيين (في قولهم)[(٢)]: فاصلةٌ صغرى وفاصلةٌ كبرى، ولحنوا أبا نواس في قوله:

كأنَّ صُغْرَى وكُبْرَى من فَقَاقِعِهَا   حصباءُ دُرٍّ على أرضٍ من الذَّهَبِ[(٣)]

فكانَ القياسُ أَنْ يقالَ «الأُخَرُ»، ولكنهم[(٤)] عدلُوا عن ذلك الاستعمالِ، فقالوا «أُخَرُ».

ولا ينافي[(٥)] كونَ «أفعل» المذكورِ اسمَ تفضيلٍ (عدمُ)[(٦)] المعنى؛ لأنَّهُ قِيلَ (إنَّ)[(٧)] «آخر» في الأصل بمعنى: أَشَدُّ تَأَخُّرًا، وقد يُستَعْمَلُ بهذا[(٨)] المعنى من تصاريفه: الأُخْرَيَاتُ والأواخِرُ[(٩)]، فيُقَالُ: «جاء فلانٌ في أواخرِ الرجالِ، أو في[(١٠)] أخريات

---

(١) سقطت من ص.

(٢) سقطت من ص.

(٣) من البسيط.انظر ديوانه، المرتجل ٨٢، التوطئة ٣٠٦، شرح التسهيل ٦١/٣.

(٤) ج: لكنهم.

(٥) بداية سقط في الأصل، والنص حتى ص٤٢٠ من ب، ج. انظر الهامش رقم٨ .

(٦) سقطت من ب.

(٧) سقطت من ج.

(٨) ب: هذا.

(٩) ب: الأخريات والأخريات.

(١٠) ج: وفي.

النساء»، ثم استُعمل بمعنى «غير»، (من)[١] جنسِ ما سَبَقَ، فلا يُقالُ: «جاءني رجلٌ وحمارٌ آخَرُ». قاله مولانا عصامُ الدين[٢] «رحمه الله تعالى».

و «**أُحَادَ**» و «**مَوحَدَ**»، وما فوقَهُما **إلى أربعةٍ**[٣]، بإدخالِ الغاية، يعني: ثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، وَرُبَاعَ ومَرْبَعَ.

وفيهِنَّ الوصفُ والعدلُ.

قال مولانا عصامُ الدين[٤] «رحمه الله تعالى» : «وتحقيقُ العدلِ فيهِنَّ أَنَّ[٥] «ثلاث» مثلًا لتقسيمِ كُلٍّ إلى أجزاءٍ على هذا العددِ، والقياسُ فيه لفظُ العددِ المكرَّرِ، فإذا جِيءَ بـ «ثلاث» عُلِمَ أَنَّهُ معدول عن ثلاثة (ثلاثة)[٦].

قالَ: فإنْ قُلتَ: إنما يثبُتُ[٧] لو كانَ ثلاثة (ثلاثة)[٨] لهذا المعنى حقيقة، وليس كذلك، بل هو مجازٌ، والحقيقةُ فيه ثُلاث، فكيفَ يُحْكَمُ بأنَّهُ معدولٌ عن (ثلاثة ثلاثة)[٩]؟.

---

(١) سقطت من ب.

(٢) شرح العصام على الكافية ٣٢.

(٣) ج: إلى الأربعة.

(٤) شرح العصام على الكافية ٣١.

(٥) ب، ج: إلى ثلاثة، وفي شرح العصام: لأن ثلاث، ولعل المراد ما أثبت.

(٦) سقطت من ب.

(٧) في شرح العصام: يثبت القياس.

(٨) سقطت من ب.

(٩) ب: ثلاث، ج: ثلاث ثلاثة، وما أثبت في شرح العصام.

قلتُ: إرادةُ الموصوفِ بِعَقْدِ[1] الثلاثةِ من لَفْظِ ثلاثة[2] مجازٌ، وأما إرادة التقسيم المذكور بِتَكْرَارِ اللفظِ فمعنًى حقيقيٌّ[3] لهذا التركيبِ، والشائعُ (فيه)[4] التركيبُ، حتى يُقال: «جاءني القومُ رجلًا رجلًا، ورجُلَين رجلين» من غيرِ إمكانِ «فُعَال» أو[5] «مَفْعَل»، ومن غير تجوز». انتهى.

قال المصنفُ[6]، نقلًا عن البخاري، صاحب الجامع الصحيح،: «لا تتجاوز العربُ الأربعةَ، فهذه الكلماتُ الثمانيةُ معدولةٌ عن ألفاظِ العددِ الأربعةِ مُكَرَّرَةً، فأُحادُ معناهُ، واحدٌ واحدٌ، ومَثْنَى معناه: اثنان اثنان، وكذا الباقي».

تنبيهٌ: الصحيحُ، كما قالَ أبو حيان[7]، جوازُ خُمَاسَ ومَخْمَسَ، إلى عُشَارَ ومَعْشَرَ، سماعًا من العرب.

والجمعِ على وزنِ «مَفَاعِلَ» كـ «مساجِدَ».

ووزنِ «مَفَاعِيل» كـ «دَنَانِيرَ».

---

(١) ج: بعد الثلاثة.

(٢) ب: ثلاث.

(٣) ج: حقيقة.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ج: فعال ومفعل.

(٦) انظر شرح المصنف ٤٤٩. هذا وممن نقل عن العرب أنها لا تتجاوز الأربعة في هذا أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/١١٦. وانظر: ما ينصرف ومالا ينصرف للزجاج ٥٩،٦٠، الوافية في شرح الكافية ٢٥.

(٧) انظر الارتشاف ١/٤٣٧، والتذييل والتكميل ٦/٤١٥.

و(زيادة الألف والنون)[١] كـ «**سلمان**» فيه من الأعلام، **و** «**سكران**» من الصفات.

والتأنيث بالتاء، سواء كان المسمى مؤنثا أم لا، كـ «**فاطمة**» **و** «**طلحة**»، **و**بالمعنى كـ «**زينب**»، **و**بالألف المقصورة كـ «**سلمى**»، **و**[٢] الممدوة كـ «**صحراء**».

فألفا التأنيث المقصورة والممدودة.

تنبيه: قيل: الصوابُ: فالتأنيثُ بالألفين؛ لأنَّ المانعَ هو التأنيثُ بهما، لا نفسُهُمَا.

والجمعُ، هو مشترك بين الاسم وصفته، والمراد هنا الأول السابق بيانه[٣].

الذي لا نظيرَ له في الآحاد، أي المفردات، أي لا مفردَ[٤] على وزنه، والمرادُ ما كانَ أولُه مفتوحًا، وثالثُهُ ألفٌ بعدها حرفان متحركٌ[٥] أولُهُمَا بكسرةٍ أصليةٍ، ولو تقديرًا، أو ثلاثةٌ أوسطُهَا ساكنٌ، يَشْمَلُ: فعاليل، وفواعيل، وأفاعيل[٦]، إلى غير ذلك.

كلٌّ منهما يستأثِرُ، أي يَسْتَقِلُّ، **بالمنعِ** للاسمِ من الصرفِ، فلا يُحتاجُ معه إلى انضمامِ مانعٍ آخَرَ.

---

(١) سقطت من ج، وكتبت بعد قوله: وسكران من الصفات.

(٢) ب: أو الممدودة، ونص المتن: وفاطمة وطلحة وزينب وسلمى وصحراء....

(٣) انظر ما سبق ص٤١٣.

(٤) ج: لا فرد على وزنه.

(٥) في النسختين: متحركان.

(٦) ب: فعالل وفاعل وأفاعل.

أما ألفا التأنيثِ فلأنهما[(١)] زيادةٌ لازمةٌ لما لحقته دالّةٌ على تأنيثه، فهُنَاك فرعيةٌ لفظيـة وهي[(٢)] لُزُومُ الزيادةِ حتى كأنها أصليةٌ، وفرعيةٌ معنويةٌ وهي الدلالةُ[(٣)] على التأنيثِ.

وأما الجمعُ فلِأَنَّ فيه فرعيةً لفظيةً من جهةِ عـدمِ النظـيرِ، وفرعيـةً معنويـةً مـن جهـةِ الجمعيةِ، كذا في بعض الشروح[(٤)]، فتأمله.

والموانعُ **البواقي** بعد هذين **لا بُدَّ** في تأثيرِهَا **من مُجَامَعَةِ كُلِّ عِلَّةٍ** -عَـدَلَ عـن لفـظِ المـانعِ تَفَنُّنًا في التعبـيرِ، وتَنْبِيهًـا علـى تسـمِيَتِهِ بهـا أيضًـا- وبهـذا اندفَـعَ مـا وَقَـعَ لشارحه[(٥)] هُنا.

كائنةٍ **منهنَّ**، إمَّا **للصفةِ** المُعَبَّرِ عنها في البيتِ بـالوصفِ، وهـي كـونُ الاسـمِ دالًّا على ذاتٍ مبهمةٍ[(٦)] مأخوذةٍ مع بعضِ صفاتِها، وَسَبَقَ بيانُهُ، وَعَبَّرَ بِها دُونَهُ لمـا مَـرَّ آنفـا، **أو العلميةِ** المعبر عنها (فيه)[(٧)] بالتعريفِ، أي كونِ الاسمِ علمًا، وَسَبَقَ بيانُهُ[(٨)].

وإنما وَجَبَ ذلك لما قيل من أنه يعتبر في المنع، كمـا مَـرَّ، أَنْ يكـونَ إحـدى العلتـين

---

(١) ج: فلأنها.

(٢) ج: وهو.

(٣) ب: الدالة.

(٤) مجيب الندا ٢٦٣/٢.

(٥) قال الفاكهي بعد قول المصنف (من مجامعة كل علة): «المناسب مانع». مجيب الندا ٢٦٣/٢.

(٦) ج: على الذات المهمة.

(٧) سقطت من ج.

(٨) نهاية السقط في الأصل.

لفظية والأخرى معنويةً، والصفةُ والعلميةُ معنويتان، والسبعةُ الباقيةُ كلُّها لفظيةٌ.

وظاهرٌ أَنَّ الانفصالَ في كلامِ المصنف بين الصفة والعلمية حقيقيٌّ لمنعِ الجمعِ والخلوِّ مَعًا، لا أحدِهما فقطْ، ضرورةَ أَنَّ العلميةَ تقتضي الخصوصَ، والوصفَ يقتضي العمومَ.

وتتعينُ[(١)] **العلميةُ مَعَ** الثلاثة: **التركيبِ** المعبرِ عنه في البيت بالمركب السابقِ بيانُهُ، **والتأنيثِ** بغير الألف، كما عُلِمَ مما مر، سواءٌ كان علمًا لمؤنث أو مذكر، زائدًا على ثلاثةِ أحرف، مُحَرَّكَ الوسطِ أعجميًا منقولًا عن مذكرٍ أَمْ لا، كهندَ وطلحةَ وزينبَ وسقَرَ وبَلْخَ وزيدَ لامرأةٍ.

فائدةٌ: أسماءُ القبائلِ والأَرَضِين والكَلِمِ صرفُها (ومنعُها)[(٢)] مبنيَّان على المعنى، فإنْ كانَ أَبًا أو حيًّا أو مكانًا أو لفظًا صُرِفَ، وإنْ كانَ أُمًّا أو قبيلةً أو بقعةً أو كلمةً أو سورةً لم يُصرَفْ. كذا في التسهيل[(٣)].

وفي شرحه للدماميني[(٤)]: «قلتُ ها هُنا أمران نُنَبِّهُ عليهما[(٥)]: أحدُهُما أَنَّ إطلاقَهُمُ القولَ بجوازِ الأمرين محمولٌ على ما إذا لم يَتَحَقَّقْ مانعانِ[(٦)] من الصَّرْفِ، فإنْ تَحَقَّقَا مُنِعَ من

---

(١) ص: واقعتين.

(٢) ساقطة من ب.

(٣) التسهيل ٢٢٠.

(٤) شرح الدماميني على التسهيل -القسم الثاني- رسالة دكتوراه مقدمة من محمد السعيد عبدالله ٢/٧٧٣.

(٥) ص، ب: عليها.

(٦) ص، ب: تتحقق مانعا.

الصرفِ[١] بِكُلِّ حالٍ، نحوُ تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك.

الثاني: أَنَّ تجويزَ الأمرين بِحَسَبِ التأويلين إنّما هُو موكولٌ إلى استعمالِنَا في الألفاظِ والكلماتِ؛ تقولُ «كتبتُ زيدًا فأجدتُهُ [أو][٢] فَأَجَدْتُهَا»، وأَمَّا مَا عَدا ذلك فمنوطٌ باستعمالِ العَرَبِ[٣] في ذلكَ اللفظِ الخاصِّ، فما اعتبرُوه فيه من مَنْعٍ أو صَرْفٍ اعتبرناه، وليس لنا أن نقترحَ ذلك من عند أنفسنا». انتهى.

فإنْ قلتَ ما الحكمُ فيما جُهِلَ استعمالُهُم لَهُ ؟.

قلتُ: قالَ[٤] الرضي: يجوزُ فيه الأمران. وقال مولانا عصامُ[٥] الدين «رحمه الله تعالى» : الأقيَسُ الصرفُ؛ لأنَّهُ الأصلُ، إلا أنْ يَثْبُتَ أَنَّ غيرَ المنصرفِ أكثرُ، فأنْتَ حينئذٍ بين الإرجاعِ إلى الأصلِ والإلحاقِ بالأغلبِ، وكذا تراهُمْ يَصْرِفُونَ علمًا لا يُعرفُ أَنَّهُ عَلَمُ مُذَكَّرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ، خلافًا للفراءِ، حيثُ مَنَعَ صَرْفَهُ لِشِبْهِ العجمةِ بكونِهِ مجهولَ الحالِ في كلامِهِم كالأعجميِّ ». انتهى.

والعجمةِ السابقِ[٦] بيانُها. **وشرطُ** تأثيرِ **العجمةِ** لمنعِ الصرفِ أمران: أحدُهُمَا **عَلَمِيَّتُهُ فِي** اللغةِ **العَجَمِيَّةِ** بأنْ يُنقَلَ الاسمُ وهو عَلَمٌ في لُغَةِ العَجَمِ إلى لسانِ العربِ،

---

(١) ص: تحققتا من الصرف منع من الصرف.

(٢) زيادة يقتضيها السياق، وفي شرح الدماميني: فأجدته وأجدتها.

(٣) ص: باستعمال الألفاظ العرب.

(٤) ص: فإن، ب: قاله. وانظر شرح الكافية للرضي ١/٥٢.

(٥) شرح العصام على الكافية ٣٦.

(٦) ص: السابقة.

بخلاف ما نُقِلَ من لسانهم وهو نكرةٌ كلجامٍ، أو كانَ نكرةً في لسـانهم ثُـمَّ نُقِـلَ في أَوَّلِ أحواله عَلَمًا كقالونٍ، منصرفٌ البتَّةَ.

والثاني: **زيادةُ** الاسمِ الذي هو فيه **على** الأَحْرُفِ **الثلاثةِ**، فَلَوْ كانَ ثُلاثيًّا كنوحٍ ولوطٍ تَعَيَّنَ صَرْفُهُ، قالَ المصنفُ في الشرح[1]: «ومن زَعَمَ مِـن النَّحْوِيِّينَ أَنَّ هـذا النـوعَ يجوزُ فيه الصرفُ وعدمُهُ[2] فليسَ بمصيبٍ».

وشرطُ تأثـيرِ **الصفـةِ** أمـران: أحدُهُمـا **أصالتُهَـا**، أي كونُهَـا بِحَسَـبِ الوضـعِ ، والثاني: **عدمُ قَبُولِ** لفظِهَا **التاءَ**.

فَـ «عُرْيَـانٌ»[3]، و **«أَرْمَـلٌ»**، و **«صَفْـوَانٌ»** اســمٌ للحجـرِ الأمْلَـسِ[4]، و **«أَرْنَبٌ»** اسمٌ للحيوانِ المعروفِ، حالَ كونهما مستعملين مجازًا **بمعنى قـاسٍ** في الأَوَّلِ، و بمعنى **ذليلٍ** في الثاني، كما إذا قُلْتَ / «هذا قَلْبٌ صفوانٌ»، و «هذا رَجُلٌ أَرْنَـبٌ» - [٧٨] ففي كلامِهِ لفٌّ ونشرٌ مُرَتَّبٌ- **منصرفـةٌ**؛ لأنَّ الأولـين يقبـلانِ التـاءَ، يُقـالُ: «مـررتُ برجلٍ عُريانٍ، وامرأةٍ عُريانةٍ»، و «رجل أرملٍ، وامرأة أرملةٍ»، والآخرين الوصفيةُ فيهمـا

---

(١) شرح المصنف ٤٤٦.

(٢) ممن ذكر أنه يجوز فيه الوجهان، الصرف وعدمه الزمخشري، وتابعـه عليـه جماعـة، أمـا أكـثر المحققـين فعلـى أن صرفـه واجـب، كمـا ذكـر المصنـف. انظـر: المفصـل ٢٨، شـرح الأنمـوذج ٥١، التخمـير ١/٢٢٥، وانظر أيضا الكتـاب ٣/٢٣٥، المقتضـب ٣/٣٥٣، الأصـول ٢/٩٢، ٩٥، شـرح الكافيـة للرضي ١/٥٣-٥٤، الوافية ٣١، شرح الشذور ٤٥٤.

(٣) ج: كعريان.

(٤) انظر المصباح «صفو» وانظر الجامع ٢٠٧، ٢٠٨.

عارضةٌ في الاستعمالِ، وليستْ بِحَسَبِ الوضعِ.

ويجوزُ في (نحو)[١] **هند،** من كلِّ عَلَمٍ ثُلاثِيٍّ ساكنِ الوسطِ، غيرِ أعجميٍّ **وجهان:** الصرفُ، والمنعُ، المنعُ لوجود العلتين، والصرفُ لأنَّ سكونَ الوَسَطِ عند اجتماعِ هذه الأمورِ يكونُ مُقَارِنًا لإحدى العِلَّتَينِ، فلا تَقْوَى على المنعِ.

وقد اجتمعا في قوله:

لم تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئزَرِهَا دَعْدٌ، وَلم تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ[٢]

تنبيهٌ: المنعُ أجودُ من الصرفِ، وعَكَسَ[٣] الفارسيُّ، وتَبِعَهُ (تلميذُه)[٤] ابنُ جِنِّي، قَالَ ابنُ هشامٍ الخضراويِّ: «لا أَعْلَمُ أَحدًا قالَهُ قَبْلَ أبي عَلِيٍّ، وَهُو غَلَطٌ».

بخلافِ نحوِ «**زينبَ**»، **وَ** نحوِ «**سَقَرَ**» (من)[٥] كلِّ ما كانَ متحركَ الوسطِ، ونحو «**بَلْخَ**» من كل ما كانَ أعجميًا، فيتحتَّمُ فيهنَّ منعُ الصرفِ.

تنبيهٌ: قضيةُ كلامِ المصنفِ جوازُ الوجهين في نحو «زيدَ» علمًا لامرأةٍ[٦]، وهو رأيُ

---

(١) سقطت من ج.

(٢) من المنسرح لجرير في ديوانه، والبيت من شواهد سيبويه ٣/٢٤١، وشرح ابن جمعة ١/٤٦٣.

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ١/٣٠٧، المساعد ٣/٢٣. هذا وقد نص ابن جني في اللمع على جواز الوجهين على المساواة. انظر اللمع لابن جني ٢١٣.

(٤) سقطت من ص.

(٥) سقطت من ج.

(٦) في الأصل: الحمرة، تحريف.

لبعض النحاة[١]، والذي نصَّ عليه ابنُ مالك في التسهيل[٢]، والمصنفُ[٣] في التوضيح، وجزمَ به في الجامعِ والشذورِ تحَتُّمُ المنعِ في ذلك.

وكعُمَرَ، في منعِ الصرفِ للعلميةِ والعدلِ **عند تميمٍ**، أي عندَ جمهورِ بني تميم، بقرينةِ ما مَرَّ في كلامِهِ في صدر هذا الكتاب، بَلْ فيما يأتي بالإثْرِ[٤]، (أي)[٥] في لغتهم **(باب حذام)**[٦]، بالحاء المهملة والذال المعجمة، علمٍ لامرأةٍ، والمرادُ ببابها: كلُّ ما كان على وزن «فَعَالِ» علمًا لمؤنث من الأعيان.

إنْ لم يُخْتَمْ، أي بابُ حذامٍ، **براءٍ**، كغَلَابَ وسَجَاحَ ورَقَاشَ أعلامٍ لنسوةٍ، وعدلُهُ عن فاعِلة.

فَإنْ خُتِمَ براءٍ **كَسَفَارِ**، وحضَارِ، ووَبَارِ أعلامٍ لماءٍ وكوكبٍ وقبيلةٍ، لم يكُنْ كَعُمَرَ، بَلْ يكونُ كحذامٍ في البناءِ على الكسرِ.

وكعمرَ أيضًا فيما مَرَّ «**أمسُ**» حالَ كونِهِ كائنًا **لـيومٍ مُعَيَّنٍ**، وهُوَ اليومُ الذي قبل

---

(١) قال سيبويه ٣/٢٤٢: «فإن سميت المؤنث بعمرو أو زيد لم يجز الصرف. هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأن المؤنث أشد ملاءمة للمؤنث، والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر، وكان عيسى يصرف امرأة اسمها عمرو؛ لأنه على أخف الأبنية». وانظر المقتضب ٣/٣٥١-٣٥٢.

(٢) التسهيل ٢٢٠.

(٣) الأوضح ٤/١٢٥، الجامع ٢٠٨، شرح الشذور ٤٥١.

(٤) انظر ما مضى ص١٦ – ١٧، وما يأتي من كلامه بعد قليل.

(٥) عن ج.

(٦) سقطت من ص.

يومك بليلة **إنْ**[١] **كانَ مرفوعا**، وعدلُهُ عن الأمس.

وبعضُهم، أي بعضُ تميم، أي قليلٌ منهم، فقدِ اشتَهَرَ أَنَّ كلمةَ «بعضٍ» تُسْتَعْمَلُ للتقليلِ، **لم يَشْتَرِطْ**، أي لم يُوقِعِ الاشتراطَ **فيهما**، أي في بابِ حذامٍ وفي أمسٍ، فجَعَلَ هذا البعضَ[٢] كُلًّا من بابِ حَذامِ وأَمْسِ كعمرَ مطلقًا، وقد سَبَقَ الكلامُ على هذا البابِ وعلى أمسِ بالتفصيلِ[٣]، فلنقتصرْ على هذا القدرِ حَذَرًا من التطويل.

وكعمرَ أيضا في منعِ الصرفِ للعلميةِ والعدلِ «**سَحَرُ**»، وهو السدسُ الأخيرُ من الليلِ[٤]، **عندَ الجميعِ**، أَيْ جميعِ العَرَبِ، أي في لغتهم، **إنْ كانَ**، أي «سَحَرُ» **ظرفًا**، وكانَ مِنْ يومٍ مُعَيَّنٍ، كما أَفْصَحَ به في الشرح[٥] كغيره، نحو «جئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ». وعدلُه عن السَّحَرِ.

فلو لم يكنْ ظَرْفًا نحوُ «سحرُ يومِ الجمعةِ طيبٌ»، أو كانَ من يومٍ غيرِ مُعَيَّنٍ نحوُ ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾[٦] فلا مَنْعَ ولا عَلَمِيَّةَ ولا عَدْلَ.

---

(١) ص: وإن.

(٢) انظر التعليق رقم ٧ ص ٣٩٥.

(٣) انظر ماسبق ص١٦-١٧.

(٤) انظر أساس البلاغة والصحاح واللسان «سحر».

(٥) انظر شرح المصنف ٤٤٩، الأوضح ١٢٩/٤، الجامع ٢٠٩.

(٦) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

[التعجب]

هذا **بابٌ** -بالتنوين-، **التعجبُ**، وهو استعظامُ أمرٍ خَفِيَ سببُهُ.

له عند النحاة **صيغتان: إحداهما: ما أفعلَ زيدًا، وإعرابُه**، أي (إعـرابُ)[(١)] هذ اللفظِ، والمرادُ بالإعرابِ هُنَا تنزيلُ التركيبِ الجزئيِّ على القـاعدةِ النحويـةِ، **مـا**..[(٢)] **بمعنى شيء**، وهو لغةً ما صَحَّ أَنْ يُخْبَرَ عنهُ. وهذه الجملةُ خبرٌ لقوله: إعرابُـهُ، ولم يُحْتَـجْ لرابطٍ[(٣)]؛ لأنها عينُ المبتدأ في المعنى.

ولا وصفَ لـ «ما» هذه (كما يُشْعِرُ به كلامُهُ، فهي تامَّةٌ. وبهذا الاعتبارِ صَـحَّ عَـدُّ هذا)[(٤)] البيانِ إعرابًا، على أَنَّ للتغليبِ مجالًا[(٥)].

و «**أَفْعَلَ» فعلٌ ماضٍ**؛ لأنه مبنيٌّ[(٦)] على الفتحِ[(٧)]، ولَـوْ كـانَ اسمًـا -كمـا يقولـه

---

(١) سقطت من ج.

(٢) بعدها في متن القطر من نشرة الشيخ محي الدين: مبتدأ بمعنى شيء عظيم.

(٣) في الأصل: لربط.

(٤) سقط من ب.

(٥) قال السويدي في الحاشية ورقة ٢٥١: «قوله «على أن للتغليب مجالا» بأن لا يراد من الإعراب مـا مـر في بابه، ويغلب على قوله «ما بمعنى شيء» اسمه، فيكون من باب تغليب الأكثر على الأقل».

(٦) ج: بني.

(٧)

الكوفيون[١] - لارتفعَ على أنَّه خبرٌ، ولأنه يلزَمُ مع ياءِ المتكلمِ نونُ الوقايةِ؛ يُقَالُ «ما أَفْقَرَنِي[٢] إلى عفوِ اللهِ تعالى».

فاعِلُه ضميرُ «مَا»، أي ضميرٌ (فيهِ)[٣] مستَتِرٌ يعودُ على «ما».

و «زيدًا» -بالفتح والتنوين على الحكاية- **مفعولٌ به** لهذا الفعل.

والجملةُ المركبةُ من الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ به **خَبَرُ «مَا»**، فهي[٤] إذًا مبتدأٌ.

والمسوِّغُ للابتداءِ بها مع نكارَتِهَا، كما مَرَّ، تضمُّنُها معنى التعجب، كقوله:

عَجَبٌ لِتِلْكَ قَضِيَّتِي وَإِقَامَتِي فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ[٥]

أو كونُهَا في قُوَّةِ الموصوفةِ[٦]، إذِ المعنى: شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيدًا، كَمَا قَالُوا

---

(١) انظر الإنصاف ١/١٢٦-١٤٨، أسرار العربية ١١٣ فما بعدها، ائتلاف النصرة ١١٨ -١٢٠، التبيين ٢٨٥-٢٩١.

(٢) ص: ما أفقرك، تحريف.

(٣) سقطت من ص.

(٤) ص: فهو.

(٥) من الكامل، وهو من شواهد سيبويه، وينسب لهني بن أحمر، وقيل: بل لهمام بن مسرة، وقيل: إنه لضمرة بن جابر، كما ينسب في بعض المصادر لرؤبة. انظر الكتاب ١/٣١٩، شرح المفصل ١/١١٤.

(٦) ذكر المصنف في الشرح وجها ثالثا، وهو أن تكون موصوفة بالجملة بعدها، فالخبر محذوف. انظر شرح المصنف ٤٥٦.

(في)[(١)]: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ»[(٢)] (إنَّ معناه: شَرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا نَابٍ)[(٣)].

وثانيهما: «**أَفْعِلْ**»، بكسر العين، **بِهِ**، أي بزيدٍ مثلًا، **وهو بمعنى** «**ما أَفْعَلَهُ**»، أي زيدًا مثلا.

وأصلُه، أي (أصلُ)[(٤)] «أَفْعِلْ» بالكسر «**أَفْعَلَ**» بالفتح، (أيْ)[(٥)] صارَ (ذا)[(٦)] كذا، أي صاحبَ[(٧)] حُسْنٍ مثلًا. **كَأَغَدَّ البَعِيرُ**، (بفتح الباءِ وكسرِها[(٨)])، **أي صارَ ذَا**، أي صاحبَ **غُدَّةٍ، فَغُيِّرَ اللَّفْظُ**[(٩)]، أي لفظُ «أَفْعَلَ» بالفتح، بأَنْ جُعِلَ بصورةِ «أَفْعِلْ» بالكسر؛ لأنَّ في الأمرِ تعظيمًا، والتعظيمُ يُناسِبُ معنى التعجُّبِ، فصارَ «أَفْعِلْ زيدٌ»، **وَزِيدَتِ الباءُ في الفاعلِ** الذي هو زيدٌ مثلًا؛ **لِأَجْلِ إصلاحِ اللفظِ**، أي لفظِ «أَفْعِلْ زيدٌ»، إذْ فيه إيقاعُ الاسمِ الظاهرِ مرفوعًا بعدَ صيغةِ الأمرِ، وهُوَ مُسْتَقْبَحٌ،

---

(١) سقطت من ص.

(٢) انظر الكتاب ٣٢٩/١، ودلائل الإعجاز ١٤٣، ١٤٤.

(٣) ساقطة من ج.

(٤) عن ج.

(٥) ساقط من ب.

(٦) ساقط من ب.

(٧) ص: صاحبه.

(٨) لغة الكسر هي لغة بني تميم. انظر اللسان «بعر».

(٩) ساقط من ب.

وبهذه الصفةِ[1] يزولُ القُبْحُ، إذْ يَصِيرُ اللفظُ في صورةِ فِعْلِ أَمْرٍ لَهُ فاعلٌ مستَترٌ /، وبعدَهُ [٧٩]
مفعولٌ به بواسطةِ حرفِ الجرِّ، كقولك «امرُرْ بزَيدٍ»، **فَمِنْ ثَمَّةَ**، أيْ من أَجْلِ أنَّها
زِيدَتْ لإصلاحِ اللفظِ **لَزِمَتْ** زيادتُها **هُنَا**، (أي)[2] في «أَفْعِلْ بِهِ».

تنبيه: يُستَثْنَى من كلامِ المصنفِ (صورةٌ)[3] لا يَلْزَمُ فيها الباءُ؛ قالَ في حاشية التسهيل: «يجوزُ حذفُ الباءِ إذا كانَ المُتَعَجَّبُ منه «أَنْ» المصدريةَ وصِلَتَها كقولِهِ[4]:

.... وأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ (المُقَدَّمَا)[5]

(أَيْ:بِأَنْ تَكُونَ)[6]، دُونَ(«أَنَّ»)[7] المؤكِّدَةِ وصلتِها؛ لعدمِ السماعِ، فهذا حُكْمٌ اختَصَّتْ بِهِ (عَنْ)[8] «أَنَّ»، ونظيرُهُ: «عَسَى أَنْ تَقُومَ»[9]. انتهى.

---

(١) ب، ج: الزيادة.

(٢) سقطت من ص.

(٣) سقطت من ص.

(٤) عجزُ بيتٍ من الطويل، يُنسب لعلي بن أبي طالب «كرم الله وجهه»، كما يُنسب للعباس بن مرداس «رضي الله عنه» وصدره:
وقال أميرُ المسلمين تقدَّمُوا
انظر: شرح التسهيل ٣/٣٥، الجنى ٤٩، اللسان «حبب».

(٥) سقطت من ص.

(٦) سقطت من ص، وفي ب: بأن يكون، وسقطت أيضاً: أي.

(٧) سقطت من ص.

(٨) عن ج.

(٩) أجاز بعضُ النحويين إسقاط الباء مع «أَنَّ» المشددة، وقال ابنُ مالك: «ولو اضطُرَّ شاعرٌ إلى حذف

بخلافِ زيادتِـ**ها**، أي البـاءِ، **في فـاعلِ** «**كفـى**» (الـتي بمعنـى «حَسْـبُ»)، فـلا [تلزم][1] فيه، يقال «كفى زيدٌ عليًّا»، كما يُقَال «كفى»[2] بزيد».

وإنما يُبنى، أي وما يُبنى **فعلُ التعجـبِ** -أي مـا أفعـلَ زيـدًا، وأَفْعِـلْ بـهِ-**ولا اسمُ التفضيلِ إلَّا من فعلٍ ثلاثيٍّ**، فلا يُبنى شيءٌ من الثلاثة من غيرِ فِعْـلٍ. قـال في الشرح[3]: ولهذا خُطِّئ من بناهُ من الجِلْفِ والحمارِ، فقال: ما أَجْلَفَهُ، ومـا أَحْمَـرَهُ. وشـذَّ قولُهم: «هو أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ»[4].

تنبيهٌ: لم يقيِّدِ المصنفُ الثلاثيَّ بالمجردِ احترازًا عن الثلاثيِّ (المزيدِ، لأنَّ الثلاثـيَّ)[5] في اصطلاحِ النحاةِ ما[6] تكونُ حروفُهُ ثلاثةً فَقَطْ، فلا يتناولُ الثلاثيَّ المزيدَ فيهِ حتـى يُحتـاجُ إلى إخراجِهِ.

= الباء المصاحبة غير «أن» بعد «أفعل» لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء يلزمه النصـب». وذهـب بعضهم إلى أن حذفها لا يجوز، وخرجوا البيت على الشذوذ.

انظر: الجنى الداني ٤٩، شرح التسهيل ٣/٣٥.

(١) في جميع الأصول: فلا ترد فيه، وأثبت ما به يستقيم النص.

(٢) سقط من ب.

(٣) شرح المصنف ٤٥٩.

(٤) انظر الدرة الفاخرة ٢/٣٦٩.

(٥) ساقط من ص، ب، والعبارة في ج: المزيد بأن الثلاثي، وأثبت ما أراه صواباً.

(٦) ج: وهو ما تكون.

(**مُثْبَتٍ**، فلا يُبْنَى من منفيٍّ نحوُ «ما عاجَ بالدواءِ»[١] وما قَامَ)[٢].

متفاوتٍ، فلا يُبْنَى من نحوِ «ماتَ» و «فَنِيَ»؛ لأَنَّ حقيقتَهُمَا واحدةٌ، وإنما يقعُ التفضيلُ والتعجُّبُ مما زَادَ على نظائرِه.

تامٍّ، فلا يُبْنَى من ناقِصٍ كـ «كانَ» و «كادَ».

مبنيٍّ للفاعلِ، فلا يُبْنَى من مَبْنِيٍّ للمفعولِ نحو «ضُرِبَ» و «سِيءَ عمرٌو بكذا».

ليس اسمُ فاعِلِه، أي ليسَ وزنُ اسمِ فاعلِ[٣] الفِعْلِ، **أَفْعَل**، فلا يُبْنَى من «عَمِيَ وعَرِجَ» ونحوِهِمَا من أفعالِ العيوبِ الظاهرةِ، ولا «سَوِدَ وحَمِرَ» ونحوِهِمَا من أفعالِ الألوانِ، ولا من «لَمِيَ و دَعِجَ» ونحوِهِمَا من أفعالِ الحُلَى التي الوصفُ منها على وَزْنِ «أَفْعَل»؛ لأَنَّهُمْ قالُوا من ذلك: «هو أَعْمَى وأَعْرَج وأَسْوَد وأَحْمَر وأَلْمَى وأَدْعَج»، كذا في الشرحِ[٤].

تنبيهٌ: قضيةُ المتنِ عدمُ جوازِ البناءِ من العيوبِ مُطْلَقًا، وكلامُ (الشرح)[٥]، كَمَا تَرَى، يقتضِي جوازَه من الباطِنَةِ، كما (هُوَ)[٦] الحقُّ[٧].

---

(١) ما عاج بالدواء أي ما انتفع به، وهذا من الألفاظ الملازمة للنفي.

(٢) سقط من ب.

(٣) في الأصل: فاعله.

(٤) شرح المصنف ٤٦٠.

(٥) سقطت من ص.

(٦) سقطت من ب، ج.

(٧) انظر الأصول ١/١٠٥، شرح الكافية ٢/٢١٣.

[الوقف]

(هذا **بابٌ** في الوقفِ)[١] وشيءٍ من مُهِمَّاتِ الخَطِّ.

الوقفُ: اصطلاحًا: قِيلَ:قطعُ الكلمةِ عَمَّا بعدَهَا، ولو مُقَدَّرًا.

قال ابنُ الحاجبِ في الشافية: «هو قطعُ الكلمةِ عَمَّا بعدَهَا»، وقالَ الرضيُّ في شرحِهَا[٢]: «قولُه: «قطعُ الكلمةِ عَمَّا بعدَهَا» أي (أَنْ)[٣] تَسْكُتَ على آخِرِهَا، قاصدًا لذلكَ، مُخْتَارًا لجعلِهَا آخرَ الكلامِ، سواءٌ كانَ[٤] بعدَهَا كلمةٌ أَوْ كانَتْ آخرَ الكلامِ، فيدخُلُ فيه الرَّوْمُ والإِشْمَامُ والتضعيفُ وغيرُ ذلك من وُجُوهِ الوقفِ.

ولو وقفتَ عليها ولم تراعِ أحكامَ (الوقفِ)[٥] التي نذكُرُهَا[٦]، كما تقفُ مثلًا على آخِرِ «زَيْدٍ» بالحركةِ والتنوينِ، لَكُنتَ واقفًا، لكنَّكَ مُخْطِئٌ في تركِ [أحكامِ][٧] الوقفِ.

(والوقفُ)[٨] ليسَ مُجَرَّدَ إسكانِ الحرفِ الأخيرِ، وإلَّا لم يَسْكُنِ الرَّوْمُ وَقْفًا، وكانَ

---

(١) سقطت من ص.

(٢) شرح الشافية ٢/٢٧١.

(٣) عن ب.

(٤) ج: كانت بعدها.

(٥) سقطت من ص.

(٦) في جميع النسخ: يذكرها، والتصحيح من شرح الشافية.

(٧) عن شرح الشافية.

(٨) سقطت من ب، وفي ج: فالوقف.

لفظُ «مَنْ» في: «(مَنْ)[1] زيدٌ» موقوفًا عليه مَعَ وصلِكَ إيَّاهُ بزيدٍ.

قولُه: «عَمَّا بعدَهَا» يُوهِمُ أنَّهُ لا يكونُ (الوقفُ)[2] على (كلمةٍ)[3] إلَّا وبعدَهَا شيءٌ، ولو قالَ: السكوتُ على آخِرِ الكلمةِ اختيارًا لِجَعْلِهَا آخِرَ الكلامِ، لكانَ أَعَمَّ» انتهى.

في الاستعمالِ **الأفصحِ على نحوِ** «**رحمة**»، من كلِّ اسمٍ مُؤنَّثٍ بتَاءٍ قبلها متحرك -ولو تقديرًا كحياةٍ- **بالهاء** بدلًا منها، نحوُ: «هذه رحمَهْ»، و «نِعْمَ الحياهْ»، بخلافِ نحوِ «بنت» فالتاءُ لا غيرُ.

وعلى نحو «**مسلماتٍ**» مما جمع بألفٍ وتاءٍ مزيدتين -وَإن سُمِّيَ بِهِ- **بالتاءِ** إقرارًا لها على حالِهَا، نحو «جاءتني مسلماتْ» و «هذه عرفاتْ».

والوقفُ-في الأفصحِ- **على نحو قاضٍ** مِنْ كُلِّ اسمٍ منقوصٍ مُنَوَّنٍ، **رَفْعًا وَجَرًّا**، أي (وَقْتَ)[4] رَفْعٍ ووقتَ جَرٍّ، أو مرفوعًا رفعًا ومجرورًا جَرًّا، **بالحذفِ** للياء نحو «هذا قاضْ»، و «مررتُ بقاضْ».

وخرج بقوله: رَفْعًا وجَرًّا نحوُ «قاضيَ» نصبًا، فالإثباتُ لا غيرُ، كما يأتي في كلامه بالإِثْرِ.

---

(١) سقطت من ب، ج.

(٢) سقطت من ص.

(٣) سقطت من ص.

(٤) عن ب.

والوقف في الأفصحِ[(١)] على **نحو** «**القاضِي**» مـن كُـلِّ اسـمٍ منقـوصٍ غـيرِ مُنَوَّنٍ، **فيهما**، أي في الرفعِ والجـرِّ، **بالإثبـاتِ** (لليـاءِ)[(٢)]، نحـو «هـذا القـاضِيْ»، و «مـررتُ بالقاضِيْ».

وقَدْ يُعْكَسُ فيهِنَّ، أي في الصُّوَرِ الأربعِ، فيُوقَفُ على نحو «رحمةٍ» بالتاءِ، وعلى نحو «مسلماتٍ» بالهاءِ، وعلى نحو «قاضٍ» بالإثباتِ، وعلى نحو «القاضي»[(٣)] بالحذفِ.

وَقَفَ بعضُ السبعةِ[(٤)] في ﴿إنَّ رَحْمَـةَ اللهِ قريـبٌ مـن المحسِنينَ﴾[(٥)]، و ﴿إنَّ شَـجَرَةَ الزَّقُّومِ﴾[(٦)] بالتاءِ.

وسُمِعَ بعضُهُم يقولُ: «يا أَهْلَ سورَةَ البَقَرَتْ»، فقـالَ بعـضُ مـن سَمِعَـهُ: «واللهِ مـا أَحْفَظُ مِنَها (ولا)[(٧)] آيَتْ»، وقالَ:

واللهُ أَنْجَاكَ بِكَفَّيْ مَسْلَمَتْ

---

(١) انظر: التبيين ١٨٤- ١٨٥.

(٢) عن ج.

(٣) ب: قاض.

(٤) وقف نافع وأبو عمرو والكوفيون عليهما وعلى جميع الكلمات التي رسمت في المصحف بالتاء على المرسوم. انظر التيسير ٦٠.

(٥) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٦) الآية ٤٣ من سورة الدخان.

(٧) ساقط من ج.

مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ[1]

وسُمِعَ من كَلَامِ بعضِهِمْ: «كيفَ الإخوةْ والأخَوَاهْ»، وقالوا «دَفْنُ البنَاهْ مِنَ المَكْرُمَاهْ».

وَقَدْ وَقَفَ ابنُ كثيرٍ[2] بالياءِ في قوله تعالى ﴿ولكلِّ قومٍ هادِي﴾[3]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دونِهِ مِنْ وَالِي﴾[4]، ﴿وما لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ وَاقِي﴾[5]، ﴿الكبيرُ المُتَعَالِي﴾[6]، و﴿لِيُنْذِرَ يومَ التَّلَاقِي﴾[7]، وَوَقَفَ[8] الجمهورُ بالحذفِ.

تنبيهٌ: مِثْلُ جَمعِ المؤنثِ السالمِ فيما تَقَرَّرَ: أولات، وهيهات.

تنبيهٌ ثانٍ: / تفسيري لـ «نحوِ قاضٍ» بالمنقوصِ المنون، ولـ «نحو القاضي» بالمنقوصِ [٨٠] غيرِ المنونِ هو قضيةُ كلامِ المصنفِ في الشرح[9]، وَيَتَّجِهُ على إطلاقِهِ (في الأَوَّلِ نَحْوُ «لَقِيْ» ونحو «يُرِيْ» عَلَمَيْنِ، وعلى إطلاقِهِ)[10] في الثاني نحوُ «جَوارٍ»، فإنَّ الحُكْمَ في الثلاثةِ

---

(١) البيتان من الرجز، لأبي النجم العجلي، في ديوانه، المرتجل ٢٠، الخصائص ١/٣٠٥.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر ٢/٢٩٧، ٣٦٦.

(٣) من الآية ٧ من سورة الرعد.

(٤) من الآية ١١ من سورة الرعد.

(٥) من الآية ٣٤ من سورة الرعد.

(٦) من الآية ٩ من سورة الرعد.

(٧) من الآية١٥ من سورة غافر.

(٨) ج: وقف.

(٩) انظر شرح المصنف ٤٦٢.

(١٠) ساقط من ج.

وجوبُ الإثباتِ، لا جوازُ الوجهين.

وليسَ في حالِ **نصبٍ** نحوِ «**قـاضٍ**» **و** «**القـاضِي**» مـن كُـلِّ اسـمٍ منقـوصٍ مُنَوَّنٍ أو غَيرِ مُنَوَّنٍ وَقْفًا **إلا الياءُ**، أي إثباتُهَا.

وَيُبْدَلُ[١] تَنْوِينُ المنوَّنِ أَلِفًا، كما يُعْلَمُ مما يأتي بالإِثْرِ، قالَ اللهُ تعالى ﴿رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيا﴾[٢].

وَيُوقَفُ على «**إِذًا**» التي هي حرفُ جوابٍ وجزاءٍ، **وعلى نحوِ** قولِـهِ (تعـالى)[٣] ﴿**لَنَسْفَعَنْ** بالناصيةِ﴾[٤] مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مُؤَكَّدٍ بالنونِ الخفيفةِ[٥] بَعْدَ[٦] فتحةٍ، **وعلـى نحـو** «**رأيتُ زيدًا**» من كلِّ اسمٍ منصوبٍ مُنَوَّنٍ **بـ**إثباتِ **الألِفِ** مِنْهُنَّ بَدَلًا من النونِ.

وَجَزَمَ ابنُ عُصْفُورٍ في شرح الجملِ[٧] بأنَّهُ يُوقَـفُ علـى «إِذًا» بـالنون، وليـسَ الأمـرُ كما ذَكَرَ، بَلِ الصحيحُ مَا مَرَّ، ولا تختَلِـفُ القُـرَّاءُ في الوقـفِ (علـى)[٨] (نحـوِ)[٩] ﴿وَلَـنْ

(١) ب: أو يبدل.

(٢) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران.

(٣) سقطت من ج.

(٤) من الآية ١٥ من سورة العلق.

(٥) ص: المؤكدة.

(٦) ص: وبعد.

(٧) شرح الجمل ٢/١٧٠.

(٨) سقطت من ص.

(٩) سقطت من ج.

تُفْلِحُوا إذًا أَبَدًا﴾[١] أَنَّهُ بالألِفِ، قال معناه المصنفُ في الشـرحِ[٢]، وأَجَابَ بعضُهُمْ عن هذ بأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ. فتأمَّلْ.

فائدةٌ: في شرحِ المصنفِ[٣]: «تنوينُ الاسمِ المنصوبِ، نحوُ «رأيتُ زيدًا يا هذا» وَقَفَ عليه العربُ بالألفِ، إلا ربيعةَ فإنَّهُمْ (وقفوا على نحو)[٤] «رأيتُ زيدًا» بالحذف. قال:

أَلَا حَبَّذَا غُنْمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا ... لَقَدْ تَرَكَتْ قَلْبِي بِهَا هَائمًا دَنِفْ»[٥]

انتهى.

وظاهرُ كلامِهِ أَنَّ ربيعةَ يلتزمون الوقفَ بالحذفِ، لكنْ صرَّحَ ابنُ عقيل[٦] بأنَّ ذلك على سبيلِ الجوازِ. وفي الإرشادِ[٧]: «وَذَكَرَ أبو الحسنِ وقُطْرُب وأبو عبيدة[٨] والكوفيون أَنَّ

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة الكهف.

(٢) انظر شرح المصنف ٤٦٣.

(٣) شرح المصنف ٤٦٤-٤٦٥، وانظر المغني ٤٨٧.

(٤) ب، ج: يقولون.

(٥) من الطويل، لا يعرف له قائل. انظر ابن الناظم ٨٠٨، شرح الرعيني ٢٧٩/١، الهمع ٢٠١/٦.

(٦) انظر المساعد ٣٠٣/٤، وانظر شرح الشافية ٢٧٢/٢.

(٧) ربما كان كتاب الإرشاد هذا كتاب الإرشاد للهندي، فهو من الكتب التي ينقل عنها جده العصام كثيرا.

(٨) ص: وأبو عبيد والصحيح أنه أبو عبيدة، كما في الخصائص ٩٩/٢.

(من)[(١)] العَرَبِ من (يَقِفُ)[(٢)] علـى المنصـوبِ المنـون بالسـكون؛ تقـولُ «رأيـتُ زيـدْ»، وعزاها ابنُ مالك[(٣)] إلى ربيعةَ، وهو-والله أعلَـمُ-ربيعـةُ الفـرس ابـنُ نـزارِ بـن مَعَـدِّ بـن عدنان[(٤)]، وفي البطون التي تفرعت من ربيعـةَ عـالَمٌ[(٥)] شـعراءُ لا يُحْصَـونَ، ولا يُوجَـدُ في لسانِهِمُ الوقفُ بغير إبدالِ التنوين أَلِفًا، [إلا][(٦)] (إنْ كانَ)[(٧)] على الندورِ، وعندَ الجمهـورِ أَنَّ هذا مما جاءَ في الشعر، ولا يجوزُ في الكلام»[(٨)] انتهى.

ولما ذكرَ المصنفُ الوقفَ على هـذه الثلاثـةِ بَيَّنَ رسمَهـا في الخـطِّ استطرادًا، فقـالَ: «**كما يُكْتَبْنَ**»، إذِ الأصلُ[(٩)] في الكلمةِ أَنْ تُكْتَبَ بصورةِ لفظِهَا بتقديرِ الابتـداء بهـا[(١٠)] والوقفِ/[(١١)] عليهَا.

---

(١) سقطت من ج.

(٢) ج: من يعرب.

(٣) التسهيل ٣٢٨.

(٤) انظر جمهرة النسب للكلبي ٤٨٣، المنتخب ٣٩٩-٤٠٠.

(٥) ص: علما.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) سقطت من ج.

(٨) انظر المساعد ٤/٣٠٢-٣٠٣.

(٩) ج: يعني أن الأصل.

(١٠) ج: بها في الوقف.

(١١) بداية خرم في الأصل بمقدار ورقة، والنص من هنا إلى ص ٤٤٥ من ب، ج. انظر التعليق رقم٥.

تنبيه: قضيةُ كلام المصنف كما ترى كَتْبُ نـونِ التوكيـد الخفيفـة بعـدَ الفتحـةِ أَلِفًـا مطلقًا والمنقولُ تقييدُ ذلك بأمنِ اللَّبْسِ، فتُكْتَبُ في مثلِ «اضربَنْ عَمْرًا ولا تضربَـنْ زيـدًا» نونًا لا أَلِفًا حَذَرًا من التباسِ[(١)] (نهيِ الواحدِ بنهيِ الاثنين. وعنِ الكوفيين أَنَّ نونَ التوكيدِ تُكْتَبُ)[(٢)] نونًا.

وعنِ الفراءِ[(٣)] أَنَّ «إذًا» إنْ كانتْ ناصبـةً كُتِبَـتْ بـالألِفِ، وإلا كُتِبَـتْ بـالنونِ فَرْقًـا بينها وبينَ «إذا». وَجَرَى ابنُ عصفور في شرح الجمل على كتابَتِهَا بـالنونِ مطلقًـا، (بنـاءً على ما مضى[(٤)] عنه. فَتَلَخَّصَ في كتابَةِ «إذًا» ثلاثةُ مذاهِبَ: الألفُ مطلقًا[(٥)])[(٦)]، والنـونُ مطلقًا، والتفصيلُ[(٧)].

هذا ولما ذَكَرَ المصنـفُ هـذه المسـألةَ مـن مسـائلِ الكتابـةِ اسـتَطْرَدَ بذكْـرِ مسـألتين مُهِمَّتَينِ فقالَ: **وَتُكْتَبُ ألـفٌ بعـدَ واوِ الجماعـةِ**، اسمًـا كـانتْ أو حرفًـا، **كــ**واوِ «**قالُوا**»، **دونَ** الواوِ **الأَصْلِيَّةِ**، أي التي هي لامُ الفعـلِ **كــ**واوِ «**زيـدٌ يَدْعُـو**»، فَرْقًـا

---

(١) في النسختين ب، ج: القياس، ولعل المراد ما أثبت.

(٢) سقط من ب.

(٣) انظر شرح الكافية ٢/٢٣٨.

(٤) انظر ما سبق ص ٤٣٧.

(٥) أقحم ناسخ ب بعد كلمة مطلقا: «بناء»، كما في السطر الذي يسبقه.

(٦) سقط من ج.

(٧) انظر شرح الرعيني ١/٢٨٠، البسيط ١/٢٣٠ «هامش المحقق»، الجنى ٣٦٦، شرح الشافية ٢/٢٧٩-٢٨٠، المغني ٣١، اللسان «أذن».

بينهما[١].

وتُرْسَمُ الألـفُ المتطرفةُ **يـاءً إنْ تجـاوزَتِ** الأحـرفَ **الثلاثـةَ**، وذلـك **كـ** «**اشـترى**» مـن الأفعـالِ، **و** كـ «**المُصْطَفَـى**» مـن الأسمـاءِ، **أَوْ لَمْ**[٢] تتجـاوزِ الثلاثـةَ، ولكنْ[٣] **كانَ أصلُها الياءَ**، (وذلك)[٤] **كـ** «**رَمَى**» من الأفعال، **و**كـ «**الفَتَـى**» مـن الأسماءِ، أصلُهُمَا «رَمَيَ، والفَتَيُ»، قُلبَتِ الياءُ ألفًا فيهما لتحرُّكِهَا[٥] وانفتاحِ ما قَبْلَها.

وَتُرْسَمُ الألِـفُ **أَلِفًـا في غَـيرِهِ**، أي غـيرِ مـا ذُكِـرَ ممـا تجـاوزتْ (فيـه)[٦] الألـفُ الثلاثةَ[٧]، وما كانتِ الألفُ فيـه أصلُهَـا اليـاءُ، وذلـك **كـ** «**عَفَـا**» مـن الأفعـالِ، **و**كـ «**العصا**» من الأسماءِ، أصلُها «عَفَوَ» و «عَصَـوٌ»، قُلِبَـتِ الـواوُ فيهِمَـا ألفًـا لِتَحَرُّكِهَـا[٨] وانفتاحِ ما قَبْلَهَا.

ولمـا ذَكَـرَ هـذه المسـألةَ احتـاجَ أَنْ يذكُـرَ قانونًـا يَتَمَيَّزُ [بِـهِ][٩] ذواتُ الـواوِ (مِـنْ

---

(١) ب: هو تأنيثهما بدل: فرقا بينهما.

(٢) ج: لم، ب: ولم، وما أثبته في المتن من نشرة الشيخ محي الدين.

(٣) ب: وذلك لكن، و ج:لكن.

(٤) سقطت من ج.

(٥) ب: لتحركهما.

(٦) سقطت من ج.

(٧) ج: ثلاثة.

(٨) ب: لتحركهما.

(٩) زيادة يقتضيها السياق، وما أثبت في شرح المصنف.

ذواتِ)[١] الياءِ، فَمِنْ ثَمَّةَ قالَ: **وَيَنْكَشِفُ أَمْرُ ألفِ الفِعْلِ**، هَلْ هِيَ فيه مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ أَوْ عَنْ ياءٍ، **بـإلحاقِ التاءِ** (التي)[٢] للمتكلمِ أو الخطابِ به، وذلك **كـ** «**رَمَيتُ**» **و** «**عَفَوتُ**»، مثلثتين.

فائدةٌ: حَكَى (في)[٣] القاموسِ[٤] «عَفَيتُ»، فيكونُ أيضًا بالياءِ، ولا يَقْدَحُ[٥] ذلك في صحةِ التمثيلِ به للواويِّ، إذ لا يلزمُ في المثالِ أَنْ يكونَ نصًّا في المقصودِ كَمَا هُوَ مشهورٌ.

وَيَنْكَشِفُ أمرُ ألفِ الاسمِ (هَلْ هِيَ فيهِ مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ أو ياءٍ)[٦] **بالتثنيةِ**، وذلك **كَعَصَوَين** -تثنيةِ عصا- **وكـفَتَيَين** تثنيةِ فتى.

وفي الشرح[٧]: «ما أَحْسَنَ قولَ الشاطبيِّ:

وتثنيةُ الأسماءِ تَكْشِفُهَا، وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيكَ الفِعْلَ صادَفْتَ مَنْهَلا[٨]

وقالَ الحريريُّ:

---

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ب.

(٣) سقطت من ب.

(٤) ما في القاموس مضبوط بتشديد الفاء قال «وقد عفيته، وأعفيته» انظر القاموس «عفا».

(٥) ج: لا يقدح.

(٦) سقطت من ب.

(٧) شرح المصنف ٤٦٧.

(٨) من لامية الشاطبي المشهورة. انظر، المطالع النصرية ١٢٦.

إذا الفعلُ يومًا غُمَّ عَنْكَ هِجَاؤهُ   فَأَلْحِقْ بِهِ تَاءَ الخِطَابِ وَلَا تَقِفْ
فَإِنْ تَرَهُ بالياءِ يَومًا فَكَتْبُهُ   بياءٍ، وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بالأَلِفْ»[١]

انتهى. ويلي هذا البيتَ بيتٌ ثالثٌ يَتَّضِحُ بِهِ المرادُ بالفعلِ، ولفظُهُ[٢]:

ولا تَحْسَبِ الفِعْلَ الرُّبَاعيَّ والذي   تَعَدَّاهُ والمَهْمُوزَ في ذاكَ يَخْتَلِفْ

---

(١) انظر شرح مقامات الحريري ٤/٢٠١ «المقامة الحلبية»، ورواية صدر البيت الثاني فيه: «فإن تر قبل التاء ياء فكتبه»، وصدر البيت الثالث: «ولا تحسب الفعل الثلاثي والذي».
وانظر المطالع النصرية ١٢٦.

(٢) ح: لفظه.

[همزة الوصل]

هذا **فصلٌ** بالتنوين:**همزةُ اسمٍ** مبتدأٌ .وأصلُ «اسمٍ»[١] عند البصريين: سِمْوٌ كـ «قِنْوٍ» حُذِفَتْ واوُه للثقل بتعاقُبِ الحركاتِ الإعرابيةِ عليها، ونُقِلَ سكونُ الميمِ إلى السينِ لِتَتَعَاقَبَ تلكَ الحركاتُ عَلَيهَا، ثُمَّ أُتِيَ بالهمزةِ[٢] في أَوَّلِهِ.

وعند الكوفيين «وَسْمٌ» بمعنى علامة؛ لأنَّ الاسمَ علامةٌ على مُسَمَّاهُ.

والمختارُ الأَوَّلُ؛ لأنهم يقولون في تكسيره «أسماءٌ» وفي تصغيره «سُمَيٌّ»، وعند اتصالِ الضميرِ المرفوعِ المتحَرِّكِ «سَمَّيتُ». ويوضِّحُ الثاني القيلُ[٣] «أو سامٌ»، و «وُسَيمٌ»[٤]، وَ «وَسَمْتُ». **بكسرِ** الهمزةِ، **وضَمٍّ** لها[٥] في لغةٍ ضعيفةٍ، وبفتحِهَا، على ما حكاهُ بعضُ الأئمة[٦].

و همزةُ «**استٍ**، أصلُه «سَتَهٌ» كجَمَلٍ لتكسيرِهِ على «أَسْتَاهٍ»[٧] كأجمالٍ، حُذِفَتْ

---

(١) انظر الإنصاف ١/٦-١٦، أسرار العربية ٤-٩، شرح المفصل ١/٢٣-٢٤ التبيين ١٣٢-١٣٨، التهذيب ١١/١١٦، اللسان «سما».

(٢) ج: بهمزة.

(٣) كذا في النسختين ج، ب.

(٤) ب: وسم.

(٥) ج: وضم الهاء.

(٦) انظر ما مضى ص ٨-٩.

(٧) ب: أستاء.

هاؤه للثِّقَلِ بتعاقُبِ حركاتِ الإعرابِ عليها، وسُكِّنَتْ فاؤهُ لتكونَ الهمزةُ عوضًا عن المحذوفِ، ثُمْ أُتي بها للتوصُّلِ إلى النطقِ بالساكنِ.

[**وابنٍ**][1] .. و، «**ابنمٍ**» بمعنى «ابن»، والميمُ زائدةٌ للتوكيدِ، (كَمَا)[2] في «زُرْقُم» بمعنى الأزرق، وليسَ هي بدلًا من (لام)[3] الكلمةِ كَمَا في «فَم»، وإلَّا لكانتِ اللامُ في حكمِ الفانيةِ، فلا يُحتاجُ إلى همزةِ الوصْلِ. وتَتْبَعُ نونُهُ ميمَهُ في حركاتِ الإعرابِ.

وَ «**ابنةٍ**»، أصلُهَا «بَنَوَةٌ» كَشَجَرَةٍ، لأنَّهَا مؤنَّثَةُ «ابنٍ»، فالتاءُ للتأنيثِ، بخلافِ تَاءِ «بنتٍ» فإنَّها بَدَلٌ من اللامِ، لا للتأنيثِ، لسكونِ ما قبلها، ولأنَّهُ لَوْ سُمِّيَ رجلٌ ببنت لصُرِفَتْ ولما استُفِيدَ التأنيثُ من صِيغَتِهَا، ومثلُهَا «أخت».

وامرئٍ، وامرأةٍ، أصلُهُمَا مَرْءٌ ومرأَةٌ، (وهما لغةٌ أُخْرَى[4]، سُكِّنَ أَوَّلُهُمَا ثُمَّ زِيد فيه همزةُ الوصلِ[5]، / وإنْ كانَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ؛ لأنَّ لامَهُمَا همزةٌ، وَيَلْحَقُهُمَا[6] تخفيفٌ، فَيقَالُ: «مَرٌ، ومَرَةٌ»)[7]، فَجَرَيَا مَجْرَى ابنٍ، وابنَةٍ. [٨١]

---

(١) سقط في النسختين، وما أثبت من المتن.

(٢) سقطت من ج.

(٣) سقطت من ب.

(٤) انظر اللسان «مرأ»، شرح الفصيح للزمخشري ٤٢٠.

(٥) نهاية الخرم في نسخة الأصل.

(٦) ب: يلحقهما.

(٧) سقط من ج.

وتثنيتهِنَّ، أي تثنيةِ هذهِ السبعةِ، وهيَ «اسمانِ، واستانِ، (وابنانِ)[١]، (وابنمَانِ)[٢]، وابنتانِ، وامرآنِ، وامرأتان» بخلافِ جَمْعِهِنَّ فَهَمْزَتُهُ همزةُ قَطْعٍ، قالَ تعالَى ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسماءٌ سَمَّيْتُمُوهَا﴾[٣]، ﴿قُلْ تعالَوا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وأَبْنَاءَكُمْ﴾[٤].

و همزةِ «**اثنين**» و «**اثنتين**»، أصلُهُمَا ثَنَيَانِ، وثَنَيَتَانِ كـ «جَمَلَانِ»، و «شَجَرَتَانِ»[٥]، بدليل قولهم في النسبةِ إليهما «ثَنَوِيٌّ» بفتحتين، فَحُذِفَتْ لامُهُمَا[٦]، وأُسْكِنَتْ فاؤهما[٧]، وزيدتِ الهمزةُ.

والغلامِ، أي ونحوِ الغلامِ، مِنْ كُلِّ مَا دَخَلَتْ عليه «أَلْ»، سواءٌ كانتْ حرفَ تعريفٍ ،كما ذَكَرَ وكالرجلِ، أَمِ[٨] اسمًا موصولًا كالضاربِ والمضروبِ والحَسَنِ[٩]، أو حرفًا زائدًا[١٠] كالحَسَنِ، علمًا، والزيدِ.

---

(١) سقطت من ب.

(٢) عن ج.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة النجم.

(٤) من الآية رقم ٦١ من سورة آل عمران.

(٥) ج: كجملان شجرتان.

(٦) ص: لامها.

(٧) ص: فاؤها.

(٨) ج: أو اسماً.

(٩) انظر ما مضى ص١٠٧.

(١٠) ج: أو حرفان زائدان.

تنبيه: هذا الذي سلكتُه من جعل الغلام إشارةً إلى المحلَّى بأَلْ مطلقًا، وإنْ كانَ خلافَ ظاهرِ اللفظِ، أَوْلَى[1] مما اقتضاهُ شَرْحُ[2] المصنفِ مِنْ[3] جعلِهِ إشارةً إلى المحلَّى بألِ التي هي حرفُ تعريفٍ خاصةً؛ لما فيه من تقديرِ الآخرين.

و همزة **ايمن (الله)**[4] **في القسم**.

وذهبَ[5] البصريون إلى أنَّهُ مفردٌ على وزنِ «أَفْعُل» كـ «آجُر»[6]، و «آنُك» وهو الرصاصُ المذابُ[7]؛ لأنَّ المفردَ هو الأصلُ، ولأنَّ العربَ قد تَصَرَّفَتْ فيه تصرُّفاتٍ لم يجئ[8] مثلُها في الجمعِ، فقالوا «إيمُن[9]، وإيمُ، وإمُ»، بفتح الهمزة وكسرها في الثلاثة مع ضم الميم فيها، وايمَن بفتحها، و «مُ» مثلثة[10]، و «مُنُ» بضم الحرفين وفتحهما

(١) ص: أو إلى ما اقتضاه.

(٢) شرح المصنف ٤٦٩.

(٣) ج: بل من جعله.

(٤) سقطت من ص.

(٥) ج: ذهب.

(٦) قال الجواهري: فارسي معرب. انظر الصحاح «أجر»، والمعرب للجواليقي ٦٩-٧٠.

(٧) انظر اللسان «أنك»، والمعرب ٨١،٨٢ وانظر حاشية المحقق بهامشه.

(٨) ص: يكن.

(٩) ب: ايمن الله.

(١٠) ص، ب: مثله.

وكسرهما[1].

والأصلُ فيما فيه الهمزةُ من ذلك كسرُها؛ لأنّها همزةُ وصلٍ، وإلا لما سقطت في الدرج.

وهو عند سيبويه من اليمن، وهو البركةُ، فإنْ[2] قال المقْسِمُ «ايمنُ اللهِ لأفعلنَّ»، فكأنه قال: «بركةُ اللهِ قسمي لأفعلَنَّ».

وذهبَ الكوفيون إلى أنه جمعُ يمين؛ لأنه لم يجئ على وزنه مفردٌ، و «آجر» و «آنك» أعجميان، وأيضًا ليس جعلُها أَفْعُلًا أَوْلَى من جعلها فَاعِلًا، فهمزتُهُ همزةُ قَطْعٍ، وإنما سقطت وصلًا لكثرةِ الاستعمال[3].

تنبيهٌ: قالَ مولانا عصام الدين[4] «رحمه الله (تعالى)»[5] في تعليقاتِهِ[6] على الشافية: «أشارَ بإضافةِ «ايمن» إلى الله إلى أنَّ المرادَ «ايمن» القسم، واحترزَ به عن «أيمن» جمع «يمين»». انتهى. وعلى هذا فقولُ المصنفِ هُنَا: «في القسم» لِمُجَرَّدِ الإيضاحِ.

بفتحِهِمَا، أي بفتحِ همزةِ الغلامِ وهمزةِ «ايمن»، **أو بكسرِ** الهمزةِ **في «ايمن»** في لغةٍ ضعيفةٍ[7].

---

(١) انظر في هذه اللغات وغيرها: الإنصاف ١/٤٠٩، الجنى ٥٤١.

(٢) ج: فإذا قال.

(٣) انظر الإنصاف ١/٤٠٤-٤٠٩، الجنى الداني ٥٣٨-٥٤٢، المغني ١٣٦-١٣٧.

(٤) شرح عصام على الشافية بهامش شرح الشافية لنقره كار ص١٠٨.

(٥) سقطت من ب.

(٦) ج: تعليقه.

(٧) انظر سر الصناعة ١/ ١١٧ ، الجنى ٥٤١.

همزةُ وصلٍ، خبر المبتدأ[١]، **أَيْ تَثْبُتُ ابتداءً**، أي وقتَ ابتداءٍ بِهَا، **وَتُحْذَفُ وَصْلًا**، أي وقتَ وصلٍ (لها بلفظٍ قَبْلَهَا)[٢].

وكذا، أي مثلُ ما مَرَّ من همزةِ اسمٍ وما ذُكِرَ مَعَهُ[٣] في كونها همزةَ وصلٍ، (**همزةُ**)[٤] الفعلِ **الماضي المجاوزِ أربعةَ أحْرُفٍ**، وذلك **كـ** «انْطَلَقَ» و «**استَخْرَجَ**»، **و** همزةُ (**أَمْرِهِ**، أَيِ الماضي المذكورِ كـ «انطَلِقْ» و «استَخْرِجْ»، **و** همزةُ)[٥] **مصدَرِهِ**[٦]، أي مصدرِ الماضي المذكورِ، أَوْ مصدرِ أَمْرِهِ، كـ «الانطلاقِ» و «الاستخراج».

بخلافِ همزةِ الماضي الثلاثيِّ والرباعيِّ وأَمْرِهِ ومصدَرِهِ، فهي في الجميعِ همزةُ قَطْعٍ كـ «أَمَرَ، وأَكْرَمَ وَأْمُرْ، وأَكْرِمْ، والأَمْرِ والإِكْرَام».

و همزةُ **أمرِ** الفعلِ **الثلاثيِّ**، وذلِكَ **كـ**هَمَزَاتِ «**اقْتُلْ**»، **و** «**اغْزُ**»، **و** «**اغزِي**» -أصله: اغْزُوِي، بضمِّ الزاي وكسرِ الواوِ، (فأُسْكِنَتِ الواوُ)[٧] للاستثقالِ، ثُمَّ

---

(١) نص المتن: فصل: همزة اسم بكسر وضم، واست وابن...... همزة وصل.

(٢) ب: (خبر المبتدأ، أي تثبت)، وهي عبارة سابقة أقحمها الناسخ هنا.

(٣) ب: مصنف.

(٤) سقطت من ج.

(٥) سقط من الأصل من قوله: (أمره أي الماضي المذكور) إلى هنا.

(٦) ص: مصدر.

(٧) سقطت من ص.

حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين، وكُسِرَتِ الزايُ لِتُنَاسِبَ[١] الياءَ- **بِضَمِّهِنَّ**، أيْ:بِضَمِّ هَمَزَاتِهِنَّ.

تنبيهٌ: ضابطُ ضَمِّ همزةِ أمرِ الفعلِ الثلاثيِّ أَنْ يَنْضَمَّ ثالِثُهُ ضَمًّا مُتَأَصِّلًا.

في الأمثلةِ الثلاثةِ، حتى «اغزي»، لما قرَّرْتُه الآنَ.

وخرجَ عنه همزةُ (نحو)[٢] «**امشُوا**» لما سيأتي بالإِثْرِ، **و**كَذَا[٣] همزةُ «**اضْرِبْ**».

و [امشوا أصلُها:][٤] «امشِيُوا»، بكسرِ الشينِ وَضَمِّ الياءِ، فَأُسْكِنَتِ الياءُ للاستثقالِ، ثُمَّ حُذِفَتْ لالتقاءِ الساكنين، ثُمَّ ضُمَّتِ الشينُ لِتُجَانِسَ الواوَ، وَلِتَسْلَمَ مِنْ قَلْبِهَا.

و «اذهب».

بكسرِهِنَّ، أي (بكسرِ)[٥] هَمَزَاتِهِنَّ.

تنبيهٌ[٦]: مَثَّلَ المصنفُ بـ «امشوا» لِمَا يُكْسَرُ همزتُهُ مع التمثيلِ (لَهُ)[٧] بـ «اضْرِبْ»، تنبيهًا على أَنَّهُمَا من بابٍ واحدٍ، وبـ «اذهَبْ» أيضًا، دفعًا لِتَوَهُّمِ أَنَّهُمْ إِذَا ضَمُّوا في مِثْلِ

---

(١) ج: لمناسبة الياء.

(٢) سقطت من ج.

(٣) ج: كذا.

(٤) زيادة بمثلها يستقيم النص.

(٥) عن ج.

(٦) انظر شرح المصنف ٤٧٠.

(٧) سقطت من ص.

«اكتُبْ»، وكَسَرُوا في مِثْلِ «اضْرِبْ»، فينبغي أَنْ يفتَحُوا في مِثْلِ «اذْهَبْ»، ليكونُوا قَدْ رَاعَوا بحركةِ الهمزةِ مُجانَسَةَ حركةِ الثالثِ، وَإِنَّمَا (لَمْ)(١) يَفْعَلُوا ذلكَ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بالمضارعِ المبدوءِ بالهمزةِ في حالةِ الوَقْفِ.

كالبواقـي/، فَإِنَّ حُكْمَ هَمَزَاتِهَا الكسرُ لا غَيْرُ، وذلكَ أَصْلُ البَابِ. [٨٢]

(والله أَعْلَمُ(٢))(٣).

---

(١) سقطت من ب.

(٢) سقطت من ج.

(٣) [ختام نسخة الأصل]:
«قد وقع الفراغ من هذا الكتاب في سلخ رجب الأصم يوم الاثنين سنة اثنتين وسبعين ومائة وألف بعد الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل التحية، سنة ١١٧٢».
[ختام نسخة ج]:
«قد تم هذا الشرح بحمد الله وحسن توفيقه، تأليف الشيخ الإمام العلامة عبد الملك العصامي على يد أفقر الورى وأحوجهم إليه، تراب أقدام العلماء العاملين، وغبار مجلس الصالحين، الراجي عفو ربه، حبيب نجل الشيخ عبد الله العيدروسي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد المصطفى المختار، وآله السادات الأبرار، ما دام الليل والنهار، والحمد لله رب العالمين. قد وقع الفراغ من هذا الشرح اللطيف ضحوة يوم الثلاثاء، الرابع من شهر ذي الحجة، في سنة ١٢١٣».
[ختام نسخة ب]:
« تم الشرح المبارك بحمد الله وحسن توفيقه، تأليف الشيخ عبدالملك العصامي «رحمه الله تعالى» على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى رحمة الله تعالى ملا عبد الله بن ملا عبد الرزاق أفندي قنبور زاده، غفر الله له ولوالديه ولأستاذيه ولجميع المسلمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين».

فهرس موضوعات
النص المحقق